العرب والدولة العثمانية

من الخضوع إلي المواجهة

١٥١٦ــ ١٩١٦

د. أحمد زكريا الشلق

مصر العربية للنشر والتوزيع

العـــرب والدولة العثمانية

من الخضوع إلى المواجهة ١٥١٦ ـ١٩١٦

عنوان الكتاب : العرب والدولة العثمانية
من الخضوع إلي المواجهة ١٥١٦ــ١٩١٦
المؤلف : د. احمد زكريا الشلق
الطبعة : الأولى
السنة : ٢٠٠٢
الناشر : مصر العربية للنشر والتوزيع
١٩ ش إسلام ــ حمامات القبة ــ القاهرة
ص . ب : ٥٧٤٠ هليوبوليس غرب ــ القاهرة
تليفون : ٢٥٦٢٢٦٨ــ ٤٥٠٥٨٦٣
فاكس : ٢٥٦٢٢٦٨
رقم الإيداع : ١١١٨١ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولي : 977-5471-40-0
تصميم الغلاف : إنجي مصطفي

الإهـــــــداء

إلى أبطال الانتفاضة الفلسطينية
وإلى هؤلاء الاستشهاديين العظام ...
يمحون باجسادهم المضيئة ليل الاحتلال الصهيوني مهما طال
يستعيدون الوطن ، يصنعون تاريخاً جديداً " للشرق العربي "



غالِ بالتاريخ واجعل صُحْفَهُ   من كتاب الله في الإجلال قابا
قلِّب الإنجيل وانظر في الهُدى   تَلْقَ للتاريخ وزناً وحسابا
واطلب الخلد ورُمْهُ منزلاً   تَجد الخُلدَ من التاريخ بابا
عاش خلقٌ، ومَضوا، ما نقصوا   رُقعةَ الأرضَ، ولا زادوا التُّرابا
مَثَلُ القوم نَسوا تاريخَهُمْ   كلقيطٍ عَيَّ في الناسِ انتسابا
أو كمغلوبٍ على ذاكرة   يشتكي من صِلَةِ الماضي انقضابا

من قصيدة لأمير الشعراء أحمد شوقي
في تقريظ كتاب فتح مصر الحديث لحافظ عوض

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يتناول هذا الكتاب عرضاً مركزاً وشاملاً لتاريخ العالم العربي في العصر الحديث، ويغطي فترة تاريخية تبلغ نحو أربعة قرون، تبدأ بالفتح أو التوسع العثماني في بلاد الشام ومصر (١٥١٦-١٥١٧) وتمتد حتى بداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨). ويلاحظ أن تاريخ العرب خلال هذه الفترة قد مرّ بمرحلتين واضحتين أولهما المرحلة التي انفرد فيها الأتراك العثمانيون بحكم العالم العربي، بعد ضمه إلى دولتهم، حيث مارسوا عليه حكماً مباشراً، أو نوعاً من السيادة، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية القرن الثامن عشر، أي أنها بلغت نحو ثلاثة قرون إلا قليلاً. وثانيهما مرحلة النفوذ والاستعمار الأوربي، التي بدأت مع أول غزوة استعمارية أوربية للعالم العربي في العصر الحديث، وهي الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨-١٨٠١)، لأنه بمجيء هذه الحملة، بدأ التدخل الأوربي في العالم العربي، وذلك التدخل الذي انتهى إلى استعمار معظم أقطاره طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مما شكل عنصراً حاكماً ومؤثراً في مسيرة التاريخ العربي الحديث، وهو ما انعكست آثاره بطبيعة الحال على علاقة العرب بالدولة العثمانية ، وساهم في إضعاف هذه العلاقة، حتى بلغت، بفعل عوامل أخرى أيضاً، مرحلة الصدام بينهما قبيل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها. وباختصار يبدأ الكتاب بضم العثمانيين للعالم العربي، وينتهي بثورة العرب القومية عليهم عام ١٩١٦، وهي الفترة التي يصطلح المؤرخون على تسميتها «بتاريخ العرب الحديث».

وقد توقف الكتاب زمنياً عند بداية الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت بها مرحلة جديدة هي مرحلة تاريخ العرب المعاصر، التي تميزت باشتراك العرب في الحرب العظمى، وقيام ثورتهم الكبرى ضد الدولة العثمانية أثناءها، ثم وقوع معظم البلاد العربية تحت أشكال السيطرة الأوربية، من حماية ووصاية وانتداب، وما نتج

عن ذلك من إعادة رسم خريطة جديدة لمعظم بلاد الشرق العربي، ونشوء حركات التحرر الوطني التي ناضلت من أجل الحرية والاستقلال .. وهي مرحلة تقتضي كتاباً خاصاً على كل حال .

ويتضمن هذا الكتاب بفصوله الستة، موضوعات رئيسية أربعة اختص أولها بدراسة تاريخ الدولة العثمانية، نشأتها وتطورها ، وتوسعها في العالم العربي، كما يتناول دراسة نظام الحكم العثماني وانعكاساته على العالم العربي. أما الموضوع الثاني فقد تناول دراسة أوضاع العالم العربي، مشرقه ومغربه، في ظل الحكم العثماني خلال الفترة من أوائل القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر. بينما تناول الموضوع الثالث دراسة تاريخ العالم العربي خلال القرن التاسع عشر، كما ركز على دراسة الحركات الإصلاحية الداخلية، وكذلك تغلغل القوى الاستعمارية الغربية في بلاده. أما الموضوع الرابع والأخير فقد اختص بدراسة يقظة الفكر القومي العربي ونشأة وتطور الحركة العربية، منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى.

والواقع أن هذا الكتاب جاء نتاجاً لحصيلة من القراءات الواسعة والشاملة في مجاله، استغرقت نيِّفاً وعشر سنوات، أثبت قائمتها في ذيل الكتاب، سواء تلك التي اقتبست منها بشكل مباشر، أو غير مباشر، أو تلك التي استفدت من مراجعتها على وجه العموم، ولعلني أوردتها كاملة خدمة للباحثين والطلاب، مؤثراً التخفيف من الحواشي والاقتباسات، حتى لا أثقل على القارىء. كما جاء هذا الكتاب أيضاً نتاجاً لخبرة عملية في تدريس موضوعاته في جامعة عين شمس ومعهد الدراسات العربية، وجامعة قطر، حيث أتاحت لي مهمة التدريس فرصة القراءة الغزيرة، وجمع المصادر، كما أدركت خلالها أن معظم المؤلفات التي تناولت نفس الموضوع وفترته الزمنية قد اهتمت بجانب دون غيره، أو بقطاع من العالم العربي دون آخر، كما أن منها من اهتم بسرد الأحداث والوقائع على حساب التحليل وتقديم رؤى تاريخية، أو أن بعضها صب هذه الأحداث والوقائع في إطار أيديولوجي معين، لتأكيد وجهة نظر خاصة، ومع ذلك فقد أفدت منها جميعاً، كلٌ في مجاله وحسب اتجاهه، عند كتابة هذه الفصول .

وإننى آمل أن يقدم هذا الكتاب معرفة تاريخية متكاملة ومتوازنة لتاريخ العرب خلال هذه القرون الأربعة ، فى عرض علمى يستند إلى منهج قويم ، ذى طابع أكاديمى ، طابع ثقافى عام فى آن واحد ، فـإنما أود التـأكيـد على أنه بالرغم من تركيـزه على المعالم والأحداث الكبرى الفاصلة ، إلا أنه لم يغـفل التفاصيل الهامة والمؤثرة ، كما أننى ضمنته ما اعتقدت من آراء ووجهات نظر، برزت خلال عرض الأحداث والوقائع ، وخلال نسيج الدراسة ، ولست أزعم أنها دائماً صحيحة ، أو أن هذا الكتاب سيكون خالياً من بعض أوجه القصور ، التى آمل تصويبها واستدراكها ، ربما فى طبعة لاحقة بأذن الله .

وأخيراً أرانى مدين بكثير من الفضل والإقرار والعرفان والامتنان لأساتذتى وزملائى وأصدقائى فى جامعة عين شمس ومعهد الدراسات العربية وجامعة قطر، سواء لإسهاماتهم العلمية ومؤلفاتهم أو لمناقشاتهم الثرية والمناخ العلمى الذى توفر لى معهم جميعاً . كما أننى مدين بالشكر لصديقى الأديب المحقق الاستاذ محمد همام فكرى الذى احاطنى باهتمام جميل وأخوة نبيلة ، وكذلك لأخوى العزيزين الأستاذ حلمى أبو خيرة والأستاذ احمد عبد السلام ، لتفضلهما بمراجعة تجارب الكتاب وإقالة الكثير من عثراته وضبط وتجميل بعض عباراته فى محبة وصبر شديدين . أما أخى الاستاذ سامى كماله ، الذى تحمل عناء تحويل المخطوط إلى هذه الصورة ، ولم يضق ذرعاً بكثرة التعديلات والمراجعات، فله أصدق الشكر وأجمله .

ولله الفضل من قبل ومن بعد ،

د. أحمد ذكريا الشلق

الدوحة (ذو الحجة ١٤١٢هـ/مارس ٢٠٠١م)



الفصل الأول

الدولة العثمانية وتوسعها في العالم العربي

أولاً : العرب قبيل التوسع العثماني

ثانياً : نشأة الدولة العثمانية وتطورها

ثالثاً : التوسع العثماني في العالم العربي

- فتح الشام ومصر - مسألة الخلافة
- العثمانيون والحجاز - ضم العراق
- العثمانيون والخليج والجزيرة العربية
- فتح اليمن - العثمانيون والمغرب العربي

رابعاً : نظام الحكم العثماني

- الهيئة السياسية والإدارية - الإدارة في الولايات
- الإدارة المالية - الهيئة الدينية - الهيئة العسكرية



الفصل الأول

الدولة العثمانية وتوسعها في العالم العربي

أولاً: العرب قبيل التوسع العثماني

لم يكد الخطر الصليبي على الشرق العربي ينتهي، بفضل جهود صلاح الدين الأيوبي، الذي أسس الدولة الأيوبية، وأنهى الخلافة الفاطمية، ووحد بلاد الشام ومصر، بعد هزيمته للصليبيين في حطين عام ١١٨٧م، حتى تعرض الشرق العربي، لموجات جديدة من غزوات المغول التي بدأت بغزوهم فارس بقيادة جنكيزخان عام ١٢٢١م، والتي كانت أخطرها موجة هولاكو، الذي نجح في احتلال بغداد والقضاء على الخلافة العباسية فيها عام ١٢٥٨م. وقد تتابعت موجات المغول فاحتلوا حلب وحماه ودمشق خلال العامين التاليين، وبدأوا يتقدمون نحو مصر، بعد اجتيازهم نابلس وغزة، غير أن قوات المماليك تصدت لهم، بقيادة السلطان سيف الدين قطز وقائده الظاهر بيبرس، والذي ألحق بهم هزيمة منكرة، في موقعة «عين جالوت» على أرض فلسطين عام ١٢٦٠م، أنقذت مصر والعالم العربي من خطرهم.

والمعروف أن بيبرس نجح أيضاً في تأسيس سلطنة مملوكية قوية ضمت بلاد الشام ومصر، وامتدت حتى مملكة النوبة المسيحية، كما استطاع بيبرس حصر المغول ضمن حدود العراق، فضلاً عن بسط نفوذ السلطنة على الحجاز، والثابت أنه أعاد الخلافة العباسية، حين دعا أحد الأمراء العباسيين الناجين من مذابح هولاكو، ليقيم في القاهرة، بعد أن حمل لقب «المستنصر» وذلك عام ١٢٦١م، دون أن تكون له سلطة سياسية، ليسبغ بذلك الشرعية على السلطنة المملوكية، وبذلك استمر الخلفاء العباسيون يقيمون في القاهرة، حتى توفى آخرهم وهو الخليفة «المتوكل» عام ١٥٥٠م.

لقد كان ضعف الدولة الأيوبية (١١٧١ - ١٢٥٠م) وعجزها عن التصدي لخطر المغول، هو الذي أدى إلى استيلاء المماليك على السلطة في مصر، بعد أن قضوا على آخر السلاطين الأيوبيين فيها وهو «طوران شاه» ابن الملك الصالح نجم

الدين أيوب، وجاء القائد بيبرس ليمسك بزمام السلطة، ويثبت دعائم الحكم المملوكي ويوحد مصر والشام، ويبسط حمايته على الأماكن المقدسة، ويؤمن الحجيج، مما رفع من شأن الدولة في نظر المسلمين، وقد حمل بيبرس لقب «خادم الحرمين الشريفين» وإن كانت سيادة سلاطين المماليك على الحرمين مجرد سيادة اسمية، حيث تركوا تصريف الأمور للأشراف .

ويقسم المؤرخون عهد السلطنة المملوكية إلى مرحلتين: أولهما تمتد خلال الفترة (١٢٦٠ - ١٣٨٢م) ويطلقون عليها «دولة المماليك البحرية» لإقامة مركزهم في جزيرة الروضة بالنيل، وثانيتهما تمتد خلال الفترة (١٣٨٢ - ١٥١٧م) ويطلقون عليها «دولة المماليك البرجية»، وهي التي انتهت بانتهاء سلطنتهم على يد الأتراك العثمانيين، الذين دخلوا القاهرة عام ١٥١٧م.. وقد مرت سلطنة المماليك في طورها الأخير بظروف داخلية وخارجية أضعفتها وجعلتها لقمة سائغة للعثمانيين، يأتي في مقدمة هذه الظروف تباين كتل المماليك داخل جيش السلطنة (الجلبان والقرانصة والسيفية ...الخ) مما أدى إلى تفشي الصراع على السلطة، في ظروف ضعف الدولة، حيث باتت كل طائفة تتكتل حول قائدها وتصارع للوصول إلى الحكم، الذي كان يفتقر إلى نظام مستقر، فضلاً عن انحطاط تدريب الفرق العسكرية، وإصرارهم على الفروسية واستخدام السيوف لكراهيتهم للأسلحة النارية، التي لم يقروا استخدامها إلا في الدفاع عن الثغور والسواحل، حيث عهدوا بها إلى الأجانب .. كما أن عدم مواجهتهم لحروب كبرى، منذ هجوم تيمورلنك على الشام عام ١٤٠٠م، جعل الجنود ينغمسون في الحياة المدنية ويتدخلون في شئون الدولة سياسياً وإدارياً، فضلاً عن ابتزازهم الأهالي من خلال جمع الضرائب، حتى فقدوا فضائلهم العسكرية، وقد نضيف إلى ما سبق تناقص أعدادهم، بسبب هجرة كثير من السكان من مناطق القوقاز وغيرها، التي كانت المورد الأساسي للعنصر المملوكي .. كذلك فإن انتشار الأوبئة والطواعين، التي عمت خلال القرن الخامس عشر، وتكرار حدوث موجات من الجفاف في مصر، أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، والتي زاد منها الدمار الذي حاق ببلاد الشام بسبب غزو تيمورلنك لها[١].

وأخيراً جاء «الانقلاب التجاري» الذي أحدثه البرتغاليون باكتشاف طريق ملاحي واحد يدور حول رأس الرجاء الصالح، لتتحول التجارة بين أوربا والشرق الأقصى إليه منذ أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، مما حرم سلطنة المماليك من عوائد تجارة المرور، ومن احتكارها لبعض السلع، فتدهورت أوضاع السلطنة اقتصادياً بشكل خطير، حتى لقد اضطر المماليك إلى تسيير حملات بحرية لمقاومة السيطرة البرتغالية حتى سواحل الهند بين عامي (١٥٠٨ - ١٥٠٩) لكنها منيت بالفشل أمام قوة الأسطول البرتغالي وتفوقه، وسيطرته على المحيط الهندي وامتداد نفوذ البرتغاليين إلى الخليج العربي ومداخل البحر الأحمر، وهكذا تعرضت الجزيرة العربية وموانيها الهامة لخطر البرتغاليين، الذين سيطروا على معظم سواحل الخليج العربي (١٥٠٧-١٦٥٠م) على نحو ما هو معروف .

أما في مغرب العالم العربي، وعلى أنقاض دولة الموحدين، التي كانت تضم بلاد المغرب العربي كلها، قامت في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ثلاث دويلات ورثتها هي : الدولة الحفصية في تونس، ودولة بني عبد الواد الذين مثلتهم الأسرة الزيانية في تلمسان بالمغرب الأوسط، ثم دولة بني مرين في مراكش بالمغرب الأقصى .. والحاصل أن كل واحدة من هذه الدويلات سعت لإعادة توحيد المغرب كله لصالحها، واستمرت هذه المحاولات حتى أواخر القرن الخامس عشر. فالحفصيون كانوا يرون أنفسهم الورثة الشرعيون للموحدين، وبنو عبد الواد ضاقت بهم بلادهم في تلمسان وتطلعوا إلى التوسع، والمرينيون الذين ألحقوا هزيمة بالموحدين، اعتقدوا معها أنهما قادرون على تحقيق الوحدة.. ورغم هذه المحاولات لم يقدر للمغرب العربي أن يستعيد وحدته التي كان عليها أيام الموحدين، لافتقار الدويلات الثلاث إلى العصبية والقوة اللازمتين لذلك، وهو ما توفر لأسلافهم من الموحدين .

وقد تعرضت منطقة الشمال الإفريقي لعدة حملات عسكرية أوربية استهدفت احتلال مراكز مختلفة على شواطئ المغرب العربي، غير أنها لم تفلح في تحقيق أهدافها بشكل دائم، إلى أن استولى البرتغاليون على سبتة والحصن الصغير وطنجة وغيرها من المراكز التجارية، على الساحل الغربي للمغرب الأقصى خلال

القرن الخامس عشر، ومن جانبهم حاول الأسبان، قبيل القضاء على آخر الدويلات العربية في الأندلس عام ١٤٩٢م، أن يتسللوا إلى البحر الأبيض المتوسط، ونجحوا في احتلال مليلة (١٤٩٧م) ووهران (١٥٠٩م)، وهادنتهم الجزائر حتى استنجدت بأحد قادة البحر الذي تصدى لهم، ومع ذلك احتل الأسبان طرابلس (١٥١٠م)، غير أن اشتعال الحرب بين أسبانيا وفرنسا، واندلاع حروب الوراثة في أسبانيا عقب وفاة ملك أراجون، وانشغال الأسبان بالعالم الجديد (أمريكا) كل ذلك أبعدهم عن شمال إفريقيا، وقد تزامن ذلك مع توسع العثمانيين الكبير في الشام ومصر وتطلعهم إلى شمال إفريقيا .



ثانياً: نشأة الدولة العثمانية وتطورها

بقيام سلطنة للأتراك السلاجقة في فارس والعراق، بعد احتلالهم بغداد عام ١٠٥٥م، وانتزاعهم بلاد الشام، ومد نفوذهم على مناطق كبيرة من الأناضول خلال القرن الحادي عشر الميلادي، استطاعت هذه السلطنة بسط سيطرتها على معظم بلاد الشرق العربي، فضلاً عن فرض نفوذها على الخلافة العباسية، غير أن هذه السلطنة ما لبثت أن تمزقت خلال فترة ضعفها، التي بدأت فيها حملات الصليبيين على الشرق العربي، تلك الحملات التي نجحت في احتلال شريط ساحلي من بلاد الشام، فضلاً عن القدس .. وعندما بدأت مجابهة الوجود الصليبي، برزت شخصية «زنكي» الضابط السلجوقي، محاولاً توحيد بلاد الشام، غير أن ابنه «نور الدين» هو الذين نجح في ذلك بدخوله الشام عام ١١٥٤م حيث أسس مملكة قوية جابهت الصليبيين، غير أن هزيمة هؤلاء لم تتم إلا في عهد صلاح الدين مؤسس الدولة الأيوبية، التي ضمت الشام ومصر، وهزمت الصليبيين في حطين عام ١١٨٧م وحررت القدس، وإن بقيت بعض جيوب للصليبيين، إلى أن أجهز عليها المماليك في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي.

وبالرغم من سيطرة الأتراك السلاجقة على الشرق العربي ردحاً من الزمن، إلا أنهم لم يؤثرا في حياته تأثيراً واضحاً، ولم يستطيعوا صبغه بصبغة تركية، وإن نجحت، فيما بعد، أسرة منهم (آل عثمان) أن تؤسس دولة تركية كبرى، وهي الدولة العثمانية، التي تمكنت من ضم معظم العالم العربي في أوائل القرن السادس عشر، وظلت تحكمه، أو تبسط نوعاً من السيادة عليه، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٤- ١٩١٨م) ومن ثم فإن تاريخ العرب في العصر الحديث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الدولة العثمانية وتطورها، خلال ما يزيد على أربعة قرون، امتدت من القرن السادس عشر وحتى نهاية العقدين الأولين للقرن العشرين، كما كانت الدولة العثمانية آخر دولة إسلامية كبرى جامعة، استقرت فيها الخلافة الإسلامية، وانضوى العرب تحت لوائها، قبل أن تدهمهم موجات التغلغل الأوروبي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن هو التساؤل عن أصل العثمانين، وكيف نشأت دولتهم الأولى؟ الواقع أن ثمة خلاف تاريخي حول هذا الموضوع، وذلك لاختلاط الحقائق بالأساطير، غير أن العثمانيين تبنّوا رواية تنسبهم إلى سليمان - الذي يمتد نسبه إلى نوح - الذي كان يحكم ماهان في بلاد مرو، جنوبي ما وراء نهر جيحون، والذي قيل إنه فرّ بقبيلته التركية أمام زحف المغول، حيث استقر بها في أعالي الفرات، شرقي آسيا الصغرى عام ١٢٢٤م، وتربط الرواية العثمانية نسب سليمان بقبيلته «أوغوز» أو الغز، التي انتسب إليها الأتراك السلاجقة، والتي اشتهرت بالبأس والقوة في غرب آسيا، منذ القرن العاشر الميلادي.

ومنذ القرن الحادي عشر، ونتيجة لغزوات المغول، فرت قبائل تركية مسلمة عديدة، ونجحت في الاستقرار في أجزاء كبيرة من المناطق الواقعة بين العالمين العربي والبيزنطي، وتمتعت بحماية سلاطين الأتراك السلاجقة في بغداد، الذين انتصروا على البيزنطيين في ملاذ كرد عام ١٠٧١، مما أتاح لهذه القبائل المسلمة دخول الأناضول وتأسيس إمارات لهم بها، حتى جاءت غزوات المغول التي مزقت دولة الأتراك السلاجقة في القرن الثالث عشر الميلادي، كما هددت الأناضول، مما مهد السبيل لتطورات جديدة، حيث بدأت تظهر، نتيجة لتفكك دولة السلاجقة، وتدريجياً، إمارات مستقلة أو شبه مستقلة على مناطق الحدود .

ونتيجة لتواصل التهديد المغولي، راحت العشائر التي كانت تعيش في شكل تكتلات ضخمة على المراعي الواقعة شرق ووسط الأناضول، راحت تفر أمامهم، لتتزاحم على امتداد الحدود الشرقية للدولة البيزنطية غرب الأناضول. كما استقرت في مناطق الثغور في آسيا الصغرى، التي لم تكن خاضعة تقريباً لسلطة مركزية آنئذ، فكانت ثمرة ناضجة لمن يستطيع السيطرة عليها والاحتفاظ بها، في وقت كانت فيه الدولة البيزنطية، تعاني من أزمات سياسية، وصراعات على الجبهة الأوربية.. وهكذا انتهزت قبائل الأتراك هذه الظروف لتأسيس إمارات صغيرة في الأناضول وآسيا الصغرى، كان منها إمارة أبناء قرمان، وقارة سي ، وأيدين وأبناء صاروخان، وإمارة ذو القادر، والإمارة التي أسسها أبناء سليمان، وحملت اسم حفيده عثمان.

وعندما آثر أرطغرل، ابن سليمان، الاستقرار بالقسم الأكبر من القبيلة في الأناضول، بعد عودة قسم آخر منها إلى موطنه الأصلي، في أعقاب زوال الخطر المغولي، كانت الأناضول تابعة اسمياً لسيادة السلطان علاء الدين الثاني، سلطان السلاجقة، فقد واتت ارطغرل فرصة تاريخية، عندما تعرضت سلطنة السلاجقة لغزو مغولي جديد، فتقدم لمعاونة علاء الدين لصد هذا الغزو، بعد أن دخل في خدمته، فمنحه السلطان اقطاعاً كبير في شمال غربي آسيا الصغرى، في منطقة (اسكي شهر)، ذلك الاقطاع الذي ما لبث أن تحول إلى إمارة على حدود الدولة البيزنطية، مقابلة لطرابيزون، ورغم سيادة السلاجقة على هذه الإمارة، إلا أنها وغيرها من الإمارات التركية الأخرى، كانت في الواقع تبدو مستقلة .. ولما كانت هذه الإمارة قد برزت بينها باعتبارها أكثر قوة، وذات موقع استراتيجي هام، فإنها بدأت تستوعب أعداداً كبيرة من الأتراك، مما أتاح لها فرصة التوسع أكثر، وقد توفي أرطغول عام ١٢٨٩م ليخلفه ابنه عثمان في حكمها.

وفي عهد عثمان (١٢٨٩ - ١٣٢٤م) تأكد استقلال الإمارة الوليدة، التي نسبت إليه وحملت اسمه، حتى بعد أن أضحت دولة كبرى ذات طابع امبراطوري.. فانتهت تبعيتها الاسمية للسلطان السلجوقي، الذي انهارت سلطنته تحت أقدام المغول نحو عام ١٣٠٠م. وكان من نتيجة تواصل عمليات الغزو والجهاد التي قام بها عثمان، أن حدثت تغييرات هامة في نظام المجتمع وتكوينه وإضفاء النظام على الوضع الهش لمناطق الحدود. كما امتزجت تقاليد الغزوالتركية مع مفهوم الجهاد الإسلامي، وكان التوسع على حساب الأراضي البيزنطية المتاخمة، فضلاً عن الإمارات التركية الأخرى. حتى ترسخت أقدام العثمانيين في منطقة الروملي، وقد حالفهم التوفيق كثيراً في مسألة الجهاد والحصول على الغنائم، نظراً لموقعهم الجغرافي المتميز، وحساسيتهم لإقامة العدل، مما استقطب الكثير من قوات الإمارات المجاورة، فضلاً عن تقاطر أعداد من الحرفيين والعلماء والفقهاء، وعناصر من الطبقات الشعبية، وقد نجح العثمانيون في ضم أراض كثيرة سواء بفرض الحماية، أو من خلال المصاهرات، أو الشراء، وتدريجياً تحولت الإمارة إلى دولة، امتدت فتوحاتها إلى البحر الأسود وبحر مرمرة، كما بدأ عثمان في تنظيمها إدارياً

وعسكرياً واقتصادياً، فضُربت له العملة (السكة) وخُطب باسمه في المساجد، واتخذ من (يني شهر) عاصمة له، كما حمل لقب «بادي شاه آل عثمان» أي سلطان العثمانيين.

لقد بلغت الدولة في عهد عثمان حداً كبيراً من القوة والاتساع، حيث سيطرت على المنطقة الممتدة من اسكي شهر حتي سهول نيقية وبروسة (أو بورصة)، وصارت جيوشه قاب قوسين منهما، بل لقد استطاع أن يحاصر نيقية - عاصمة البيزنطيين القديمة - عام ١٣٠١م، وباختصار صار العثمانيون سادة المنطقة المواجهة لأوربا بدون منازع، ومع تزايد انتصاراتهم، وانضمام آلاف المحاربين إلى جيوشهم، ازدادت الامكانيات والطموحات العسكرية إلى درجة ضاقت معها الأناضول، ومن ثم بدأوا يتطلعون إلى أوربا، وبسقوط بروسة في أيديهم في عهد أورخان عام ١٣٢٦م، بات واضحاً أن الأتراك العثمانيين أقاموا دولة كبرى قوية، ذات حدود وعاصمة وسكان مستقرين.

لقد نجح عثمان في إذابة الفوارق بين العناصر المتباينة، التي تألفت منها الدولة، وجعلها أمة واحدة، لذلك اعتبر المؤسس الحقيقي للدولة، وأصبح جديراً بانتساب الأتراك إليه، كما أنهم صاروا يفضلون لقب «عثماني» عن لقب «تركي»، واستطاع أن يكون شعاراً للدولة، باعتباره زعيماً لشعب محارب، يتقلد خلفاؤه سيفه عند تولي مقاليد السلطة.. ويلاحظ أن لقب «عثماني» لا يعني مدلولاً قومياً، بل يرتبط فقط بأسرة حاكمة، مثل الأمويين والعباسيين والسلاجقة.. وحتى القرن التاسع عشر كان العثمانيون يعتبرون أنفسهم مسلمين بالدرجة الأولى، يتجه ولاؤهم للإسلام، ولآل عثمان، وليس أكثر، فلم ينظروا إلى أنفسهم باعتبارهم جماعة جنسية أو ثقافية متميزة في نطاق دار الإسلام، كما لم يميزوا أنفسهم، باعتبارهم طبقة ممتازة، عن رعاياهم، من غير الأتراك أو من غير المسلمين، إذ الإسلام واللغة التركية، هما الشرطان الأساسيان للتمتع بالسلطة والوضع الاجتماعي الممتاز، أياً كان أصل من يأخذ بهما [٢].

وعندما تولى أورخان بن عثمان (١٣٢٦ - ١٣٦٢م) استأنف عمليات الغزو والجهاد، فدخلت جيوشه بروسة عام ١٣٢٦م - كما ذكرنا - ثم نيقية عام ١٣٣١م،

وأصبح يستهدف شبه جزيرة غاليبولي وتراقيا، كذلك دخلت جيوشه منطقة البلقان، التي سميت الروم‌للي عام ١٣٥٦م، منتهزة فرصة الحروب الداخلية بين البيزنطيين، فعبرت المضايق من آسيا إلى أوروبا الشرقية، واتخذت لها نقطة ارتكاز على الأراضي الأوروبية، واصلت منها فتوحاتها حتى استولت على أدرنة عام ١٣٦١م، وقد أتمت جيوش أورخان ضم بلاد البلقان المسيحية، فدخلت اليونان وبلغاريا وألبانيا ورومانيا وأجزاء من المجر وصربيا في حوزة الدولة التي بلغت جيوشها مشارف ڤينا، بعد أن سيطرت على معظم ممتلكات الامبراطورية البيزنطية في أسيا الصغرى.. ومن المهم أن نشير إلى أن عهد أورخان تميز كذلك، بإجراء عدد من التنظيمات الهامة للدولة، فسكت عملة جديدة، وأعيد تنظيم الجيش، بعد تكوين فرق المشاة المشهورة باسم «الانكشارية»(*).

وقد توالت فتوحات الدولة العثمانية وتوسعاتها، فاستولى مراد الأول (١٣٦٣-١٣٨٩م) على معظم الممتلكات البيزنطية في أوربا - عدا القسطنطينية- وعلى بلغاريا وأراض جديدة من صربيا والبوسنة والمجر كما أخضع تراقيا ومقدونيا، ثم استولى على أنقرة عام ١٣٥٤، واتخذ من أدرنة عاصمة للدولة. أما بايزيد الأول «الصاعقة» (١٣٨٩ - ١٤٠٢م) فقد أتم احتلال ما تبقى من إمارات تركية غرب الأناضول، وهزم جيشا أوربيا مسيحياً في معركة نيكوبوليس عام ١٣٩٦م، واحتل عدة مدن مملوكية في شمال بلاد الشام مثل ملاطية والبستان، وبينما كان بايزيد يستعد لغزو القسطنطينية، داهمت أملاك دولته الآسيوية غارة تتارية بقيادة تيمورلنك، ألحقت به هزيمة أدت إلى أسره وهو يتصدى لها عند أنقرة عام ١٤٠٢م، وما لبث أن تفجر الصراع بين أبنائه، عقب وفاته، بشأن خلافته، وقد انتهى الصراع بتولية ابنه محمد الأول (١٤١٣-١٤٢١م) الذي نجح في وقف التمزق وأعاد للدولة تماسكها، بعد أن أوشكت رياح الصراع أن تعصف بها.

(*) الانكشارية: هي فرق عسكرية كانت مهمتها المحافظة على الأراضي التي ضمتها الدولة، وكانت تتكون من خلال تحويل الأسرى إلى عبيد أو جمع أطفال من أذكى أبناء المسيحيين وأقواهم بدنياً، ليصبحوا عبيداً للسلطان وينشأون على الإسلام، بعيداً عن أسرهم، ويدربون على حياة الجندية في تنظيم دقيق، وقد فتحت فرص الترقي لأعلى الرتب لذوي الكفايات منهم، وكان يُحرم عليهم الزواج أو مزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية، طالما كانوا في الخدمة.

وفي عهد مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١م) استعادت الدولة عافيتها، فاستطاع السلطان إتمام احتلال بلاد الصرب عام ١٤٣٩م، وواجه تحالفاً أوربياً مسيحياً جديداً، ألحق به هزيمة نكراء قرب البحر الأسود عام ١٤٤٤م، ولم يبق أمام العثمانيين سوى القسطنطينية، التي صارت أشبه ما تكون بجزيرة بيزنطية وسط بحر عثماني محدق بها.

ومع تولي السلطان محمد الثاني (١٤٥١-١٤٨١م) الذي لقب بالفاتح، لأنه فتح القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية والتي تمثل جسراً حيوياً يربط بين قسمي الدولة العثمانية، الآسيوي والأوربي، فاستطاع اقتحامها بعد حصار استمر نحو شهرين، وأسماها «إسلامبول» أو إستامبول، بعد اتخاذها عاصمة للدولة العثمانية عام ١٤٥٣م - بدلاً من أدرنة، وبسقوط الامبراطورية البيزنطية، المسيحية الشرقية، التي ناصبت العالم الإسلامي الحرب نحو ثمانية قرون، أصبح الخطر العثماني مهدداً لأوربا، وقد رأى بعض المؤرخين في سقوط القسطنطينية منعطفاً تاريخياً هاماً، يشكل نهاية للعصور الوسطى، وبداية للعصر الحديث، كما كان لهذا الفتح أثر كبير في نفوس المسلمين، الذين رأوا في محمد الفاتح بطلاً مسلماً عظيماً.

وقد سعى السلطان إلى تدعيم سلطة الدولة في البلقان، ونشر الإسلام فيها، كما صارت جنوة، في جنوب إيطاليا تابعة للدولة العثمانية، وامتدت حدود الدولة إلى الحدود التاريخية للامبراطورية البيزنطية، بعد أن استولى محمد الفاتح على طرابيزون وقرمان، وبسط سيادته على شبه جزيرة القرم، ولم ينته عهده إلا وكانت الدولة العثمانية تمتد من تخوم هضبة إيران شرقاً، إلى بحر الإدرياتيك غرباً.

وفي عهد خليفته بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢) مرت الدولة بفترة توقف في توسعاتها، نتيجة انشغالها بحروب محدودة مع المماليك في شمال بلاد الشام، لم تكن في صالح الدولة، كما ووجهت بتحالف أوربي مسيحي جديد عام ١٤٩٩م، استطاع العثمانيون عند مواجهته إحراز عدة انتصارات فتحت أمامهم السيادة على البحر المتوسط، كذلك جابه العثمانيون أخطار القبائل التركمانية البدوية، التي كانت منتشرة في حدود دولتهم الجبلية في الأناضول، وهددت سيادة الدولة، في

هذه المناطق، وساهمت في إحداث اضطرابات داخلية.. وقد خلف بايزيد الثاني ابنه سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) الذي نقل فتوحات الدولة من جبهات أوربا، إلى التوسع في الشرق العربي، وضم جزءاً كبيراً من العالم العربي إلى الدولة العثمانية.



ثالثاً : التوسع العثماني في العالم العربي

نود في البداية الإشارة إلى أننا لا نرى بأساً من وصف عمليات التوسع العثماني في العالم العربي بأنها عمليات «فتح» استناداً إلى المعنى اللغوي للفظ، ولما حدث فيها من غزو عسكري وتسيير حملات واستخدام للقوة، وإن كان هناك من يرى ضرورة اقتصار استخدام كلمة «فتح» على نشاطات العثمانيين في غير ديار الإسلام، أي في أوربا المسيحية، وذلك استناداً إلى المعنى القرآني لكلمة «فتح»، وبالتالي فإن نشاطات العثمانيين في البلاد العربية والإسلامية يمكن وصفها بأنها عمليات «توسع» أو «ضم»، ففي تقديرنا أن الفتح عنوة، أي باستخدام القوة، تم في الميدانين معاً، وإن كان لأسباب مختلفة .

لقد وصلت فتوحات العثمانيين على جبهة الغرب الأوربي مع بداية القرن السادس عشر إلى طريق مسدود، وعندما تولى السلطان سليم الأول أصبح على يقين بأن سياسة أسلافه التقليدية القائمة على ضرورة استمرار الصراع على جبهة الغرب لم تعد مجدية، خاصة وأن الدول الأوربية شرعت تقيم تحالفات مضادة ومؤثرة لإيقاف تقدم العثمانيين، مما جعل موقفهم على هذه الجبهة موقفاً دفاعياً أكثر منه هجومياً.. ومن هنا بدأ سليم الأول يفكر في اتجاه جديد للتوسع، يوفر إمكانيات وموارد بشرية ومادية قد تساعد مستقبلاً على استئناف الصراع على جبهة الغرب الأوربي، ولعل هذا ما حدا ببعض المؤرخين إلى القول بأن الاستراتيجية التقليدية للعثمانيين بقيت كما هي، وأن الاتجاه للتوسع في الشرق، جاء مؤقتاً، وربما عارضاً، وتكتيكياً، أملاً في استئناف الصراع مع أوربا من جديد.

ويشكل تزايد خطر الدولة الصفوية الشيعية، على حدود الدولة العثمانية السُنّية، عاملاً مهماً في تفكير الدولة العثمانية نحو هذا الاتجاه الجديد، خاصة وأن الدولة الصفوية كانت بسبيلها لشن هجوم على الحدود الآسيوية للدولة العثمانية، فضلاً عن ثبوت اتصالها بالأوربيين بحثاً عن حليف، وكذلك محاولاتها نشر مذهبها شرق الأناضول وآسيا الصغرى، خاصة بين القبائل التركمانية، داخل الأراضي العثمانية ذاتها، وتشير مصادر العثمانيين كذلك إلى أن الدولة الصفوية

صارت مركزاً لإيواء خصوم الدولة العثمانية والمتمردين عليها.. ولم يكن ثمة مفر من مواجهة العثمانيين لهذه الأخطار جميعاً، بعملية عسكرية مباشرة مع الصفويين، ومع ذلك لا نعتبر الخلاف المذهبي بين الدولتين سبباً رئيسياً لاتجاه الدولة العثمانية نحو الشرق - كما يذكر المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي - وإن كان ضمن عوامل العداء بين الدولتين.

ويؤكد المعنى السابق أن ثمة أسباب أخرى عديدة هي التي دفعت العثمانيين للاتجاه نحو الشرق والصدام مع جارتهم السُنيّة، وهي دولة المماليك في مصر والشام، فمن بين هذه الأسباب أيضاً الخطر البرتغالي الماثل والمحدق بحدود الشرق العربي والمهدد لمنافذه الاستراتيجية، وهو خطر رأي العثمانيون أنهم أجدر بالتصدي له والجهاد ضده وحماية الأماكن المقدسة، والواقع أن دولة المماليك كانت تمر بحالة من الضعف والتدهور السياسي والعسكري والاقتصادي، بدت معها وكأنها تخرج من إطار حركة التاريخ، والضعف يغري أحياناً، ويشكل حافزاً للغزو والابتلاع، والعثمانيون غزاة أشداء قامت دولتهم على الغزو والتوسع .

والمعروف أن العلاقات العثمانية-المملوكية مرت بأطوار مختلفة.. فكان ثمة صراع حول إمارة «البستان» أو ذي القادر عند الفرات الأعلى، حيث كانت إمارة عازلة، ومن ثم مجالاً للصراع بين الدولتين، كما زاد من توتر العلاقات إيواء المماليك للثائرين ضد السلطان العثماني، مثل الأمير «جم» ابن محمد الثاني، غير أن هذه العلاقات تحسنت فترة مع بداية القرن السادس عشر، بسبب التهديد البرتغالي لدولة المماليك، التي طلبت دعماً عسكرياً عثمانياً، فاستجيب لها لأسباب دينية واستراتيجية، كذلك فإن العثمانيين أثناء صراعهم مع الصفويين لم يتلقوا دعماً من المماليك، بسبب ضعف هؤلاء، أو ربما لخشيتهم من ازدياد قوة العثمانيين مما يهدد أمنهم مستقبلاً، وهناك مصادر تشير إلى علم العثمانيين باتصالات سرية جرت بشأن تحالف المماليك مع الصفويين أثناء الصراع، مما أوجد حالة عداء شديدة من جانب العثمانيين ضد المماليك.. ومن هنا بدأ تبادل الاتهامات، وتركزت اتهامات العثمانيين للمماليك في إعاقتهم نقل مؤنهم إلى جبهة

القتال، ورفضهم تسليم ابن أخ السلطان سليم الأول الذي ثار عليه ولجأ إليهم، لذلك بات الصدام حتمياً ووشيكاً بين الدولتين، حالما ينهي العثمانيون عملياتهم على الجبهة الصفوية[٣].

من كل ما سبق نستطيع أن نستنتج أن ثمة عوامل سياسية واستراتيجية واقتصادية، ودينية، بل ومذهبية، هي التي دفعت العثمانيين إلى الاتجاه بحروبهم وتوسعاتهم نحو الشرق، حتى وإن لم تكن خططهم واضحة ومكتملة عند صدامهم مع الصفويين، وأن التداعيات هي التي قادت في النهاية إلى صراعهم مع المماليك، ويمكن إضافة عوامل أخرى منها مواجهة الدولة الصفوية الناشئة كدولة خطيرة لها شأنها في مناوأة العثمانيين، ومنها شخصية السلطان سليم الأول نفسه، الذي كان طموحاً وقوياً، ويريد أن يتابع الاستراتيجية العثمانية التي أرساها أسلافه العظام، أي تكوين امبراطورية إسلامية كبرى في المشرق والمغرب، وقد يضاف إلى ذلك عامل ضرورة إحكام السيطرة على جميع الطرق البحرية والبرية وضم الولايات العربية الغنية بالموارد الاقتصادية والبشرية، استعداداً لاستئناف الصراع مع أوربا.

لقد كانت الجولة الأولى في اتجاه العثمانيين نحو الشرق، كما هو معروف، هي صدامهم مع الصفويين في معركة «جالديران» الشهيرة في أغسطس عام ١٥١٤م، حين تقدم السلطان سليم الأول بجيشه متوغلاً داخل الأراضي الصفوية، وتمكن من هزيمة الجيش الصفوي ودخول تبريز، وكان استخدام الجيش العثماني للمدفعية الحديثة سبباً من أسباب انتصاره، ومع ذلك فإنه مع تطور القتال واتساع ميادينه، بدأت إمدادات العثمانيين تقل، ومع تذمر فرق الجيش، بعد تيقنه أنه لن يستطيع إحراز نصر حاسم يقضي على الدولة الصفوية نهائياً، لذلك قرر الجيش الانسحاب إلى معاقله في الأناضول، مكتفياً بالنصر الذي أحرزه في جالديران، والذي استطاع بموجبه أن يضم الأناضول الشرقية نهائياً إلى الدولة العثمانية، وكذلك شمال العراق (منطقة ديار بكر)، وطريق الحرير الواصل بين تبريز وحلب وبروسة، وربما كانت أهم نتائج هذه المعركة - غير الفاصلة - هي تأديب الصفويين ودرء خطرهم على الدولة العثمانية.

فتح الشام ومصر :

ما لبث السلطان سليم الأول أن اتجه لمحاربة المماليك في الشام ومصر عام ١٥١٦م للأسباب المشار إليها، والتي يمكن تلخيصها في رغبته في بسط سيادته على الحرمين الشريفين، والاستفادة من الموارد المغرية، فضلاً عن تحقيق عمق استراتيجي كبير يعاونه في التصدي للبرتغاليين.. والمعروف أن سليم، وهو في طريق عودته من الجبهة الفارسية. احتل إمارة البستان (ذي القادر) انتقاماً من أميرها علاء الدين الذي كان موالياً للمماليك، وامتنع عن معاونة الجيش العثماني وهو في طريقه إلى فارس، وقد اعتبر السلطان قنصوه الغوري، سلطان المماليك، هذا الاحتلال عملاً عدائياً موجهاً ضده، وشرع الجانبان، العثماني والمملوكي، في تبادل الاتهامات، فاتهم العثمانيون المماليك بإعاقة حركة جيشهم، واتهم المماليك العثمانيين بإعاقة تجارتهم وتعرضهم للتجار المماليك، وعندما رفض المماليك تسليم ابن أخ السلطان سليم، اعتبر السلطان العثماني ذلك عملاً عدائياً موجهاً ضده.. وبدا واضحاً أن الأمور بين الدولتين تتدهور بشكل خطير.

وعندما شعر السلطان الغوري أن الخطر يتهدد دولته، انطلق بجيشه إلى شمال سوريا، حيث حدودها مع الدولة العثمانية، فاعتبر العثمانيون ذلك عملاً عدائياً، وتقدم جيشهم ليلتقي بالجيش المملوكي في معركة شمال حلب، عند «مرج دابق» في أغسطس ١٥١٦م وهي المعركة التي انتصر فيها الجيش العثماني، ولقي فيها السلطان الغوري حتفه، ودخل السلطان سليم حلب منتصراً، حيث خطب له في مساجدها، ومنها انطلق إلى حماه وحمص وغيرها من المدن السورية، التي بدأت تسقط بسرعة في أيدي جنوده، حتى دخل دمشق في أكتوبر من العام نفسه، بينما كانت فلول الجيش المملوكي تنسحب أمامه مهزومة لتصل إلى القاهرة، وتختار طومان باي سلطاناً على مصر، حيث راح يلملم بقايا الجيش، ويعيد تنظيم صفوفه، استعداداً لمعركة أخيرة وشيكة.

غير أن السلطان سليم الأول الذي وصلت جيوشه إلى مشارف سيناء، بعد ضم الشام كله، رأي أن خطوط قتاله بلغت حداً أرهق جيشه، الذي بات مقدماً على اجتياز صحراء سيناء، وكان يدرك أن المماليك سيحاربون معركة حياة أو موت،

لذلك حاول ضم مصر بغير قتال، عندما أرسل وفداً للسلطان طومان باي يعرض عليه، في عبارات تنطوي على تهديد، دخول مصر في حوزة الدولة العثمانية، وأن تكون للسلطان سليم «الخطبة والسكة» على أن يكون طومان باي والياً على مصر من قبله، رفض السلطان المملوكي العرض، فتقدم سليم بجيشه عبر سيناء، حتى بلغ مشارف القاهرة في يناير عام ١٥١٧م، ورغم التحصينات المنيعة التي أقامها طومان باي عند مداخل القاهرة، إلا أنها لم تصمد طويلاً أمام مدفعية العثمانيين القوية، التي ألحقت بالقوات المملوكية هزيمة فادحة عند «الريدانية» في الشهر نفسه، وانفتحت أبواب القاهرة أمام الجيش العثماني، الذي اقتحم بيوت أمراء المماليك، وحول المدينة بأسرها إلى ميدان قتال في الشوارع، انتهى بتسليم بعض أمراء المماليك أنفسهم للسلطان سليم الأول، الذي اتخذ من بولاق مركزاً لقيادته، بعد أن تسلم مفاتيح القلعة، بينما كان السلطان طومان باي قد فر إلى مصر الوسطى محاولاً جمع قوات جديدة، وفي الوقت نفسه أبدى استعداده لأن يكون والياً تابعاً للسلطان سليم في حكم مصر من خلال رسالة أرسلها إليه، وقد أخذ سليم العرض مأخذ الجد، وأرسل يفاوضه، لكن أمراء المماليك المرافقين لطومان باي أفسدوا المهمة، فدارت المعركة من جديد في منطقة الجيزة، في أبريل عام ١٥١٧م، لكن السلطان المملوكي ما لبث أن هرب عند شيوخ من عرب البحيرة، الذين ما لبثوا أن أدركوا خطورة إيوائهم له، فأخبروا سليماً بمكانه فقبض عليه، وعندما التقيا كان طومان باي رابط الجأش وذكر لسليم أنه «لولا أن دولتنا زالت وأدبرت، ودولتكم جاءت وأقبلت، ما قدرت أنت ولا غيرك على أخذ بلادنا..» ورغم إعجاب سليم بشجاعته إلا أنه أمر بإعدامه شنقاً على باب زويلة، ليكون آخر سلاطين دولة المماليك، ولتصبح مصر هي الأخرى تابعة للدولة العثمانية بعد أن فقدت استقلالها.

وبإتمام فتح العثمانيين للشام ومصر (١٥١٦-١٥١٧م) ورثوا السلطنة المملوكية ومسئوليتها في حماية الأماكن المقدسة. وأصبحت الدولة العثمانية زعيمة المسلمين السُنِّيِّين، وعلت مكانتها في العالم الإسلامي، وبدأت، بعد ضم الشام ومصر، في بسط سلطتها وسيادتها على بقية بلدان العالم العربي، وظل هذا العالم تحت سيطرتها وسيادتها، بشكل أو آخر، حتى الحرب العالمية الأولى.

مسألة الخلافة :

ويتصل بنفس المرحلة مسألة نقل الخلافة الإسلامية إلى استانبول، فقد أصدر السلطان سليم الأول فور إتمام فتح مصر، أمره للخليفة المتوكل - آخر الخلفاء العباسيين والذي كان يقيم بمصر آنئذ - بأن يرحل إلى استانبول، وقد أسف الناس لذلك وظلوا يرددون «قد انقطعت الخلافة من مصر وصارت باستانبول»، وقد ظل المتوكل هناك حتى أعاده السلطان سليمان إلى مصر عام ١٥٢٠م حيث ظل بها حتى وفاته عام ١٥٤٣م، وثمة خلاف في المصادر بشأن تنازل المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم، فبعضها يذكر أن الخليفة المتوكل سلّم السلطان سليم شارات الخلافة (بردة الرسول ﷺ التي كان يلبسها الخلفاء العباسيون، وبعضاً من شعر لحيته، وسيف الخليفة عمر بن الخطاب).

بينما تذكر بعض الدراسات[٤] أن حادثة التنازل لم تقع فعلاً، وأنه لا توجد وثائق تشير إلى هذا الحدث الهام، ولأن سليماً لم يهتم بموضوع الخلافة، لتدهور أهمية اللقب وفقدانه هيبته في عهد المماليك، وأنه لم تقم أية محاولة حتى أواخر القرن الثامن عشر ترمي إلى اعتبار السلطان خليفة، وأن ذلك حدث نتيجة ظروف سياسية حتمت على السلاطين التمسك بالخلافة، مما يعطيهم الحق في فرض سلطتهم الروحية على جميع المسلمين، بمن فيهم الداخلين تحت سيطرة دولة مسيحية. ومن هنا فإن أول وثيقة تطلق لقب «خليفة» على السلطان العثماني هي معاهدة (كوتشك قينارجي) بين الدولة العثمانية وروسيا عام ١٧٧٤ حين نصت على وضع مسلمي القرم تحت النفوذ الروحي للسلطان العثماني، كذلك فقد تأكد استخدام السلاطين للقب منذ الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، وعندما وضع الدستور العثماني، كانت الفكرة قد لقيت رواجاً كافياً لإدخالها في نصوصه، فورد به أن «جلالة السلطان بوصفه خليفة أعلى هو حامي الدين الإسلامي» ثم تدعمت الفكرة على نطاق واسع خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حين استخدمت كوسيلة لكبح جماح الدول الأوربية التي تحكم رعايا مسلمين، وكذلك لتعزيز الشعور بالولاء لدى الشعوب الإسلامية التي كان ولاؤها عرضة للتزعزع من جراء صبغ القوانين بالعلمانية وانتشار الأفكار الليبرالية (التحررية) والقومية.

بينما ترد أحدث الدراسات عن الدولة العثمانية(*) على ما سبق بأن عدم ذكر المصادر العثمانية لرواية تنازل الخليفة المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول، وأن هذه الرواية لم ترد إلاّ في أواخر القرن الثامن عشر، فتذكر أن عدم وقوع مثل هذه الحادثة لا يعني أن السلاطين العثمانيين، الذين خلفوا سليم الأول لم يقبلوا الخلافة، ذلك أن العثمانيين لم يرو الخلافة في شكلها الوراثي، بل فهموها على أنها حق طبيعي، كما يدل عليه معناها، تماماً كما استخدم لقب الخليفة عند بعض حكام الدولة الإسلامية الأخرى، وقد حمل السلطان سليم لقب «خادم الحرمين» أي أنه تكفل بحماية المدينتين المقدستين «مكة والمدينة» ، وعلى ذلك قام تصديقاً لتلك الصفة بنقل الخليفة العباسي ومعه الأمانات المقدسة إلى استانبول، فرفع من مكانته في نظر الحكام المسلمين والرعايا، وقد كشف هذا الأمر عن نفسه بشكل أكثر حيوية في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م)، فقد استخدم ألقاب مثل «صاحب الخلافة الكبرى» و«الإمامة العظمى» و«خليفة المسلمين» وهذه الألقاب تمثل انعكاساً لفهم الخلافة بمعناها العالمي الشامل، وهو معنى يختلف إلى حد ما عن مفهومها في العصر العباسي .

لقد اكتسبت فكرة الخلافة عند العثمانيين مغزى جديداً، تجلى في تأمين طرق الحج، وحماية الأماكن المقدسة، والدفاع عن الإسلام والمسلمين، وامتزج ذلك بتقاليد مبدأ الجهاد، والتمسك في تطبيقاتهم منذ القرن السادس عشر بمبادئ الشريعة الإسلامية، والسعي لإيجاد مبررات للقوانين والنظم المالية من خلال الشريعة.. ويعد ذلك شرع العثمانيون، لاسيما في عصور التصدع والانهيار، في التأكيد على دعواهم في خلافة كافة المسلمين، بهدف الحيلولة دون تزعزع نفوذهم في العالم الإسلامي.

العثمانيون والحجاز :

كان الحجاز تابعاً تبعية تلقائية لمن يحكم في مصر، بغض النظر عن السلطة القائمة فيها، وكان يعتمد كثيراً على الأوقاف المصرية التي حُبست على فقراء مكة والمدينة، وعلى الحرمين الشريفين، فضلاً عن كسوة الكعبة المشرّفة.. وعندما سقطت مصر في أيدي العثمانيين، كان أمراً طبيعياً أن يخضع الحجاز للسادة

الجدد، وكان أشراف مكة قد اعتادوا أن يجعلوا «الخطبة والسكة» للسلطان المملوكي، حيث كان نظام الحكم المحلي في الحجاز يعتمد على «الأشراف» ويستند إلى نظم وتقاليد توارثوها، كتوارث نسبهم إلى الرسول ﷺ ، وكانوا يتولون مهامهم باسم السلطان القائم في مصر ، في تبعية شكلية أو اسمية، فيختارون أحد الأشراف من بينهم، ويصدر السلطان في مصر أمراً بتوليه منصب «الشرافة» وكانت مهمته تنحصر في تأمين قوافل الحج، ورعاية الحرمين الشريفين.

وعندما استقر سليم الأول بمصر، بادر الشريف بركات، شريف مكة آنئذ، بإرسال ابنه إليه في مصر حاملاً تهاني وهدايا والده، وكذلك مفاتيح الحرمين الشريفين، كدليل على اعترافه بالسيادة العثمانية، وبالسلطان سليم الأول حامياً للحرمين، ومن جانبه أكرم السلطان وفادة ابن الشريف، ومنح والده تفويضاً بمنصبه في الشرافة، وأعلن الاحتفاظ بالنظام ذاته كما كان قائماً أيام المماليك، مع إنشاء «سنجقية» في جدة يتولاها أحد القادة العثمانيين، سميت «سنجقية الحبش» ما لبثت أن تحولت إلى قلعة عثمانية للسيطرة على البحر الأحمر، وقد أقام فيها القائد العثماني متمتعاً بنفوذ كبير، حيث جعل من جدة عاصمة عسكرية وسياسية للحجاز.

والثابت أن السلطان سليم حافظ على استقلال الحجاز الذاتي، كما كان واعترف بوضعه الخاص وبالحقوق الموروثة للأشراف، ومنذ عام ١٥١٧م بدأ مبعوثوه يزورون مكة كل عام، ويغدقون الأموال والهدايا على الناس، واكتفى العثمانيون بحراسة الشواطئ البحرية وحماية طرق الحج وقوافل المؤن المرسلة للمدينتين المقدستين، ومن جانبهم دعم الأشراف نفوذ السلطان العثماني، وضمنوا طاعة القبائل الرّحل للدولة .. وكان من أهم نتائج بسط سيادة العثمانيين على الحجاز، ظهورهم في البحر الأحمر ومحاولتهم السيطرة عليه، ودفع الخطر البرتغالي عنه، متخذين من اليمن وعدن قاعدة ارتكاز لنشاطهم ضد البرتغاليين في المحيط الهندي، وهي نفس السياسة التي اتبعها المماليك، غير أن العثمانيين فرضوا تقليداً جديداً يمنع السفن المسيحية من دخول البحر الأحمر، باعتباره يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين، وظلت الدولة العثمانية تعمل بهذا التقليد حتى أواخر القرن التاسع عشر .

ضم العراق :

كانت الدولة العثمانية في صراعها مع الدولة الصفوية عام ١٥١٤م في معركة «جالديران»، قد نجحت في الاستيلاء على شمال العراق، أي منطقة الموصل وديار بكر وماردين، وضمتها إليها، وبدا واضحاً، بعد فتحها الشام ومصر، أنها تتطلع إلى بغداد، مركز الخلافة العريق، ولتتم بسط سيادتها على المشرق العربي، لذلك شرع السلطان سليمان القانوني، الذي خلف أباه في الحكم عام ١٥٢٠م، والذي بلغت الدولة في عهده أوج قوتها، شرع يتطلع إلى ضم العراق الأوسط والجنوبي، وكان تحت حكم الصفويين آنئذ.. والثابت أن وفاة الشاه إسماعيل الصفوي عام ١٥٢٤م قد أضعف من قبضة الصفويين على بغداد، مما أغرى أحد زعماء الأكراد، ويُدعى «ذو الفقار خان» ليهاجم حاكم بغداد من قبل الصفويين، ويستولي على السلطة في نفس العام، غير أنه أدرك خطورة وضعه فيمم وجهه شطر السلطان العثماني يطلب دعمه وحمايته، وجعل له «الخطبة والسكة».

وفي عام ١٥٣٠م كان الشاه الجديد «طهماسب» قد بلغ درجة من القوة جعلته يجهز حملة عسكرية لاسترداد بغداد، لكنها لم تنجح رغم حصارها، لذلك لجأ الشاه إلى دسيسة أفضت إلى مصرع ذو الفقار، وإعادة بغداد إلى حظيرة الصفويين وإنهاء سيادة العثمانيين عليها، وقد حاول الشاه كسب مناطق جديدة، بعد استرداد بغداد، من خلال إثارته لقبائل «القزلباش» في الأناضول ضد الدولة العثمانية، كما حاول إجراء اتصالات مع الامبراطور «شارلكان» امبراطور النمسا للتحالف معه ضد العثمانيين، يضاف إلى ما سبق أن السُنّيين في بغداد استنجدوا بالسلطان سليمان لإنقاذهم من ضغط الصفويين.. لكل ذلك تدهورت العلاقات العثمانية - الصفوية من جديد.

لذلك فإن السلطان سليمان، الذي كانت له تطلعاته في السيطرة على بقية العراق، بدأ من تجهيز حملة قوية عقد قيادتها للصدر الأعظم إبراهيم باشا، الذي تقدم بها عام ١٥٣٤م من حلب ثم عبر الفرات واستولى على تبريز، وظل بها حتى لحق به السلطان سليمان نفسه، حيث تولى قيادة الحملة، وعبر بها شمال غربي فارس، دون أن يلقى مقاومة جدية، حتى وصل إلى سهل العراق وصار قاب قوسين

من بغـداد، واستـطاع الحيلولة دون وصـول أية إمـدادات صـفـوية إليـهـا، مما دفع بحاكمها الصفوي إلى الفرار إلى فارس، فدخل السلطان سليمان بغداد وضمها إلى الدولة العثمانية وعين والياً عليها من قبَله.

أما العراق الجنوبي، حيث توجد البصرة، فقد خضع تلقائياً للدولة العثمانية، والمعروف أن المنطقة كانت تخضع تلقائياً لمن يحكم بغداد، ولما كانت تحت حكم شيخ عربي يُدعى «راشد بن مغامس» شيخ قبائل المنتفك، فقد أرسل هذا ابنه مانع إلى السلطان سليم، يُعلن خضوعه وتبعيته للدولة العثمانية عام ١٥٣٨م، فثبته السلطان في منصبه حاكماً على البصرة، التي صارت «ولاية» عثمانية، تتبع «باشا» بغداد.

ولكن راشد بن مغامس ما لبث أن تمرد على السلطات العثمانية، فأرسلت إليه حملة عسكرية يقودها اياس باشا والي بغداد عام ١٥٤٦م، لم يستطع مقاومتها وفرَّ إلى الأحساء، وأعيدت البصرة وما جاورها لتصبح ولاية عثمانية يحكمها إياس باشا نفسه كأول والٍ عثماني لها.. وبضم العثمانيين للبصرة، وصلوا إلى الخليج العربي، وصاروا إحدى القوى المتنافسة عليه، واتخذوا البصرة مركزاً لمد نفوذهم وسيطرتهم على شرقي الجزيرة العربية، في الساحل والداخل كما هو معروف.. ويلاحظ أن الدولة العثمانية قسمت العراق إلى ولايات أربع هي: الموصل، وشهرزور (وهي في جبال كردستان على الحدود الصفوية) ثم بغداد، والبصرة[٦].

وبإخضاع العراق للسيادة العثمانية، لم ينته الخطر الصفوي عليه، فقد ظل الصراع العثماني-الصفوي، يتخذ من العراق مجالاً له، فقد عاد العراق ليسقط في أيدي الصفويين عام ١٦٢٣م، حيث استمر تحت حكمهم حتى عام ١٦٣٨م، عندما استعاده السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م). ومرة أخرى حاول نادر شاه استرداد العراق عام ١٧٣٣م عندما جرد حملة لذلك، غير أن العثمانيين نجحوا في التصدي لها، ثم تجددت الحرب بين الطرفين (١٧٤٣-١٧٤٧م) ولم ينته الصراع إلا بعقد صلح، اعترفت فيه إيران بتبعية العراق للدولة العثمانية، تلك التبعية التي بقيت حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى.

العثمانيون والخليج والجزيرة العربية

المعروف أن العثمانيين عندما احتلوا البصرة عام ١٥٤٦م أصبح لهم موضع قدم في الخليج، ومع ذلك ظل الوجود العثماني في الخليج ضعيفاً ومحدوداً، لتعرض وجودهم في البصرة لهجمات الصفويين من ناحية، ولتمرد شيوخ القبائل البدوية العرب من ناحية أخرى، وقد تمكنت الدولة من إرسال حملة جديدة عام ١٥٤٩م قضت على تمرد إحدى هذه القبائل واستعادت سلطتها بعد حرب دامية، كذلك لم يقدر للدولة العثمانية أن تؤسس لها قاعدة بحرية عسكرية تستطيع من خلالها أن تبسط سيطرتها على مياه الخليج، فلم تكن البصرة تصلح لذلك من الناحية العملية آنئذ .. ومع ذلك يمكن القول أن الدولة استعاضت عن وجودها العسكري القوي، بنفوذ ومكانة دينية حظيت بها من جانب شعوب الخليج، مما كان له أهمية كبيرة، حاولت الدولة الاستفادة منها فيما بعد .

وقد مدَّ العثمانيون نفوذهم إلى القطيف والأحساء (١٥٥٠-١٥٥٢م) واستطاعوا إبعاد قبيلة بني خالد عن حكم المنطقة، كذلك اعتبروا الأحساء وما جاورها ولاية عثمانية، واعتبروها كذلك قاعدة أمامية للتصدي للبرتغاليين، الذين اتخذوا من هرمز نقطة ارتكاز للتوسع، ومنها حاولوا غزو القطيف خلال الأعوام ١٥٥٢، ١٥٥٩، ١٥٧٣م. وقد حكم العثمانيون هذه الولاية حكماً مباشراً حيث أرسلوا إليها أربعة باشوات عثمانيين حكموها قبل انتزاع بني خالد لها منهم، فقد استطاعت هذه القبيلة القوية من خلال نضال مرير استمر نحو ثمانين عاماً، أن تنتزع حكم الأحساء من الدولة العثمانية عام ١٦٧٠م، وإن أعلن بنو خالد خضوعهم اسمياً للدولة العثمانية فيما بعد، وصارت الدولة تعتبر الأحساء وما جاورها، حيث تمتد سلطة بني خالد، من شبه جزيرة قطر جنوباً وحتى البصرة شمالاً ولاية عثمانية، يحكمها بنو خالد، واكتفت بإرسال أوامرها إلى ولاة البصرة وبغداد للدفاع عن هذه الولاية، مما يدل على أن أمر الخليج ترك لهؤلاء بصورة رئيسية .

وهكذا كان وضع الخليج وشرقي الجزيرة العربية، تحت حكم بني خالد منذ عام ١٦٧٠، في ظل سيادة اسمية للدولة العثمانية، دونما وجود سياسي وعسكري حقيقي، والمعروف كذلك أن الحكم العثماني لم يمتد إلى قلب شبه الجزيرة العربية،

بعد فرض السيادة العثمانية على الحجاز أو بعد فتح اليمن، فقد تركز الوجود العثماني على الأطراف الغربية لشبه الجزيرة، أي على سواحل البحر الأحمر، وقد حاولت الدولة العثمانية غزو وسط شبه الجزيرة عندما حاول السلطان سليمان القانوني إرسال حملة يقودها والي دمشق لإخضاع قبائل شمر ونجد عام ١٥٥٠م، لكن هذه الحملة تلاشت في صحراء الجزيرة ورمالها.. وهكذا ظل بقية شبة الجزيرة العربية - باستثناء عُمان واليمن والحجاز - موزعاً إلى إمارات قبلية، مستقلة تفتقر إلى وحدة سياسية .. حتى برزت قوة الدرعية، باعتناق الأمير محمد بن سعود الدعوة السلفية (الوهابية) ومبايعته إماماً، واتجاه الإمارة السعودية إلى التوسع واقتران ذلك بتحدي سيادة العثمانيين في شبه الجزيرة العربية، وبالقضاء على حكم بني خالد للأحساء وشرقي الجزيرة العربية عام ١٧٩٥م. وباستيلاء السعوديين على المنطقة وضمها لدولتهم، اتخذوا الأحساء قاعدة للتوسع في بلدان الخليج وجنوب العراق والشام [٧].

ومن المهم التأكيد على أن الدولة العثمانية وهي في أوج قوتها لم تمتد سيطرتها إلى مشيخات أو إمارات الخليج العربي أو خليج عُمان، كما لم تسيطر سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية، ومع ذلك فقد ظلت الدولة تدعى حقوق السيادة على كل شبه الجزيرة العربية، وفي فترة ضعفها وانشغالها بحروبها داخل القارة الأوربية، انفتح المجال أمام حكومة الهند البريطانية، للتدخل في شئون الخليج العربي، ذلك التدخل الذي بدا واضحاً منذ الثُلث الأخير من القرن الثامن عشر، وصادف نجاحاً ملحوظاً لعدم وجود أية سلطة قوية موحدة على سواحل الخليج.

فتـح اليمـن

تعرض اليمن في أواخر حكم المماليك إلى تهديد البرتغاليين، الذين شنوا هجمات متكررة عليه، وقد قاوم المماليك، بمعاونة العثمانيين، قدر استطاعتهم قبيل سقوط دولتهم. والمعروف أن اليمن كان تحت حكم المماليك، الذين اتخذوا من «زبيد» مركزاً لهم. تحت قيادة الأمير «برسباي» وكانوا في صراع مستمر مع الطاهريين انتهت دولتهم عام ١٥١٧م - وقبيل الفتح العثماني للشام ومصر، كان

إسكندر الشركسي (أو المخضرم) قد تولى قيادتهم في اليمن، غير أن سقوط دولة المماليك في مصر، جعل وضعهم في غاية الحرج والاضطراب، لذلك بادر إسكندر إلى إعلان ولائه للسلطان سليم الأول، الذي ثبته في مركزه، بعد أن جعل «الخطبة والسكة» للسلطان العثماني، وهكذا دخلت اليمن سلماً في البداية تحت الحكم العثماني منذ عام ١٥١٨م.

ومع ذلك لم تستقر الأوضاع في اليمن حتى عام ١٥٣٨م بسبب كثرة الصراعات المحلية بين الزيديين والعربان المحليون، وبقايا الطاهريين، فضلاً عن استمرار التهديد البرتغالي، حتى لقد بدا واضحاً أن سلطة العثمانيين على اليمن قد أصبحت ضعيفة واسمية، لذلك اضطر السلطان سليمان القانوني، عام ١٥٣٨م، خاصة بعد تزايد الخطر البرتغالي، إلى إرسال حملة بحرية لتدعيم السيطرة العثمانية على سواحل البحر الأحمر، وعهد بقيادة هذه الحملة إلى «سليمان باشا الخادم» وانطلقت الحملة من السويس ووصلت إلى تهامة وزبيد ثم عدن، التي كانت تحت حكم أحد الطاهريين (عامر بن داود الطاهري) الذي أعلن ولاءه للسلطان العثماني، غير أن قائد الحملة ما لبث أن تخلص منه ومن بقايا الطاهريين في عدن، كما سبق له أن تخلص من المماليك في زبيد، ولم يبق أمام الحملة سوى التخلص من الزيديين، الذين اتخذوا من تعز مركزاً لهم، ولكن سليمان الخادم عجز عن القضاء عليهم، فعاد إلى مصر مكتفياً بما أحرزه من سيطرة على زبيد وتهامة وعدن، وإخضاع السواحل اليمنية للسيطرة العثمانية، وإن كان العثمانيون قد خسروا سمعتهم في هذه المناطق، بسبب أسلوب الغدر وعمليات السلب والنهب التي مارسوها، مما حال دون تعاون القوى الإسلامية في المحيط الهندي معهم لمقاومة البرتغاليين .

حاول العثمانيون منذ عام ١٥٤٦م تدعيم سلطتهم في اليمن، وإزالة ما لحق بسمعتهم من سوء، فسعوا إلى التفاهم مع الأئمة الزيديين في تعز لتحقيق الأمن والاستقرار، غير أن الوالي العثماني الذي أرسل لانجاز المهمة (أويس باشا) أساء التصرف، فاصطدم بالزيديين، وحاول الاستفادة من الصراعات المحلية والمذهبية، ومن انشقاق الأسرة الزيدية على نفسها، فتقدم الوالي العثماني لاحتلال تعز التي

سقطت في يده، ولم يكد يتقدم بقواته نحو صنعاء حتى اغتيل على يد أحد رجاله. عندئذ كلف السلطان العثماني أحد رجال الحملة (أزدمر باشا) بقيادتها، فتمكن من الإطاحة بالأمير المطهر، وسقطت صنعاء في يد العثمانيين، الذين امتدت سيطرتهم لتشمل بلاد اليمن جميعاً، وعُين أزدمر باشا والياً عليها عام ١٥٤٩م. وقد قبل المطهر أن يخضع لسلطة الدولة العثمانية، مؤقتاً، مقابل أن يترك له خراج المنطقة التي يسيطر عليها الزيديون، على أن تكون الخطبة والسكة للسلطان العثماني[٨] .

وقد توالى على حكم اليمن بعد أزدمر ولاة ضعاف، مما أتاح الفرصة للإمامة الزيدية الفرصة لبسط سيادتها على أغلب مناطق اليمن وعدن، فاستطاع المطهر أن يحشد جيشاً قوياً دخل به صنعاء عام ١٥٦٧م عندئذ أدركت الدولة العثمانية خطورة ضياع هيبتها ونفوذها في البحر الأحمر، لذلك تحركت لإعادة فتح اليمن مرة أخرى، حيث أرسلت حملة يقودها (سنان باشا) والي مصر عام ١٥٦٩م، ونزلت الحملة من ينبع براً إلى عسير، لتثبت السيطرة العثمانية فيها، ثم تقدمت إلى تعز، التي كان الزيديون قد حاصروا القوات العثمانية فيها، وما لبثت القوات الزيدية أن فرت هاربة بعد أن رأت طلائع قوات سنان باشا، حيث تقدمت كذلك للاستيلاء على عدن، التي سقطت بعد حصار قصير، ثم اتجهت الحملة بعد ذلك نحو صنعاء، ونجحت في اقتحامها بعد قتال شديد، في مناطق جبلية وعرة، بينما تقهقرت قوات الإمام إلى معاقل أكثر وعورة لاستئناف القتال. عجز العثمانيون عن الوصول إليها، فاضطروا إلى قبول الصلح عام ١٥٧٠م، على أساس اعترافهم بزعامة الزيديين المحلية، مقابل اعتراف هؤلاء بالسيادة العثمانية، وقبل الإمام المطهر ذلك، واعترفت الدولة بسيطرة الإمام على المناطق الممتدة من ثلاء والظواهر وصعدة وحجة، وحتى عفار وحصن ذي مرمر، وقبل الإمام أن تكون الخطبة والسكة للسلطان العثماني، وبوجود حامية عسكرية عثمانية رمزية في صعدة، كمركز السيادة العثمانية على اليمن.

وبنجاح حملة سنان باشا في إنجاز هذه التسوية، خضعت اليمن للسيطرة العثمانية لفترة طويلة، انتهت عام ١٦٣٥م، عندما استطاع أحد الأئمة الزيديين

(المؤيد بالله محمد بن القاسم) من إخراج العثمانيين من اليمن، مؤسساً بذلك الدولة القاسمية الزيدية، التي ظلت قائمة حتى قيام الجمهورية عام ١٩٦٢.

ويمكن إجمال أسباب عدم استقرار الأمور بالنسبة للعثمانيين في اليمن، ومن ثم فتحها على مراحل، وتكرار فتحها، إلى عوامل منها طبيعة اليمن الجبلية الوعرة، مما حال دون استمرار سيطرة العثمانيين عليها، ومنها تزايد قوة الإمامة الزيدية وأشياعها بشكل هدد الوجود العثماني هناك بشكل مستمر، ومنها كذلك تدهور أوضاع الدولة العثمانية ذاتها، وانشغالها بتثبيت سلطتها في الأناضول، وصراعاتها مع فارس، وأخيراً لم يكن الولاة الذين أرسلتهم الدولة العثمانية إلى اليمن ذوي كفاية ومقدرة، فعجزوا، إن لم يكونوا قد ساهموا، في وقف انهيار سلطة الدولة هناك.

العثمانيون والمغرب العربي :

ارتبط التوسع العثماني أو امتداد النفوذ العثماني في بلاد المغرب العربي، باشتداد الصراع بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي، في الحوض الغربي للبحر المتوسط، والذي اتخذ من شمال إفريقيا ميداناً له، خاصة منذ أوائل القرن السادس عشر، بعد سقوط آخر معاقل المسلمين في أسبانيا (غرناطة) عام ١٤٩٢م، وكان من تداعيات ذلك تعقب الأسبان والبرتغاليين للمسلمين في موانئ بلاد المغرب العربي، ومن ثم قيام حركة الجهاد الإسلامية البحرية ضدهم في البحر المتوسط.. ومع ذلك استطاع الأسبان بسط نوع من السيطرة على هذه السواحل خلال الفترة (١٥٠٥-١٥١٥م) حيث استولوا على مناطق هامة على امتداد تلك السواحل، مثل حجر باديس ووهران وبجاية، وتدمير طرابلس، وإرغام الجزائر على دفع جزية للأسبان.. والواقع أن التفكك السياسي الذي شهدته بلاد المغرب العربي آنذاك قد ساهم في إحراز الأسبان لهذه الانتصارات .

لقد كانت بلاد المغرب تقع تحت حكم ثلاثة دول هي الدولة الحفصية في تونس، والدولة المرينية في مراكش (المغرب الأقصى) والدولة الزيانية في الجزائر (المغرب الأوسط)، وكانت هذه الدول - كما أشرنا - تعاني من الصراعات الداخلية في كل

منها، فضلاً عن صراعاتها بعضها مع بعض، يضاف إلى ذلك صراعاتها المستمرة مع الإمارات البربرية الصغيرة، ونتج عن هذه الصراعات جميعاً أن أصبح حكم هذه الأسر ضعيفاً، وباتت عاجزة عن السيطرة على المناطق الواقعة تحت سيادتها.. وقد أتاح ذلك للأسبان أن يحققوا الانتصارات المشار إليها على الساحل العربي، وإن لم يستطيعوا السيطرة على داخلية البلاد، بسبب خشية الأسبان من المقاومة المحتملة من ناحية، ولانشغالهم بحروبهم على الجبهة الأوربية من ناحية أخرى.

وعندما أصبحت الدولة العثمانية أكبر قوة إسلامية في العالم، أصبح حريا بها أن تتولى الدفاع عن بلاد شمال إفريقيا المسلمة، وأن تدعم حركة الجهاد البحري الإسلامي في حوض البحر المتوسط الغربي، ذلك الجهاد الذي وصفته المصادر الأوربية «بالقرصنة»، وقد برزت خلاله قيادات شهيرة كان من أبرزها الأخوان (بابا عروج) و (خير الدين بارباروسا) اللذان أحرزا انتصارات أقضت مضجع الأسبان في المنطقة، ونجحا في تأسيس إمارة مستقلة في (جربا) اتخذاها قاعدة حربية لأسطولهما ونشاطاتهما البحرية.

وقد استطاع بابا عروج معاونة قبائل الجزائر في استرداد (بجاية) من الأسبان، كما نجح في صد هجوم أسباني على ميناء الجزائر عام ١٥١٦م، وسيطر على الميناء وأصبح يشكل تهديداً خطيراً للحصون الأسبانية في المنطقة، وحتى عام ١٥١٧م استطاع بسط سلطته على (تلمسان) عاصمة الدولة الزيانية، ثم امتد بنفوذه إلى حدود مراكش، غير أن الزيانيين ما لبثوا أن استنجدوا بالأسبان، خوفاً من ضياع سلطتهم ونفوذهم، خاصة بعد أن رأوا تعاون الدولة العثمانية مع بابا عروج، وقد عاون الأسبان الزيانيين بالفعل بحملة حاصرت تلمسان، واستطاعت هزيمة قوات بابا عروج وأسره عام ١٥١٨م.

وقع عبء استئناف الجهاد ضد الأسبان على أخيه خير الدين، الذي لم ير بداً من الاستنجاد بالسلطان العثماني، خاصة وأن وفداً من علماء الجزائر وشيوخها سافر إلى استانبول للاستنجاد بالسلطان سليم الأول، وبالفعل أنجد السلطان سليم خير الدين بجيش يضم ألفين من الانكشارية، وأربعة آلاف متطوع، ومنحه لقب باشا عثماني، ورتبة بكلربك (أي بك البكوات)، ودخلت الجزائر تحت السيادة

العثمانية منذ عام ١٥١٨م، واتخذتها الدولة العثمانية قاعدة لعملياتها الحربية غربي البحر المتوسط، ورغم أن خير الدين هُزم في بداية عملياته، إلا أنه استطاع خلال الفترة (١٥١٩ - ١٥٢٥م) تحرير الجزائر والساحل الأوسط لبلاد المغرب من الأسبان، كما استطاع تأسيس ميناء قوي، اتخذه قاعدة لعملياته الحربية، مجدداً ولاءه للدولة العثمانية، وقد صار أسطوله قوياً ومرهوباً في البحر المتوسط .

أما بالنسبة لتونس، فقد شرع خير الدين، بعد تثبيت أقدامه وإعادة بناء أسطوله، والقضاء على معارضيه في الداخل، يتطلع إلى تحرير الساحل الشرقي للمغرب العربي، حيث كانت تونس، والتي كانت خارج نفوذ الدولة العثمانية، يحكمها الحفصيون، ويتطلع إليها الأسبان، لاتخاذها قاعدة لعملياتهم العسكرية منتهزين فرصة الصراع الداخلي بين الأمراء الحفصيين، لذلك أقدم خير الدين لاحتلال بنزرت وحلق الوادي والقيروان ثم مدينة تونس عام ١٥٣٤م، وأعلن انتهاء عهد الدولة الحفصية، غير أن سلطانها (مولاي حسين) ما لبث أن استنجد بالامبراطور الأسباني (شارل الخامس) الذي أرسل حملة عام ١٥٣٥م نجحت في استعادة حلق الوادي ومدينة تونس وأعادتها إلى حكم الحفصيين، فرد خير الدين على ذلك بشن حملة مفاجئة على جزر البليار، أسرت فيها ستة آلاف عادت بهم إلى الجزائر، في الوقت الذي أصبحت فيه قوات الأسبان في وضع حرج، فقد باتت بين قوات خير الدين في الغرب وقوات الدولة العثمانية في الشرق، بينما انشغل جيشهم الرئيسي بحروبه داخل القارة الأوربية.

ومن جانبه عين السلطان العثماني خير الدين قائداً عاماً للأسطول العثماني (قبودان باشا) في البحر المتوسط عام ١٥٣٥م، وعهد إليه بمقاومة شارل الخامس وحلفائه، وبدا واضحاً أن خير الدين استطاع توحيد معظم شمال إفريقيا، واستعادة تونس بعد أن طرد منها مولاي حسين حليف الأسبان، وبشكل عام تمكن من بسط سلطته باسم الدولة العثمانية، على جزء كبير من بلاد المغرب العربي، حتى بدا كدولة قوية تشكل امتداداً للدولة العثمانية في غرب البحر المتوسط. وقد استطاع ابنه (حسن باشا) أن يسيطر على تلمسان باسم الدولة العثمانية عام ١٥٤٦م، فتم بذلك إخضاع غربي الجزائر، أما مناطق الجنوب الصحراوية، فقد ضمت في عهد

خليفته (صالح ريس)، الذي امتد بنفوذ الدولة إلى الصحراء وأقام حامية عثمانية فيها.

وقد نجح أحد قادة الأسطول العثماني (العلج علي) من تصفية ما تبقى من نفوذ أسباني في تونس عام ١٥٦٩م، كما أنهى وجود الحفصيين بها، وأخذ البيعة للسلطان العثماني من أهالي تونس، وأبقى بها حامية عثمانية، ثم عاد إلى الجزائر ليسترد منطقة حلق الوادي التي كانت ولا تزال في يد الأسبان، وقد أقلق ذلك العالم المسيحي، فأصدر البابا نداءً لإقامة حلف لتحافظ المسيحية على قواعدها الأمامية في المغرب، واستطاع هذا الحلف الذي قادته أسبانيا إحراز انتصار حاسم في معركة «ليبانتو» عام ١٥٧١م بينما عجز الأسطول العثماني عن السيطرة على غرب البحر المتوسط، أو التخلص من الجيوب الأسبانية والبرتغالية على سواحل المغرب الأقصى، خاصة في وهران.. وقد انتهى الصراع العثماني مع الأسبان حول تونس وحلق الوادي باستعادتهما، واعترف الأسبان بذلك في معاهدة وقعت عام ١٥٨١م، مقابل احتلالهم لسبتة ومليلة والمرسى الكبير ووهران، بينما بقيت مراكش، أو المغرب الأقصى، مستقلة، وبذلك لم يمتد النفوذ العثماني في بلاد المغرب العربي لأبعد من غرب الجزائر.

أما طرابلس فكانت قد تخلصت منذ أواخر القرن الخامس عشر من وصاية الدولة الحفصية، وحكمتها سلطة محلية تزعمها أحد أعيان المدينة غير أن الأسبان استطاعوا الاستيلاء عليها عام ١٥١٠م، لكنهم عجزوا عن الاحتفاظ بقواتهم فيها، فسلموا حكمها إلى فرسان القديس يوحنا، الذين ظلوا بها حتى تمكن أحد القادة العثمانيين (مراد أغا) من استخلاصها وطرد فرسان يوحنا وبقايا الأسبان منها عام ١٥٥١م، وصارت ولاية عثمانية تشكل إحدى قواعد الجهاد البحري في شمال إفريقيا. وقد امتد نفوذ الدولة العثمانية إلى الداخل كذلك، كما ضمت فزان عام ١٥٧٧م، وجربا عام ١٦٦٠م، أما برقة فقد بقيت تحت سيطرة القبائل البدوية طوال القرن السادس عشر، وإن أعلنت هذه القبائل خضوعها اسمياً للدولة العثمانية، باعتبارها وريثة دولة المماليك، وعموماً لم تخضع برقة فعلياً للدولة إلا في القرن السابع عشر [٩].



رابعاً : نظام الحكم العثماني

لقد رأينا أن العثمانيين بسطوا سلطتهم وسيادتهم على معظم البلاد العربية، سواء بالقوة، من خلال عمليات الفتح والغزو، أو من خلال دخول بعض هذه البلاد طواعية تحت سيادتهم، وسواء كانت هذه السلطة أو السيادة مجرد سيادة اسمية وروحية، أو كانت سلطة ونفوذاً يستندان إلى قوة عسكرية وإلى كتائب من جباة الضرائب، وفي الحالتين كانت «الخطبة والسكة» باسم السلطان العثماني.. المهم أن العثمانيين منذ بدايات القرن السادس عشر صاروا أكبر قوة إسلامية، ومن ثم وقع على عاتقهم عبء حماية مقدسات المسلمين وحماية الحرمين الشريفين، وقد اكتسبوا بذلك، وبفتوحاتهم مكانة مرموقة، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية التي جنوها من خلال التحكم في طرق التجارة التقليدية بين أوربا والشرق الأقصى، ومن خلال ما حصلوه من عائدات وضرائب من البلاد التي خضعت لهم .. ويلاحظ أن اتساع الدولة العثمانية في الشرق هذا الاتساع الكبير، قد سهل صبغها بصبغة شرقية، بعد أن ضمت عالماً عريقاً في إسلاميته وعروبته.. وقبل أن ندرس أوضاع العالم العربي في ظل الحكم العثماني، منذ بدايات القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، نرى من الضروري دراسة مظاهر الحكم والإدارة عند العثمانيين لما لذلك من آثار وانعكاسات على أوضاع العالم العربي.

(أ) الهيئة السياسية والإدارية :

ونقصد بها الإدارة المركزية للدولة، وعلى رأسها السلطان ثم الديوان الهمايوني، الذي يضم الصدر الأعظم، ويليه الوزراء والنشانجية وقضاة العسكر والدفترداريون[10].

١ - السلطان :

ويمثل قمة السلطة السياسية على رأس الدولة، فهو رئيس الهيئة الدينية، وقائد الجيش، ورئيس الجهاز السياسي والإداري للدولة، سواء في العاصمة أو الولايات، والسلطان العثماني يعتبر نفسه رئيس دولة إسلامية لا تقل عن الدول الإسلامية التي أقامها العرب، وهو «الباديشاه» أو «الخنكار» أي المحور الأساسي

لحفظ نظام الدولة، ترتبط به مؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية جميعاً، كالأرستقراطية الحربية والموظفون المدنيون والهيئة الدينية «والرعية»، وكان السلطان يمارس سلطته من خلال إصدار الفرمانات والأوامر السلطانية، حيث لم توجد مؤسسات لسلطة تشريعية، فقد كان التشريع في الدولة يستند إلى الشريعة الإسلامية، وقد وجد الفقهاء في روح الشريعة نفسها، ما يمنح السلطان المبادرة لإصدار القوانين أو التنظيمات لصالح «الرعية»، شريطة عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية .

ومع أن السلاطين العثمانيين لم يحملوا في البداية لقب «خليفة» إلا أنهم مارسوا سلطاتهم استناداً إلى «حق ديني» وبرروا ذلك بأنهم يستخدمون هذه السلطة لرعاية مصالح الإسلام والمسلمين، حيث كان من مسئوليتهم حماية حدود الدولة ضد المسيحيين، وحماية الأماكن المقدسة، وتنظيم الحج، واحترام الشريعة ورجالها، والخضوع لاحكامها في جميع أعمالهم بشكل عام .. ويلاحظ أن مفهوم الحكم العثماني كان يرتكز من حيث الأساس على الدعائم الإسلامية، إلى جانب تأثره إلى حد كبير بالتقاليد التركية القديمة. وكان السلاطين يفوضون صلاحياتهم الدنيوية للصدور العظام (رؤساء الوزارات) أما الصلاحيات الدينية فكانوا يفوضونها لقضاة العسكر في البداية ثم صاروا يفوضونها لشيخ الإسلام فيما بعد، وكان أمر تعيين الصدور العظام وشيوخ الإسلام في يد السلاطين بشكل مطلق، وكانت التقاليد تقضي بأن يجتمع الديوان الهمايوني ويصدر قراراته ولا تُنفذ إلا بعد تصديق السلطان عليها، مما يجعل السلطان مرجعاً نهائياً في كل الأمور، وبشكل عام لم تكن تحد من السلطة المطلقة للسلاطين سوى قواعد التشريع الإسلامي، وكذلك آداب البلاط الثابتة، فضلاً عن بعض القواعد العرفية المتوراثة، إلى جانب القرارات المدونة للسلاطين السابقين.

ولعلنا نستنتج من هذه الصلاحيات الواسعة والمطلقة للسلاطين، أن قوة المؤسسة الحاكمة كانت تعتمد بشكل أساسي على شخصية السلطان ومدى قوته. كذلك لم يكن هناك نظام ثابت لتولي السلاطين، فمن حق السلطان أن يختار خليفته، الذي قد يكون الابن الأكبر أو غيره، فإذا ما تولى العرش أساغت له

القوانين التخلص من جميع منافسيه، حتى ولو كانوا إخوته، وقد برر البعض ذلك بأنه حال دون وجود ارستقراطية من الأمراء تتصارع على العرش من ناحية، وحال دون تعرض الدولة لأخطار التقسيم من ناحية أخرى.. ومع ذلك فقد سجل تاريخ الصراع على السلطة فصولاً دموية، وقد صدر تشريع في أوائل القرن السابع عشر يعطي العرش لأكبر أبناء الأسرة سناً وذلك للتخفيف من الصراعات، وكان من عادة السلاطين الزواج بأجنبيات لأسباب سياسية أو شخصية، وكانت المسألة الأخيرة واحدة من عوامل ضعف الدولة، وقد جاء على الدولة حيناً من الدهر لم يبرح فيه بعض السلاطين قصورهم ولم يعرفوا شيئاً عن أمور الدولة التي تركت لحاشياتهم وكبار موظفيهم، وقد تعرض بعض السلاطين للقتل أو العزل على يد قادة الانكشارية أو نتيجة مؤامرات البلاط.

ويلاحظ أن الدولة العثمانية شهدت خلال المرحلة الأولى من تاريخها، والممتدة بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر، سلاطين أقوياء عظام، بنوا مجدها ووسعوا رقعتها، بينما شهدت المرحلة الثانية، الممتدة من أواخر القرن السادس عشر (خاصة منذ عهد مراد الثالث ١٥٧٤-١٥٩٥م) وحتى نهاية الدولة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهدت طوراً من الضعف والتدهور، رغم المحاولات الإصلاحية التي قام بها بعض السلاطين.

٢ - **الديوان الهمايوني أو الديوان السلطاني :**

لقد كان جهاز الدولة المركزية عند العثمانيين، الذي حقق أعظم نجاحاته بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، يضم هذا الديوان والأقلام والإدارات التابعة له، وكان أركان هذا الديوان هم الصدر الأعظم، والوزراء، وقضاة العسكر والدفترداريون والنشانجية، وكان الديوان يتناول كافة المسائل الإدارية والقضائية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بالدولة، داخلياً وخارجياً، من خلال برامج ونظم محددة وبسرعة تضمن الوصول إلى قرارات بشأن المسائل المعروضة حتى يُصدِق السلطان على تنفيذها.

وبشكل عام خول هذا الديوان أعلى السلطات في النظام الإداري العثماني،

وهو يمثل امتداداً للديوان الذي عرفه المسلمون منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، والذي استمر تشكيله بشكل أو آخر مع تعاقب الدولة الإسلامية .. وكانت جلساته تعقد كل يوم تقريباً، وكان قاضي العسكر والدفتردار يشاركان فيه أحياناً، وقد نظم «قانوننامه» تشكيلات وصلاحيات وأسلوب عمل الديوان الهمايوني، ويلاحظ المؤرخون أنه بدأ منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر يفقد أهميته وسلطاته، التي انتقلت إلى ما سُميّ «بالباب العالي» ومع ذلك استمر وجود هذا الديوان رمزياً حتى نهاية الدولة العثمانية، أما أركان هذا الديوان فهم :

الصدر الأعظم :

كانت الإدارة العثمانية في البداية لا تضم إلا وزيراً واحداً، ثم ضمت وزيراً ثانياً، وصار الوزير الأول هو «الوزير الأعظم»، وكان الوزير يُختار من رجال العلم، ثم أصبح يُختار من الدفشرمة حتى أواسط القرن السابع عشر، وعموماً كان هو الوكيل المطلق للسلطان العثماني، يتمتع بصلاحيات واسعة، ولا يُسأل إلا أمام السلطان وحده، يتقدم التشريفات، ثم صار وكيلاً عن السلطان ليس فقط في أمور الدنيا بل في أمور الدين، ومسؤولاً عن تأمين نظام السلطة وتنفيذ الأحكام، منذ أواسط القرن السابع عشر، وعموماً صار هذا المنصب خطيراً، خاصة عندما جعل السلطان محمد الثاني من الصدر الأعظم وصياً فعلياً على الدولة كما ورد في قانوننامه. وقد أصبح قصره في «الباب العالي» حيث يجتمع رؤساء مناصب الدولة للمشاورة، أصبح مقر الحكومة الحقيقي ، ويمارس الصدر الأعظم صلاحياته من خلال تقديم التحريرات والتلخيصات للسلطان ليوقع عليها بعد الاطلاع، سواء بالموافقة أو بالرفض، ثم يعيدها للصدر الأعظم للتنفيذ .

ويقوم الصدر الأعظم مع حاشية كبيرة بتفقد أحوال الناس، والترسانة الحربية والبحرية، وإدارة الأوقاف المهمة، وتزداد صلاحياته عندما يخرج للحرب، حيث يصبح بوسعه إصدار قرارات نهائية على أن يكون مسئولاً أمام السلطان عن كل ما أصدره من قرارات .. وبشكل عام كان الصدر الأعظم يمارس صلاحياته ومسئولياته من خلال دواوين خاصة منها : ديوان العصر، وديوان الأربعاء...الخ، رغم أنه كان يترأس الديوان الهمايوني، الذي كان ديواناً خاصاً بالسلطان ..

الـــــوزراء :

لقد عرف العثمانيون نظام الوزارة منذ بداية دولتهم، فكان هناك وزير واحد، ثم أصبح هناك وزيران، أحدهما وزيراً أعظم، ثم بلغوا أربعة وزراء في عهد مراد الثاني، ثم زادوا إلى سبعة في عهد سليمان القانوني، واستمرت أعداد الوزراء في التزايد حتى بلغوا ثلاثة وعشرين في أواخر القرن السادس عشر. وقد انقسم الوزراء إلى فريقين : وزراء الداخل أي العاملين تحت القبة، والآخرون وزراء الخارج، أي المعينون على الولايات أو الإمارات الكبرى (بكلر بكية)، وقد تضاءل عدد الوزراء فيما بعد نتيجة تزايد أعباء الدولة المادية، إلى أن انقطع تعيين الوزراء بعد عام ١٧٣١م، وذلك لنقل صلاحياتهم إلى «الباب العالي».. ومن المعروف أن المناصب الوزارية لم تكن تعطى للأكفاء، وإنما لمن تركوا العمل بالسراي، فتضاءل نفوذ الوزراء وقلت هيبتهم، وقد أطال السلطان سليم مدة تعيينهم إلى خمس سنوات حتى يخفف من الفوضى والاضطراب الناتج عن إعادة تعيينهم كل عام .

وفي القرن التاسع عشر جرى تعيين عدد من النظار برتبة وزير على رأس كل نظارة جرى تشكيلها، واستخدم لقب «ناظر»، بدلاً من وزير، منذ ذلك الوقت وحتى نهاية الدولة .. وكان من أهم وظائف الوزراء في الديوان أن يساعدوا الصدر الأعظم بالرأي والمشورة، وكلما زادت أعباء الدولة ازدادت صلاحيات الوزراء، كما تتضاعف هذه الصلاحيات عندما يشاركون في الحرب.. وقد دأب كل وزير على تكوين حاشية، يتسع حجمها إذا كان الوزير معيناً على رأس إحدى الولايات.

قضـاة العسكـر :

كان قاضي بروسا (أو بورصة) هو الذي يمثل الشرع في أجهزة الدولة، ورأس القضاة والمدرسين والمرجع الأول في حل الخلافات الشرعية بين الأهالي وأفراد الجيش، فلما ازدادت الأعباء، استحدثت الدولة وظيفة قضاء العسكر منذ عام ١٣٦٣م في عهد مراد الأول، وكان الهدف من قضاء العسكر مواجهة احتياجات الجنود والعسكريين، وكانت وظيفته تنصب على إدارة الأجهزة التعليمية والقضائية، وتلبية الاحتياجات القضائية بين أفراد الجيش والإداريين في الحرب

والسلم والنظر في دعاواهم، وإصدار الفتاوي السياسية والإدارية، إما لتأييد شيخ الإسلام أو تقديم البديل عنه في بعض الظروف..

ولما زادت فتوحات الدولة واتسعت بشكل كبير، استحدثت منصبين عُرف الأول باسم «قضاء عسكر الروملي» والآخر «قاضي عسكر الأناضول» اللذين استمرا حتى نهاية الدولة، وابتداء من القرن السادس عشر تضاعف نفوذ شيخ الإسلام أمام نفوذ قاضي العسكر، حتى أصبح شيخ الإسلام هو الذي يعينه، وفي القرن التاسع عشر اندرجت الوظيفة ضمن وظائف مشيخة الإسلام، وإن استمر كمنصب ورتبة تُمنح لرجال الهيئة العلمية حتى نهاية عهد الدولة .

الدفترداريون :

(ومفردها الدفتردار) لقد تطور النظام المالي للدولة العثمانية بتطورها من إمارة إلى امبراطورية كبيرة، ليلبي حاجات الاتساع، وكان على رأس هذا النظام موظف كبير يُعرف بالدفتردار، أي حامل الدفاتر المالية، وكان مسئولاً أمام الصدر الأعظم، وقد عرفت الدولة هذا النظام منذ القرن الخامس عشر، ثم زاد عدد أصحابه باتساع الدولة، فأنشئت دفتردارية للأناضول وأخرى للروملي، وثالثة «للعرب والعجم» في عهد سليم الأول، وبشكل عام يعتبر الدفتردار هو رئيس الشئون المالية في منطقته، غير أن دفتردار الروملي كان هو «الباش دفتردار» أي رئيسهم جميعاً. ومن ثم فهو المسئول الأول عن إدارة الشئون المالية للدولة، ومن مهامه الأساسية إعداد الميزانية السنوية، وتقديم ملخصاتها للديوان، وكان يُختار صاحب الوظيفة من المعروفين بالنزاهة والاقتصاد، وكان من مهامه كذلك السعي إلى زيادة دخل الخزانة، وأن يكون قادراً على أداء الرواتب في أوقاتها، ومن المعروف أن هذا النظام تحول إلى «نظارة للمالية» منذ أواسط القرن التاسع عشر.

النشانجي أو التوقيعي :

ويسمى أيضاً «الطغرائي» وهو أحد أركان الديوان الهمايوني، يختار من هيئة رجال العلم، ويتولى كتابة الطغراء على الفرمانات والبراءات الصادرة باسم السلطان، وكانت مهمته وضع إمضاء أو توقيع السلطان على الفرمانات والوثائق،

ومن ثم كان مسئولاً عن دقة وقانونية الصيغة التي تُكتب بها الأوراق الرسمية والقوانين، كما يساعد في حل المشكلات المتعلقة بالقوانين العرفية باعتباره «مفتي قانون» ويسعى لضمان دوران دولاب العمل بشكل متناغم، كما يناط به ترجمة الرسائل العربية والفارسية، وكان يرافق السلطان عند الخروج للحرب، وممن يتصدرون البروتوكول، كما كان يعمل تحت إمرته جهاز يُسمى «الدفترخانة» الذي يتولى إمساك دفاتر تسجيل الأراضي والعقارات والأوقاف .

وكانت هذه الوظيفة هامة في بداية عهد الدولة العثمانية نتيجة لاستقرار النظم المركزية وتطور الأجهزة البيروقراطية للدولة في القرن السادس عشر، غير أن تضاؤل أهمية الديوان الهمايوني ذاته في أواسط القرن السابع عشر، أحدث تطوراً هاماً تمثل في إنشاء وظيفة «رئيس الكتاب» التي جاءت على حساب النشانجي، فتحولت وظيفته إلى مجرد وظيفة رمزية منذ أواخر القرن الثامن عشر، ثم لم تلبث أن ألغيت في أواسط القرن التاسع عشر تقريباً.

الإدارة العثمانية في الولايات :

هكذا كان الهيكل السياسي والإداري المركزي للدولة داخل العاصمة، غير أن إدارة الإيالات أو الولايات خارج استانبول، تميزت بوظائف إدارية وتنفيذية لها طابع خاص[11]، تطور بتطور الإمارة العثمانية، وتحولها إلى دولة عالمية (امبراطورية)، وكان للسلاطين دوراً فاعلاً في تحقيق ذلك التطور، ويلاحظ أنه كان من الخصائص التي تميزت بها تقاليد الفتح عند العثمانيين هي أنهم كانوا يعينون على الأماكن المفتوحة قاضياً يتولى أمور الشرع، وأميراً (صوباشي) يتولى أمور الإدارة والحكم، هذا فيما يتعلق بالمناطق خارج العاصمة. ومع تسارع عمليات الفتح، تسارعت عمليات وضع نظم جديدة للدولة لمواكبة اتساعها، وبلغ مفهوم الدولة المركزية، الذي بدأ مع بايزيد الأول (١٣٨٩-١٤٠٢م) ذروة اكتماله في عهد محمد الفاتح، الذي وضع هيكلاً مركزياً يحكم الروابط بين الإيالات والعاصمة. وقد اعتادت الدولة على توزيع الأراضي المفتوحة على المحاربين كمصدر لمواردهم ووسيلة لمكافآتهم، ثم أدرك السلطان محمد الفاتح أن تمليك هذه الأراضي لبعض

ذوي النفوذ والعلماء، ثم تحويل جزء منها إلى أراض موقوفة، يُضعف من قدرة الدولة، لذلك قام بإلغاء حق تملكها ووقفها وأعادها إلى الدولة كأراض أميرية مرة أخرى.

وقد مرت نظم حكم الإيالات العثمانية بمراحل متعددة، بلغت قمتها في القرن السادس عشر، في الروملي والأناضول والجزيرة العربية وشمال إفريقيا، وقد استلهم نظام الحكم العثماني عناصر أساسية من نظم الحكم في الدول الإسلامية والتركية السابقة عليه، وطورها، وكانت «الإيالة» هي أكبر التقسيمات الإدارية، يأتي بعدها «السنجقية» ثم «القضاء» ثم «الناحية».

أما بالنسبة للمجتمع فكان ينقسم إلى طبقتين، تبعاً للحقوق التي يتمتع بها أفراده والواجبات المفروضة عليهم، أحدهما طبقة الجند أو العسكر، ويمثلون الكادر الإداري، والأخرى طبقة الرعايا، وهم الزراع والحرفيون والتجار، وهم مصدر الضرائب.. وكانت مشكلة الدولة عبر تاريخها تحقيق التوازن بين هاتين الطبقتين. وسوف نعرض لأهم الوحدات الإدارية العثمانية ومناصب شاغليها على النحو التالي:

والولايات هي الوحدات الإدارية الرئيسية التي تشكلت منها الدولة العثمانية، ومن ثم فهي أكبر الوحدات جميعاً، وقد انقسمت الدولة في بداية أمرها إلى عدد من الوحدات الإدارية الإقطاعية عُرفت بالسناجق أو الألوية على رأس كل منها سنجق بك أو أمير لواء، من قوات الفرسان، وكان يمثل السلطان في هذه الوحدة، وعندما اتسعت الدولة وضمت ألوية جديدة، أصبح من الصعب ربطها بالعاصمة، لذلك جمعت كل عدد من الألوية في «إيالة أو ولاية» واحدة، وعينت على كل منها (بكلر بك) أي أمير أمراء الألوية، أو ميرميران، برتبة باشا، وقد يستعاض عن هذه الألقاب بلقب «الباشا» ثم أصبح منذ بداية القرن الثامن عشر يلقب «بالوالي» وكانت مدة توليته طويلة في البداية ثم أصبحت قصيرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، حتى صارت عاماً واحداً تقريباً، مما عرّض الدولة للمتاعب جمّة من كثرة تغييرهم خاصة في القرن السابع عشر، والمعروف أن الدولة العثمانية بدأت نظام الإيالات بإنشاء إيالة الروملي في عهد مراد الأول، ثم

أعقبتها بأخرى في الأناضول، ثم توالى إنشاء إيالات أخرى في المنطقة العربية وغيرها مع توسع الدولة.

والثابت أن الدولة اعترفت بوضع خاص لبعض المناطق خارج نظام الإيالة، مثلما كان الشأن بالنسبة لمكة والمدينة، اللتين عُرفتا في الإصطلاح العثماني «بالحرمين الشريفين» حيث صارتا إمارة يحكمها الأشراف المنحدرين من نسل النبي ﷺ ، كما كانت «القرم» تمثل إمارة تابعة للدولة، أما تونس والجزائر فكانتا في البداية إيالتين يحكم كل منهما بكلربكي، إلى أن حكم تونس «البايات» بينما حكم الجزائر «الدايات». كما يلاحظ منذ أواسط القرن السابع عشر، أن بعض الإيالات، خاصة في المناطق العربية، ظهرت بعض العائلات العريقة التي تمكنت من وراثة الحكم فيها، مثل عائلة العظم في دمشق، وعائلة الجليلي في الموصل، وعائلة قرمان في طرابلس الغرب، وعائلة الحسيني في تونس.

وعموماً تمتع الولاة بصلاحيات عسكرية وإدارية واسعة، باعتبارهم رؤساء السلطة التنفيذية في الولايات، فكان لهم حق الإشراف المطلق على كافة الشئون الإدارية والاقطاعية، فضلاً عن بعض الصلاحيات القضائية والعسكرية، وعموماً كانت مهامهم الأساسية تتركز في تحقيق الأمن والعدالة للرعايا، وتحقيق النظام بين الجنود، وإدارة الولايات والاشتراك في الحروب، وضمان استمرار ولاء هذه الولايات للسلطان، ويأتمر السناجق وسائر رجال الإدارة والقضاة بأمرهم، بل إن بعض الولاة كانوا يتمتعون بصلاحيات أوسع، كمنح أراضي التيمارات، باعتبارهم وكلاء عن السلطان.

لكن بالرغم من هذه الصلاحيات جميعاً، فلم تكن سلطاتهم شاملة، فقد كان يحد منها وجود القاضي والدفتردار وأغا الانكشارية في كل ولاية، فالقاضي الذي يتولى أمر تنفيذ الشريعة يُعين من قبَل السلطان، كما كانت المسائل المالية من اختصاص الدفتردار، وكيل السلطان في شئونها والذي يُعين من قبَله أيضاً، بل كان يشغل المركز الثاني في الولاية، وكذلك يتولى قائد القوات العسكرية (أغا الانكشارية) المهام العسكرية وكان معيناً من قبَل السلطان رأساً، ولا يخضع لسلطة الوالي، ويعاون الوالي في شئون الحكم والإدارة مدير مكتبه الخاص

(الكتخدا) وكاتب الرسائل (المكتوبجي) ثم حامل الأختام (المهردار) وأمين الصندوق (الخازندار)، ومسئول دار السلاح (السلحدار) والحاجب (أغا البوابين)، كما كان يشرف على حسابات الدولة في كل ولاية ديوان يُسمى «ديوان دفتر اليومية» أو (الرزنامة) الذي يترأسه الروزنامجي، والذي يعاونه في عمله عدد من الكتبة والصيارفة.

وكانت الولايات تقسم إلى وحدات إدارية أصغر تُعرف **بالسنجقيات**، على رأس كل منها «سنجق بك» أي أمير لواء، وينبغي الإشارة إلى أنه في بداية أمر الدولة كان السنجق هو الوحدة الإدارية الأساسية، ثم جمعت عدة سناجق في إيالة أو ولاية واحدة، والأصل في هذه التسمية ووظيفة صاحبها أنه كان للخطبة وضرب السكة والطبل والعلم (السنجق) رموزها المهمة في الإشارة إلى الحكم أو التفويض به في النظم التركية الآسيوية. فإرسال السلطان للطبل والعلم يعني التفويض بالحكم باسمه، وقد أصبح السنجق وحدة أساسية، ذات صفة عسكرية وإدارية منذ البداية، ثم حدثت تغييرات مهمة في تقسيمات السناجق والنظم الإدارية العثمانية بشكل عام خلال الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، ففي أواخر القرن السادس عشر عرفت الدولة نحو ٣٢ إيالة تضم ٥٠٠ سنجق، وكانت مهمة أمير السنجق حفظ الأمن والاستقرار ومعاقبة المذنبين، ومنح التيمارات لمستحقيها، ومتابعة احترام القوانين والتنسيق بين أجهزة الإدارة ورجالها (مثل الصوباشي وأمير الموكب وحراس القلاع ورؤساء الجند) داخل السنجق. وفي العادة كانت مدة شغل السنجق لوظيفته ثلاثة أعوام ثم يُعزل أو ينقل، أو يرقى فيصبح بكلر بك.

وإلى جانب الوظيفتين الرئيسيتين السابقتين وهما الوالي، وأمير السنجق، كانت توجد في الولايات وظائف إدارية أخرى، يشرف عليها فئات بعينها منها «**المتسلم**» الذي يعينه الوالي أو أمير السنجق لينوب عنه عند غيابه، ويتولى مهمة جمع موارد الدولة، فضلاً عن ممارسة شئون الحكم عند غياب أحدهما في الحرب، وعادة ما يشغل وظيفته لمدة عام، وقد تتوارث إحدى العائلات هذه الوظيفة لعقود من الزمان، والمتسلم عموماً في حاجة إلى كادر من الموظفين الذين

يعـاونونه في جمع الضـرائب وإدارة البـلاد ، لذلك كـان هناك تفـضـيل لاسـتـخدام العـائلات المحليـة، الأمر الذي أوجد صراعـات داخليـة فـيـما بينهـا للحصـول على الوظيفة، وكان بعض شاغلي الوظيفة يمارسون عـمليات نهب للأموال، وقد كثرت الشكاوي منهم للصدر الأعظم، ولذلك حاولت الدولة إصلاح شأن الوظيفة، لكنها لم تُفلح لذلك ألغتـها وأحالت أعـمـال أربابهـا إلى المحصلين. ومن هذه الوظائف أيضـاً وظيـفـة «**المحصل**» وهو كـمـا يتـضـح من اسمـه يقوم بتـحصـيـل الضـرائب وجـمع العـوائد، والقـيـام ببـعض المهـام الإدارية في السنجق، ونظراً لكثـرة الشكاوى من أربابهـا وفـشل مـحاولات إصلاحـهـا ، ألغيت هي الأخرى في أواسط القرن التـاسع عشر .

والحـاصل أن الدولة كـانت تُعين أمـراء الإيالات وأمـراء السناجق مـن المركـز مباشرة، حيث يرسلهم السلطان من عاصمته، واستمر هذا الوضع حتى أواخر القرن السادس عشر، ومع ظهور طبقات **الأعيـان** في المدن والقصبات، صار العين من الأعيـان ينتخب من الأهالي ليقوم بتنظيم العلاقة بينهم وبين الدولة، ومنذ أواخر القرن السابع عشر أصبحت الدولة تعين منهم العديد من السناجق بدلاً من إرسالهم من المركز.. وكان الأعيان يتولون جباية الضرائب وتقرير الأسعار وإدارة الأوقاف، وعزل الإداريين غير الأكفاء، وتقديم المشورة في الموضوعات المختلفة، وبضعف السلطة المركزية قويت شوكة الأعيـان، بل إن بعضـهم بلغ منصب الصدر الأعظم، وعند صدور التنظيـمات الخيـرية، تم تحويل مـهام الأعيـان إلى جهـات مـختلفـة، وأدخلوا في عضوية بعض المجالس، كما تولوا بعض الوظائف الأخرى.

(ب) الإدارة الماليــة :

ينبغي الإشارة إلى أن المصدر الأساسي لدخل الدولة وإيرادتها يـأتي من نظام ضرائب استمد أصوله من النظام الذي عملت به الدول الإسلامية السابقة الذي يفرض ضرائب العشور أو الخراج على الأرض الزراعيـة، والتي تتراوح قيـمتـهـا بين عُشر ونصف المحصـول، وكذلك من ضرائب الجزية التي تُفرض على غيـر المسلمين من الذكـور البـالغين، كذلك استـمـد النظام الضـرائبي العـثـمـاني أصـوله من النظم

الإقطاعية البيزنطية الذي تختص فيه الدولة بإقطاعات كبيرة يُطلق عليها الأراضي الأميرية (الميري) نسبة إلى أمير، وتشكل حصيلتها مصدراً هاماً آخر من مصادر دخل الدولة، يضاف إلى ما سبق أن الدولة استفادت من النظم التي كانت موجودة في البلاد التي فتحتها، بعد تعديلها، ومن هنا تنوع النظام الضرائبي فشمل التجارة والمناجم والأسواق وغيرها، كما تنوع النظام من سنجقية إلى أخرى، واختلفت كذلك طرق تحصيلها .

أما أهم المؤسسات المالية التي وضعها العثمانيون فهي «الدفترخانة» التي تعني بشئون المال وإقطاعات الأراضي، وكان يترأسها «الدفترأميني»، بينما قسمت أراضي الاقطاعات إلى ثلاثة أنواع هي[١٢] :

- **التيمارات** : وهي التي تمنحها الدولة لجنود الفرسان (السباهية) ممن كشفوا عن قدرة خاصة وبسالة أثناء الحرب لتكون مصدراً لدخلهم وللإنفاق منها على جلب وتدريب آخرين.

- **الزعامت** : وهي التي تمنح لضباط الفرسان ولكبار موظفي الدولة ممن تفانوا في خدمة الدولة .

- **الاقطاعات الخاصة** : وتمنح لأفراد الأسرة الحاكمة والمقربين منهم ولأرباب بعض المناصب الإدارية العليا للإنفاق من ريعها.

ويلاحظ أن السلطة المركزية في استانبول احتكرت منح هذه الاقطاعات في عهد السلطان سليمان القانوني (وكان الولاة يتصرفون فيها قبل ذلك) وكان صاحب الإقطاعية يتمتع بها مدى حياته فقط حيث أنها لم تكن تورث وإنما تؤول للدولة التي كان لها وحدها حق الملكية التامة (ملكية الرقبة) لهذه الأراضي، بينما لا يملك القائمون على الإقطاعيات سوى حق الانتفاع أو الاستخدام فقط . ومع انحطاط أوضاع الإقطاعات وأصحابها، وخاصة الجنود السباهية، تدهورت إدارة الدفترخانة وأدمجت الكثير من وظائفها في يد موظف واحد، بينما ازدادت أهمية إدارة الشئون المالية «الدفتردارية» التي يرأسها الدفتردار، الذي أشرنا إلى أهميته ووضعه داخل الديوان الهمايوني، حيث أصبح لكل ولاية من ولايات الدولة دفتردار

خاص بها، وصار له حقوق وامتيازات كثيرة، كما كان من حقه مقابلة السلطان لاستشارته في الشئون المالية الخاصة بالدولة.

لقد كانت إدارة شئون الدولة المالية تتم بواسطة «الدفتردارية» التي وضع نظامها السلطان محمد الفاتح حيث تتولي أقلامها جمع الضرائب مباشرة من المموليں. لكن ظهور مساوئ لهذا النظام، وحدوث تجاوزات في نقل التيمارات والإقطاعات وحصول الكثيرين عليها مقابل رشاوي للسراي وكبار رجال الدولة، كل هذا اضطر السلاطين من بعد الفاتح إلى العمل بنظام جديد هو نظام «**الالتزام**» أي دفع ضرائب الدولة مقدماً، لتضمن حقها، فيعطي الدفتردار حق جمع الضرائب إلى أشخاص يسمون «ملتزمين» لمدة عام واحد في البداية مشترطاً عليهم عدم تحصيل أكثر من النسبة المقررة، لكن الملتزمين استغلوا مناصبهم مع فساد الدولة وضعفها، فحصّلوا أضعاف المقرر وأرهقوا الفلاحين، وأصبحوا قادرين على احتكار الالتزام لسنوات، بل توريثه لأبنائهم، فضلاً عن تمتع غالبيتهم بسلطات سياسية.

وكان المحصل يتولى تحصيل الإيرادات من الملتزمين ليودعها خزينة الولاية لإرسالها لخزينة الدولة، وقد يتولى الوالي نفسه وظيفة المحصل في بعض الولايات، فيستخدم قوة الولاية لتحصيل مال الالتزام، مما قد يؤدي إلى حدوث صدامات مع الملتزمين المتمردين.. وكان الملتزمون يسعون إلى ابتزاز أكبر قدر من المال قبل عزلهم عن الالتزام، ورغم محاولات الدولة لتخفيف ذلك باستحداث نظام يمنح الالتزام مدى حياة الملتزم، إلا أن هذا لم يستأصل الفساد الذي دب في النظام، كذلك كان الملتزمون الكبار يبيعون حقوق الالتزام لغيرهم، مما سبب متاعب جمة للأهالي.

وفي نهاية الأمر أصبح نظام الإقطاعات العسكرية الذي كان مصدراً لقوة الدولة، وقوة جيش الولايات العثمانية، سبيلاً للطغيان والفساد، واضطرت الدولة إزاء فشل محاولات الإصلاح أن تلغي إقطاعات التيمارات تدريجياً، فصادرت بعضها، وأحجمت عن تجديد منح البعض الآخر ووضعت يدها عليها، وعينت بعض أصحابها في وظائف بعيداً عن التيمارات، وعادت كثير من الإقطاعات إلى حوزة الدولة منذ أوائل القرن التاسع عشر.

(جـ) الهيئة الدينية (العلماء)

ويقصد بها تلك الهيئة التي يترأسها المفتي، الذي لقب بشيخ الإسلام بعد ذلك، وبقية المفتين في الولايات، والقضاة ورجال الشريعة وحفظة الدين، ونقيب الأشراف، ومعلم السلطان (الحكيمباشي) ورئيس المنجمين (منجم باشي)، فضلاً عن الأساتذة والمعلمين في المدارس والمعاهد الدينية، بالإضافة إلى الوعاظ وأئمة المساجد والمشرفين عليها. وكان السلطان بحكم منصبه رئيساً لهذه الهيئة الذي يعين من يتولى مناصبها، وكانت هذه الهيئة تستمد عناصرها من المسلمين الأحرار بطبيعة الحال، بخلاف الهيئة السياسية والإدارية التي قد تستمد عناصرها من عناصر القولار أو المسيحيين الذين أسلموا أو عبيد السلطان، وكانت الهيئة جزءاً هاماً من أجهزة الحكم، يمثل كبارها أداة وصل بين السلطان والرعية، ومن ثم كانوا، في أغلب الأحيان، موالين للسلطان .. وإلى جانب اختصاص رجال هذه الهيئة بإصدار الفتاوي والإشراف على شئون القضاء، فإنهم يشرفون على تدريس العلوم الشرعية وعلى كثير من المؤسسات الثقافية والاجتماعية، وكذلك إدارة الأوقاف، التي تمثل المصدر الأساسي لدخول أعضائها، والتي قد تبلغ ثُلث الأراضي المزروعة في الدولة.

والمعروف أن نشأة هذه الهيئة ارتبط بفكرة استناد السلاطين العثمانيين في حكم الدولة على الشريعة الإسلامية، وعلى ممارسة سلطة روحية على الرعايا، حيث كان على السلاطين، قبل أن يصدروا الفرمانات والقوانين، أن يتأكدوا من اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو أن الشريعة تقرها، باعتبارها سليمة، وكان السلاطين الأوائل يصدرون الفرمانات والقوانين بحكم صلاحيتهم للاجتهاد، ولكن عندما اتسعت الدولة، وكرست مفهوم أن السلاطين هم حماة الإسلام وحملة لوائه، أولت القضاة الشرعيين مكانة مرموقة واعترفت بهم رسمياً، وأسست لهم المحاكم الشرعية بشكل منظم، وتطورت الهيئة وتوسعت اختصاصاتها، وأصبح السلاطين يعتمدون على شيوخها في إصدار الفتاوي السياسية، وفي تبليغ أحكامهم للناس وللتأثير في الرأي العام المسلم وخاصة في الولايات العربية .

أما أبرز عناصر الهيئة الدينية فكانت على النحو التالي :

- **شيخ الإسلام**: الذي كان مفتياً لاستانبول في البداية، وقد ظهر هذا المنصب بعد نحو ١٢٥ عاماً من قيام الدولة، في عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢٥م) واستمر حتى نهاية عهد الدولة، وقد تأخر تأسيس المشيخة (باب مشيخت) أو (فتوى خانة) بسبب أن الديوان الهمايوني كان يضم بين أعضائه قاضيان للعسكر، يضطلعان بمهام القضاء الشرعي، كما مر بنا. والمعروف أن المشيخة ظهرت في البداية بشكل متواضع، ثم حظيت بالتقدير والاحترام، وزادت أهميتها في القرن السادس عشر، وكانت صلاحيات شيخ الإسلام محصورة في تعيين المفتين فقط، ثم أصبح ذي صلاحية في إدارة كافة مناصب التدريس والقضاء العالية (المولويات)، وبفضل جهاز الافتاء تبوأ الشيخ مكانة سياسية رفيعة، فكان يدعى إلى الديوان الهمايوني عند الحاجة، كما كان بمقدوره أن يذهب للديوان لعرض أمر من الأمور، وكان يحتل المكانة الثانية في الدولة، بعد الصدر الأعظم، إن لم يفقه أحياناً، فقد جعله بعض السلاطين يتقدم على الصدر الأعظم نفسه.

وعموماً كان شيخ الإسلام وهو رأس الهيئة الدينية وكبيرها، يحظى بمكانة رفيعة في الدولة، فيرجع إليه السلاطين، لمطابقة القوانين مع الشريعة الإسلامية، ولإصدار الفتاوي والأحكام، التي كانت تصدر على مذهب أبي حنيفة، وكان من حقه تعيين جميع المفتين (الحنفيين) وأما المذاهب الأخرى يختار أفرادها مفتيهم من بينهم، في مختلف أنحاء الدولة، باعتباره مسئولاً عن جهاز الإفتاء والمرجع الأكبر فيه، سواء كان ذلك في العبادات والمعاملات وشئون الحياة اليومية أو في الأمور السياسية والإدارية، كما كان من حقه إصدار الفتاوي ذات الطابع السياسي الهام، كإعلان الجهاد وإبرام المعاهدات، أو جواز عزل أحد السلاطين، وبشكل عام كانت أحكامه نهائية، لا معقب عليها، حيث كان المرجع النهائي في تفسير الشريعة، وعلى السلاطين احترام أحكامه، وعموماً كان مركز القوة في وظيفته يستمد من كونه أنه وحده الذي يستطيع أن يقرر ما إذا كان السلطان قد انحرف عن تطبيق الشريعة ويجب عزله أم لا؟

- **القضاة** : والمعروف أن القضاء نشأ عسكرياً في بداية تأسيس الدولة، فالقانون العثماني موِرسَ على أساس عسكري عندما كان قضاة العسكر في الروملي والأناضول يمارسون شئون القضاء جميعاً، (كانت مصر وسائر الولايات العربية الآسيوية ترتبط بقاضي عسكر الأناضول)، يتلوهم في الترتيب قضاة عواصم الولايات، الذين يختارون من كبار العلماء، على أن يتولى العلماء الأصغر مناصب القضاء في بقية مدن الدولة، وعموماً كان القضاة هم أصحاب السلطة العليا في مناطقهم، يحكمون وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، أو هم جميعاً، مثل بقية عناصر الهيئة الدينية كانوا خاضعين لسلطة مفتي استانبول أي شيخ الإسلام، ويلاحظ، طبقاً لمذهب الدولة العثمانية الرسمي، أن الأولوية في مناصب القضاء كانت للقاضي الحنفي، فكان القضاة الحنفيون يعينون في مراكز الولايات العربية من قِبَل قاضي عسكر استانبول، وقد حمل قاضي مصر، وكذلك قاضي دمشق، لقب «قاضي القضاة» باعتبار أن مصر ودمشق كانتا عاصمتين سابقتين للخلافة الإسلامية.

- **الأشراف** : وهؤلاء فئة من عناصر الهيئة الدينية، حمل أربابها هذا اللقب باعتبارهم يمتدون بنسبهم إلى الرسول ﷺ ، فلقِّب أبناء الحسن بن علي بالأشراف، وأبناء الحسين بالسادات، ومن هنا كانت لهم مكانة محترمة داخل الهيئة والمجتمع، استمدت من نسبهم، وكان لهم الحق في ارتداء عمامة خضراء، تمييزاً لهم عن غيرهم، وقد حصلوا، نتيجة مكانتهم المرموقة على امتيازات عديدة، كما حظوا بمكانة رفيعة في التشريفات، فضلاً عن إعفائهم من الضرائب، ومن توقيع العقوبات الشديدة عليهم، ولرئيسهم الذي حمل لقب «نقيب الأشراف» سلطات أدبية كبيرة عليهم، وكان السلطان يُعينه نقيباً مدى حياته، ويخصص له مقراً بالعاصمة، وكان النقيب يترأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف، ومن جماعة الأشراف كان يُعين «أمير العلم» الذي كان يحمل علم السلطان(١٣).

(د) الهيئة العسكرية :

ينبغي الإشارة أولاً إلى أن الجيش العثماني كان جيشاً واحداً وتحت قيادة السلطان ذاته وإن شاركه رجال الهيئة الحاكمة، فلم يكن للدولة على اتساعها سوى

جيش واحد وقد أصبح لهذا الأمر أخطاره، عندما اتسعت الدولة بشكل كبير، أصبح من الصعب معه السيطرة عليها وتأمينها بجيش واحد، حيث لم يكن بوسع السلطان إلا الانشغال بجبهة دون أخرى، وإن كانت الدولة قد احتفظت لها بحاميات عسكرية (وجاقات) تستقر في الولايات التي فتحتها، وتمثل جزءاً من الجيش العثماني تأتمر بأمر السلطان وحده، ويعين قادتها (أغواتها) من السلطة المركزية في استانبول رأساً.

كذلك نلاحظ أن التكوين الأساسي للدولة العثمانية كان تكويناً عسكرياً بالدرجة الأولى، فالجيش هو عصب قوتها وتطورها، حيث أنها ولدت وعاشت على الحرب والغزو والتوسع، فكان الغزو قبل الحكم، ثم ارتبط الحكم بالفتح منذ عهد محمد الفاتح، فكانت الحرب تحرك الحكومة معها إلى ميادين القتال، وهكذا كان شأن القضاة أيضاً، فيؤخذون إلى ميادين القتال (قضاة العسكر) كما كان كبار موظفي الدولة هم قادة الجيش .

وكان الجيش العثماني ينقسم إلى وحدات نظامية رئيسية أهمها فرق المشاة (الانكشارية)، وفرق الفرسان (السباهية)، ثم فرق غير نظامية من الجند الخاص أو المرتزقة، فضلاً عن البحرية أو الأسطول العثماني.

والواقع أن الفتوحات العثمانية الأولى تمت على يد مسلمين مجاهدين، كافأتهم الدولة بمنحهم إقطاعات كبيرة من الأراضي، كما أشرنا، فاستقروا فيها، حتى أصبح من الصعب استخدامهم في ميادين القتال البعيدة عن إقطاعيتهم، وتدريجياً تسرب الخلل والفساد إلى هذه الاقطاعات العسكرية، عندما فوّض السلاطين البكلربكوات أو الولاة حق منح الإقطاعات والتيمارات، فمنحوا الكثير منها لأتباعهم الخصوصيين ولعبيدهم.

لذلك فكر السلاطين منذ أواخر القرن الرابع عشر في تجديد دماء الجيش، خاصة عندما غزوا أوربا، وحصلوا على أعداد كبيرة من الأسرى المسيحيين الذين أصبحوا عبيداً للسلطان ومنهم كان حرس السلطان (قابي قولاري)، فضلاً عن أن الشعوب المهزومة في البلقان كان عليها أن تدفع ما سُمي «بضريبة الغلمان»

كحصة لبيت مال المسلمين، ولذلك تبنت الدولة خطة تقتضي جمع الأولاد من هذا السبيل، فيما عُرف بنظام «**الدفشرمة**» حيث يحولون إلى الإسلام، ويتلقون تدريباً عسكرياً خاصاً، إلى جانب دراسات دينية إسلامية وثقافة وطنية عثمانية، وفقاً لنظام دقيق ومناهج وضعت لهم بعناية فائقة، ثم يوزعون إلى ثلاث فئات ، أولها يعمل كغلمان في القصور السلطانية، وثانيها يشغل الوظائف المدنية الكبرى في الدولة بعد تلقي تدريب عسكري ومدني خاص ، وقد يصل أربابها إلى منصب الصدارة العظمى، أما الفئة الثالثة وهي أكبرها على الإطلاق، فيُعد أفرادها ليكونوا فرق المشاة أو الانكشارية (ومعناها الجنود الشبان) الذين حُرِّمَ عليهم الزواج، ولم يعرف الجندي إلا أن السلطان والده، والثكنة العسكرية بيته والحرب مهنته والإسلام عقيدته. وقد أثبت هذا النظام كفاءته ونجاحه في تقوية الجيش والإدارة. حيث كان معيار الكفاءة والمقدرة هو الأساس في تقلد المناصب العليا في الدولة أو دخول الجيش . وقد تضمن تنظيم الجيش الوحدات التالية :

- **المشاة (الانكشارية)** : لقد صارت فرق الانكشارية هي أقوى الوحدات المحاربة في الجيش العثماني، وتفيد المصادر أنها قسمت إلى نحو ١٩٦ فرقة (أورطة) تختلف أعداد كل منها حسب المكان والزمان والأوضاع السياسية، وتتألف من جنود محترفين يُحرم عليهم الزواج ومزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية ويتقاضون مرتباتهم من السلطان ويتمتعون بميزات خاصة تتضمن نوعاً من الحصانة، والثابت أن الانكشارية قامت بالدور الرئيسي في الفتوحات العثمانية الكبرى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وكان على رأس فرقها شخصية هامة هي «أغا الانكشارية» الذي يضع قواته دائماً تحت تصرف السلطان، كما كان يشغل منصب مدير البوليس لعاصمة الدولة، ويحظى بدرجة وزير، ومن حقه تعيين أغا للانكشارية في ولايات الدولة التي بها حاميات عسكرية، لكن يلاحظ أن الانكشارية تحولوا في فترات السلم، وفي فترات ضعف الدولة ، وتغيير السلاطين، إلى عبء على الدولة، ونكبة عليها، من خلال تدخلهم في السياسة واختيار السلاطين، وتدبير الانقلابات في هذا الشأن، حيث لم يكن هناك قانون ثابت لوراثة العرش، فاكتسبوا عطايا مع تولية كل سلطان جديد، وبدأوا يمارسون

عمليات نهب للمدن المفتوحة، وعندما سمحت لهم الدولة بالزواج، منذ أواخر القرن السادس عشر، أصبحوا يتوارثون الانضمام إلى فرق الانكشارية، وقد دفع ذلك كله الدولة، بعد احساسها بخطورتهم، إلى توزيع وتشتيت الكثير من فرقهم إلى حاميات الحدود، وألغت الكثير من امتيازاتهم.

- **الفرسان (السباهية)** : المعروف أن كلمة السباهية الإقطاعية لها معنى عام، ينطبق على هؤلاء الذين تمنحهم الدولة إقطاعات يديرونها وقت السلم على أن يقدموا للجيش العثماني عدداً من الفرسان بخيولهم وأسلحتهم، حسب مقدرة كل إقطاعية، كما كان من مهامها جمع الضرائب وإدارة المدن، لكن المعنى الخاص هنا هو فرق الخيالة أو الفرسان النظاميين في الجيش العثماني، والتي قدر عددها في أواسط القرن السادس عشر بنحو ٥٠ ألف فارس، يشاركون بدور هام في حروب الدولة وفي حماية السلطان، ويلاحظ أن ضباطهم كانوا عبيداً للسلطان، بينما الجنود ليسوا كذلك .

- **الفرق غير النظامية (المرتزقة)** : وهي فرق كونّها في البداية حكام الولايات، الذين ينفقون عليها من وارداتها، ثم أصبح الولاة يعتمدون على هذه الفرق مع ازدياد الفوضى في صفوف الانكشارية والسباهية، خاصة في القرن الثامن عشر، وأقدم هذه الفرق «السكبان» الذين استأجرهم السلاطين في القرن الخامس عشر، وصاروا رديفاً للجيش العثماني، واعتبروا، مع الانكشارية آنئذ، أقوى عناصره، ولما كانوا يتقاضون رواتبهم أيام الحرب فقط، فإنهم كانوا في وقت السلم يبيعون خدماتهم لمن يطلبها، وقد اشتهر من فرق المرتزقة في القرن الثامن عشر اللاوند(البحارة) والدالاتية (الحمقى) والمغاربة والتفنجية (حاملو البنادق).

- **الأسطول العثماني** : عندما تكوّنت الإمارة العثمانية الأولى لم تكن في حاجة ماسة لقوة بحرية في بداية أمرها، وحتى عندما بدأت تهاجم شبه جزيرة البلقان، كانت تستأجر سفناً يونانية، لكن الأمر تغير عندما قدر للدولة العثمانية أن تصطدم بالدولة البيزنطية، وبكل من جمهوريتي البندقية وجنوة، وكان للأخيرتين أسطولين قويين، كذلك عندما اتسعت ممتلكات الدولة وأصبح عليها أن تدافع عن أملاكها وسواحلها. لذلك أصبح من الضروري بناء أسطول بحري

عثماني، خاصة وأن أسطول البندقية القوي شكل تهديداً خطيراً لممتلكات الدولة على سواحل البلقان، وقد أمر السلطان بايزيد الأول بإنشاء أسطول عثماني عام ١٣٩٠ في مدينة غاليبولي، كذلك فكر السلطان مراد الثاني في تكوين أسطول أقوى يستطيع التصدي للبنادقة ولغيرهم من خصومه.

وعندما فتح محمد الثاني القسطنطينية دعّم الأسطول، وأمر ببناء ترسانة في استانبول، كما أنشأ قاعدتين بحريتين إحداهما على البر الآسيوي والأخرى على البر الأوربي لعاصمة الدولة.. وعندما اصطدمت الدولة العثمانية بسلطنة المماليك في عهد سليم الأول، أدرك هذا أهمية تقوية الأسطول لامتداد فتوحات الدولة إلى سواحل الشام ومصر، والبحر الأحمر، فسعى إلى تقوية الأسطول، واستمر اهتمام الدولة بتدعيم الأسطول خلال عهد سليمان القانوني، الذي كان عليه مواجهة البنادقة والأسبان في البحر المتوسط، والبرتغاليين في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، وقد استفادت الدولة من انضواء الأخوين برباروسا تحت لوائها، حيث لعبا دوراً بارزاً في تقوية وتطوير البحرية العثمانية، حتى لقد أحرزت تفوقاً واضحاً في البحر المتوسط حتى أواسط القرن السادس عشر.

ولكن تحالف البندقية مع أسبانيا ومالطة تمكن من تدمير نحو نصف سفن الأسطول العثماني في معركة ليبانتو عام ١٥٧١ لتفقد البحرية العثمانية أهميتها، بعد ذلك، حيث لم يتوفر لها العمال والقباطنة المهرة، فلم تهتم الدولة بتطوير ترساناتها لنقص الخبرة الفنية، ولافتقار البحرية العثمانية إلى بحرية تجارية تمثل ظهيراً ودعماً للأسطول الحربي، وقد تواكب ذلك كله مع توالي الهزائم على الدولة خلال القرن السابع عشر[١٤].



الفصل الثاني

العالم العربي في ظل الحكم العثماني
من أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر

(القسم الأول)

أولاً: طبيعة الحكم العثماني للبلاد العربية

ثانياً: الحكام المحليون في بلاد الشام .

- أسرة العظم في دمشق - المعنيون والشهابيون في لبنان
- ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين

ثالثاً: العراق وحكم المماليك

رابعاً: مصر في ظل الحكم العثماني

- نظام الحكم والإدارة - تطور الأوضاع السياسية
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثاني

العالم العربي في ظل الحكم العثماني
من أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر

(القسم الأول)

يتناول هذا الفصل دراسة أوضاع العالم العربي في ظل الحكم العثماني، لفترة ثلاثة قرون تقريباً، تبدأ منذ الفتح أو التوسع في أوائل القرن السادس عشر، وتستمر حتى مجيء أول غزوة استعمارية أوربية للعالم العربي في العصر الحديث، وهي الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨-١٨٠١م)، لأنه بمجيء هذه الحملة، يبدأ تدخل الأوربيين بشكل استعماري مباشر، أو كغزاة، للبلاد العربية، وليشكلوا منذ ذلك التاريخ عنصراً مؤثراً وخطراً في مسيرة التاريخ العربي، مما سينعكس أثره بطبيعة الحال على علاقة العرب بالعثمانيين، وقد اعتمد بعض المؤرخين تسمية الفترة التي يتناولها هذا الفصل «بالعصر العثماني الأول» حيث تبدأ بعدها مرحلة جديدة مع القرن التاسع عشر، تميزت بوقوع معظم البلاد العربية فريسة للنفوذ والسيطرة الأوربية، بدرجة أو أخرى. ويلاحظ أن التدخل الأوربي، خلال المرحلة الجديدة، التي سميت «بالعصر العثماني الثاني» لم ينه علاقة العالم العربي بالدولة العثمانية تماماً، وإنما ساهم، إلى جانب عوامل أخرى، أهمها ضعف الدولة العثمانية ذاتها وتدهورها، في تحويل هذه العلاقة إلى مجرد علاقة اسمية أو شكلية، حيث بلغت هذه العلاقة حدها الأدنى، وظل الأمر هكذا حتى قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، لتخرج منها الدولة العثمانية منهزمة ممزقة الأوصال، ومعترفة في النهاية ، في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٠، بزوال سيادتها على العالم العربي، الذي كانت قد سقطت معظم بلاده فريسة للاحتلال أو لأشكال من التبعية للدول الأوربية، تحت اسم الحماية أو الوصاية أو الانتداب.

أولاً: طبيعة الحكم العثماني للبلاد العربية

لقد رأينا أنه منذ بدايات القرن السادس أصبحت معظم البلاد العربية خاضعة للدولة العثمانية، باستثناء المغرب الأقصى والأطراف الجنوبية والجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، وفي قلبها نجد، ويلاحظ أن هذه الوحدة السياسية الكبرى التي أقامها العثمانيون، رغم أنها كانت شبه متجانسة واضحة الحدود والمعالم، إلا أن حدودها الشرقية كانت قلقة ضعيفة ومعرضة للأخطار، فرغم سقوط العراق في يد العثمانيين، إلا أن ساحله على الخليج العربي، لم يستقر فيه النفوذ العثماني كل الاستقرار، كما لم يصل النفوذ العثماني إلى عُمان والساحل الشرقي للجزيرة العربية حتى أواخر القرن الثامن عشر تقريباً.

وقد عملت الدولة العثمانية على تثبيت أقدامها في المناطق التي أخضعتها وتوسعت فيها، من خلال نظام حكم مركزي واضح المعالم، وقد دامت هذه السيادة حتى بدايات القرن العشرين، أي نحو أربعة قرون، سواء كانت هذه السيادة فعلية أو شكلية، معنى هذا أنها لم تكن مؤقتة، وعلى الرغم من طول مدة السيادة العثمانية، فإنها ظلت تمارس من خلال سلطة مركزية «خارج البلاد العربية» مما انعكس أثره على بقاء أوضاع المجتمعات العربية، كما هي دون تغيير حقيقي أو جوهري، فلم تصطبغ البلاد العربية بصبغة عثمانية أو تركية، وظل العثمانيون يشكلون طبقة حاكمة على السطح، كبديل لطبقة المماليك التي كانت تحكم قبلهم.

يلاحظ كذلك أن الدولة العثمانية أرادت استرضاء بعض الشخصيات التي ساعدتها في عمليات فتوحاتها وتوسعها في المناطق العربية، فضلاً عن الاستفادة بخبراتها الإدارية في هذه المناطق، فعلى سبيل المثال عينت چان بردي الغزالي والياً على الشام، وخاير بك والياً على مصر، وخير الدين بارباروسا حاكماً على الجزائر.

وقد خضعت البلاد العربية لنفس التنظيمات التي خضعت لها إيالات أو ولايات الدولة العثمانية الأخرى، ففي القرن السابع عشر كانت البلاد العربية تشكل نصف ولايات الدولة، إذ بلغ عددها سبع عشرة ولاية، أربع منها في العراق (بغداد - البصرة - الموصل - شهرزور) وخمس في بلاد الشام (دمشق - طرابلس-

حلب - الرقة - صيدا) وثلاث في شبه الجزيرة العربية (اليمن والأحساء، وشرافة مكة) ثم ولاية واحدة في كل من مصر وتونس وطرابلس الغرب والجزائر، فضلاً عن ولاية في بلاد الحبش (ارتيريا وجزء من شمال الصومال) .

وقد وضعت الدولة العثمانية على رأس كل ولاية والٍ (أو بكلر بكي). وكان بعضهم برتبة وزير، وألحقت الدولة بالولايات عدداً من كبار الموظفين، منهم الدفتردار والكتخدا أو الكخيا (وكيل الباشا)، وأغا الانكشارية (قائد الحامية)، وقاضي القضاة، وكلهم يعينون رأساً من قبَل السلطان، كما أبقت الدولة العثمانية حاميات عسكرية (وجاقات) في عدد من الولايات، تتفاوت فرقها حسب أهمية الولاية .. يضاف إلى وجود هذه الحاميات، التي هي جزء من الجيش السلطاني، حرصت الدولة على أن تُسكّ العملة في سائر الولايات باسم السلطان العثماني، أي تكون له «السكة»، وكذلك «الخطبة» أي يخطب باسمه في مساجد الولايات جميعاً، باعتبار أن الحامية والسكة والخطبة تمثل رموزاً للتبعية وأدوات لها.

وإذا أردنا أن نستنتج السمات العامة للحكم العثماني للبلاد العربية، فيمكن ملاحظة الخصائص والسمات الآتية :

أولاً : أنه كان حكماً «سطحياً» أي أنه كان قليل التأثير في المجتمعات العربية، بل على العكس فإن البلاد العربية العريقة في إسلامها وعروبتها التي دخلت في نطاق الدولة العثمانية، ساهمت في صبغ الدولة بصبغة شرقية إسلامية أكثر من ذي قبل، وبالرغم من أن الحكم العثماني ساعد على تقوية وتأكيد الحياة الدينية للعالم العربي من خلال تمسكه بأحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها أساساً للحكم، إلا أن أسلوب الحياة العثماني لم يتغلغل في المجتمعات العربية، التي احتفظت بثقافاتها المحلية وتقاليدها، بل بالكثير من نظم الحكم التي كانت سائدة فيها، قبل خضوعها للدولة العثمانية فيكاد يجمع المؤرخون على أن العثمانيين لم ينجحوا في «عثمنة أو تتريك» البلاد العربية، أو لم يحاولوا ذلك، بل ربما حدث العكس، وهو أن العثمانيين تأثروا، بدرجة ما، بثقافة تراث وتقاليد البلاد العربية.

ثانياً : أن هذا الحكم فرض نوعاً من «العزلة» على العالم العربي، وقد يبدو صحيحاً أن العثمانيين استطاعوا حماية العالم العربي من تسلل النفوذ الغربي إليه

حتى أواخر القرن الثامن عشر، وأن اتجاههم لذلك جعلهم يمعنون في زيادة الحذر، فأحاطوا الشرق العربي بسياج من العزلة، حال بينه وبين الاتصال بالعالم الخارجي، حتى بات تاريخ الشرق العربي تاريخاً محلياً، يتمثل في النزاعات المحلية، أو الصراع على السلطة بين عناصرها العثمانية وبين القوى المحلية داخل الولايات، وقد انسحبت هذه العزلة من الجانبين السياسي والاقتصادي إلى سائر الجوانب الحضارية الأخرى، فلم يقدر للبلاد العربية أن تتصل بالحضارة الأوبية، التي كانت قد قطعت أشواطاً من التقدم الحضاري منذ عصر النهضة، وقد نتج عن هذه العزلة هوة حضارية واسعة لازالت آثارها ممتدة حتى يومنا هذا.

ثالثاً : كان أسلوب الحكم العثماني، كما أشرنا، مركزياً، فقد حكم العثمانيون العالم العربي حكماً غير مباشر، عن طريق الفرمانات والقرارات التي يصدرها السلاطين، ويتولى تنفيذها كبار رجالهم، الذين يأتون رأساً من إستانبول. وكانت فلسفة الحكم عند العثمانيين أقرب إلى الفلسفة الليبرالية، فيما يتعلق بدور الدولة ومحدوديته، حيث اقتصرت وظيفتها تقريباً على مسألة الدفاع عن الولايات وممتلكاتها وحفظ الأمن والاستقرار بواسطة الحاميات، ثم تحصيل الأموال الأميرية (الضرائب) من خلال إدارة مالية منظمة وقوية، تتولى توزيعها في وجوهها المختلفة، وأخيراً تحقيق العدل بين الناس من خلال الأجهزة القضائية في مختلف الولايات العربية .

أما وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وما يتعلق بالإنتاج والخدمات، فكان خارجاً عن مسئولية الدولة العثمانية، ويعزو المؤرخون ذلك إلى أنه كان ثمة قصور لدى العثمانيين في فهم طبيعة مهمة الدولة ووظيفتها الاجتماعية وأن من واجباتها السعي لسعادة ورفاهية المحكومين، ومن هنا انفتح المجال واسعاً لشراء وظائف الدولة وانتشار الرشوة والمحسوبية، وهو ما انعكس في أشكال من الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي للمجتمعات العربية خاصة خلال القرن الثامن عشر.

ورغم أن الحكم لم يكن مباشراً بشكل عام، حيث ترسل الدولة الحكام من عاصمتها، إلا أن الأمر قد يتفاوت من ولاية إلى أخرى، حسب طبيعة كل منها،

فالولايات البعيدة أو الجبلية، كان الحكم فيها اسمياً، فلم ترسل الدولة إليها ولاة، وإنما كانت تعترف بالقوى القبلية أو الاقطاعية المحلية القائمة، طالما أنها تحكم باسم السلطان، وتجعل له «السكة والخطبة» وتدفع خراجاً سنوياً للخزينة السلطانية، وأحياناً قد تعين الدولة والياً إلى جانب الحاكم المحلي للرقابة وضبط الأمور.

رابعاً : تميز الحكم العثماني للبلاد العربية بأنه حكم «عسكري» بمعنى أن رجال الحكم والإدارة كانوا من قادة الجيش، ولعلنا أشرنا إلى أن الجيش العثماني كان أداة للحرب والحكم معاً، بحكم النشأة العسكرية للدولة، كما كانت الدولة تقطع الأراضي لكبار رجال الجيش لزراعتها والاستقرار فيها، عوضاً عن دفع مرتباتهم، كما هو الشأن في إقطاعات «التيمار والزعامت» أو ما عُرف بالإقطاع العسكري، مقابل أن يقدم هؤلاء القادة خدمات عسكرية من فرسان وتكاليف إعدادهم للدولة في أوقات الحرب، والمعنى هنا أن الجيش والعسكر هم الأصل في نشأة الدولة وإدارتها وإدارة الحرب والحكم وزراعة الأراضي .. وينبغي ملاحظة أن البلاد العربية لم تكن كلها خاضعة لنظام الإقطاع العسكري، الذي برز في بعض ولايات العراق بشكل واضح، كما كانت هناك ولايات عربية كمصر، لم تعرف سوى نظام الحاميات (الوجاقات) التي تتألف من جنود محترفين، تدفع لهم الدولة رواتب، وتخصص لهم مساحات من الأراضي «يحبس» ريعها للإتفاق على جنودها سميت الأراضي الأحباسية.

خامساً : اتسم الحكم العثماني للبلاد العربية «بالمحافظة» على الأوضاع التي كانت قائمة قبل مجيئه، كما ظلت القوانين والنظم التي صدرت خلال عهدي سليم الأول وسليمان القانوني أساساً للحكم في عهود خلفائهم من السلاطين، فم تكترث الدولة بشكل عام لتحديث نظم الحكم والقوانين السائدة، مما حال دون تبني اتجاهات وأفكار جديدة في هذا الشأن، ومع هذا فيمكن التأكيد على أن أساليب الحكم العثمانية كانت عملية للغاية، تستهدف تحقيق العدالة بأيسر السبل، وكانت الدولة ترى أن كل ولاية يجب أن تعيش على دخلها الخاص، على أن تدفع ضريبة سنوية تقدر حسب إمكانيات كل منها، فقد تبنى السلاطين فكرة أن أسلوب الإدارة البسيط والضرائب البسيطة، تحقق مصلحة الحكام والمحكومين معاً .

سادساً : كانت الدولة العثمانية في أساليب إدارتها «توازن» بين أرباب السلطات، بمعنى أن تحدث توازناً بين أصحاب المناصب العليا الذين تعينهم لإدارة الولايات العربية، حتى لا يتفرد أحدهم بالسلطة ويستولي على الولاية وينفصل بها عن الدولة، فلم يمنح السلطان أحدهم سلطة مطلقة، بل جعل من كل منهم رقيباً على الآخرين، فرغم أن الوالي أو الباشا كان نائباً عن السلطان في ممارسة الحكم، يجمع في يده السلطتين المدنية والعسكرية من الناحية النظرية، إلا أن الدولة كانت تحد من سلطته من الناحية العملية، وتحيطه بالمراقبين والعيون، ثم ما لبث أن قصرت مدة ولايته على عام واحد حتى لا يخطط لتحقيق أطماعه، كما انتزعت منه الإدارة المالية، التي صارت في يد الدفتردار، كما عينت له وكيلاً (كتخدا) يتولى النواحي الإدارية الأخرى، كذلك وضعت الدولة السلطة القضائية في يد قاضي القضاة الحنفي، وكان هؤلاء جميعاً يعينون من قِبَل السلطان.

وكان يحد من سلطة الوالي كذلك وجود قائد الحامية العسكرية (أغا الانكشارية) ونوابه من كبار القادة، وهؤلاء لايعينهم الوالي. وإنما يثبتهم فقط، لأنهم يعينون من قِبَل السلطان أيضاً، ومن ثم كانت سلطة الوالي عليهم محدودة للغاية، حيث كانت الحامية جزءاً من الجيش السلطاني، وفي مصر كان قادة فرق الحامية يشاركون في مداولات الديوان الذي كان يضم كبار موظفي الولاية والأعيان وبعض العلماء، ومن ثم كان لهم نفوذ كبير يحد من سلطة الوالي .. وبشكل عام فإن كفاءة هذا النظام وفاعليته كانت تتوقف على مقدرة السلاطين على الإمساك بمقاليد الأمور وحُسن إشرافهم وإدارته، وكذلك على شخصية الولاة والدفتردارون وكفاءتهم، وبمقدرة غيرهم من أصحاب المناصب العليا، أي أن حفظ التوازن كان منوطاً بمقدرة الأشخاص وذوي المناصب قبل كل شيء.

سابعاً : لقد كان فهم العثمانيين لطبيعة المجتمع ومهمة الدولة إزاءه، فهماً قاصراً وضيقاً، ذلك أنهم كانوا ينظرون إلى المجتمع باعتباره يشكل طبقتين رئيسيتين: طبقة حاكمة من الأتراك العثمانيين، وطبقة كبيرة واسعة من المحكومين «الرعايا» التي ينبغي عليها أن تعمل لخدمة الطبقة الحاكمة، وهي تقريباً نفس النظرة التي كانت سائدة في البلاد العربية قبل مجيء العثمانيين .. لذلك يجمع

المؤرخون[1] على أن العثمانيين شكلوا في المجتمعات العربية التي حكموها، طبقة ارستقراطية، أو صفوة حاكمة منغلقة على نفسها ومنعزلة، لم تندمج أو تنصهر اجتماعياً مع الشعوب العربية، ومن هنا لم يكن لهم تأثير كبير في حياة هذه الشعوب بشكل عام، وترتب على ذلك أن المجتمعات العربية لم تشهد تغيراً حقيقياً خلال هذا العصر العثماني، وأن كل ما حدث هو استبدال الارستقراطية العثمانية بالارستقراطية المملوكية التي كانت قائمة، ويرتب بعض المؤرخين الغربيين ومن لف لفهم على ذلك، بقدر من المبالغة، نتيجة مؤداها أن هذه القرون الثلاثة من الحكم العثماني (من السادس عشر إلى الثامن عشر) للبلاد العربية، تُعد امتداداً للعصور الوسطى، وأن العالم العربي لم يلج أبواب العصر الحديث إلا في القرن التاسع عشر، مع صدامه مع الغرب، وانفتاحه، قسراً أو طواعية، على حضارته الحديثة .

وأخيراً، يلاحظ أن نظام الحكم الذي أقامه العثمانيون للعالم العربي أوشك على الانهيار حين اختل التوازن الذي أقاموه بين سلطة الولاة، والحاميات العسكرية، والقوى المحلية، وزاد من تفاقم الأوضاع ازدياد ثورات وتمرد الحاميات العسكرية وازدياد تدخلها في شئون الحكم والإدارة، وبات السلاطين يترددون بين انتهاج سياستهم التقليدية في تغيير الولاة، وبين تثبيتهم في الحكم لفترات طويلة إذا ما أثبتوا مقدرة في إخضاع الثورات وحركات التمرد، وترتب على هذا الأمر الأخير، تكوين أسرات حاكمة تتوارث الحكم في كثير من ولايات العراق والشام، كما أدى ضعف السلطة المركزية في إستانبول إلى قيام حركات ذات طابع انفصالي عن الدولة في جنوب بلاد الشام وفي مصر، كما سيتضح خلال الصفحات التالية .



ثانياً : الحكام المحليون في بلاد الشام

بعد أن فتح السلطان سليم الأول مصر، غادرها عائداً إلى بلاد الشام التي بقي فيها فترة قصيرة ثم عاد إلى عاصمته في فبراير ١٥١٨م، بعد أن أعاد ترتيب الأوضاع واتخذ بعض الإجراءات التي تتفق وأهمية بلاد الشام للدولة العثمانية، تلك الأهمية التي تنبع من كون الشام تمثل طريقاً للحجيج مع ما يقتضيه ذلك من تأمين رحلاته بما يتفق وهيبة الدولة وسلطانها الذي أصبح «خادماً للحرمين الشريفين»، كما تنبع أهميتها كذلك من موقعها الاستراتيجي بالنسبة للدولة، فضلاً عن أهمية مواردها الاقتصادية والتجارية على وجه الخصوص. ولعلنا نتذكر أن السلطان سليم الأول قد عيّن والياً عثمانياً على حلب فور دخولها فاتحاً، ثم ما لبث أن عيّن القائد المملوكي جان بردي الغزالي والياً على دمشق مكافأة على انشقاقه على السلطان المملوكي وانضمامه إلى الجيش العثماني، فضلاً عن الاستفادة بخبرته، وإن كان الغزالي ما لبث أن تمرد على السلطان سليمان القانوني، وزحف على مناطق جديدة، ومنها حلب، لإخضاعها لولايته، لكن حملة عثمانية عاجلته بالقضاء عليه، وأنهت نفوذ المماليك كلية من بلاد الشام.

وفي أعقاب هذه التطورات أعاد العثمانيون تقسيم الشام إدارياً، فأصبح ينقسم في البداية إلى ولايات ثلاث، تنقسم كل منها إلى عدد من السنجقيات أو الألوية (أي المدن وما يتبعها من قرى) وهي :

- ولاية دمشق : وكانت تضم عشر سنجقيات، منها فلسطين وصيدا وبيروت ونابلس وغزة .
- ولاية حلب : وتضم تسع سنجقيات تقع في شمال سوريا .
- ولاية طرابلس : وتضم خمس سنجقيات، منها حمص وحماة وجبلة وسلمية.

وقد ظل هذا التقسيم سارياً حتى أواسط القرن السابع عشر، عندما فصلت سنجقية صيدا لتصبح ولاية جديدة، لتسهيل مراقبة الدروز والموارنة في لبنان.. ويلاحظ المؤرخون أن بلاد الشام قد عانت كثيراً في هذا التقسيم، الذي أدى إلى

تفجر الصراعات بين الزعامات المحلية الطموحة، والتي استغلت ضعف الدولة العثمانية، وتدهور أوضاع فرق الانكشارية عسكرياً، وتدخلها في مسائل الإدارة، واحتدام الصراع بين قادتها وبين الولاة في بلاد الشام منذ نهاية القرن السادس عشر واستمرار هذه الأوضاع المضطربة حتى أواسط القرن السابع عشر، وفي خضم هذه الأوضاع بدأت تبرز قوة الزعماء العرب المحليين، الذين كانوا قادرين على السيطرة على الأمور وإقرار الأمن، فاضطرت الدولة العثمانية إلى الاستعانة بهم في تولي مقاليد الأمور في ولايات الشام، واستفاد هؤلاء بدورهم، من الأوضاع الجديدة في زيادة نفوذهم.

ونتيجة لضعفها، رضخت الدولة واعترفت بسلطة أسر مثل المعنيين وآل العظم والسيفيين وبنو عساف وغيرهم، ممن اكتسبوا سلطة قوية على الأهالي في مناطقهم.. وبشكل عام يمكن القول أن بلاد الشام افتقرت إلى الوحدة السياسية، وإلى وجود سلطة قوية حاكمة، كما كان الحال في مصر، مما لم يتح فرصة للاستقرار[٢].

١ - أسرة العظم في دمشق :

لقد تولى دمشق طوال القرن السادس عشر، ست وأربعون والياً، لم يكمل أحدهم مدة ولايته، كذلك انتشرت فيها مع بداية القرن الثامن عشر، عمليات الفوضى والسلب والنهب مما أضعف سلطة الدولة العثمانية وما أقامته من نظم، ولم ينقذ البلاد من هذا سوى ظهور أسرة آل العظم التي تولى رجالها حكم ولاية دمشق، وامتد نفوذهم إلى جنوب بلاد الشام، لنحو ستين عاماً (١٧٢٥-١٧٨٣) ساعدوا خلالها على تثبيت النفوذ العثماني في بلاد الشام، ولم تستطع الدولة الاستغناء عنهم، فقويت شوكتهم وعظم نفوذهم، بشكل أثار حفيظة رجال السلطنة خلال بعض الفترات .

وكان إسماعيل باشا العظم أول من برز من رجال هذه الأسرة ليتولى ولاية دمشق (١٧٢٥-١٧٣٣) وكان تعيينه انتصاراً للعناصر السورية المحلية وتقديراً من الدولة العثمانية لكفايتها ومقدرتها، فتمكن إسماعيل، بما توفر له من قوة

وثراء من كسب دعم الباب العالي، وتقوية سلطته، وكذلك كسب تأييد الأهالي، عندما نجح في بسط هيبته وتأمين سلامة الحجيج وتوطيد الأمن، وبناء بعض المنشآت العامة وتحقيق قدر كبير من الاستقرار، حتى ازداد نفوذ آل العظم بشكل كبير خلال هذه الفترة، فبسطوا سلطتهم على طرابلس وصيدا، وامتد حكمهم إلى العريش. ومن الثابت أنهم كانوا يعتمدون في كسب رضا السلطان والباب العالي عنهم، على وكيل الصدر الأعظم الذي كان سنداً لهم في عاصمة الدولة، غير أنهم ما لبثوا أن فقدوا هذا السند عندما أطيح بالصدر الأعظم خلال ثورة قام بها الانكشارية عام ١٧٣٠، فضلاً عن رغبة الدولة في الحصول على بعض ثروات هذه الأسرة التي تضخمت، لذلك لجأت إلى عزل بعض الولاة من آل العظم ومصادرة الكثير من ثرواتهم، مما أدى إلى تدهور نفوذ الأسرة ومكانتها خلال السنوات الثلاثة التي سبقت وفاة إسماعيل باشا عام ١٧٣٣.

غير أنهم ما لبثوا أن استعادوا قوتهم ومكانتهم، عندما أجهزت الدولة على ثورة الانكشارية، وعاد مؤيدو الأسرة، وعلى رأسهم وكيل الصدر الأعظم، إلى سابق مكانتهم في إستانبول، فعهدت الدولة إلى سليمان باشا العظم بولاية دمشق، التي تولاها مرتين خلال الفترة (١٧٣٤-١٧٤٣) ثم أعقبه أسعد باشا العظم (١٧٤٣-١٧٥٧) حيث وصل نفوذ الأسرة إلى درجة كبيرة من القوة والنفوذ، واستطاعت أن تثبت للدولة العثمانية مقدرة وكفاية العناصر العربية في حكم نفسها في ظل السيادة العثمانية.

ولم تستمر الأوضاع على هذا النحو، فلم يلبث آل العظم أن فقدوا مكانتهم لدى الباب العالي نتيجة تغير الأوضاع السياسية التي أعقبت وفاة السلطان محمود الثاني، واستبعاد أصدقاء آل العظم من مراكز السلطة في العاصمة في عهد خلفه، فاستبعد آل العظم من حكم دمشق لبضع سنين، إلى أن عهد بحكمها إلى عثمان باشا الذي كان واحداً من مماليك أسعد باشا السابقين، فتولى حكمها (٦١-١٧٧١) ثم فقدت الأسرة نفوذها مرة أخرى لفترة قصيرة، عندما تعرضت دمشق لغزو جيش مملوكي أرسله علي بك الكبير من مصر ودعّمه ظاهر العمر، لكن الدولة العثمانية ما لبثت أن استعادت سلطتها على دمشق بعد انسحاب الغزاة، وعهدت

بحكمها إلى محمد باشا العظم، الذي تولى منصبه عشر سنوات (١٧٧٣-١٧٨٣) شهدت فيها الدولاية الكثير من الرخاء والاستقرار، وبوفاته انتهى دور أسرة العظم بعد أن لعبت دوراً هاماً في حكم دمشق وبسطت سلطتها على كثير من بلاد الشام لنحو ستين عاماً.

٢ - المعنيون والشهابيون في لبنان :

عندما استولى السلطان سليم الأول على دمشق سارع أبرز زعماء منطقة الشوف وجبل لبنان وهو الأمير فخر الدين المعني الأول، بإعلان خضوعه للدولة العثمانية، واعترافه بسيادة السلطان الذي رحب بذلك، وثبته، مع أمراء الجبل، حكاماً مستقلين يمارسون سلطاتهم التقليدية في ظل سيادة الدولة، فخضع لبنان لحكم عثماني غير مباشر، واستمر الوضع على النحو السابق حتى أواخر القرن السادس عشر، وعندما بدأ الضعف يسري في سلطة الدولة المركزية، تفجر الصراع بين الأمراء المعنيين وبين خصومهم من آل سيفا في طرابلس، ولم يقدر للصراع أن ينتهي إلا بظهور شخصية قوية هي الأمير فخر الدين المعني الثاني، الذي نجح في استعادة قوة أسرته وبسط نفوذها على إقليم الشوف وتطلع لبسطه على سائر جبل لبنان، خلال فترة حكمه (١٥٩٠-١٦٣٥)، فنجح في كسب تأييد أسر درزية، كانت أبرزها أسرة أرسلان، وقد أثار ذلك حفيظة ولاة دمشق العثمانيين، بل والسلطان نفسه، الذي بات قلقاً من نمو قوة المعنيين بشكل قد يصبح خطراً على نفوذه في المنطقة .

ومن المعروف أن فخر الدين الثاني أثناء صراعه مع خصومه من آل سيفا في طرابلس قد نجح في السيطرة على صيدا وبيروت، فتحكم بذلك في منفذ لبنان الساحلي، كما أصبح الأمير القوي يتطلع إلى ما وراء الجبل، حيث توجد حوران وعجلون ونابلس، ولما كان ذلك يمثل تحدياً لسلطة ولاة دمشق، فقد سعى لتأمين مركزه لدى عاصمة الدولة من خلال إيجاد وكيل له مقرب من السلطان .. غير أن ذلك لم يحل دون تنبه السلطان لتزايد قوة وخطورة الأمير، خاصة وأن هذا قد نجح في تكوين قوة عسكرية محلية قوية، أقلقت الدولة العثمانية، كما نجح كذلك في

وضع أسس دولة حديثة من خلال صلاته مع الأوربيين، تجاراً وخبراء ومهندسين، ممن عاونوه في تطوير الموانى وتحديث الزراعة، كذلك اتسمت سياسته بالتسامح الديني الذي أرساه بين الدروز والموارنة، فضلاً عن تسامحه مع الإرساليات المسيحية الأوربية التي توافدت إلى لبنان بتشجيعه.

وقد تزايدت خطورة فخر الدين الثاني أكثر عندما تحالف مع أمير كردي اغتصب حلب، فأصبح هذا التحالف من جانب قوتين محليتين مهدداً للوجود العثماني في الشام كله، بل إن الحليفين اصطدما عسكرياً مع والي دمشق، وكادا يدخلانها، ولكنهما تقاعسا، وبات على الدولة أن تدافع عن هيبتها، فتقدمت قواتها واستردت حلب، وتقدمت لإخضاع جبل لبنان، في الوقت الذي تغيرت فيه الأوضاع في إستانبول لغير صالح المعنيين، فلم ير الأمير بداً من الهروب هو وأسرته من لبنان، التي غادرها سراً على متن سفينة فرنسية، دفعت بهم إلى أحد موانئ تسكانيا في إيطاليا عام ١٦١٣.. ومع ذلك بقيت الإمارة في عائلته، حيث اعترفت الدولة العثمانية بابنه علي أميراً .

وبينما بقي فخر الدين الثاني في منفاه الاختياري لخمس سنوات، راحت الأمور تتحسن تدريجياً لصالح أسرته، في عاصمة الدولة، وبين حاشية السلطان، كما ترك والي دمشق منصبه وكان عدواً لدوداً له، واستطاع الأمير أن يكسب عفو السلطان وأن يعود إلى بلاده. ثم لم يلبث أن عاود سياسته في تقوية نفوذ أسرته، حتى تمكن من بسط سلطتها على صفد وعجلون ونابلس، من خلال الرشاوي التي قدمها لكبار رجال الدولة، وعندما استطاع السيطرة على الطريق بين بيروت ودمشق، انزعج والي دمشق العثماني، وشرع في التحالف مع خصوم المعنيين للإطاحة بالأمير، الذي استطاع التصدي لذلك عام ١٦٢٣، بل أكثر من هذا استطاع تقوية مركزه لدى رجال السلطان، الذي عينه ملتزماً على غزة، ثم ما لبث أن أصدر السلطان فرماناً يقر بسلطته على لبنان، وبالتزامه على ما جاورها، في المنطقة الممتدة من حدود حلب إلى القدس، ويمنحه لقب «سلطان البر»، وقد أتاح له التزامه بالشئون المالية لهذه المناطق من سوريا، أن يقوي مكانة أسرته ونفوذها، بل وأن يتدخل في حكم هذه المناطق أيضاً، وأن يقيم علاقات قوية بين أعيانها وأن يلقى تأييد الأهالي.

وكان انشغال الدولة العثمانية بجولة صراع جديدة مع الصفويين لاسترداد بغداد، قد أقلقها من تزايد قوة المعنيين، واعتقدت أنهم قد يهددون الجيش العثماني الزاحف إلى بغداد، خاصة وأن أنباء وصلت إلى السلطان تفيد بأن ثمة اتصالات جرت بين المعنيين والصفويين، فأصدرت الدولة العثمانية أوامرها عام ١٦٣٤ إلى والي دمشق بإعداد حملة عسكرية قوية للقضاء على الأمير فخر الدين المعني الثاني، وعندما تحركت الحملة بالفعل، لم يستطع الأمير مواجهتها، وسقط هو وأبناؤه أسرى واقتيدوا إلى إستانبول، حيث حكم على الأمير بالإعدام عام ١٦٣٥، لتفقد عائلته نفوذها وشوكتها، ولتمر لبنان بفترة من الضعف حكم خلالها بعض أفراد من نفس الأسرة المعنية، لكنهم لم يتمتعوا بنفس القدرة والكفاية، فخضعوا لرقابة قوية ومباشرة من جانب الدولة، حتى فقد المعنيون السلطة بشكل نهائي في أواخر القرن السابع عشر.

في أعقاب التطورات السابقة طلبت الدولة العثمانية من أعيان لبنان ترشيح أمير منهم، فاختاروا أحد أمراء الأسرة الشهابية، وهو الأمير بشير بن حسن الشهابي «بشير الأول»، الذي تولى خلال الفترة (١٦٩٧-١٧٠٧) ثم أعقبه الأمير حيدر حتى عام ١٧٣٢، وقد تمكن هذا من تقوية وتدعيم نفوذ أسرته، ومن إقرار النظام والأمن، بعد تثبيت سلطته في مواجهة خصومه المحليين، وفي عهده نزح دروز كثيرون إلى جبل حوران حيث استقروا في منطقة عُرفت فيما بعد بجبل الدروز، والمعروف أنه عمل على توطيد النظام الاقطاعي بمنح أنصاره الاقطاعيات، وبذلك تكرست أوضاع العلاقات المارونية والدرزية، التي عُرف أعيانها بالمشايخ الذين أداروا الاقطاعيات وصاروا «ملتزمين» بتوريد أموالها للأمير حيدر الذي كان أميراً عليهم باعتباره أميراً على جبل لبنان.. ولم تتدخل الدولة العثمانية في هذه الأوضاع مكتفية باعترافهم بسيادتها وخضوعهم لها.

غير أن النزاعات العائلية لم تلبث أن تفجرت داخل الأسرة الشهابية ذاتها، في الوقت الذي منيت فيه لبنان بانقسامات وصراعات طائفية ودينية حادة، خاصة بين الدروز والمسيحيين والمسلمين. ففي عام ١٧٣٢ تنازل حيدر عن الحكم لابنه ملحم الذي تولى الإمارة حتى عام ١٧٥٤، ثم تنازل عنها ليتولاها أخوه منصور حتى عام ١٧٧٠ لتعود لابن أخيه ملحم وهو الأمير يوسف حتى عام ١٧٨٨، ولم يكن

أياً منهم شخصية قوية تمتلك مقومات الزعامة، التي توفرت للأمير بشير الشهابي الثاني الذي تولى الإمارة (١٧٨٨-١٨٣٩)، وكان شخصية قوية، استطاع جمع عناصر القوة والسلطة في يده، بتشديد قبضته على الأعيان ومشايخ الجبل وإخضاعهم، وقد تجاوزت سمعته جبل لبنان إلى سائر بلاد الشام، ومن الثابت أن الدولة العثمانية، كدأبها، لم تتدخل في هذه الأحداث، مما أتاح للأمير أن يكوِّن جيشاً قوياً، وأن يطمح لإيجاد حكم مركزي في لبنان وأن يتبع سياسة استقلالية عن الدولة استطاع معها بسط سيطرته على البقاع، والقضاء على النظام الإقطاعي، وقد تغاضت الدولة العثمانية في البداية عن طموحاته، نتيجة تقديمه المعونة لها خلال صراعها مع الفرنسيين، غير أنه بتأييده، فيما بعد، لسياسة محمد علي والي مصر، المناوئة للسلطان، بدأت الدولة في التضييق عليه والتصدي له، حتى لقد نتج عن صدامه معها هروبه إلى صديقه محمد علي في مصر، الذي نجح في إعادته إلى الحكم عام ١٨٢٢، ليستأنف نفس سياسته الاستقلالية عن الدولة، فيعاون محمد علي في حملاته على بلاد الشام وفي حكمه لها، ونتيجة لارتباطه بسياسة محمد علي فقد إمارته، وعزلته الدولة خلال الأحداث التي نتجت عنها معاهدة لندن عام ١٨٤٠.

٣ - الشيخ ظاهر العمر وأحمد باشا الجزار في فلسطين :

مر جنوب بلاد الشام بظروف مشابهة خلال نفس الفترة، إذ برزت فيه شخصيات محلية قوية حاولت الانفصال عن الدولة العثمانية، بعد أن اعترفت اسمياً بسيادتها، وأقرّ السلاطين هذه الأوضاع في ظل ضعف الدولة بشكل عام، وضعف النظام الذي وضعه العثمانيون لحكم ولايات الشام، ومن الثابت أن ضعف سلطة الدولة في دمشق ولبنان، لم يمكنها من فرض سيطرة قوية على منطقة الجليل وبقية فلسطين.

وقد أتاحت هذه الظروف بروز شخصية الشيخ ظاهر العمر الذي كان والده شيخاً على صفد منذ أواخر القرن السابع عشر، فتمكن ظاهر، بفضل قوته ومقدرته، من أن تعترف به الدولة العثمانية حاكماً على طبرية وصفد منذ عام ١٧٣٣، ثم شرع يوسع دائرة نفوذه على حساب ولايتي صيدا ودمشق، وقد عينته

الدولة «ملتزماً» على كل من صيدا ويافا وحيفا والرملة ونابلس ثم صفد، ثم ميناء عكا، وقد أعاد بناء الميناء وتحصينه، بمساعدة الفرنسيين، واتخذه مقراً له، وتدفق التجار الفرنسيون على عكا لتزدهر اقتصادياً، وقد أدى ذلك كله إلى تدعيم سلطة الشيخ في الجليل وسواحل فلسطين، وتم ذلك كله بموافقة الدولة العثمانية، بعد نجاحه في كسب تأييد بعض رجال البلاط، وتأكيد ولائه للسلطان وللدولة، ووفائه بضريبتها السنوية بانتظام، فضلاً عن إقامته علاقات طيبة مع ولاة دمشق، وقد هيأت له ظروف حرب الدولة العثمانية مع روسيا مناخاً مواتياً لتثبيت مركزه وتقوية سلطته.

غير أن تغير الأوضاع في عاصمة الدولة، وفقدان ظاهر العمر مؤيديه في البلاط بعد استبعادهم، جعل يضعف موقفه، خاصة وأن والي دمشق، عثمان الصادق، بدأ يشعر بالقلق من تزايد قوة الشيخ فراح يتلمس الأسباب للتخلص منه، حتى نجح الوالي، بالرشاوي، من استصدار مراسيم من الدولة بتعيين ولديه على ولايتي صيدا وطرابلس، وبمعاونة والي حلب وأمير الدروز له فيما يتخذ من إجراءات، كوّن من هؤلاء جميعاً جبهة مناوئة للشيخ ظاهر، ثم استعد الوالي بحملة ضمت فرقاً من حاميات هذه الولايات وبدأت في التحرك للقضاء على الشيخ، الذي لم ير بداً من التحالف مع علي بك الكبير والي مصر، الذي كان على علاقة سيئة بوالي دمشق. فأيده علي بك بحملة عسكرية، وأجرى اتصالات مع قادة الأسطول الروسي في البحر المتوسط لدعم موقف الحليفين، واستطاع هذان صد خطر حملة والي دمشق عام ١٧٧٠، بل شرعا في مطاردته حتى أبواب دمشق، ثم أرسل علي بك الكبير حملة أخرى في العام التالي إلى فلسطين يقودها محمد بك أبو الدهب، نجحت في احتلال صيدا وتقدمت نحو دمشق، ودخلتها في يونيو ١٧٧١، غير أن أبو الدهب لم يلبث أن غادرها، تاركاً حليفه ظاهر العمر يقاوم وحده.

ونتيجة لعجز والي دمشق، عزلته الدولة، وأرسلت من عاصمتها حملة عسكرية قوية يقودها عثمان باشا المصري، الذي عين والياً على دمشق، وفي هذه الأثناء كان أبو الدهب قد عاد إلى مصر وانقلب على سيده، علي بك الكبير، الذي فر من مصر إلى حليفه ظاهر العمر وانضم إليه بجنوده، في الوقت الذي وصلت فيه

سفن الأسطول الروسي لسواحل فلسطين لدعمهما عسكرياً.. وأعلن الشيخ ظاهر الثورة ضد الدولة العثمانية، التي كانت متورطة في حربها مع روسيا، لذلك وقع عبء التصدي لحركة ظاهر على قائد الحملة العثمانية، الذي أيده الشهابيون في لبنان، وتقدمت قوات علي بك وظاهر العمر لحصار بيروت، والاستيلاء عليها، بمعاونة الأسطول الروسي الذي جاء يقصفها، لكن قوات الحليفين فشلت في احتلالها، وإن نجحت في احتلال يافا عام ١٧٧٣، وفي هذه الأثناء توفي علي بك الكبير ليترك حليفه في الميدان وحده، لذلك حاول الشيخ تهدئة الموقف والحصول على عفو السلطان، الذي عفا عنه مؤقتاً، واعترف به حاكماً على صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وصفد .

وعندما فرغت الدولة العثمانية من حربها مع روسيا، تفرغت لغريميها المستقلين، الشيخ ظاهر العمر في فلسطين، ومحمد بك أبو الذهب في مصر، فضربتهما ببعضهما، وأقنعت أبو الذهب بمهاجمة ظاهر والخروج إلى بلاد الشام، فلم يلبث أبو الذهب أن خرج بالفعل على رأس حملة من مصر في مارس ١٧٧٥، ونجح في الاستيلاء على يافا، وطرد ظاهر العمر من عكا، عندئذ بدا للدولة أن ممتلكات ظاهر ستؤول إلى أبي الذهب، وبينما تستعد الدولة لإرسال حملة لإنهاء هذا الوضع، فتك المرض بأبي الذهب ولم يبق أمامها سوى ظاهر، فأرسلت حملة بحرية يقودها القبطان حسن باشا، وعهدت إلى والي دمشق بدعمه بحملة أخرى برية، ولما رأى ظاهر خطورة موقفه، وحاول الهرب، وضع جنوده نهاية لحياته، وبمقتله عام ١٧٧٥، دون أن يترك خليفة، انتهت دولته المستقلة التي ازدهرت وحققت تطوراً اقتصادياً فترة من الزمن، وأعادت الدولة العثمانية الولايات التي كان يسيطر عليها إلى ولايتي دمشق وصيدا.

ولم تنته الأوضاع في فلسطين عند هذا الحد، فلم تلبث أن ظهرت شخصية قوية طموحة، تمردت على سلطة الدولة العثمانية، وحاولت بسط سيطرتها على بلاد الشام، وهي شخصية مغامر، من أصل بوسنوي، وهو أحمد باشا الجزار، الذي جاء إلى الشام واستطاع بمقدرته وكفايته أن يبرز، حتى عينه الأمير يوسف الشهابي حاكماً على بيروت، فأخذ ينشط في جمع المماليك حوله، بالسياسة أو بالبطش، وكان عنيفاً قاسياً، حتى لقب بالجزار، واستطاع أن يهيئ لنفسه سبيل

القوة والتمكين، ولما كان قد أدى للدولة العثمانية خدمات خلال صراعها مع الشيخ ظاهر، عينه السلطان والياً على صيدا عام ١٧٧٦م مكافأة له. استفاد الجزار من هذه الظروف وتخلص من منافسيه من أسرة الشيخ ظاهر، وفرض الضرائب ونظم الإدارة، بما يضمن إمساكه بمقاليد الأمور، وأعاد بناء الحصون وخاصة عكا التي أصبحت قاعدة حصينة لحكمه، كما أنشأ جيشاً قوياً من بني جلدته والمغاربة، والبدو والمماليك، وجعل من صيدا منافساً قوياً لدمشق، التي بات يتطلع للسيطرة عليها، كما حاول أن يبسط سيطرته على جبل لبنان والبقاع وبيروت وساحل لبنان كله. وكان جبل لبنان تحت حكم يوسف الشهابي، وعندما أرسل الجزار جنوده لاحتلال بيروت، استنجد حاكمها بالسلطان العثماني، الذي أصدر أوامره للجزار بالتراجع، فقد اتبعت الدولة العثمانية سياسة مؤداها الحيلولة دون توسع الحكام المحليين في الشام، حتى لا يصبحوا منافسين أقوياء لسلطتها وسيادتها هناك.

وفي عام ١٧٨٩م تفجر الصراع بين جنود الجزار، نتيجة الخلافات العرقية بينهم، فانشق عليه جنوده المماليك وكذلك حاكما طرابلس وصيدا، وكان قد عينهما من مماليكه، واتفقا مع الشهابيين على غزو عكا، لكنه تصدى لهم بحزم، وجعل يثير الدسائس والفتن بين أمراء الجبل في لبنان من الشهابيين، ليمكن لنفسه من السيطرة على لبنان .. وقد بلغ الجزار مكانة كبيرة عندما نجح في صد الحملة الفرنسية التي جاءت من مصر إلى الشام بقيادة بونابرت عام ١٧٩٩م حيث تمكن، بكفاح مرير، وبدعم بريطاني، من التصدي لها ومنعها من دخول عكا .

وبعد رحيل الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١ تفرغ العثمانيون للتخلص من أحمد باشا الجزار نفسه، بعد أن شكلت قوته خطراً واضحاً على سلطة الدولة، عندئذ أدرك ألا قبل له بتحدي السلطان، ومن ثم أظهر خضوعه له، وعموماً لم يقدر للدولة أن تتخلص منه إلا بوفاته عام ١٨٠٤، مما أتاح الفرصة للأمير بشير الشهابي من تقوية سلطته على سائر لبنان، وبتأييد من السلطان العثماني، وأصبح الأمير خاضعاً مباشرة للسلطان، بعد أن كان واقعاً تحت سيطرة والي عكا.



ثالثاً: العراق وحكم المماليك

ثمة ملاحظة هامة تفسر الكثير من أوضاع العراق في ظل الحكم العثماني، مؤداها أنه لم يعرف استقراراً دائماً ولم يكن موحداً كولاية أو كوحدة سياسية كما هو الآن.. ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بالوضع الجغرافي السياسي (الجيوبولوتيكي)، فإلى الشرق منه تقع فارس، العدو التقليدي والمخالف مذهبياً للدولة العثمانية.. كما أن وصول العثمانيين إلى الخليج العربي من خلال ضم البصرة، قد دفع بهم إلى بؤرة تنافس مع القوى الأوربية الطامعة في المنطقة، أي جعل من الدولة «قوة خليجية» بدرجة ما .. كذلك فإن جنوب العراق، حيث الامتداد الصحراوي في شبه الجزيرة العربية، جعل سيطرة العثمانيين على المنطقة خاضعاً لتحركات القبائل البدوية العراقية وغيرها، هذه التحركات التي كانت تحدث طبقاً لمصالحها، ومن ثم تغيُّر ولاءاتها.

وعندما فتح العثمانيون العراق في عهد السلطان سليمان القانوني، أعلن شيخ قبائل المنتفق «راشد بن مغامس» ولاءه للسلطان الجديد، فدخلت البصرة التي كانت خاضعة له، تحت الحكم العثماني، وأصبحت ولاية هامة من ولايات الدولة، وقاعدة لانطلاقها إلى الخليج العربي.. ولكن ثبت، فيما بعد، أن الدولة العثمانية لم تستطع تثبيت أقدامها في البصرة تماماً، رغم أنها أرسلت حملات عسكرية استهدفت تحقيق ذلك خلال أواسط القرن السادس عشر .. وقد توالى على حكم ولاية البصرة عدد من الولاة العثمانيين، استطاع بعضهم، من أسرة «أفراسياب» أن يحكمها حكماً شبه مستقل، لا يعترف للسلطان العثماني إلا بولاء اسمي.. وظلت أوضاع البصرة هكذا، حتى قدر لها أن تنفتح على التجارة الأوربية، وتصبح مجالاً للنشاط، بل والتنافس، الأوروبي، البرتغالي والهولندي والإنجليزي، وقد أسس الإنجليز لهم وكالة تجارية بالبصرة عام ١٦٤٣م .

واستطاعت الدولة العثمانية تجريد حملة عسكرية أنهت حكم أسرة أفراسياب شبه المستقل، وذلك في الثُلث الأخير من القرن السابع عشر .. ومن الواضح أن اتصال البصرة بأحداث شرقي الجزيرة العربية قد حتم على الدولة العمل على إحكام

قبضتها عليها من جديد، وتقوية وتثبيت دعائم الحكم العثماني فيها، بل وفي جنوب العراق على وجه العموم، لتكون نقطة انطلاق لها في الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي. ومع ذلك فإن الضعف العام، الذي انتاب الدولة، قد انعكس على أسلوب إدارتها للمنطقة، حتى لقد تمكن أحد زعماء العشائر البدوية، وهو «مانع بن مغامس» أن ينفرد بالسلطة في البصرة وجنوب العراق عام ١٦٩٤، وأن يحكمها لثلاث سنوات، حكماً مستقلاً، واستمرت الأوضاع هكذا حتى نهاية القرن السابع عشر.

أما بغداد، فقد تولاها ولاة ضعاف، عجزوا عن إدارة الأمور وتحقيق الأمن والاستقرار، والمعروف أنهم اعتمدوا على عناصر من الانكشارية وفرسان السباهية، مما نتج عنه كثرة عمليات التمرد والعصيان، لذلك لجأ الولاة إلى تكوين فرق عسكرية محلية، ما لبثت أن دخلت في صدامات متكررة مع الانكشارية، وقد تمكن أحد زعماء الانكشارية من القيام بثورة استولى خلالها على السطة (عرفت بثورة ابن الطويل) في أوائل القرن السابع عشر، أعقب ذلك تمكن آخر، وهو قائد الشرطة (بكر الصوباشي) من الاستيلاء على السلطة في بغداد بعد قتل الوالي العثماني، عام ١٦٢٣.. ولما حاول السلطان العثماني القضاء عليه واستعادة سلطة الدولة وهيبتها، استنجد الصوباشي بشاه إيران، الذي رآها فرصة للاستيلاء على بغداد، وبالفعل تقدم الشاه لمحاصرتها، ورغم أن الصوباشي سلم المدينة إليه، إلا أن الشاه قضى عليه هو وأتباعه، وظلت بغداد تحت حكم الفرس لنحو خمس عشرة عاماً، حتى جرد السلطان مراد الرابع، وهو آخر السلاطين الفاتحين، حملة قوية استرد بها بغداد من الفرس عام ١٦٣٨. ونتيجة لحالة الضعف التي كانت تمر بها الدولة الصفوية آنئذ، رضخت، ووقعت مع الدولة العثمانية «معاهدة زهاب» عام ١٦٣٩ اعترفت فيها ببغداد كولاية عثمانية، وخططت الحدود بين الدولتين، وأعقبت ذلك فترة من السلم، خف فيها الخطر الصفوي مؤقتاً.

ومن الثابت أن ولاية بغداد شهدت حكم عدد من الباشوات العثمانيين الضعاف خلال المرحلة التالية، فضلاً عن تأثرها بأوضاع البصرة ونشاط أسرة «أفراسياب» بها، واستمر الصراع العثماني - الصفوي، لذلك عمت الفوضى واضطرب الأمن

خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، إلى أن تولى حكم بغداد أحد الولاة الأقوياء وهو حسن باشا، الذي نجح في تأسيس أسرة وراثية حاكمة حكم خلالها هو وابنه أحمد، سيطرت على العراق خلال الفترة (١٧٠٤-١٨٤٧) بعد أن بذل جهوداً كبيرة للسيطرة على الأكراد في الشمال وقبائل المنتفق في الجنوب، التي استرد البصرة منها، كما استولي على ولاية شهرزور، وصارت مع البصرة، ولايتين تابعتين لحكم أسرته في بغداد.

والمعروف أن أحمد بن حسن باشا قد أغار على فارس واستطاع أن يضع بعض أقاليمها تحت السيطرة العثمانية، خلال الصراع الصفوي- الأفغاني، الذي حدث في أعقاب انهيار الأسرة الصفوية عام ١٧٢٢، غير أن هذه الأسرة ما لبثت أن انبعثت على يد نادر شاه، الذي تمكن من استعادة الأقاليم التي انتزعت منها لصالح العثمانيين، بل أكثر من ذلك استطاع نادر شاه الزحف على بغداد ومحاصرتها عام ١٧٣٣، غير أن الدولة العثمانية تصدت له بقوة أجبرته، مع اندلاع الثورة في إيران ذاتها، على التراجع وعقد صلح جديد، اعترف فيه بمعاهدة عام ١٦٣٩، وخف الصراع مؤقتاً.

ولم يلبث نادر شاه بعد أن وطد سلطته في إيران، عاد ليتطلع لتحقيق طموحاته في العراق، لذلك جرد حملة جديدة عام ١٧٤٣ لمحاصرة الموصل وبغداد والبصرة، لكنه لم يستطع اقتحامها، فقد تصدى له أحمد باشا حاكم بغداد، وحسن باشا الجليلي حاكم الموصل، حتى اضطر الشاه إلى توقيع معاهدة سلام عام ١٧٤٦، ثم لم يلبث أن اغتيل بعدها بعام، ليزول بذلك التهديد الفارسي للعراق العثماني وللدولة العثمانية برمتها.

توفي أحمد باشا حاكم بغداد عام ١٧٤٧ دون أن يخلف ولداً، لكنه كان قد نجح، مع والده حسن باشا، في أن يضعا تنظيمات دقيقة تبقي على استقلال بغداد من الناحية العملية لما يزيد عن أربعين عاماً، كما كونا حاشية من مماليك جورجيا، شكلت صفوة عسكرية وإدارية قوية، لا تعترف بالولاء إلا لهما، ولما كان أحمد باشا قد زوج ابنته لأحد رجالها البارزين وهو سليمان باشا أبو ليلة، ففي أعقاب

وفاة أحمد باشا، رفض قادة المماليك الاعتراف بولاة الدولة العثمانية، وتقدم سليمان باشا للاستيلاء على السلطة في بغداد، ثم استولى على البصرة عام ١٧٤٨، وضمها إلى بغداد تحت حكمه، ورضخ السلطان العثماني وأقر بالأمر الواقع عام ١٧٥٠، واستمر سليمان باشا في جلب المماليك وتطوير نظام تدريبهم، وإحلالهم محل العناصر الكردية والعربية في مناصب الحكم والإدارة في الولايتين، وبرز المماليك كصفوة حاكمة تجمع في يدها عناصر السلطة والقوة جميعاً .

وفي أعقاب وفاة سليمان باشا أبوليلة عام ١٧٦٢، تولت السلطة عناصر أخرى من المماليك بعد صراعات محدودة، عجزت عن مقاومة الأطماع الفارسية في البصرة، وتعرضت لمحاولات من جانب الدولة العثمانية لاستعادة سلطتها وهيبتها، ورغم مرور العراق بفترة من الفوضى والاضطرابات منذ بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر.. فقد فشلت الدولة العثمانية في التخلص من قوة المماليك الذين أمسكوا بزمام السلطة عسكرياً وإدارياً في العراق، حتى برزت منهم شخصية سليمان أغا (سليمان الكبير فيما بعد) الذي كان حاكماً على البصرة قبل استيلاء الفرس عليها عام ١٧٧٥، ثم استعادها بتأييد من القنصل البريطاني، وتطلع للحصول على ولاية بغداد، ودخلها بالفعل عام ١٧٨٠، بعد أن قضى على خصومه من المماليك، وظل يحكمها حتى عام ١٨٠٢. والثابت أن سليمان باشا تمكن من تدعيم الحكم المملوكي، وكسر شوكة العشائر البدوية، وأبدى إخلاصاً للدولة العثمانية، ونجح في حفظ العراق داخل إطارها، ورأى المؤرخون أن عصره كان بمثابة العصر الذهبي للمماليك في حكم العراق.

وبعد عهد سليمان باشا الكبير ظل المماليك يتوارثون السلطة في بغداد ويبسطون سيطرتهم على البصرة من وقت لآخر، ومع ذلك فقد كان القتل مصير معظمهم، نتيجة للصراع على السلطة والمؤامرات التي تعرضوا لها من قبَل الانكشارية والأكراد والبدو، ورجال السلطان في العاصمة، كذلك انشق المماليك على أنفسهم، حتى ظهر آخر ولاتهم الأقوياء، وهو داود باشا، الذي حكم العراق خلال الفترة (١٨١٦-١٨٣١) بعد أن تدرج في المناصب حتى صار والياً على بغداد، وقد تعرضت في عهده لغزو فارسي، انتهى بالتراجع وتوقيع معاهدة

أرضروم عام ١٨٢٣، كما شهد عصره إلغاء نظام الانكشارية من العراق، بعد أن ألغى السلطان محمود الثاني النظام برمته في إستانبول، مستبدلاً بفرقهم جيشاً مدرباً تدريباً حديثاً، وجاء إلغاء هذه الفرق التي كان ولاؤها للسلطان العثماني، ليقوي من مركز داود باشا. وقد تقدمت العراق في عهده تقدماً ملحوظاً، فجرت عمليات لإصلاح التعليم وتطوير الاقتصاد، والعناية بتدريب الجيش وتسليحه، كما تم استقدام كثير من الخبراء والمدربين الأوربيين بعد أن انفتحت العراق على الدول الأوربية وحضارتها، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى رسوخ النفوذ الأوربي في العراق، فنشط ممثلوا شركات الهند الشرقية الأوربية، كما توافد المبشرون والرحالة والتجار من كل حدب وصوب.

وقد أثارت التطورات السابقة الدولة العثمانية، التي كانت قد اتخذت سبيلها إلى الإصلاح والتحديث في عهد السلطان محمود الثاني، وكان ذلك يقتضي القضاء على مراكز القوة داخل الدولة خاصة في العراق ومصر، وكان السلطان العثماني قد طلب مساعدة داود باشا في حروب الدولة مع روسيا، فلم يستجب الوالي، ولذلك عندما طلب هذا من السلطان إعطاءه حكم الموصل، رفض السلطان، بل أكثر من هذا عندما أرسل السلطان أحد رجاله لبسط نفوذه على بغداد، قتله أتباع داود باشا، فرد السلطان على ذلك بأن عهد إلى والي حلب بتجريد حملة قوية لمحاصرة بغداد والقضاء على حكم المماليك، ونجحت الحملة في ذلك بالفعل عام ١٨٣١ واقتيد داود باشا إلى إستانبول، حيث تولى بعض المناصب إلى أن توفي هناك، وبذلك انتهى حكم المماليك نهائياً للعراق، بعد أن شهد العراق في عهدهم مرحلة هامة نجحوا خلالها في فرض هيبة ولاة بغداد على الأكراد والبدو، وإخضاع البصرة وشهر زور لسلطتهم، وصدوا هجمات وغزوات الفرس، وأنجزوا تطورات اقتصادية وعمرانية على جانب كبير من الأهمية[٣].

وكانت ولاية الموصل تحت حكم أسرة الجليلي التي حكمتها ما يزيد على قرن من الزمان، ومثلت جزءاً من ظاهرة عامة شملت الولايات العربية وغيرها خلال القرن الثامن عشر، وهي ظاهرة تزايد نفوذ الأسر المحلية في حكم الولايات العربية داخل إطار الدولة العثمانية. وقد أسس هذه الأسرة إسماعيل بن عبد الجليل، الذي

نجح في الوصول إلى حكم ولاية الموصل عام ١٨٢٦ بفضل قوة شخصيته وثروته، وتمكن أبناؤه وأحفاده من تأسيس أسرة حافظت على كيان ولاية الموصل من الأخطار الفارسية والكردية، واستطاعت معاونة الدولة في حروبها، وشغل بعض أفرادها مناصب هامة خارج ولايتهم، غير أن هذه الأسرة لم تحكم الولاية بشكل دائم ومتواصل، وإنما تخللت فترة حكمها فترات شغل السلطة فيها ولاة عثمانيون جاءوا من العاصمة، وفي النهاية استطاعت الدولة، بعد أن قضت على حكم المماليك في بغداد، أن تقضي على آخر ولاة أسرة الجليلي عام ١٨٣٤ لتسيطر على الموصل تماماً، كما فعلت ذلك في بغداد .

وبانتهاء حكم المماليك في بغداد، وآل الجليلي في الموصل، عادت ولايات العراق إلى الحكم العثماني المباشر، يحكمها ولاة يعينون مباشرة من الدولة العثمانية ويعلنون تبعيتهم لسلطتها المركزية في إستانبول، وانتهى حكم الأسر المحلية، وقد ظل هذا وضع العراق حتى الحرب العالمية الأولى، حيث دخلت الدولة العثمانية الحرب، وخرجت منها ممزقة الأوصال، وليقع العراق تحت الانتداب البريطاني منذ عام ١٩٢٠.



رابعاً : مصر في ظل الحكم العثماني

قام السلطان سليم ببعض الإجراءات الإدارية في مصر لم تكن شاملة أو ذات صبغة عثمانية، بل كان الهدف منها كعادة العثمانيين، تسيير الأمور بشكل مؤقت والإبقاء على الإدارة المحلية بكاملها تقريباً ريثما تصدر تنظيمات أشمل وأدق فاعترف بقضاة المذاهب الأربعة، كما الأمر زمن المماليك، وأبقى على امتيازات أصحاب الإقطاعات والرزق والأوقاف من المماليك وغيرهم، وأمر بإرسال عدد من أصحاب الحرف والصنائع إلى إستانبول للاستفادة من خبرتهم، وقبل أن يغادر مصر عين نائباً عنه في القاهرة (يونس باشا) ثم ما لبث أن عزله وعين بدله (خاير بك) المملوكي وأوصاه بإعطاء الأمان للمماليك الهاربين وصنع كسوة المحمل الشريف مما أكسبه عطف المسلمين، وترك من عساكره خمسة آلاف فارس وخمسمائة رام، وصار السلطان العثماني وحده زعيماً للمسلمين وإن لم يتخذ بعد لقب خليفة. (تم ذلك بعد معاهدة وقعتها الدولة العثمانية مع روسيا عام ١٧٧٤). ذلك أن السلطان سليم كان يفضل لقب خادم الحرمين على لقب الخليفة، وإن كانت مسألة الخلافة العثمانية قد اتخذت مظهراً سياسياً جديداً في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما أخذ السلطان العثماني يهتم بتقوية وإبراز صفة الخليفة في شخصه، لكي يحتفظ ببعض النفوذ في المناطق التي سلخت عن الدولة العثمانية ولكي يكسب عطف العالم الإسلامي ويجمعه حول عرش الخلافة في مواجهة الضغط الأوربي المتزايد على ممتلكات الدولة العثمانية .

وبفتح العثمانيين لمصر (١٥١٧) ورثوا السلطنة المملوكية ومسؤولياتها في حماية الأماكن المقدسة في الحجاز، وأصبحت الدولة العثمانية زعيمة المسلمين السنّيين. وبهذا الفتح يبدأ ما يصطلح عليه بتاريخ مصر الحديث استناداً إلى أن هذا الحدث الهام يقع في فترة قريبة من الفترة التي بدأ الأوربيون بها عصورهم الحديثة، حيث أنهى فتح العثمانيين القسطنطينية عام ١٤٥٣ فترة العصور الوسطى حين انتهت رسمياً حياة الامبراطورية البيزنطية. وإن كان هذا الفتح بالنسبة لمصر، من الناحية الحضارية لم يؤثر في حياة مصر والمصريين، بل يعتبر

في نظر البعض امتداداً لفترة الحكم المملوكي مع تغيير جنسية الحاكمين. ولعل دراستنا لأهمية هذا الحكم بالنسبة لمصر والمصريين توضح مدى صحة هذا الرأي. وتكاد تتفق أغلب الكتابات التاريخية على أن العثمانيين لم يصبغوا البلاد العربية بصبغة تركية عميقة فلم يتجاوز الأثر العثماني الطبقة السطحية حتى أن اللغة التركية اقتصرت معرفتها على طبقة صغيرة جداً من العلماء والأعيان ممن درسوا في إستانبول وتفسر سطحية هذا الأثر العثماني بافتقار الأتراك في الأصل إلى تراث حضاري قوي، ومن ثم اعتمادهم على الشريعة والأنظمة الإسلامية، وقد أصبح لشيخ الإسلام أو مفتي إستانبول أهمية قصوى وذلك بسبب الحاجة إليه في وضع القوانين المنظمة لشئون الولايات بما يتفق والشريعة، ولما كان أغلب سكان البلاد العربية من المسلمين اكتفى العثمانيون بالاعتماد على الولاء الديني لهؤلاء السكان - ومن بينهم المصريون - تجاه السلطان العثماني المسلم، وهذا يفسر لماذا لم ينقل العثمانيون جاليات تركية كبيرة، عسكرية أو مدنية، إلى البلاد العربية، بل اكتفوا بحاميات صغيرة في مراكز الولايات والقلاع .

لقد كانت غاية الفتح العثماني الإبقاء على الوضع السائد في مصر شريطة تقديم الطاعة ودفع أموال الميري للسلطات العثمانية والدعاء للسلطان في المساجد كتعبير عن الولاء له، وقد عمد العثمانيون لتأمين ذلك إلى إيجاد توازن بين السلطات في حكم الولاية الجديدة، ورغم أن الوالي العثماني كان يمثل أعلى سلطة في الولاية، فقد وازن سلطته، أو بالأحرى حد منها، وجود أغا الانكشارية والقاضي والمفتي والدفتردار الذين كانوا يعينون مباشرة من قِبَل السلطان، ومن الطبيعي إذن أن يعتمد هذا النظام على درجة كبيرة من قوة ونشاط الإدارة المركزية العثمانية التي إن دب فيها الضعف والفساد، استشرى ذلك في كيان الدولة كلها وانعكس بشكل مباشر على تدني نوعية الولاة والموظفين وتمثل الضعف في تعيين ولاة وأناس غير أكفاء اشتروا مناصبهم أحياناً وحاولوا استعاضة ما أنفقوه بابتزاز الأهلين والضغط عليهم أحياناً أخرى .

فانتشر «الالتزام» الذي أرهق الفلاحين وكثرت الرشاوي بين الموظفين بسبب ضعف رقابة الدولة. وحين يعم ذلك تنتشر الفوضى ويزداد تمرد فرق الجند وخاصة

الانكشارية والجند المرتزقة، تنعكس تلك الصراعات وهذه الفوضى على مفاهيم الشعب عن الحكم والحكام، وحتى أنه لكثرة ما عانى أفراده من الظلم بدأوا يستخفون بالولاة العادلين ! وبازدياد الفوضى وضعف الولاة يتكتل الناس ويزداد اعتمادهم على منظماتهم التقليدية للذود عن مصالحهم مثل طوائف الحرف ونقابات الأشراف والطرق الصوفية.

نظام الحكم والإدارة :

وهكذا كان باشا مصر وواليها نائباً عن السلطان في مزاولة سلطته العليا بالقاهرة، وكانت أهم وظيفة له مراقبة تنفيذ الأوامر الشاهانية وإرسال الخراج إلى عاصمة السلطان، وكذلك معتادات الأستانة من منتجات مصر وهدايا الحرمين الشريفين. وهو مكلف أيضاً بتجهيز فرقة من الجند للاشتراك في حروب السلطان، وهو يرأس الديوان الذي يساعده في الحكم، ويصدر الأوامر التنفيذية للفرمانات. وعليه أن يعتمد ممثلي الأفرنج من القناصل وأن يقيم العدل ويوطد الأمن ويرأس الاحتفالات العامة. وقد يحدث أحياناً أن يطالب رؤساء الجند أو البكوات من السلطان استدعاء الباشا خشية اغتياله، فكان الباشا يغادر البلاد ويعين أحد البكوات «قائم مقام» بكتاب من السلطان، فيتولى الحكم ريثما يصل الوالي الجديد. وكان مقر الوالي بالقلعة، وقد شملت اختصاصاته أيضاً دعوة الديوان للانعقاد وتعيين الكشاف ومشايخ البلد والسناجق من حكام المديريات، بعد أخذ رأي السلطان، وتقديم التقارير إلى الباب العالي، وعموماً لم يكن هذا المنصب مستقراً إذ كثيراً ما يبدل الباشا ولما يمض زمن طويل على تعيينه وبشكل عام كانت الأجهزة التي تحكم معه أقرب إلى أن تكون أجهزة إدارية، فلم يكن بوسعها إصدار قرارات سياسية، التي كانت من اختصاص السلطان وحده .

وقد حد من سلطة الوالي وجود الحامية العثمانية، كما كانت تتراوح مدة ولاية الوالي بين سنة وثلاث سنوات. وقد تقلب على ولاية مصر مائة وال خلال ٢٨١ عاماً (أي منذ الفتح حتى حملة بونابرت)، وكان الولاة عادة يحصلون على نسبة من الضرائب لأنفسهم، وكان لكل وال وكيل يُسمى «الكتخدا» يعينه السلطان

بقرار منه، ويساعده كذلك الدفتردار، أي مدير الشؤون المالية، الذي كان يختار عادة من السناجق، يضاف إلى ذلك عدد من الموظفين والتراجمة وحرسه الخاص.

لقد كان السلطان يعتبر مصر ثاني ولاية في الدولة العثمانية بعد ولاية المجر. فنظراً لأهميتها كان يختار عليها ولاة من الأشخاص الأكفاء ممن تقلبوا في مناصب رئيسية في حكم الأقاليم أو في البلاط العثماني أو في منصب الصدارة العظمى. وفي عهد قوة الدولة استطاع الباشوات أن يحكموا مصر طبقاً لتقاليد الحكم العثماني وحفظوا هيبة السلطان، وكان نفوذهم موقراً، ولم يستطع رجال الحامية ولا أمراء المماليك أن يستبدوا دونهم بالسلطة ولكن الأمر كان ينعكس عندما تضعف الدولة العثمانية .

وإلى جانب الباشا يوجد (الديوان الكبير) وهو عبارة عن مجلس مؤلف من رؤساء جميع الفرق العسكرية والدفتردار والرزنامجي وأمير الحج وقاض القضاة ورؤساء المشايخ والأشراف ورؤساء المذاهب الأربعة والعلماء، كما كان يحضره طائفة من الموظفين مثل الفرمانجية والكتّاب والتراجمة وكان يعقد جلساته أربع مرات أسبوعياً واختصاصاته بشكل عام إدارية تتعلق بالضرائب، ولا يستطيع أن يبرم أمراً دون الرجوع للوالي، وإلى جانب هذا الديوان يوجد (الديوان الصغير) الذي يعقد عدة مرات في الأسبوع برئاسة الباشا، ويتألف من كتخدا الباشا والدفتردار والروزنامجي ومندوب عن كل فرقة من فرق الجند (الحامية أو الوجاقات) والضباط العظام، وكان هذا الديوان ينظر في الأعمال الإدارية العاجلة، وقد منع الباشا بعدئذ من حضور اجتماعات المجلسين فأصبح يتتبع مداولاتهما من وراء ستار، ولاستكمال النظام السياسي والإداري قسمت البلاد إلى إثنى عشر سنجقاً يحكمها اثنا عشر من السناجق أو البكوات المماليك والمعينين من قبَل الديوان. وقد أضيف إلى هؤلاء السناجق اثنى عشر نائباً في عهد السلطان سليمان القانوني ، مما جعل البلاد فريسة لأربعة وعشرين طاغية، ويقوم السناجق بمهمة حفظ الأمن وحماية الفلاحين من إغارات العربان كما كانوا يقومون ببعض السفارات الخاصة، وكان منهم القباطين والدفتردارية وأمراء الحج ... الخ، وقد زاد السلطان القانوني إلى فرق الجند الست(الوجاقات)، الذين تألفت منهم الحامية العسكرية ، فرقة سابعة من المماليك القدماء .

ولم تتعرض مصر طوال العصر العثماني، حتى قدوم الحملة الفرنسية، لخطر الاعتداء من الخارج، وإن كان هذا الجيش العثماني - المملوكي قد اشترك في حروب السلطان في أوقات وميادين مختلفة، فاشتركت الحامية العثمانية المصرية في انتزاع كريت من أيدي البنادقة عام ١٦٦٩، كما اشتركت في حروب الدولة العثمانية ضد النمسا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وكذلك في الحرب الروسية - التركية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

وعموماً كانت هذه الصفوة العسكرية تكون طائفة حربية متمتعة بامتيازات قابلة للانتقال من أفرادها إلى ورثتهم، في الوقت الذي أخلدت فيه إلى حياة الدعة والاستقرار حيث لم تتعرض لأي خطر طوال مدة إقامتها بمصر حتى جاءت الحملة الفرنسية فعجزت عن صدها. وهكذا يبدو أن أسس هذا النظام تقوم على دعائم عسكرية خالصة، فكان مركباً من ثلاث سلطات (الوالي - الديوان - الحامية) متنازعة بالإضافة إلى التنازع بين فرق الجند، وكانت كل فرقة عسكرية يبلغ عددها نحو عشرين ألفاً من المشاة، ومثلهم من الفرسان، وكل إليهم الدفاع عن البلاد وأعمال الشرطة وجباية الأموال والضرائب، وكان رؤساؤهم يسمون أغاوات ورئيسهم يلقب بشيخ البلد.

أما بالنسبة للتقسيم الإداري، فالمعروف أنه تم في العصر المملوكي على أساس تقسيم الوجه القبلي إلى تسعة «أعمال» والبحري إلى ستة ، على رأس كل منها أحد الكشاف، وظل هذا النظام معمولاً به حتى جاء السلطان سليمان القانوني فأعاد النظر في هذا التقسيم وسميت الأعمال «ولايات» أما ثغور الاسكندرية ودمياط والسويس، فكانت تابعة للسلطان رأساً، وقد أنشأ قانون السلطان سليمان «قانون نامة» أربعة سنجقيات جديدة في الدلتا (الشرقية - الغربية - المنوفية - البحيرة) ثم واحدة في جرجا، أما باقي الأقاليم فقد قسمت إلى كشفيات. وكانت مهمة السناجق الإشراف على الزراعة والري وإقامة الجسور وتوطيد الأمن والعدالة والإشراف على أعمال الكشاف الذين هم أقل مرتبة منهم، وكثيراً ما كانوا ينوبون عنهم بالإضافة إلى وظيفتهم الأصلية وهي جمع الضرائب والأموال الميري وتنظيم الاستفادة من مياه النيل ... الخ.

أما الإدارة المالية فقد تمثلت في الديوان الدفتري، ويرأسه الدفتردار أي مسؤول الشؤون المالية وهو عادة من السناجق، وكانت مهمته الإشراف المالي على الولاية وهو جهاز إداري قوي ودقيق نظراً لأهمية وظيفته، وإلى جانبه ديوان الروزنامة الذي كان خاضعاً لإشرافه، ويتناول الإشراف على جمع الضرائب وصرفها، وكانت تعرض عليه أوامر الوالي فيحيلها إلى الأقلام المختصة ويرفع البيانات المحررة إليه عن طريق الديوان الدفتري، وكان يقوم بالعمل في هذا الديوان أفندية من الكُتّاب، يرأسون أقلام الروزنامة والتي تسمى مقاطعات ويورثون وظائفهم لأبنائهم، وإن غلب على أعمالهم طابع السرية، حيث كانوا يستخدمون نوعاً من الخطوط يُسمى خط (القيرمة) والروزنامجي هو المدير العام للديوان وكبير الأفندية وله معاونون ومساعدون، وينقسم ديوانه إلى عدة أقلام أو مقاطعات يرأس كل منها أفندي يحفظ أوراقها في سجلات متعددة .

أما القضاء، فقد أصبح خاضعاً لهيئة القضاء المركزية في إستانبول، وكان السلطان يرسل إلى مصر قاضي القضاة المسمى «قاضي عسكر أفندي»، ولمدة عام، وكان عضواً في الديوان ويشترك في محاسبة الباشا في آخر عهده بالولاية، ويشرف على القضاة في أنحاء البلاد، وكان السلطان سليم قد أبقى على المناصب الكبرى في الجهاز القضائي، مع إدخال بعض التعديلات، كما وحد مصادر التشريع ثم ألغى السلطان سليمان مناصب قضاة المذاهب الأربعة مكتفياً بواحد، وكان من اختصاص القضاة في مصر الإشراف على إدارة الأوقاف والمرتبات الخيرية المخصصة للعلماء أو لأهل الحرمين، وتقسيم التركات وتحصيل الرسوم على المبايعات والتصرفات العقارية، إلى جانب وظيفتهم الأصلية المتعلقة بالفصل في القضايا المدنية والجنائية. وكان قاضي عسكر وسائر القضاة يحصلون على مركزهم بالشراء في نظير الرسوم التي يحصلونها مثل رسوم التحقيقات والقضايا ...إلخ، وعندما ضعف النفوذ العثماني، نقص العنصر العثماني في القضاة، وحل مكانهم قضاة من المصريين. وطالما تمتعت حكومة الدولة المركزية بالقوة الكافية لفرض احترامها وطاعتها، ظلت مصر مستعبدة بفعل هذا النظام المرتبك المتشعب، ولكن ما إن ضعفت السلطة المركزية ووهنت قوتها، حتى حاولت مصر التحرر من نير هذا النظام بعد أن ناءت بأرزائه وزراياته ورأت فيه استمراراً لعصر المماليك[4] .

ـ تطور الأوضاع السياسية :

أما عن تطور الأوضاع السياسية في مصر خلال العصر العثماني فيلاحظ أن الحكم العثماني في بدايته كان مضطرباً يفتقر إلى تنظيم دقيق واستقرار واضح. فقد تمرد اثنان من زعماء المماليك فور وفاة الوالي خاير بك عام ١٥٢٢ وأرادا انتزاع حكم مصر من الوالي العثماني الجديد غير أن هذا تمكن من القضاء عليهما، كذلك حاول أحد الولاة (أحمد باشا) أن ينفصل بمصر عن السلطة العثمانية عام ١٥٢٣، حين صادر ثروات الأعيان وأعدم قائد الحامية وطلب البيعة له من قضاة المذاهب الأربعة باعتباره سلطاناً لمصر، وأن تكون له الخطبة والسكة، واستولى بجنوده على القلعة غير أن أنصار السلطان العثماني دبروا ثورة مضادة أمسكت بزمام الحكم بعد أن أطاحت بالوالي الثائر .. وكانت هذه الأحداث وراء صدور «قانون نامة» الذي نظم الإدارة العثمانية لمصر ووثق من تبعيتها للدولة العثمانية .

ومع ذلك فإن أواخر القرن السادس عشر شهدت تدهوراً في نفوذ الولاة العثمانيين، بسبب ضعف الدولة ذاتها، فاندلعت ثورات متفرقة ضد سلطة الولاة، وبات الولاة يعتمدون كثيراً على حماية بكوات المماليك لهم، الذين لم يكن لهم وظائف محددة، فاستطاعوا بسط سيطرتهم على الجهاز الإداري والمالي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبدأوا، في ظل ضعف الولاة، يتحولون إلى قوة سياسية لها نفوذها وتأثيرها على مجريات الأمور. بل استطاعوا خلال القرن السابع عشر الاستئثار بمنصب الدفتردار، وكذلك منصب نائب الوالي (القائمقام)، فضلاً عن وظيفة (حاكم الصعيد)، بعد أن كانت قد تألفت منه مديرية كبيرة خلال القرن السادس عشر، بل استطاعوا عزل الولاة المكروهين وتعيين من يقوم مقامهم من بينهم حتى يرسل السلطان والياً جديداً.. وحتى نهاية القرن السابع عشر بات واضحاً أن عجز الدولة العثمانية عن حفظ هيبتها في مصر، قد أدى إلى ظهور البيوتات المملوكية كالايواظية وأبي شنب والقازدوغلية ورضوان وبلفية وغيرها ، وكانت هذه البيوت تنتمي إلى حزبين كبيرين متنافستين هما الفقارية والقاسمية، وقد تناحرت مع بعضها البعض.

وقد اشتد التنافس والصراع كذلك بين الوجاقات العسكرية السبعة، وكانت معظم المتاعب تأتي من وجاق الانكشارية، الذين استطاع في نهاية القرن السابع عشر عزل الوالي، وأصبح قائده (أغا الانكشارية) يتولى زمام الأمور في مصر في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر حتى تهددت البلاد بحرب أهلية من جراء تحدي بقية الوجاقات للانكشارية، بدت نذرها عام ١٧١١، والحاصل أن بكوات المماليك تورطوا في هذا الصراع العسكري، بل سيطروا عليه بتأييدهم هذا أو ذاك، واستطاعوا بسطوتهم أن يحولوا الولاة إلى مجرد أشخاص ضعاف لا حول لهم ولا قوة، عرضة للعزل، واستهدفوا من ذلك الانفراد بحكم مصر.

وحتى أواسط القرن الثامن عشر برز من بين هذه البيوت المملوكية بيت القازدوغلية وصار أكبر قوة سياسية تنافست على الرياسة، وسيطر بكواته على منصب شيخ البلد (الذي ربما يشير إلى أقدم مماليك القاهرة، ولم يكن اللقب ضمن الألقاب الرسمية العثمانية) الذي رشحوا له شخصية مهمة، برزت فيما بعد بشكل خطير، وهي شخصية علي بك، الذي عُرف فيما بعد باسم «علي بك الكبير» عام ١٧٦٠، وما أن تولى مشيخة البلد حتى بدأ يكوّن له بيتاً مملوكياً جديداً، ثم استطاع التخلص من المنافسين الأقوياء في البيت القازدوغلي، بعد فترة من الصراع، انتصر فيها عليهم، وتخلص من حلفائه حتى صار الحاكم الفعلي لمصر منذ عام ١٧٦٨م.

وقد عمل علي بك على كسب مودة السلطان، ليضمن عدم معارضة الباشا والديوان لأعماله، ثم بدأ يدرك مدى ضعف الدولة سياسياً وعسكرياً خلال حربها مع روسيا، وهو ما شجعه على القيام بحركة لعزل الوالي وتولي منصب القائمقام، إلى جانب منصبه كشيخ للبلد، ثم أوقف إرسال الضريبة السنوية إلى عاصمة السلطان وأقدم على اتخاذ خطوات تستهدف استقلال مصر تحت حكم المماليك، وقد روى الجبرتي أنه كان يقول لخلصائه «إن ملوك مصر كانوا مثلنا من المماليك.. وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها ...» غير أنه قدم للسلطان خدمة عندما طلب إليه إرسال حملة للحجاز لحسم الصراع حول شرافة مكة، فاستجاب وانتهزها فرصة ليعين أحد مماليكه على إمارة جدة، فبدا وكأنه سيطر على الحجاز،

إلى جانب مصر، وبدأ يتطلع إلى الشام، وقد واتته الظروف عندما اشتد نفوذ الشيخ ظاهر العمر في فلسطين وصار يتطلع لغزو دمشق، والدولة منشغلة بحربها مع روسيا، فتحالف علي بك مع الشيخ ظاهر، وأجرى اتصالات لطلب دعم من قادة الأسطول الروسي في البحر المتوسط .

وقد أرسل علي بك إلى حليفه حملة يقودها مملوكه محمد بك أبو الدهب لضم دمشق عام ١٧٧١ وتمكن هذا من ذلك بالفعل، وأصبح وسط وجنوب بلاد الشام خاضعاً لعلي بك، ولم يعد أمامه سوى حلب، ولكن قائده أبو الدهب انسحب فجأة بعد أن أضمر خيانة سيده، ودار بينهما صراع على السلطة في مصر عام ١٧٧٢، استطاع أبو الدهب ، بحشد كبير من خصوم علي بك الكبير، أن يتقدم نحو القاهرة وأن ينزل بسيده هزيمة قاسية، فر على أثرها علي بك إلى حليفه القديم في فلسطين (الشيخ ظاهرالعمر)، ثم لم يلبث أن عاد بقواته إلى القاهرة، بناء على دعوة بكوات المماليك الموالين له، غير أنه ووجه بجيش أبو الدهب عند الصالحية في مايو ١٧٧٣ حيث دارت معركة هُزم فيها علي بك وتم أسره حيث توفي في معسكر خصمه .. لتنتهي ثورته ضد الدولة العثمانية ولتخلص مصر إلى قائده الخائن أبو الدهب، الذي استرضى السلطان العثماني بغزو فلسطين عام ١٧٧٥، وقضائه على الشيخ ظاهر، وأعاد الشام إلى سلطة الدولة العثمانية .. ونتج عن وفاة أبو الدهب الفجائية عودة جيشه إلى مصر.

وقد أعقب ذلك صراع بين كبار القازدوغلية، برز خلال اثنان من مماليك أبو الدهب وهما إبراهيم بك ومراد بك، حيث اتفقا على اقتسام السلطة في مصر، على أن يكون إبراهيم بك شيخاً للبلد، وظلا يحكمان مصر خلال الفترة (١٧٧٥- ١٧٨٦) التي كانت من أسوأ فترات تاريخ مصر، حيث عانى المصريون خلالها من الظلم وتدهور الأوضاع الاقتصادية، مما حدا بالدولة العثمانية للتفكير في القضاء عليهما واستعادة سيطرتها على مصر، وبالفعل أرسلت حملة يقودها القبطان حسن باشا، الذي تقدم إلى القاهرة، بعد هزيمة خصميه اللذين هربا إلى الصعيد، وتولى مقاليد الأمور فيها عام ١٧٨٦، بينما لازال مراد وإبراهيم يتحصنان في الصعيد ويحكمانه، ويتحينان الفرصة للعودة للقاهرة ، وبعد معارك عدة، انسحب خلالها

البكوان إلى النوبة، ثم عادا إلى الصعيد، وتقدما بجنودهما إلى القاهرة، في ظروف انشغال الدولة العثمانية بحربها مع روسيا (التي قامت عام ١٧٨٧) وسحبها لواليها حسن باشا من مصر، فتمكنا من دخول القاهرة واستمرا في حكمها بشكل فعلي، بينما بقي الوالي العثماني الضعيف الذي خلف حسن باشا مقيماً في القلعة بلا سلطة تقريباً، حتى مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ لتنهي عزلة مصر ولتبدأ بعدها مرحلة جديدة من تاريخها[٥].

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

أما عن الأوضاع الاقتصادية، في ظل هذا الحكم، فقد تأثرت بالثورات والفتن وفوضى الجند وتفرق السلطات، فلم يتوفر أحد على دراسة أوضاع البلاد الاقتصادية ومن ثم كانت موارد مصر التي أهمل الحكام أمر تنميتها وصيانتها، مثقلة بالأتاوات والجبايات المختلفة فكانت مصر ترسل من حين لآخر فرقاً ونجدات للاشتراك في حروب الدولة العثمانية، وتدفع الخراج عن يد وهي صاغرة من نقود وغلال وسلع، وقد نجم عن الثورات، إهمال للمرافق العامة وكثيراً ما تعطلت طرق المواصلات بين أجزاء القطر بسبب ذلك، كما حال اضطراب الأمن أيضاً دون نمو التجارة الداخلية وتضاءلت لنفس الأسباب تجارة الترانزيت عبر مصر، وكان لسياسة سحب الأيدي، ذات المهارات الخاصة في الصناعات الحرفية إلى عاصمة السلطان، كان لذلك أثره في إفساد الكثير من هذه الصناعات وتوقفها.

ونتيجة لشدة الغلاء وقصور النيل وفيضاناته وتوالي المصادرات والمظالم أن طفح الكيل بالفلاحين الذين هربوا من قراهم فراراً من الظلم والاستبداد فأصيبت الأرض بالبوار، بينما كان يهرع سكان المدن إلى مشايخ الأزهر والعلماء يجأرون بالشكوى من سوء الأوضاع وكانت الأراضي مثقلة بالضرائب العينية كما عانى الزراع من تلاعب الجباة بالموازين والمكاييل وكثيراً ما اقترن طلب «الفرد» بالتهديد والوعيد ولا شك أن تواتر هذه المظالم قد أضعف الحوافز على الإدخار والاستثمار المنتج كما تناقص عدد السكان بسبب سوء الحالة الاقتصادية وانتشار المجاعات والأوبئة، ولم يكن هناك نظام ثابت لحيازة الأراضي الزراعية يكفل لفلاحيها نوعاً

ثابتاً من الحقوق في الملكية سواء للأراضي أو للمحاصيل. ذلك أن أرض مصر اعتبرت ملكاً للدولة صاحبة السيادة عليها وفقاً للنظام الذي كان سائداً قبل الفتح العثماني، حيث كانت للحائزين ملكية انتفاع فحسب، وحتى هذا النوع من الملكيات لم يكن ثابتاً وقائماً على ضمانات كافية، هذا بالإضافة إلى مساويء نظام الإلتزام.

وكان قد أجري مسح للأراضي عام ١٥٢٦ ثم أجري مسح آخر عام ١٥٥٠ لتقرير الضرائب. وقد تمثلت أنواع الأراضي في بداية العصر العثماني في عدة أنواع هي :

- أراضي الأثر، وهي أراضٍ خراجية وزعت على الفلاحين لزراعتها، أي منحوا فيها حق الانتفاع فحسب.
- أراضي الرزق، وكانت غير خاضعة للخراج وقد منحت «لأولاد الناس» وأمراء الجيش، ومنها الرزق المحبوسة على الحرمين الشريفين وعلى المشروعات الخيرية.
- أراضي الأوقاف التي أوقفها أصحابها على وجوه البر وصدرت بها حجج شرعية بناء على أحكام قضائية وقد تم فحصها بواسطة مندوب من الآستانة ثم أعفيت من جميع الضرائب عدا ضريبة الميري .
- أراضي الأواسي وهي التي تمنح للملتزم بزرعها لحسابه، في حدود عُشر الأراضي الداخلة في التزامه، وهي ملكية انتفاع ولكنها امتازت بإمكانية توريثها وإعفائها من ضريبة الخراج.

وكانت أهم المحاصيل الشتوية هي القمح والشعير والفول والحمص والكتان والبصل والخضروات والفواكه، بينما كانت الصيفية هي القصب والسمسم والقطن والنيلة والبطيخ . وعموماً كان الاضمحلال الزراعي سبباً في اضمحلال وانقراض الحرف التي كانت مزدهرة فيما سبق، فاختفت صناعات بناء السفن والأنسجة الفاخرة واقتصرت الصناعة على بعض الحرف الضرورية للاستهلاك المحلي، والتي ارتكزت أساساً على العمل اليدوي في صناعات الغزل والنسيج والفخاريات

والحصير ومواد البناء والسكر وغيرها، وكانت جميعها على درجة كبيرة من التخلف والتأخر، ولم يشهد العصر تنفيذ خطط من نوع ما، ونتيجة لذلك كله، وبسبب العزلة السياسية والاقتصادية لم تظهر رأسمالية مصرية هامة ومؤثرة في ظل النظام الإقطاعي العسكري المملوكي - العثماني، وبفعل انتقال الصنّاع المهرة إلى إستانبول من البنائين والنقاشين والنجارين والحدادين والخراطين ... الخ ممن قدرهم المؤرخ ابن إياس بنحو ألف رجل.

وبالنسبة للتجارة الداخلية فكان من الطبيعي أن تتأثر بذلك كله، فعاشت كثير من المناطق في شبه اكتفاء ذاتي، بينما كانت دواب الحمل هي وسائل النقل، وكانت التجارة بين الوجهين البحري والقبلي تتم عن طريق النيل، زاد من صعوبتها قصور كمية النقود المعدنية المتداولة (الدرهم والدينار) عن الوفاء بحاجة المعاملات حيث كان الدفع يتم عيناً في كثير من فروع الإنتاج الزراعي الصناعي بالإضافة إلى عدم ثبات قيمة العملة، وبشكل عام انخفضت القدرة الشرائية ولم يكن ثمة اهتمام بطرق التجارة التي هي عصب النقل البري في الوقت الذي أثرت فيه الفيضانات على الطرق المائية وكثرت الرسوم الداخلية كضرائب الدخولية والعوائد الشهرية وغيرها مما أدى إلى تضاؤل التبادل التجاري أيضاً.

أما التجارة الخارجية فقد تأثرت بعد الكشوف الجغرافية وتحطيم الأسطول المصري عام ١٥٠٩ بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية قد منحت الامتيازات للدول الأوربية وما صحب ذلك من امتيازات جمركية وقضائية، وبالرغم من ذلك كله لم يقض نهائياً على تجارة مصر، فظلت مركزاً للتجارة بين الشرق وأوربا ولكن بشكل محدود. فكانت لها تجارة هامة مع بلاد العرب حيث حملت السفن من جدة إلى السويس البن والمنتجات الهندية، وكذلك وجدت قوافل ذات أهمية بين مصر والسودان، كما استوردت مصر من شمال إفريقيا بعض السلع كالحبوب والمصنوعات الجلدية، ومن البلقان والأناضول والشام استوردت مصر أنواعاً من الخشب والفواكه، كما نشأت أسواق لبيع العبيد والمماليك في القاهرة.

أما البناء الاجتماعي الذي يتصل بالأوضاع الاقتصادية، فقد ورث العثمانيون مجتمعاً تركيبه الطبقي مغلقاً أحاطت فيه الطبقة المملوكية الحاكمة نفسها بسياج عنصري كان من الصعب على أبناء الشعب تخطيه. وقد حل الوجود العثماني

محل الطبقة الملوكية الحاكمة، إلا أن الفارق الجوهري بين النظامين أن الحكم العثماني كان سلطة أجنبية تمثل الدولة العثمانية، أما المماليك فكانوا طبقة عليا لا تمثل دولة أخرى؛ ولم يكن الحكم العثماني بحاجة للربط بين الطبقة الحاكمة والمصريين، لأن القوة التي ساندت الوجود العثماني كانت قوة الدولة العثمانية ذاتها وليست الحامية إلا واجهة لها. ورغم أنه لم يكن هناك ما يمنع من اندماج العثمانيين مع المصريين، إلا أنهم انعزلوا في البداية ولكنهم لم يستمروا في عزلتهم، بل اندمجوا وتزاوجوا مع المصريين بشكل محدود.

ومع ذلك نلمح وجود طبقتين متميزتين رئيسيتين، أولهما طبقة الحكام التي لها كافة السلطات ومغانمها وتتركز في شكل صفوة ارستقراطية من بكوات الأتراك والمماليك الذين يستندون إلى عصبيات جنسية مدعمة بالوضع الاقتصادي والسياسي الذي يجعل منها طبقة متميزة عن سائر الطبقات الاجتماعية الأخرى، تحتل مركز الصدارة في الإدارة والجيش وشؤون الحكم، تتمتع بامتيازات يوفرها لها ذلك الوضع، وإن لم تمارس سلطات قضائية أو اجتماعية على رعاياها من المصريين حيث كان أفرادها أشبه بملاك متغيبين ينصب اهتمامهم في جمع الثروة من حصيلة أملاكهم وإقطاعاتهم تاركين للملتزمين والكشاف مهمة السهر على هذه المصالح ومنشغلين بالسياسة وصراع السلطة، وعلي الرغم من انتماء أبناء هذه الطبقة إلى أصول متباينة إلا أنهم اعتنقوا الإسلام وظلوا يستخدمون اللغة التركية في معاملاتهم كعلامة على تميزهم في المجتمع المصري، وبمرور الزمن ونتيجة لعوامل مختلفة أخذت هذه الطبقة في الاضمحلال تدريجياً خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين ظهرت طبقة كبار الملاك المصرية لترث تلك المكانة الاجتماعية التي كانت لتلك الطبقة.

أما الطبقة الثانية والكبيرة فهي طبقة المحكومين، وكانت هذه بدورها تنقسم إلى طبقة وسطى محدودة ثم طبقة دنيا من الفلاحين وصغار الحرفيين، وقد تكونت الطبقة الوسطى من المشايخ وعلماء الأزهر ورجال الدين وكبار التجار والحرفيين. وكان علماء الأزهر ذوي مكانة مرموقة بحكم مركزهم الديني وإشرافهم على الأوقاف، وقد تولى عدد منهم وظائف الالتزام على بعض القرى والنواحي وقاموا من وقت لآخر بقيادة الجماهير المظلومة الثائرة للتصدي لعسف الولاة وعنت

المماليك فلعبوا دور الوساطة بين الحكام والمحكومين، أما فئة كبار التجار وشيوخ الطوائف وأرباب الحرف، فقد كانوا يتمتعون بمركز اقتصادي مرموق على الرغم مما أثقلت به الدولة كاهلهم من ضرائب ومغارم.

هذا بينما شكّل أهل الذمة - أقباطاً ويهوداً - قطاعاً اجتماعياً بذاته عاش على هامش الحياة الاجتماعية والفكرية وإن لعبوا دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي والإداري فكان من بين أهل الذمة المباشرون والكتبة والصيارفة وصغار الموظفين الذين عملوا في خدمة الملتزمين وحكام الأقاليم ومنهم من حاز ثروة كبيرة، هذا بالإضافة إلى وجود أقلية من المتمصرين الشوام والأرمن مما اشتغلوا بالتجارة. ورغم ثراء تلك الفئة، إلا أنها كانت في مركز اجتماعي أدنى بحكم وجودها في مجتمع ديني إسلامي.

أما الطبقة الدنيا من الفلاحين وصغار الحرفيين وهي التي تشكل قاع المجتمع المصري وقاعدة هرمه، فقد وقع على كاهلها عبء إنتاج لا تمتلك أدواته، ولا تحصل منه إلا على ما يحفظ حياتها، وقد ارتبط الفلاح بالأرض نتيجة نظام حيازتها ونتيجة ضغط الملتزمين عليه وعانى من الفقر والقهر والظلم، وكان في النهاية وقوداً لصراع بين القوى السياسية. وكانت هذه الطبقة محاصرة بأجهزة الدولة في الوقت الذي قلت فيه المحاصيل وانتشرت المجاعات وتفشت الأوبئة، وقد عبرت هذه الطبقة عن سخطها بمقاومة سلبية تمثلت في انتشار ظاهرة الهروب من الأراضي الزراعية، بينما عانى الحرفيون من البطالة والتشرد بعد رحيل الحرفيين المهرة إلى إستانبول حيث بطلت في مصر خمسون صناعة وتعطل أربابها، حسب قول ابن إياس.

وقد اتسمت الأوضاع الثقافية والفكرية بكثير من التخلف والجمود كرد فعل للضعف العام الذي شرحنا أبعاده وإن لم تقع مسئولية هذا الشلل العقلي الذي انتاب البلاد على العثمانيين وحدهم، الذين افتقروا إلى حضارة قوية مؤثرة، بل أيضاً نتيجة لتعطل مبدأ الاجتهاد وهو الجانب المشرق في الفكر الإسلامي حيث انحصر التعليم في أساليب عتيقة من الاجترار والترديد والاشتقاق، فكان أمراً طبيعياً أن يكون تيار الفكر الرئيسي تياراً تقليدياً وسلفياً جامداً، فشاع التصوف وتحول من ظاهرة نفسية فردية إلى ظاهرة اجتماعية داخلها الدجل والشعوذة

والإيمان الساذج بالمشايخ وانتشرت الخرافات والإيمان بالخوارق والتفكير الغيبي والأوهام نتيجة شيوع الجهل، وبفعل نطاق العزلة الذي فرضة العثمانيون حول البلاد.

أما عن مؤسسات التعليم فقد لعب المسجد (الجامع) دوراً بارزاً في تشكيل قسمات الفكر ومساره، فكان بمثابة الحياة الفكرية ونافذتها. كما كان مجلساً للصلاة والقضاء والعلم، هذا بالإضافة إلى الكتاتيب التي لم تقم بأكثر من تعليم تلاميذها القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، وكان على من يريد مواصلة تعليمه أن ينتقل إلى المساجد الكبرى في المدن ليؤهّل بعد ذلك مجاوراً في الأزهر، الذي ران عليه خلال فترة الحكم العثماني نوع من الجمود لم يعرفه تاريخه، فقل ظهور المفكرين المجددين، واقتصرت العناية فيه على علوم الدين واللغة والتاريخ بمتونها وشروحها وحواشيها وتقاريرها ونحو ذلك، من أساليب التعليم السائدة آنئذ مع افتقار روح الابتكار والإبداع، ولم تلق دراسة العلوم الطبيعية والرياضية عناية تُذكر، ومن ثم انحط التأليف فيها. وقد كان للعلوم الدينية واللغوية المحل الأول من اهتمام المشتغلين بالتأليف سواء كانت نقلية (فقه وحديث وتفسير) أو عقلية (نحو وبيان ولغة). وفي الوقت الذي أهمل فيه إنشاء المدارس، قيل إن السلطان سليم استولى على تراث مصر العلمي والأدبي، حين أمر بجمع الكتب والمخطوطات من المساجد والخزائن الخاصة ونقلها إلى عاصمة ملكه.

ورغم ذلك فقد ظهر بعض العلماء وألفت الكتب وجمعت المخطوطات النادرة، ومن أشهر المؤرخين الذين اشتهروا في تلك الفترة ابن إياس صاحب الكتاب الهام «بدائع الزهور..» وكذلك ابن زنبل الرّمال ثم المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتي، ومن كتابات العصر المعروفة «تعليق الرملي على فقه الشافعية»، ومؤلفات عبد القادر البغدادي في قواعد اللغة، كما وضع «الزبيدي» كتابه المعجمي الشهير «تاج العروس» ووجدت طائفة من الشعراء مدحوا السلاطين والباشوات وأصحاب السلطة[1].



الفصل الثالث

العالم العربي في ظل الحكم العثماني
من أوائل القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر

(القسم الثانـي)

أولاً : الخليج والجزيرة العربية

- الاستعمار البرتغالي والتنافس الدولي
- مسقط وعُمان
- مشيخات الساحل العُماني
- مشيخات الكويت والبحرين وقطر
- الأحساء - الحجاز - الدعوة السلفية والدولة السعودية الأولى - اليمـــن

ثانياً : المغرب العربي: من السيادة العثمانية إلى الزحف الاستعماري

- الجزائر - تونس - طرابلس الغرب - المغرب الأقصى



العالم العربي في ظل الحكم العثماني
من أوائل القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر

الفصل الثالث

الخليج العربي في ظل الحكم العثماني

من أوائل القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر

(القسم الثانـي)

أولاً : الخليج والجزيرة العربية

الاستعمار البرتغالي :

يبدأ تاريخ الخليج العربي الحديث، أو منطقة شرقي الجزيرة العربية، بظهور البرتغاليين فيه، منذ بدايات القرن السادس عشر، وقد بدأ هذا الوجود في أعقاب نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ومن ثم وصول أساطيلهم إلى سواحل الخليج والهند والشرق الأقصى، حيث نجحوا في السيطرة على طرق التجارة، وقضوا على أهم المراكز التجارية المزدهرة في الخليج آنئذ، وهي مملكة هرمز، التي كانت واحدة من أهم مراكز حركة التجارة بين الشرق والغرب، كما كانت تبسط سلطانها على مناطق كبيرة من سواحل الخليج وجزره، بلغت سواحل عُمان والقطيف وجزر البحرين .

وقد عاصر وصول البرتغاليين إلى الخليج وجود دولتين إسلاميتين كبيرتين هما الدولة الصفوية في فارس وإيران، والدولة العثمانية .. والملاحظ أن الدولة الصفوية لم تكن تبدي اهتماماً كبيراً بسواحل الخليج خلال هذه الفترة، حيث كان جل اهتمامها منصباً على شمال فارس، كما أنها انشغلت بصراعها مع الدولة العثمانية سياسياً ومذهبياً .. أما الدولة العثمانية فلم تهتم هي الأخرى بالخليج إلا منذ عام ١٥٣٤ عندما دخلت في جولة صراع جديدة مع الصفويين، ونجحت في انتزاع بغداد والموصل منهم وتحويلهما إلى ولايتين عثمانيتين، بينما تركوا حكم البصرة مؤقتاً لشيوخ القبائل العربية، حتى أسسوا لهم ولاية بها بعد نحو خمسة عشر عاماً، وبذلك صار لهم موطئ قدم في الخليج، لكن ذلك تم بعد أن وصل

البرتغاليون إليه وسيطروا عليه وثبتوا أقدامهم فيه تماماً في ظل ظروف الصراع الصفوي - العثماني .

وينبغي ملاحظة أن الساحل الغربي أو العربي للخليج لم تكن قد برزت فيه كيانات سياسية عربية آنئذ سوى عُمان، التي كانت تحت حكم النبهانيين، الذي يعتبر عصرهم من أضعف عصور التاريخ العُماني، كما يعتبر خاتمة للعصور الوسطى، حيث تعرضت سواحلها لاحتلال فارس فترة من الزمن، بينما عانت مناطقها الداخلية من تمزق وصراع داخلي بين النبهانيين والإباضيين، الذين كانوا يسعون لبعث إمامتهم وانتزاع السلطة من وقت لآخر، وقد استمر الصراع سجالاً بين الطرفين حتى جاء البرتغاليون إلى بلادهم .

ويبدأ اهتمام البرتغاليين بالخليج في أعقاب وصولهم إلى سواحل الهند عام ١٥٠٥ ونجاحهم في إقامة حكومة لهم هناك، ثم تفكيرهم في السيطرة على البحار والمحيطات الواقعة حول المنطقة، لتكوين إمبراطورية استعمارية تسيطر على الشرق وتجارته، وكذلك القضاء على تجارة المسلمين من خلال السيطرة على البحار العربية، وكانوا مدفوعين إلى ذلك بروح صليبية تباركها الكنيسة كما هو معروف.. ومن هنا جاءت حملة القائد البرتغالي «البوكيرك» إلى الخليج عام ١٥٠٧، وبدأت بإحراق السفن العربية في قلهات، وتضييق الخناق على هرمز بحصارها، ثم اندفعت نحو مسقط التي كانت المخزن الرئيسي لهرمز، حيث قامت بقصف المدينة وتخريبها وتدمير سفنها، ومنها انطلقت إلى صحار وخورفكان ثم رأس مسندم، فسيطرت على سواحل عُمان، من صور جنوباً حتى جلفار شمالاً، واستمر احتلالهم لها منذ عام ١٥٠٧ وحتى عام ١٦٥٠، واستطاعوا خلال السنوات الأولى إقامة حصون قوية، ومارسوا أبشع أنواع الاستغلال والقسوة والقرصنة، المهم أن هذا الوجود الاستعماري والصراع معه لإجلائه كان عنصراً فاعلاً في التاريخ العُماني، بل في تاريخ الخليج عامة لنحو قرن ونصف، ولم يقدر له أن ينتهي إلا في منتصف القرن السابع عشر .

وعندما حاول البرتغاليون السيطرة على عدن ومدخل البحر الأحمر، لإغلاق المنافذ أمام تجارة المسلمين، ولتحقيق أهدافهم الصليبية، لم يتمكنوا من ذلك، رغم

تدميرهم للسفن العربية هناك، وذلك لمقاومة الأسطول المملوكي وتصديه لهم، فرغم ضعف دولة المماليك في مصر آنئذ، إلا أنها تمكنت من إرسال حملة لحماية الأماكن المقدسة، استطاعت إحراز بعض الانتصارات .. ولذلك ركز البرتغاليون جهودهم على ساحل الخليج العربي، فاحتلوا البحرين وأقاموا بها حصناً عام ١٥١٥.

وما أن توفي البوكيرك عام ١٥٢١ حتى نظّم حكام هرمز وشعوب الخليج عدة ثورات ضد الحكم البرتغالي، فاندلعت تلك الثورات في قلهات ومسقط وسواحل عُمان، خاصة منذ عام ١٥٢٦، وتداخلت هذه الثورات مع جهود العثمانيين لمقاومة الوجود البرتغالي خلال الفترة التالية.

فقد كان على الدولة العثمانية كوريثة لسلطنة المماليك، أن تواجه الخطر البرتغالي الجاثم على صدر الخليج والمهدد للأماكن المقدسة، خاصة وأن حكام البصرة والقطيف والبحرين أعلنوا اعترافهم بالسيادة العثمانية، ولما كان البرتغاليون قد عاونوا الفرس في صراعهم مع الدولة العثمانية، لذلك كان لابد من المواجهة .. والثابت أنه بدأت بين الجانبين سلسلة من الحروب على امتداد السواحل العربية الجنوبية منذ عام ١٥٤٦، تضمنت جولة صراع لتحرير مسقط، لكن لم ينتصر فيها العثمانيون، وقد دأب البرتغاليون على معاونة العناصر المعادية للعثمانيين، خاصة في البصرة، بهدف إضعاف النفوذ العثماني. وقد تمكن البرتغاليون من احتلال ساحل القطيف، فرد العثمانيون بحملة استهدفت احتلال هرمز، بدأت بدخول خليج عُمان وتمكنت من أسر قائد الحامية البرتغالية في مسقط عام ١٥٥٢، لكنها لم تتمكن من الاحتفاظ بالمدينة فمضت لمحاصرة هرمز، لكن حاميتها البرتغالية حالت دون نجاح ذلك، لذلك اتجهت الحملة العثمانية إلى جزيرة قشم فاحتلتها، واستولى قائدها على ثروة ضخمة لنفسه، وعندما فرَّ بها لاحقه جنود السلطان العثماني وقضوا عليه .

ومن الواضح أن الأسطول العثماني لم يكن من القوة التي تمكنه من القضاء على الوجود البرتغالي في الخليج، فكانت المعارك سجالاً وغير حاسمة، لكنها في النهاية ساهمت في إضعاف البرتغاليين في المنطقة، فقد أرسلت الدولة العثمانية حملة أخرى عام ١٥٥٤ وصلت إلى خورفكان لكنها لم تحرز انتصارات تذكر، كما

تكررت محاولات الدولة لتحرير مسقط عام ١٥٨١، وإن كانت قد عجزت عن الاحتفاظ بها أو بغيرها من موانئ الخليج، وقد يعزى ذلك إلى ضآلة الأسطول العثماني وصغر حجم سفنه وبُعد قواعده الرئيسية في البحر المتوسط، فضلاً عن أن الدولة العثمانية لم تكلف نفسها عناء إقامة حكم مستقر على سواحل الخليج، ربما لقلة العائد المادي آنذاك .. وهكذا أتاحت الظروف للبرتغاليين البقاء في المنطقة والاستقرار فيها بسبب ضعف القوى المحلية، وعجز الدولة العثمانية عن التصدي لهم بفاعلية .

ورغم ذلك كله فقد تكاثفت عوامل عديدة لإضعاف الوجود البرتغالي في الخليج، ومهدت للإطاحة به، فقد بدأ الضعف يدب في البرتغال ذاتها، وهو ما انعكس على وضع حامياتهم في الخليج، كما لم يتمكن البرتغاليون من إقامة علاقات سلمية مع العرب والمسلمين، بحكم روحهم الصليبية واحتكارهم للتجارة، ثم جاء ضم أسبانيا للبرتغال عام ١٥٨٠ ليشكل عاملاً مؤثراً على وجودها في الخليج، وقد تواكب ذلك مع تطلع الهولنديين وشركاتهم للوصول إلى الهند منذ أواخر القرن السادس عشر، مما سيكون له أثره على الوجود البرتغالي في الخليج، وسوف نرى كيف أن الهولنديين نجحوا في أوائل القرن السابع عشر من اختراق معاقل النفوذ والاحتكارات البرتغالية في الهند وأن يستولوا عليها ويرثوا البرتغاليين في المنطقة.

كما شكل الإنجليز قوة منافسة للبرتغاليين في الخليج أيضاً في نفس الفترة تقريباً، حيث سعوا لكسر احتكاراتهم التجارية والحصول على امتيازات تجارية من الشاه، مكنتهم من تأسيس الوكالات التجارية على الساحل الشرقي للخليج، بعد تلاقي مصالحهم مع مصالح الشاه عباس، الذي كان قد نجح في انتزاع السيادة على البحرين من البرتغاليين عام ١٦٠٢ وأصبح طامعاً، بالتعاون مع الإنجليز، في إخراج البرتغاليين من الخليج تماماً، وقد توجت العلاقات البريطانية - الفارسية باتفاقية عام ١٦٢٢ التي استهدفت القضاء على المصالح البرتغالية واقتسام ممتلكاتها، فتمكن الحليفان من تحرير قشم وهرمز، وقد انفرد الإنجليز بهرمز، بينما أسس الشاه ميناءً جديداً في مواجهتها حمل اسمه (بندر عباس)وكان قد منح

امتيازات كثيرة للهولنديين والإنجليز في بلاده مما زاد من حدة التنافس على الخليج كله بشكل خطير .

ونتيجة لضياع هرمز من البرتغاليين، سعوا إلى تعزيز وجودهم في مسقط فشددوا من قبضتهم عليها ، وكان على العُمانيين مواجهة أوضاعهم الداخلية المتردية قبل التصدي للبرتغاليين، ومن قلب المعاناة من الضغوط البرتغالية على سواحلهم والتمزق الداخلي ولدت روح الوحدة والمقاومة والتحرير ، فعلى أنقاض حكم النبهانيين وما جره من فوضى واضطراب، ظهر الإمام «ناصر بن مرشد اليعربي» ، الذي بويع بالإمامة، ليؤسس دولة ذات سلطة قوية وأسرة حاكمة جديدة هي أسرة «اليعاربة» ، التي حكمت عُمان بقوة نحو قرن من الزمان (١٦٢٤-١٧١٨) أنجزت خلالها مهام جليلة يأتي على رأسها تحقيق وحدة البلاد في ظل سلطة مركزية قوية، ثم تحريرها من الاستعمار البرتغالي، وكذلك تحولها إلى قوة بحرية كبرى في الخليج والمحيط الهندي .

لقد حاصر الإمام ناصر صحار وحررها من البرتغاليين ثم أعقب ذلك بتحرير صور وقريات ومعظم جلفار ، ولما صمدت الحامية البرتغالية في مسقط أمامه، عقد اتفاقاً مرحلياً مع قائدها عام ١٦٤٨ ، غير أن القدر لم يمهله لإتمام تحريرها ، وإن كان قد وضع أسس الانتصارات اللاحقة، التي أحرزها خليفته، الذي تمكن من دخول مسقط والقضاء على الوجود البرتغالي فيها تماماً عام ١٦٥٠ ، وبذلك انتهى الوجود البرتغالي من الخليج[1]. وهكذا يمكن القول بأن ثمة عوامل عديدة تضافرت على إضعاف النفوذ البرتغالي في الخليج، حتى استطاع الفرس والإنجليز إخراجهم من هرمز، كما استطاع اليعاربة إخراجهم من مسقط وسائر عُمان، ولتنطوي بذلك صفحة الاستعمار البرتغالي للخليج .

التنافس الدولي :

أعقب ذلك مرور المنطقة بفترة اشتد فيها التنافس الدولي حولها ، استمرت حتى استطاع الإنجليز حسم هذا التنافس لصالحهم والانفراد بالمنطقة في أواخر القرن الثامن عشر، فقد اشتد التنافس مع بداية القرن السادس عشر، وتداخل مع الوجود

البرتغالي فترة من الزمن، وتمثلت القوى المتنافسة في الهولنديين والفرنسيين والإنجليز، حين أسست دولهم شركات تجارية ضخمة حملت كل منها اسم (شركة الهند الشرقية ...)، وراحت تخطط للسيطرة على التجارة والنفوذ في الخليج العربي.

وقد أسس الهولنديون شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٥٩٤، وبدأت تزاحم الوجود البرتغالي وتتوغل شيئاً فشيئاً في مناطق سيطرته في الهند، وقد عاون الهولنديون الفرس والإنجليز في صراعهم مع البرتغاليين، وتقاضوا ثمن ذلك امتيازات في بندر عباس، فأسسوا وكالة تجارية، اتخذت قاعدة للحصول على مزيد من الامتيازات والاحتكارات التجارية .. ولم يأت منتصف القرن السابع عشر إلا وكان الهولنديون يمثلون قوة تجارية عظيمة في الخليج، وعندما زادت ضغوطهم على الشاه للحصول على مزيد من الامتيازات، تصدى لهم الإنجليز، غير أن انتصارات فرنسا على هولندا وأسبانيا في القارة الأوربية عام ١٦٧٢ قضت على الأسطول الهولندي والأسباني في البحر المتوسط، مما أثر بشكل كبير على المراكز التجارية الهولندية في الخليج، فبدأت تتدهور حتى اضطروا لإخلاء وكالتهم في البصرة، ثم انسحبوا من بندر عباس وبوشهر، وطردوا من «خارج» عام ١٧٦٥ لينتهي بذلك دورهم في الخليج.

أما الفرنسيون فقد تأسست شركتهم عام ١٦٠٤، لكنها كانت ضعيفة وما لبثت أن توقفت عن نشاطها، ثم سعت الحكومة الفرنسية للحصول على امتيازات تجارية من الشاه أسوة بما حصل عليه الهولنديون والإنجليز، وأحرزت بالفعل نجاحاً تمثل في الحصول على إعفاءات جمركية، وتأسيس وكالتين في بندر عباس وأصفهان، ثم استطاع الفرنسيون المتاجرة مع البصرة .. ومع ذلك لم تكن علاقتهم بالخليج قوية بسبب سيطرة الشركة البريطانية، لكن منذ أواخر القرن السابع عشر بدأ الفرنسيون يهتمون بمسقط لاتخاذها قاعدة حربية، وقد بذلوا محاولات للتعاون مع الشاه للتنسيق بهذا الخصوص، غير أنهم لم يحرزوا تقدماً كبيراً حتى مطلع القرن الثامن عشر، ذلك أن تمكّن الإنجليز من صداقة السلطان حال دون نجاح خطط الفرنسيين، ونتيجة لاندلاع الحرب بينهم وبين الإنجليز، أصبحوا ينظرون إلى

الخليج باعتباره قاعدة محتملة لنشاطهم، لذلك سعوا إلى تحسين علاقاتهم بالسلطان محاولين إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط، ولكن جهود الإنجليز أحبطت مسعاهم أيضاً، فقد استمالوا سلطان مسقط إلى جانبهم، وتوجت علاقاتهم به بتوقيع معاهدة معه عام ١٧٩٨، وكانت أول معاهدة سياسية توقعها بريطانيا مع حاكم عربي، تعهد فيها بإبعاد الفرنسيين تماماً من بلاده، وبفشل الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٨٠١)، ابتعد الخطر الفرنسي عن الخليج مع نهاية القرن الثامن عشر.

أما الإنجليز فقد بدأت صلتهم بالخليج بعد تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية، التي استطاعت إقناع ملكتهم بالحصول على تأييدها، ودعم الأسطول البريطاني لاحتكار التجارة في الخليج، وإنشاء مراكز تجارية وملاحية وعلاقات دبلوماسية في المنطقة، وقد بدأ نشاط الشركة فعلاً عام ١٦٠٠، وقد رأينا كيف رحب الشاه بالإنجليز ومنحهم عدداً من الامتيازات، خاصة بعد أن تحالفوا معه لمقاومة البرتغاليين، فانتشرت وكالاتهم التجارية في شيراز وأصفهان وبندر عباس، حتى لقد عهد الشاه إليهم بحماية التجارة في الخليج. وفي عام ١٧٦٣ حصل الإنجليز على امتياز من حاكم بوشهر لإعفائهم من الجمارك، ثم حصلوا، وهو الأهم، على حق إقامة أول تمثيل سياسي، وإنشاء حرس خاص لحماية مركزهم ووكالتهم في بوشهر، ونتيجة لتزايد دورهم في الخليج استطاع الإنجليز تحدي النشاطين الهولندي والفرنسي، فكانت معاهدتهم مع سلطان مسقط عام ١٧٩٨ التي تأكدت بمعاهدة أخرى عام ١٨٠٠، وحصلوا بموجبها على حق إقامة تمثيل دبلوماسي بريطاني في مسقط، وتم تنفيذ ذلك فعلاً، كما نجحت الدبلوماسية البريطانية في توقيع معاهدة مع شاه إيران عام ١٨٠١ اتفق فيها الطرفان على التصدي لأي قوة تحاول غزو الهند، وتعهد الإنجليز بتسليح الشاه وإبعاد السفن الفرنسية عن سواحل فارس [٢]، وكانت ثمة مشاورات لوضع مسقط تحت الحماية البريطانية، لكن حكومة الهند لم تتحمس لذلك، حتى لا تتحمل مسئوليات جديدة، وخشية تورطها في صراعات داخلية. المهم أن الإنجليز استطاعوا مع نهاية القرن الثامن عشر الانفراد بالمنطقة، بالقوة وبالمعاهدات، وأن يكسبوا نفوذاً سياسياً واقتصادياً كبيراً على ساحلي الخليج وهو ما تأكد مع بداية القرن التاسع عشر.

مسقط وعُمان :

رأينا كيف برزت دولة اليعاربة وأخذت على عاتقها توحيد البلاد وتحريرها من البرتغاليين على يد سلطان بن سيف عام ١٦٥٠، الذي استطاع أن يضم قشم وجزر البحرين وأن يحقق لعُمان تقدماً عمرانياً واقتصادياً، وأن تزدهر تجارتها مع فارس والهند والبصرة، وأن تتطور أكثر في عهد خليفته وابنه سيف بن سلطان الذي كان من أقوى شخصيات اليعاربة، حيث ازدهرت الأوضاع الاقتصادية بفضل ضخامة وقوة الأسطول، كما بنيت الكثير من القلاع والحصون، فسجل له التاريخ أنه كان رجل حرب ودولة جيد، غير أن عُمان مُنيت بفترات من الفوضى والاضطراب واندلاع حرب أهلية بعد عام ١٧١٨ أي في أعقاب وفاة سلطان بن سيف (الثاني)، حيث تفجر الصراع بين أكبر تجمعين قبليين في عُمان (الغافريين والهناويين). وتدخل الفرس في الصراع، وتدخل العلماء في السياسة.

لقد صار المشهد السياسي لعُمان في بداية الأربعينات من القرن الثامن عشر مؤذناً بزوال دولة اليعاربة التي مزقها الصراع القبلي لعقدين من الزمان، ثبت فيهما عجز الإمامة عن حفظ كيانها، كما مُنيت البلاد بتدخل الفرس الذين حاصروا مسقط وصحار، وبدا أن الأمر يحتاج إلى شخصية قوية تنقذ البلاد من هذا التدهور، وقد برز حاكم صحار أحمد بن سعيد الذي استطاع أن يعقد اتفاقية مع الفرس عام ١٧٤٢ لحقن الدماء، ولتتوفر له فرصة إعادة توحيد القبائل وبناء قوته، وبتوقيع هذه الاتفاقية اعترف بأحمد بن سعيد حاكماً على عُمان، وليؤسس أسرة البوسعيد الحاكمة، التي أعقبت اليعاربة .

ويمكن القول بأن حكم اليعاربة مر بمرحلتين مختلفتين تميزت أولهما بالقوة والازدهار، امتدت من تأسيس دولتهم عام ١٦٤٢ وحتى ١٧١٨، حيث برزت قوة الدولة وهيمنتها ونعمت عُمان بالأمن والرخاء، وكان نجاحهم في القضاء على الوجود البرتغالي قد أتاح لأسطولهم السيطرة على النشاط البحري في الخليج، كما برزت خلال هذه الفترة هجرات وتحركات قبلية استطاعت في النهاية أن تتحول إلى كيانات قبلية ومشيخات استقرت على السواحل الغربية للخليج، أما المرحلة الثانية (١٧١٨-١٧٤٤) التي امتدت حتى تأسيس أسرة البوسعيد فقد كانت

فترة قاتمة انتهت بزوال دولتهم، بعد أن مزقت عُمان الحروب الأهلية والصراعات القبلية، وبدا أن الإمامة عجزت عن تحقيق الأمن والاستقرار، ويشير المؤرخون إلى تولي أكثر من إمام في وقت واحد، وأخيراً اختتمت هذه المرحلة بالغزو الفارسي وتداعياته السيئة.

استطاع أحمد بن سعيد أن يضيق الخناق على الفرس، مستفيداً من تفاقم المشاكل الداخلية في فارس وصراعها مع العثمانيين مما أدى إلى انحسار نفوذهم تدريجياً في «مسقط ومطرح»، ولم يلبث أن بويع بالإمامة لينفرد بالحكم خلال الفترة (١٧٤٤-١٧٧٣) وينجح في إعادة هيبة الدولة وبسط سلطتها المركزية وتوحيد قبائلها بالقوة وبالدبلوماسية وبالمصاهرة، واستطاع أن يحرز نجاحاً كبيراً في التصدي لأطماع الفرس، الذين نفسوا عليه تفوقه وطموح قوته البحرية للسيادة على الخليج، من خلال تحالفاته مع شيوخ القواسم، وتحالفاته مع العثمانيين، ومعاونته لهم في صراعهم مع فارس، وبعد وفاته عام ١٧٧٣ مرت عُمان بفترة من المتاعب والصراعات الداخلية، وبدأت ممتلكاتها في شبه الجزيرة في الانحسار بعد أن كانت تمتد في إقليم ظفار المتاخم لحضرموت حتى حدود قطر في وسط الخليج، كما بدأت تفقد قسمها الشمالي، المعروف بساحل عُمان الذي برزت فيه تجمعات لقوى قبلية، كان أبرزها قبائل بني ياس والقواسم، وبلغ الأخيرون من القوة البحرية ما حال دون استعادة عُمان لسيطرتها على المنطقة، وشكلت هذه القوى القبلية مشيخات أو إمارات خاصة (أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وغيرها) عُرفت بإمارات الساحل العُماني، التي ألفت دولة الإمارات العربية الحالية.

وعندما بويع سعيد بن أحمد إماماً (١٧٧٣-١٧٩٢) كان زاهداً في الحكم فانعزل داخل البلاد، لذلك تولى ابنه أحمد بن سعيد (الابن) الحكم في مسقط على الساحل، ومنذ ذلك بدأ الازدواج في السلطة في عُمان، سلطة في الساحل وإمامة في الداخل، وصار هناك شبه اتفاق على أن حاكم مسقط يحمل لقب سلطان، ويحكم المنطقة الساحلية، بينما يقع الداخل بقبائله تحت الزعامة الروحية للإمام . وبوفاة الإمام وابنه، تولى أخوه سلطان بن أحمد بن سعيد السلطة في

مسقط(١٧٩٢-١٨٠٤) ليكون أول من حمل لقب «سلطان» من حكام مسقط، وقد واجه مشاكل وحروباً قبلية وخارجية ودخل في علاقات دبلوماسية هامة في عهده القصير نسبياً والحافل بالأحداث الجسام، فشن حملات لاستعادة قشم والبحرين ولإرهاب الفرس وبسط نفوذه على ساحل مكران، واستولى على ميناء بندر عباس، واستعاد سلطة مسقط على زنجبار بعد أن تلاشت، وبنى عدداً من الحصون والقلاع والأبراج، وأسهم أسطوله الضخم في تنمية علاقات مسقط بالعالم الخارجي، والأهم من ذلك كله أنه بات حليفاً لبريطانيا التي وقّع معها معاهدة عام ١٧٩٨، والتي تأكدت بمعاهدة أخرى عام ١٨٠٠ قبل بموجبها استقبال ممثل سياسي لبريطانيا في مسقط، فتدعم بذلك مركز بريطانيا في الخليج، وهو ما بدا واضحاً خلال القرن التاسع عشر[٣].

مشيخات الساحل العُماني :

أثناء الأحداث التي نتج عنها تمزق دولة اليعاربة في مسقط وعُمان، واندلاع الحروب الأهلية بعد عام ١٧١٨، وتفجر الصراع بين أكبر تجمعين قبليين (الغافريين والهناويين) وتدخل الفرس في الصراع وحصارهم لمسقط وصحار، كان ساحل عُمان الشمالي يشهد توافد هجرات قبلية أتت من الجزيرة العربية وما جاورها واستقرت فيه خلال أواخر عهد دولة اليعاربة، وقد أتاح الهدوء النسبي- الذي أعقب خروج البرتغاليين- لهذه التجمعات القبلية أن تستقر مبتعدة عن مركز الدولة في مسقط، وكان أبرز هذه التجمعات القبلية (القواسم وبني ياس والنعيم والبوعلي...) الذين نجحوا في تكوين إمارات مستقلة، عرفت منذ نشأتها بإمارات الساحل العُماني، والتي أسماها الإنجليز فيما بعد بإمارات الساحل المهادن، والتي ألفت - كما أشرنا - دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧١.

وقد استقر «القواسم» في منطقة «الصير» في الساحل الشمالي لعُمان، عند «جلفار» (رأس الخيمة)، وأصبحوا يشكلون قوة بحرية منذ أواسط القرن الثامن عشر، بعد أن سيطروا على جزء كبير من ساحل عُمان، يمتد على ساحل الشميلية

على خليج عُمان وعلى الساحل الشمالي حتى الشارقة، بل وعلى أجزاء من الساحل الفارسي للخليج، وكان «راشد بن مطر »أول من برز منهم واستقل بحكم رأس الخيمة منذ عام ١٧٤١ في ظروف انهيار دولة اليعاربة، وقد اعترف أحمد بن سعيد مؤقتاً بسلطته حتى يستطيع التفرغ لمشاكله الداخلية، ولم يكد يفرغ منها حتى اتجه لاستعادة نفوذ مسقط على الساحل الشمالي لعُمان، وقد تمكن بالفعل من بسط هذا النفوذ على الساحل الشمالي، عدا رأس الخيمة التي تمتع فيها القواسم بوضع خاص وقوي، خاصة بعد أن نمت قوتهم البحرية بشكل كبير، حتى لقد تحالفوا مع فارس فترة، ونجحوا في الاستيلاء على «باسيدو»، مما مكّنهم من تحويل التجارة إلى قشم بدلاً من بندر عباس، فأصاب ذلك الإنجليز بخسائر جسيمة، كما صارت السفن البريطانية معرضة لتهديداتهم وهجماتهم خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، فاتهمهم الإنجليز بممارسة «القرصنة»، بينما كانوا يرون أنهم أحق بمياههم من الإنجليز الذين يجب أن يرحلوا باعتبارهم دخلاء مغتصبين، وقد هددهم الإنجليز باستخدام القوة، ومع انضواء القواسم تحت لواء السعوديين (الموحدين) منذ أواخر القرن الثامن عشر ازداد نشاطهم وجهادهم البحري ضد الإنجليز، مما أدى إلى تدخل هؤلاء عسكرياً وقصف سواحل رأس الخيمة للقضاء على قوتهم البحرية منذ أوائل القرن التاسع عشر.

أما تجمع «بني ياس» الذين تزعمهم آل بو فلاح وبرز فيهم آل نهيان، وآل بوفلاسة الذين برز فيهم آل مكتوم، فقد هاجرت قبائلهم من نجد إلى سواحل عُمان، واستقروا في منطقة «ليوا» بأرض الظفرة التي اتخذوها مركزاً لهم وسكنوا المنطقة الممتدة من البريمي حتى دبي، بعد أن نجح الشيخ «عيسى بن نهيان» من تجميعهم تحت سلطته في أواخر القرن الثامن عشر، وكانت أول مجموعة سكنية منهم قد ظهرت في جزيرة أبوظبي عام ١٧٦١ بعد أن اكتشفت فيها المياه بوفرة، ثم اتخذ شيوخهم من أبوظبي عاصمة لهم، منذ بداية عهد شخبوط بن ذياب (١٧٩٣-١٨١٦). ثم ما لبثت جماعة البوفلاسة أن انشقت على تجمع بني ياس، وغادرت أبوظبي، وهاجرت إلى منطقة عُرفت باسم دبي، حتى نجحت في تأسيس مشيخة لها هناك تحت زعامة «مكتوم بن بطي» عام ١٨٣٣. أما بقية التجمعات القبلية

الأخرى مثل النعيم والبوعلي وغيرهم، فقد استقرت في مناطق أخرى من ساحل عُمان في نفس الفترة تقريباً، لتؤسس مشيخات صغيرة في عجمان وأم القيوين وغيرها .

تأسيس مشيخات الكويت والبحرين وقطر

في النصف الثاني من القرن السابع عشر وفدت إلى ساحل الخليج العربي هجرات قادمة من نجد، فراراً من موجات القحط والجفاف، ومن الصراعات القبلية، واستقرت على الساحل، حيث الصيد والتجارة، واشتهر بين هذه الهجرات تجمع قبلي باسم العتوب، كان يضم آل صباح وآل خليفة وآل جابر (الجلاهمة). وقد استقروا في بداية الأمر في الزبارة على ساحل قطر، ربما لفترة تُقدر بنصف قرن، حيث اختلفوا مع آل مُسلَّم الذين كانوا يتولون شئون قطر نيابة عن بني خالد حكام الأحساء الذين كانوا يبسطون سيادتهم على قطر، وبعد خلافات ومعارك بين آل مُسلَّم والعتوب اضطر هؤلاء إلى الهجرة ثانية، حيث هاموا فترة في الخليج إلى أن ألقوا مراسيهم عند ساحل القرين، حيث الكويت عام ١٧١٦ وهناك أتيحت لهم فرصة تعميرها والانفراد بحكمها بعد أن ضعفت قبضة بني خالد، نتيجة لخلافاتهم الأسرية وصراعاتهم مع السعوديين، وهناك اتفقوا على أن يتولى آل صباح شئون الحكم، وآل خليفة شئون المال والتجارة، أما الجلاهمة فيتولون شئون البحر، واستطاع صباح بن جابر أن يكون أول حاكم للكويت من أحد فروع العتوب (١٧٥٦-١٧٦٤) مؤسساً بذلك أسرة حاكمة منذ ذلك التاريخ، وقد برزت المشيخة في عهد ابنه عبدالله الأول (١٧٦٤-١٨١٥) واستطاعت أن تتخلص من ضغوط بني خالد من ناحية، ومن أطماع بني كعب من ناحية أخرى، وبلغت درجة عالية من الغنى والازدهار.

والمعروف أن آل خليفة ومعهم الجلاهمة، بدأوا يبتعدون عن حلفائهم آل صباح، ربما نتيجة قناعات لديهم بضرورة الانفراد بالثروة والغنى، وربما لخلاف على شئون الحكم، فتركوا الكويت وعادوا إلى الزبارة عام ١٧٦٦ يقودهم شيخهم آنذاك وهو «خليفة بن محمد»، وعندما صاروا على مقربة من البحرين الغنية بمغاصات اللؤلؤ

وبالنخيل والزراعة، باتوا يتطلعون لانتزاعها من أيدي حكامها من آل مذكور التابعين لحكام بوشهر الفرس، وفي الزبارة ووجه آل خليفة بقوة آل مسلم والقبائل القطرية، لذلك حصنوا المدينة، وبدأوا في الاعتماد على أنفسهم وتنشيط تجارتهم ومواردهم استعداداً لتحقيق طموحهم بغزو البحرين، وفي المقابل أثار غناهم وازدهار تجارتهم حفيظة آل مذكور الذين تطلعوا لإخضاع الزبارة عام ١٧٧٧ لكنهم فشلوا، فتفاقمت حالة العداء، خاصة عندما استنجد السُنّة من أهالي البحرين بآل خليفة في الزبارة.

والحاصل أن آل خليفة تمكنوا، بمعاونة من قبائل قطر وحاكم الكويت والجلاهمة، من شن هجوم على البحرين بقيادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (الفاتح) الذي تمكّن من السيطرة على البحرين وانتزاعها من آل مذكور عام ١٧٨٣، لتصبح قاعدة لحكمه (١٧٨٣-١٧٩٤)، ويؤسس بذلك لحكم أسرته للبحرين منذ ذلك التاريخ.

أما الفريق الثالث من التحالف العتبي، وهم الجلاهمة، فقد اختلفوا مع آل خليفة في الزبارة فتركوها ليقيموا في الرويس، ودخلوا في صراعات مع آل خليفة، نجم عنها مقتل شيخهم، ثم لم يلبث الفريقان أن تحالفا ثانياً لمقاومة هجوم عرب الساحل الشرقي للخليج، ونتيجة لمعاونة الجلاهمة آل خليفة في فتح البحرين، فإنهم انتظروا مكافأتهم على ذلك، غير أن زعيمهم رحمة بن جابر لم ترضه مكافأة آل خليفة لجماعته، فسار بسفنه في الخليج مهاجماً سفن البحرين، متخبطاً وعاجزاً عن إيجاد كيان سياسي لجماعته، وقد خسر حروبه جميعاً وقُتِلَ عام ١٨٢٦ بعد اتهامه بالقرصنة ، ثم اختفى وجماعته من التاريخ .

أما قطر فقد تأخر ظهورها ككيان سياسي وإمارة نسبياً عن غيرها من إمارات الخليج، فلم يتم ذلك إلا مع أواسط القرن التاسع عشر، عندما بدأ يتبلور كيانها الخاص وتظهر مستقلة عام ١٨٦٨، وتاريخها قبل ذلك كان جزءاً من تاريخ منطقة شرقي الجزيرة بوجه عام، أو من تاريخ الأحساء والسلطة القائمة فيها، سواء كانت عثمانية أم من بني خالد أو السعوديين فيما بعد .. ويرجع تكونها كمجتمع سياسي إلى هجرات القبائل العربية من نجد إلى سواحل شبه جزيرة قطر، حيث

استقرت فيها منذ أواخر القرن الثامن عشر، وكان من بينهم المعاضيد الذين ينتمي إليهم حكامها من آل ثاني، الذين نجحوا في جمع هذه القبائل تحت زعامتهم، وأن تخوض معهم القبائل القطرية صراعات مع جيرانها للتخلص من أي نوع من الخضوع أو التبعية، وكانت المعارك الهامة التي خاضوها مع البحرين وأبوظبي في الستينيات من القرن التاسع عشر، والتي انتهت بتوقيع محمد بن ثاني على اتفاقية مع الإنجليز عام ١٨٦٨ باعتباره «شيخاً لقطر» قد أبرزت استقلال قطر كإمارة وليدة منذ ذلك العام، وبضمانة بريطانية، وأسست لحكم أسرة آل ثاني في قطر منذ ذلك التاريخ .

وفي عهد جاسم بن محمد (١٨٧٨-١٩١٣) حافظت قطر على كيانها وسط صراع للسيطرة عليها من جانب العثمانيين والإنجليز، حتى استطاعت التخلص من النفوذ العثماني، بعد معركة «الوجبة» عام ١٨٩٣، لتدخل في دائرة النفوذ البريطاني ولتكون آخر إمارات الخليج العربي التي شملتها دائرة الحماية البريطانية بتوقيع معاهدة عام ١٩١٦.

الأحساء وحكم بني خالد :

وكانت منطقة الأحساء منذ العقد الأخير من القرن السادس عشر خاضعة لسلطة ولاة عثمانيين ذوي صلاحيات محدودة حتى بدا حكمهم لها اسمياً، تمشياً مع سياسة الدولة العثمانية التي آثرت عدم التدخل في شئون القبائل، وقد تداول حكم العثمانيين للأحساء أربعة باشوات كان آخرهم عمر باشا الذي لقي مقاومة شديدة من أقوى القبائل العربية في شرقي الجزيرة خلال القرن السابع عشر، وهي قبيلة بني خالد، وزعيمها براك بن عرير الخالدي الذي تمكّن من الاستيلاء على الأحساء وانتزاعها من يد الوالي العثماني عام ١٦٧٠، مؤسساً بذلك أسرة حاكمة تعاقب خلفاؤه على حكمها، وتمكنت من فرض نفوذها على شرقي الجزيرة من الكويت شمالاً حتى قطر جنوباً، ولم تسيطر على الواحات الخصبة في الأحساء فقط، بل على التجارة بين الخليج وأواسط الجزيرة العربية، ويبدو أن حكامها كانوا يملكون قدراً من النفوذ على أمراء نجد، حتى لقد طلب أحدهم إخراج الشيخ

محمد بن عبدالوهاب من بلدته «العيينة»، وبالفعل رحل الشيخ إلى الدرعية حيث استقبله وأيده حاكمها محمد بن سعود، مما أثار عداء بني خالد للسعوديين، ذلك العداء الذي تفاقم مع عوامل أخرى، وتحول إلى صراع انتهى بانتصار السعوديين على بني خالد وانهيار حكمهم للأحساء وما يتبعها منذ عام ١٧٩٥ وظهور قوة الدولة السعودية الأولى في الأحساء وعلى سواحل شرقي الجزيرة العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر.

الحجـــاز:

رأينا كيف أن الحجاز دخل سلماً تحت السيادة العثمانية، فور دخول السلطان سليم الأول لمصر فاتحاً في يناير عام ١٥١٧، والمعروف أن السلطان العثماني أبقى الأوضاع على ما كانت عليه في الحجاز، نعني بذلك الإبقاء على نظام الشرافة ونفوذ الأشراف، الذين كانوا يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال، في تقليد يستند إلى نسبهم وإلى دورهم في تأمين الحرمين وخدمة الحجيج، وكان نفوذ الأشراف لا يستند في الواقع إلى قوة سياسية أو عسكرية بقدر ما يستند إلى مكانتهم ونفوذهم بين القبائل .. المهم أن الدولة العثمانية بعد إعلان الأشراف خضوعهم لسيادتها، أمّنتهم على سلطاتهم التقليدية، وأنشأت سنجقية في جدة وضعت فيها جنوداً لتأمين الحرمين، كما قررت الدولة إمداد الحجاز بدعم مالي، قررته على خزينة مصر، واعتبرته من التزاماتها السنوية .

ولم يكتف الأشراف منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر بحكم الحجاز، بل كانوا يعتبرون أنفسهم سادة المناطق الداخلية من شبه الجزيرة العربية، بعد أن بلغوا درجة من القوة هيأت لهم غزو نجد أكثر من مرة منذ أواخر القرن السادس عشر وعلى امتداد القرن السابع عشر، ومع ذلك ظل الحجاز بمنأى عن تطلعات الدولة العثمانية السياسية والعسكرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، مما دعم نظام الشرافة ونفوذ الأشراف، الذين ظلوا على ولائهم للدولة العثمانية، رغم أن ضعفها بدا واضحاً منذ القرن السادس عشر، وقد ظل «آل بركات» من الأشراف هم البيت الحاكم في مكة منذ القرن السادس عشر وحتى النصف الأول من القرن

الثامن عشر، حين انتقلت إلى منافسيهم من «الهواشم» (فرع زيد) في وقت انشغلت فيه الدولة العثمانية عن التدخل في النزاع بين الأشراف، ومع ذلك فقد كان بوسع السلطان العثماني أن يعزل من يريد من الأشراف عن طريق ولاته في الشام، والمعروف أن النزاعات بين الأشراف في مكة ظلت قائمة حتى بسط السعوديون سلطتهم على الحجاز في أواخر القرن الثامن عشر .

الدعوة السلفية «الوهابية» والدولة السعودية الأولى :

رغم وجود سيادة عثمانية على الأحساء والحجاز واليمن، إلا أن هذه السيادة لم تمتد إلى قلب الجزيرة العربية ووسطها، حيث نجد وجبل شمر، والمعروف أن الدولة حاولت منذ أواسط القرن السادس عشر - وبالتحديد عام ١٥٥٠ في عهد السلطان سليمان القانوني- غزو قلب الجزيرة، حين عهدت إلى والي دمشق بقيادة حملة لإخضاع قبائل نجد وشمر، إلا أن هذه الحملة لم تنجح في مهمتها، وتلاشت في رمال الصحراء، وربما لم يكن قلب الجزيرة آنذاك مغرياً للدولة العثمانية لتكرار المحاولة، فبدا منذ ذلك التاريخ أن الدولة العثمانية قد انصرفت عن نجد، التي لم تظهر في التقسيمات الإدارية التي وضعتها الدولة في القرن السابع عشر وظلت معتمدة حتى القرن التاسع عشر.

ولما كان بنو خالد قد ثبّتوا سلطتهم في الأحساء وكوّنوا أسرة حاكمة تتوارث الحكم، استطاعت أن تبسط سلطتهم على ساحل شرقي الجزيرة العربية، وراحت تتدخل في شئون نجد ووسط الجزيرة التي كانت تفتقر إلى وحدة سياسية قوية، حيث كانت تنتشر فيها إمارات أو كيانات قبلية صغيرة متناثرة ومتناحرة، على رأس كل منها أمير، وتعيش في حالة من الصراع والحروب المستمرة .. في هذه الأثناء نجح بنو خالد في كسب ولاء بعض قبائل نجد، باعتبارهم جيراناً أقوياء، ومن ثم قدموا لهم فروض الطاعة وحرصوا على إرضائهم، وكانت أبرز الأسر الحاكمة في نجد آنذاك أسرة آل سعود في الدرعية وآل معمر في العيينة، وآل زامل في الخرج، وأسرة دهام بن دواس في الرياض.

وكانت الظروف الاجتماعية والدينية وانتشار البدع والخرافات وممارسة طقوس أقرب إلى الشرك فضلاً عن الأوضاع القبلية المتناحرة، قد أتاحت الفرصة لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب أن تلقى آذاناً صاغية، بعد عناء شديد من نشاط هذا الداعية الفقيه، الذي دعا إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الأولى وإلى تراث السلف، فبرزت الدعوة التي اتخذت من التوحيد مبدأ لها ولذلك سمي أتباعها «بالموحدين» ونادت باتباع سنة السلف الصالح فاعتبروا «سلفيين».

وتعتبر الدعوة السلفية «الوهابية» أول حركة إصلاحية دينية في العصر الحديث، كما تعتبر أولى حركات التجديد التي ظهرت في العالم العربي في العصر العثماني، وقد وجدت مناخاً مواتياً لها في مجتمع قبلي يستند الأفراد فيه إلى قوة العصبية، وإلى استخدام القوة لبلوغ السلطة والنفوذ، ومن هنا تفشت الحروب، كما ابتعد الناس عن الدين القويم، في بساطته الأولى ونقائه، فصاروا يحجون إلى الأضرحة ، ويتمسحون بالقبور، ويستشفعون بالأولياء، بل ويتبركون بالأشجار والجمادات، يقدمون لها الذبائح والقرابين، حتى غرقوا لآذانهم في الجهل والخرافات.

وقد نشأ صاحب الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٩١) في إحدى قرى نجد وهي «العيينة» وأتم حفظ القرآن وهو دون العاشرة، وتتلمذ على والده، الذي كان قاضياً، فقرأ عليه فقه ابن حنبل، وكان شغوفاً بالعلم والدراسة، زادت رحلاته من خبرته وثقافته، حين جاب الكثير من الأقطار المجاورة واطلع على أحوال المسلمين بها، ثم عاد إلى «حريملة» التي استقرت بها أسرته، وعندما اكتمل تفكيره ونضجت قناعاته، راح يتحدث عن «الوحدانية» التي هي جوهر الإسلام ورسالته، وفسرها على أنها عبادة الله وحده، وإنكار عبادة أي شيء سواه، ورأى الاحتكام إلى القرآن والسُنّة ، وإنكار كل البدع والمستحدثات، ثم دعا إلى فتح باب «الاجتهاد» بشرط عدم مخالفته لنصوص القرآن والسُنّة وآثار السلف الصالح، التي تشكل المصدر الأساسي لكل مجتهد، يهتدي بها للرأي الصائب حتى لو خالف رأي الأئمة الأربعة، كما قاوم التصوف وما أحدثه المتصوفة من ممارسات، رأى أنها تمثل مظاهر للشرك والوثنية، كحلقات الذكر والإيمان بقدرة الأولياء على المعجزات ... الخ .

ولا تمثل الدعوة «مذهباً» جديداً في الإسلام، حيث إن الشيخ أكّد للناس أنه ليس صاحب مذهب جديد في الإسلام «فلست أدعو إلى مذهب صوفي أو غيره، بل أدعو إلى الله وحده لا شريك له وأدعو إلى سنة رسوله ﷺ التي أوصى بها أول أمته وآخرهم»، وقد ذكر ابنه أن «مذهبنا في الأصول مذهب أهل السُنّة والجماعة، وطريقتنا طريقة السلف» وكان الشيخ وأتباعه يؤثرون مذهب ابن حنبل، ولذلك كانوا يسمون أحياناً «بالحنابلة» وإن لم يلتزموا بابن حنبل في كل الأحوال، وإنما كان لديهم قدراً من المرونة في بعض المسائل الفرعية، المؤيدة بنصوص القرآن والسُنّة ورأي أحد الأئمة الآخرين، فلم يجدوا حرجاً في الأخذ بها وترك رأى ابن حنبل. وهناك من يرى أن الدعوة ليست جديدة وإنما هي إحياء لدعوة ابن تيمية، الذي كان الشيخ قد درس كُتبه وفتاواه وتأثر بشخصيته كثيراً .

والثابت أن الشيخ بعد أن قضى ردحاً من الزمن في نشر دعوته وأفكارها، انتقل إلى مرحلة جديدة عملية، خاصة بعد أن كسب أعداداً كبيرة من الأتباع والمريدين والتلاميذ، فشرع هؤلاء في هدم القباب والمساجد المبنية فوق القبور، وتدمير كل ما اعتبروه من مظاهر الشرك، كما قام الشيخ بنفسه بتطبيق حد الرجم، وبدأت الدعوة تشتهر وتنتشر بصورة أخافت أعداءها من العلماء والأمراء، فكتبوا إلى علماء الأحساء والحرمين والبصرة يؤلبونهم عليه، كما أخذوا يحرضون أصحاب السلطان من الحكام مدعين أنه «يملأ قلوب الجهال والطغام بكلامه ويقويهم بطريقته، فيخرجون على حكامهم ويعلنون العصيان ...الخ». ومع ذلك كله كان الشيخ يؤمن بالجهاد وينادي به، ويرى أنه واجب مشروع في سبيل نشر التوحيد الخالص لوجه الله، فمن اتبع التوحيد سلم، ومن خالف الدعوة فقد أحل دمه، وعلى هذا المبدأ سار أتباع الدعوة في حروبهم التي شنوها داخل نجد وخارجها، ولعل هذه المسألة الأخيرة كانت موضع نقد لأنصار الدعوة، الذين أخذ عليهم المغالاة في بعض الأمور يأتي على رأسها تكفير من لا يرى رأيهم ولايعتنق مبادئهم، ورغم ذلك كله فقد انتشرت الدعوة بشكل كبير، وكان نجاحها يتمثل في قدرتها على إقناع الناس بأن الإسلام الصحيح أصبح غريباً عن النفوس، وفي قدرتها على تفنيد البدع والخرافات ومحاربتها، والمناداة بالعودة بالإسلام إلى أصوله النقية

الصادقة، وفي قدرة المنادين بها على الالتزام بالزهد والتقشف والبساطة، وهو ما اعتبر قدوة صالحة.

وسوف نركز هنا على الجانب السياسي من نتائج هذه الدعوة الهامة، خاصة عندما انتقلت إلى مرحلة الجهد الجماعي، بعد أن صار للشيخ أتباع ومريدون على درجة كبيرة من التأثير. ولما كان الشيخ قد بدأ دعوته الإصلاحية السلفية في العيينة، ثار عليه خصومها وحرضوا أميرها عثمان بن معمر على إبعاده، خاصة وأن هذا الأمير لقي تهديداً من أمراء بني خالد في الأحساء الذين هددوه بقطع الخراج عنه واستباحة أمواله، وقطع تجارته مع سواحل الأحساء، حتى خضع في النهاية وأبعد الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي رحل إلى «الدرعية»، التي وجدها تربة صالحة لدعوته، حيث اقتنع بها أميرها محمد بن سعود (١٧٢٥-١٧٦٥) وكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من تاريخ الدعوة، بل وتاريخ الأسرة السعودية ذاتها .

وكان الشيخ ينشد دعماً مادياً وسياسياً، أما الأمير فكان هو الآخر ينشد دعماً فكرياً ودينياً لتحقيق طموحاته في نجد، لذلك توحدت أهدافهما باتفاق شهير عام ١٧٤٥ على أن ينصر كل منهما الآخر، فتعهد الأمير بنشر الدعوة في بلاد العرب وبايعه الشيخ إماماً للمسلمين واتفقا على إقامة (دولة الموحدين)، وحتى هذه المرحلة لم يكن أمراء نجد وشيوخ قبائلها قد شعروا بالخوف على سلطانهم، لكن هذا الاتفاق الذي نتج عن بروز قوة الدرعية كقوة سياسية وعسكرية في نجد، قد أوجد ردود فعل مناهضة للقوة الناشئة وللدعوة على حد سواء، وبدأت حملات الموحدين السلفيين تخرج من الدرعية والبعثات الدينية في ركابها لتقاوم خصومها وتخضع إماراتهم، وشرعت منذ عام ١٧٤٧ في توحيد نجد تحت لواء السعوديين، وعندما توفي محمد بن سعود عام ١٧٦٥ أتم المهمة ابنه وخليفته عبدالعزيز بن محمد (١٧٦٥-١٨٠٣) بفتح الرياض والقصيم، حتى لقد وصل بفتوحاته إلى الخرج والأفلاج ووادي الدواسر، وحتى عسير والحجاز غرباً وعُمان جنوباً، والأهم من ذلك أنه بعد إتمام توحيد نجد ١٧٨٦ أعلن عبد العزيز إنهاء السيادة العثمانية على الحجاز.

والملاحظ أن السعوديين هادنوا بني خالد في الأحساء في البداية، حتى يتيسر لهم إخضاع نجد وتوحيدها ثم بدأوا منذ عام ١٧٨٧ يهاجمون الأحساء، حتى استطاعوا القضاء على نفوذ بني خالد عام ١٧٩٥، ليصبح الأحساء وشرقي الجزيرة تحت سيادتهم، وهو أمر استنفر الدولة العثمانية، خاصة وأن جيوش السعوديين في عهد سعود بن عبد العزيز (١٨٠٣-١٨١٥) بدأت في محاربة القبائل العربية جنوب البصرة، بعد أن تصدت لهجوم والي بغداد نفسه عام ١٧٩٩ لاسترداد الأحساء، واستطاعت حصار الهفوف والمبرز، إلى أن نجحت قوات سعود في الإغارة على كربلاء ومدن جنوب العراق في العام التالي. وفي عام ١٨٠٣ استطاعت جيوش السعوديين دخول الحجاز، وعندما وصل الأمير سعود إلى مكة المكرمة فر منها الشريف، فعين أخاه خليفة له، وخلال السنوات التالية، تمكن السعوديون من دخول المدينة المنورة، كما أنشأوا حصناً في البريمي، بعد أن كانت قد وصلت إليها جيوشهم منذ عام ١٨٠٠، ليتخذوه قاعدة لمد نفوذهم في عُمان وإمارات الساحل العُماني، وقد دان لهم القواسم، وراحوا يتطلعون إلى العراق والشام، بعد أن وقفوا منتصرين على أبوابها.

وقد عجز ولاة الدولة العثمانية عن التصدي لهم، وزاد من تعقيد الأمور تشدد الأمير مع الحجاج الأتراك والشوام والتضييق عليهم، حتى طلب السلطان العثماني من والي مصر (محمد علي باشا) تجريد حملة لانتزاع الحجاز واستعادة السيادة العثمانية عليه والقضاء على الدولة السعودية، وأغراه بإلحاقه بباشوية مصر، وبالفعل استجاب محمد علي لأوامر السلطان، وسيّر عدة حملات إلى الجزيرة العربية، خلال الفترة (١٨١١-١٨١٨) استطاعت استرداد الحجاز، ودخول الدرعية عاصمة السعوديين وتدميرها، وإسقاط دولتهم بالفعل، وكذلك القبض على الأمير سعود، الذي حوكم وأعدم في إستانبول، ومنذ ذلك الوقت أصبحت نجد تابعة لباشوية مصر، وصارت الرياض عاصمة لنجد، كما امتد النفوذ المصري إلى جبل شمر والقصيم والأحساء، وظل هذا ما يزيد عن عقدين من الزمان، أي حتى انسحاب الجيوش المصرية من الجزيرة العربية عام ١٨٤١.

ومع ذلك لم ينته أمر الدولة السعودية والدعوة السلفية، فرغم نجاح محمد علي في القضاء على الدولة الأولى، إلاَّ أن تأثير الدعوة السلفية ظل قائماً ومستمراً بعد عام ١٨١٨، بعد أن نجحت في خلق كيان سياسي كبير لم تشهد الجزيرة العربية مثله في العصر الحديث، امتدت حدوده من الخليج شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً، ومن بادية العراق والشام شمالاً، إلى حدود اليمن وعُمان جنوباً. وقدر لهذا الكيان أن ينبعث مرة أخرى ليشكل الدولة السعودية الثانية بفضل جهود الأمراء السعوديين خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، والتي توجت بدخول الأمير فيصل بن تركي الرياض عام ١٨٤٣[٤].

اليمـــــن

لم يستقر الحكم العثماني لليمن طويلاً، فقد تمكنت الإمامة الزيدية من التغلب على الحامية العثمانية وطرد الوالي، وهو ما اقتضى من الدولة العثمانية إرسال حملة سنان باشا عام ١٥٦٩ التي أعادت فتح اليمن، بعد أن هزمت قوات الإمامة، ورضخ الإمام المطهر وقَبِلَ أن يحكم اليمن الشمالي باسم السلطان باتفاقية وقعها عام ١٥٧٠، غير أن ضعف الدولة العثمانية فيما بعد قد انعكس على علاقاتها بكافة الولايات، فكان أن تمرد جنود الحامية العثمانية على الوالي العثماني في اليمن «بهرام باشا» (١٥٧٠-١٥٧٥) نتيجة تأخير صرف رواتبهم، وتحريض الدفتردار للجنود، لكن الوالي استطاع القضاء على هذا التمرد وقتل الدفتردار.

ثم لم تلبث أن حدثت حركات تمرد وعصيان أخرى بتحريض من الإمام المطهر وأتباعه، وتفاقمت نتيجة الصراع بين أبنائه على السلطة في شمال اليمن بعد وفاته، مما أدى إلى ضعف وانهيار سلطة الإمام، وانعكس ذلك بشكل إيجابي على أوضاع العثمانيين الذين نعموا بفترة من الاستقرار. وعندما تولى مراد باشا ولاية اليمن (١٥٧٦-١٥٨٠) اتبع سياسة سلفه في عدم التدخل في النزاعات بين أمراء المنطقة الشمالية، بل لقد اتبع سياسة من اللين عفا بها عن أعداء الدولة، وحقق العدل، وحققت سياسته نجاحاً ملحوظاً، استمر في عهد خليفته حسن باشا (١٥٨٠-١٦٠٥) الذي كانت شخصيته قوية استطاع أن يبسط سيادة الدولة

العثمانية على أقصى امتداد ممكن في اليمن، فنجح في إخماد محاولات التمرد والاضطرابات بالقوة، كما نجح في استمالة شيوخ القبائل باللين لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار للنفوذ العثماني.

غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، فقد انعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية وانبعاث قوة الإمامة من جديد على نفوذ الدولة العثمانية في اليمن، حيث كانت طبيعة اليمنيين الخاصة تدفعهم للتمرد على أي حكم أجنبي، وكانوا يرون العثمانيين غرباء، وعندما تتولى الإمامة شخصية قوية لا تلبث القبائل أن تلتف حولها سعياً للتخلص من العثمانيين، وكان انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها الداخلية ومشاكلها في أوربا، خاصة منذ أواخر القرن السادس عشر، قد أدى إلى ضعف قبضة الدولة على اليمن، بعد عجزها عن تدعيم قوة ولاتها هناك. وقد توافق ذلك مع بروز شخصية قوية هي شخصية الإمام «القاسم بن محمد» كزعيم للزيديين عام ١٥٩٧. وكان فقيهاً وعالماً وشخصية قوية استطاع أن يضع أسس الدولة القاسمية الزيدية التي نسبت إليه، حيث رأى في العثمانيين غزاة وفاسدين ومن ثم يجب محاربتهم، وبدأ يستعد لمقاومتهم وإخراجهم من اليمن، بعد أن اعترف الناس بإمامته، وبسط سيطرته على معظم شمال اليمن.

وقد حاول الوالي العثماني أحمد باشا القضاء على الثورة في مهدها، لكنه عجز نتيجة ازدياد قوتها والتفاف رجال القبائل حولها، وبدأت جيوش الإمامة تحرز انتصارات كشفت عن عجز الحامية العثمانية، حتى لقد استنجد الوالي بالسلطات العثمانية في كل من مصر واستانبول، غير أن قوات الإمام توالت انتصاراتها مسببة للعثمانيين خسائر كبيرة، في الأرواح والعتاد، مما اضطر الوالي العثماني إلى أن يطلب مفاوضة الإمام وعقد معه صلحاً عام ١٦١٩، أقرّ فيه الوالي بسلطته على سائر المناطق التي تحت يده، فتوطدت بذلك سلطة الدولة القاسمية الزيدية التي استمرت قائمة حتى قيام الجمهورية في اليمن عام ١٩٦٢.

أعقب الصلح فترة من الهدوء النسبي، غير أن سياسة الولاة العثمانيين المتشددة التي أساءت إلى الأهالي أدت إلى تدهور العلاقات بين العثمانيين وبين

الزيديين، زاد من تفاقم العداء قيام الوالي العثماني «حيدر باشا» (١٦٢٤-١٦٢٩) بقتل أحد الفقهاء من أتباع الإمام الجديد محمد المؤمن القاسم الذي كان قد خلف أباه منذ عام ١٦٢٠، وبدأت قوات الزيديين بمهاجمة مراكز العثمانيين المتبقية في شمال اليمن، ومع تزايد قوة الإمامة وانضمام زعماء القبائل الشمالية والجنوبية إليها، استطاعت محاصرة قوات الوالي العثماني في صنعاء، فلم ير بداً من الفرار منها، ثم ما لبثت قوات الإمامة أن استولت على تعز وأعقبتها ببقية مناطق الجنوب، كذلك انضوى أمير عدن تحت لواء الإمامة، فتقلص الوجود العثماني في اليمن بشكل كبير، لم تفلح معه محاولات الدولة إنقاذ هيبتها ومكانتها، حتى اضطرت إلى طلب الصلح عام ١٦٣٠، لكن المعارك تجددت بعد عدة أعوام، وقد بذل الوالي العثماني «قانصوه باشا» (١٦٢٩-١٦٣٥) جهوداً جبارة للإبقاء على نفوذ الدولة في اليمن دون جدوى، حتى اضطر إلى الفرار إلى مصر، مما أدى إلى أن أصبح ما تبقى من العثمانيين في اليمن في وضع حرج للغاية، اضطرت معه الدولة إلى إجلائهم عن اليمن، لتنهي بذلك وجودها فيه تماماً منذ عام ١٦٣٥، وليصبح اليمن أول ولاية عربية تنفصل عن السيادة العثمانية، ويتمتع باستقلال تحت حكم الإمامة الزيدية.

والواقع أن الدولة العثمانية عجزت عن الاحتفاظ باليمن نتيجة الصعوبات الجغرافية والاستراتيجية التي أحاطت به، فضلاً عن عدم جدواه الاقتصادية بعد تحول طرق التجارة عن البحر الأحمر بسبب الانقلاب التجاري، وكذلك نتيجة لثورات القبائل المستمرة، وتأثير الإمامة الزيدية القوي .. وقد تواكب ذلك مع ازدياد متاعب الدولة في الأناضول، وصراعها حول بغداد، ومع الحركات الانفصالية في الشام، كما حال انشغال ولاة مصر بثورات العسكر وتمرد بكوات المماليك، دون الاهتمام بأمور اليمن، وكان ولاة مصر هم المسئولون تقليدياً عن أمور اليمن، منذ خرجت حملات فتحها من مصر.

لقد انفرد الزيديون بحكم اليمن لما يزيد على مائتي عام، حتى حاول العثمانيون استعادة سيطرتهم عليه، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعدما استولى الإنجليز على عدن عام ١٨٣٩، وتبنى العثمانيون سياسة عملية

فعّالة، محاولين الاستفادة من افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، فاستطاعوا بسط سيادتهم على بعض مدن اليمن الرئيسة منذ عام ١٨٧٠، ورغم اندلاع عدة ثورات ضد حكمهم في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، إلا أن حكمهم لليمن استمر، بشكل أو آخر، حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى[٥].



ثانياً : المغـرب العربـي

من السيادة العثمانية إلى الزحف الاستعماري

لقد تمكنت الدولة العثمانية من بسط سيادتها على أقاليم المغرب العربي والمشرق العربي خلال القرن السادس عشر، وامتدت سيادتها حتى حدود الجزائر الغربية، وكان رجال البحر من المجاهدين ضد الأسبان والبرتغاليين هم وسيلتها الفعّالة في مد نفوذها حتى حدود المغرب الأقصى، الذي لم يدخل ضمن هذه الكتلة بسبب ظروف خاصة سنعرضها في حينها.. ومن المهم ملاحظة أنه نشأت في الربع الأول من القرن الثامن عشر في كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، حكومات محلية، دعمتها الطوائف العسكرية، وتمتعت بشبه استقلال ذاتي في ظل علاقات واهية مع الدولة العثمانية، وقد ظهر مثل ذلك في مصر، حيث وصل نفوذ المماليك إلى درجة كبيرة، وفي بلاد الشام حيث ظهرت أسر العظم والشهابيين وظاهر العمر وأحمد الجزار، وفي العراق حيث سيطر المماليك في بغداد والبصرة وآل الجليلي في الموصل، وفي الجزيرة العربية حيث ظهر التحدي السعودي - الوهابي للدولة العثمانية .. وهكذا انتظمت العالم العربي في مشرقه ومغربه في القرن الثامن عشر، ظواهر الحكم المحلي ضمن إطار الدولة العثمانية .

لقد شهدت كل من الجزائر وتونس وطرابلس في القرن الثامن عشر أسراً حاكمة أشبه بالملكيات، استمدت قوتها من جمع السلطات في يدها، ومن قيامها بتأمين البلاد في الداخل والخارج، بعد عجز الدولة العثمانية عن القيام بذلك في فترة ضعفها.. أما في المغرب الأقصى الذي لم يدخل في إطار الدولة العثمانية، رغم محاولاتها ذلك، فقد شهد حكم أسرتين مستقلتين هما الأسرة السعدية (١٥٠٩-١٦٤٠) والأسرة العلوية منذ عام ١٦٤٠ وحتى إعلان الحماية الفرنسية عام ١٩١٢.

وسنلاحظ أنه في الجزائر اغتصب «الدايات» صلاحيات الباشا العثماني ولقبه، وظلوا يعترفون للدولة بسيادة اسمية وعاونوها بحرياً في أكثر من مناسبة، وأن سلطة هؤلاء الدايات كانت مطلقة، رغم تقييدها نظرياً بالديوان، وأنهم اعتمدوا

على جيش من فرق الانكشارية .. أما في تونس فقد حكم «البايات» باعتبارهم مستقلين عن الدولة العثمانية، فعقدوا المعاهدات، ودخلوا الحروب دون موافقة السلطان، الذي اعترفوا بسلطته اسمياً، وجعلوا له الخطبة والسكة - دون مال - وشاركوا في حروبه وأنعم عليهم بلقب الباشا .. وفعلت الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب ما يقارب ذلك أيضاً.

الجزائـــــر :

لقد رأينا كيف أنعم السلطان العثماني على خير الدين باربروسا بلقب بكلربك بعد أن أبلى بلاءً حسناً في التخلص من الأسبان، وتوحيد البلاد ، وإعلان ولائه للدولة، فأصبح والياً من قِبَلها على الجزائر، التي ظلت ولاية عثمانية حتى احتلها الفرنسيون عام ١٨٣٠. ويقسم المؤرخون تاريخ الجزائر إلى ثلاث مراحل ، أولها، فترة حكم الولاة (البكلر بكوات) والتي امتدت خلال الفترة (١٥١٨-١٥٨٧) حيث سيطر الحكام العثمانيون على الجيش والبحرية ؛ وثانيها، مرحلة حكم الباشوات (١٥٨٨-١٦٧١) وفي أواخرها فقد الباشوات سيطرتهم الفعلية على فرق الانكشارية التي مالت إلى تأييد رجال البحر وطوائفهم، باعتبارهم يمثلون العناصر الوطنية، ونجح رجال البحر في فرض أحد رجالهم على قيادة الحامية وصار يحمل أحد ألقابهم وهو «الداي» لتبدأ فترة حكم الدايات (١٦٧١-١٨٣٠) وهي المرحلة الثالثة.

وفي عهد الولاة تمتعت الجزائر بقدر كبير من الاستقلال، فلم تكن سلطة الدولة العثمانية عليها تزيد على «الخطبة» للسلطان في المساجد، كما كان الولاة مخلصين للدولة باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية. وقد خلف خير الدين في ولاية الجزائر حسن أغا عام ١٥٣٤ الذي تمكن من التصدي لغزوة أسبانية، وفي عهد خلفائه، تمكن أحدهم، وهو ابن خير الدين ، من تحصين البلاد وضم تلمسان ومستغانم ومهاجمة الأسبان في وهران، كما قد تمكن «صالح ريس» من طرد الأسبان من بجاية ثم طرابلس (١٥٥٥ - ١٥٥٦) وصار أسطول الجزائر قوياً ومرهوباً في البحر المتوسط.

أما في فترة حكم الباشوات، فقد دأبت الدولة العثمانية على إرسال ولاة غرباء، ممن يشترون مناصبهم بالمال، ولم تكن مدة تعيينهم تتجاوز ثلاث سنوات، فضلاً عن حرصهم على إرضاء العسكر، مما أدى إلى سخط رجال القبائل وثورتهم، ومع ذلك استفحل خطر الحامية العسكرية (الانكشارية) التي نجحت في تجريد الباشا من سلطاته، مما ترتب عليه تفشيَ الفوضى والاضطرابات، خاصة عندما حاول الباشوات كسر شوكة قادة الحامية، بتحريض من زعماء القبائل، وقد شهدت هذه الفترة تزايد أطماع فرنسا في تدعيم مركزها في البحر المتوسط وثغور الجزائر، معتمدة على معاهدة وقعتها مع السلطان العثماني .

أما فترة حكم الدايات، فكما أشرنا استطاع قادة البحر الإمساك بمقاليد الأمور وأن يولوا أحدهم والياً على الجزائر بلقب «داي» على أن يتولى السلطة مدى حياته، وقد رضخت الدولة العثمانية للأمر الواقع، واكتفت بإرسال خلعة الولاية ولقب الباشا لكل داي جديد، معتبرة إياه ممثلاً لسلطتها .. وبالرغم من السلطات الواسعة التي كان يتمتع بها الدايات إلا أنهم كانوا معرضين لقيام فتن عسكرية تطيح بهم، وخلال المرحلة المتأخرة من الحكم العثماني، تضاءل الاعتماد على الفرق العسكرية العثمانية في الجيش، ولجأ الدايات إلى الاعتماد على عناصر من رجال القبائل لقمع الفتن والاضطرابات، وقد شهدت هذه الفترة اندماج الجنود الانكشارية في المجتمع الجزائري والتزاوج معه، حتى ظهرت طبقة من «المولدين» كذلك برز رجال البحر ليلعبوا دوراً هاماً في شئون الإدارة والحكم، وليشكلوا عنصراً هاماً من عناصر المجتمع الجزائري، وظلت أوضاع الجزائر على هذا النحو حتى منيت بالاحتلال الفرنسي منذ عام ١٨٣٠ لتدخل في مرحلة جديدة من تاريخها.

تونس :

انطوت فترة حكم الدولة الحفصية لتونس، والتي بلغت نحو ثلاثة قرون ونصف، على يد القائد العثماني سنان باشا عام ١٥٧٣، ولما كان آخر الأمراء الحفصيين قد لجأ للأسبان، الذين كانوا يحتلون منطقة حلق الوادي، فقد تمكن العثمانيون، ومعهم جيش جزائري يقوده «العلج علي» من اقتحام الحصون

الأسبانية والقضاء عليها والقبض على الأمير الحفصي، وألحقوا تونس في بداية الأمر بولاية الجزائر، ثم تركوا بها حامية عسكرية من الانكشارية، يترأس كل مائة جندي منها ضابط يسمى «الداي» بينما عهد بجباية المال لشخص يحمل لقب «الباي» وفور رحيل سنان باشا بجيشه وأسطوله إلى إستانبول ثار الجنود، وعينوا أحد الدايات على حكم تونس، واضطرت الحكومة العثمانية إلى قبول الأمر الواقع، وتولى «إبراهيم رودسلي» ولاية تونس بلقب الداي منذ عام ١٥٩٠.

وقد أعقبت فترة حكم الدايات فترة عرفت بفترة حكم البايات، عندما تمكن أحد البايات وهو «مراد باي» من تولي الحكم عام ١٦٣٧، الذي اعترفت به الدولة العثمانية ومنحته لقب باشا، ونجح في تأسيس أسرة حاكمة حملت اسمه وهي «الأسرة المرادية» التي ظلت تتوارث حكم تونس حتى عام ١٧٠٢، وفي عهدها شهدت تونس ألواناً من النهضة والعمران، غير أن الأسرة منيت بتنازع أبنائها السلطة، حتى لقد استنجد أحدهم بولاة الجزائر الذين تدخلوا في شئون تونس، فعمت الفوضى والاضطرابات، حتى تمكن أحد قادة الانكشارية وهو «حسين بن علي» من الاستيلاء على السلطة، ليؤسس أسرة حاكمة جديدة هي «الأسرة الحسينية»، التي ظلت تحكم تونس منذ عام ١٧٠٥ حتى إعلان الجمهورية عام ١٩٥٧.

وقد شهدت تونس في عهد هذه الأسرة ازدهاراً في النواحي الاقتصادية وتطوراً في النواحي العسكرية وبناء الحصون والقلاع، وعندما حاول حسين بن علي وضع نظام ثابت لتولي الحكم، أودت الخلافات بين أبناء الأسرة بحياته، وإن كان خلفاؤه قد نجحوا في التصدي لأطماع الجزائر وإنهاء مشكلات الحدود معها، بتدخل من جانب الدولة العثمانية، وقد برز من حكام هذه الأسرة المشير أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥) الذي شهدت تونس في عهده حركة إصلاحية واسعة شملت تحديث الجيش وتطويره، والاستفادة حضارياً من توطيد العلاقات مع فرنسا بعد زيارة الباي لها، وإغلاق سوق العبيد وإعتاقهم، غير أن مالية تونس لم تتحمل أعباء الحركة الإصلاحية، مما اضطر الباي إلى فرض ضرائب جديدة، أثقلت كاهل الأهليين وأثارت سخطهم وتذمرهم، زاد من سوء الأوضاع وتدهورها معاونة تونس للدولة العثمانية في حرب القرم عام ١٨٥٤، واستشراء الفساد بين كبار رجال الدولة

وعلى رأسهم الوزير الأول، وقد تفاقمت الأوضاع أكثر عندما اتبع الحكام سياسة الاقتراض من فرنسا، مما أوجد أزمة مالية بررت تدخل الأجانب في شئون البلاد.

نتج عن الأوضاع السابقة اندلاع ثورة وطنية عام ١٨٦٤ شاركت فيها كل فئات الشعب، وطالبت بإصلاح أوضاع تونس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، غير أن قوات الداي تمكنت من قمع الثورة، واستمرت الحكومة في سياسة الاقتراض والفساد وفشلت محاولاتها لحل الأزمة المالية، حتى عهد برئاسة الحكومة إلى شخصية إصلاحية هي «خير الدين» عام ١٨٧٣ لتبدأ البلاد في عهده نهجاً إصلاحياً. استطاعت فيه تونس تجاوز الكثير من مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم ذلك فقد استقال خير الدين عام ١٨٧٧ بسبب المؤامرات التي حيكت ضده لدى الباي، ولم تلبث أوضاع البلاد أن تدهورت من جديد حتى سقطت فريسة الاحتلال والحماية الفرنسية منذ عام ١٨٨١.

طرابلس الغرب:

منذ أن نجح سنان باشا في انتزاع طرابلس من فرسان القديس يوحنا - حلفاء أسبانيا المالطيين - عام ١٥٥١، صارت طرابلس الغرب ولاية عثمانية، واستمرت كذلك، وإن قطعت فترة الحكم العثماني لها تولي الأسرة القرمانلية حكمها خلال الفترة (١٧١١-١٨٣٥) في ظل سيادة اسمية للدولة العثمانية، والمعروف أن الحكم العثماني انحصر في المناطق الساحلية ولم يمتد إلى داخل ليبيا، فقد تركت الدولة شئون الداخل لزعماء القبائل المحلية، وقنعت منهم بضريبة سنوية يدفعونها لولاتها في طرابلس.

ففي فزان أسس «محمد الفاسي» أسرة حاكمة، حكمت الأقاليم باسم «دولة أولاد محمد» بين عامي (١٥٥٠-١٨١٢) ولم ترحب بالعثمانيين، واستطاعت البقاء طوال هذه الفترة، نتيجة لتزايد أهمية فزان وغناها كسوق لتجارة القوافل، وعندما حاولت الدولة العثمانية ضمها بالقوة، بتجريد عدة حملات، تصدى لها الحاكم من أولاد محمد، وانتهى الأمر باعتراف الدولة العثمانية باستقلالهم بفزان مقابل ريع سنوي من الذهب والعبيد يرسلونه لولاتها في طرابلس.

وهكذا يبدو أن سلطة الدولة العثمانية انحصرت في طرابلس والساحل بشكل أساسي، وكان معظم الولاة الذين أرسلتهم من العسكريين الانكشارية، الذين تزاوجوا من الليبيات مما نشأ عنه طبقة من المولدين (الكولوغية) وقد تعاقب على حكم طرابلس عدد كبير من الولاة، لكثرة عزلهم، نتيجة ضعفهم وعجزهم عن حفظ الأمن، وتدخل رؤساء الجند في أمور الولاية، وقد مهدت هذه الأوضاع المتردية لظهور شخصية «أحمد القرمانلي»، الذي ينتمي للطبقة الكولوغية، ليتولى الحكم ويؤسس أسرة تتوارث السلطة في طرابلس لنحو قرن وربع (١٧١١-١٨٣٥)[٦]، وكان قد تولى بعض المناصب العسكرية وتمكن من كسب صداقة كبار الشخصيات، حتى اختاره الأعيان والياً بموافقة أعضاء الديوان، على غير رغبة الدولة العثمانية، التي أرسلت قوة بحرية لعزله لكنه استطاع هزيمتها، ثم أعلن ولاءه للسلطان الذي ثبّته في الولاية، وقد تمكن القرمانلي من توطيد الأمن، وتنظيم شئون ليبيا بعد أن بسط سلطانه على برقة وفزان، وأقام علاقات مع الدول الأوربية، التي عينت لها قناصل في ليبيا .

ورغم أن خلفاءه من ولاة الأسرة القرمانلية كانوا يتصرفون كأتراك، إلا أنهم كانوا يقدمون أنفسهم باعتبارهم ليبيين، وكانوا حريصين على الاحتفاظ بسيادة الدولة العثمانية خوفاً من أطماع الدول الأوربية، ومن هنا كانوا يستصدرون فرماناً من السلطان كلما أرادوا تعيين والٍ جديد منهم، وقد سار هؤلاء الخلفاء نفس السيرة الإصلاحية فترة من الزمن، لكن الأسرة منيت بصراعات داخلية على السلطة، أدت إلى تدخل ولاة الجزائر وتونس في شئونها، خاصة في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، مما انعكس بشكل سلبي على أوضاع الأمن وتدهور الاقتصاد، وكثرة الصدامات مع الدول الأوربية في البحر. وشهدت الفترة الأخيرة من حكم يوسف باشا القرمانلي (١٧٩٦-١٨٣٣) عدة اضطرابات داخلية، فتدهورت الأوضاع المادية بعد امتناع كثير من حكام الأقاليم عن دفع الخراج، مما اضطره إلى فرض ضرائب، فزاد ذلك من سخط الأهالي وتذمرهم وثورتهم، حتى لقد خرجت مدن هامة مثل مصراتة وفزان من تحت سلطته، ولما عجز عن مواجهة ذلك، تنازل عن الحكم لابنه علي باشا، بينما نشطت جهود فرنسا للضغط على

ليبيا، بعد احتلالها للجزائر عام ١٨٣٠، فنجحت في أن تعقد مع يوسف باشا معاهدة منحتها امتيازات الدول الأفضل رعاية.

ونتيجة لتدهور الأوضاع وفقدان ليبيا الكثير من مواردها، بعد أن امتنعت الدول الأوربية عن دفع الإتاوات التي كانت تدفعها سفنها إلى السلطات الليبية، فكرت الدولة العثمانية لوضع نهاية لحكم الأسرة القرمانلية، فأرسلت حملة إليها عام ١٨٣٥ بدعوى حفظ الأمن والنظام في ليبيا، فلما خرج علي باشا لاستقبال قائدها، قبض عليه، واعتقل وهرب من بقي من زعماء الأسرة لينتهي بذلك دورها في تاريخ ليبيا، التي عادت إلى الحكم العثماني المباشر خلال الفترة (١٨٣٥-١٩١١). وهي فترة تولاها فيها ثلاثة وثلاثون والياً، قضى معظمهم فترة حكمه في إخماد الفتن والثورات، وإن كان بعضهم قد قام ببعض الإصلاحات .. والملاحظ أن الدولة العثمانية، نتيجة لما تعرضت له من أخطار، كانت تعمد إلى اختيار الولاة من العسكريين، وكانوا هم أنفسهم قادة الفرق العسكرية في الولاية، وصارت ليبيا مسرحاً لأطماع الدول الأوربية، وخاصة إيطاليا، ولما كانت الدولة العثمانية قد فصلت برقة عن طرابلس وجعلتها سنجقاً مستقلاً، فقد مهدت السبيل لظهور الحركة السنوسية فيها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

المغرب الأقصى:

لم يدخل المغرب الأقصى تحت السيادة العثمانية، وقد تتابع على حكمه دولتان هما الدولة السعدية (١٥٠٩-١٦٤٠) ثم الدولة العلوية (١٦٤٠-١٩١٢)[٧] وقد برزت الدولة السعدية في درعة والسوس الأقصى خلال صراع سلاطينها مع البرتغاليين والأسبان، حيث نجحوا في إحراز انتصارات حدّت من أخطارهم، وبرز من حكامها أبو عبد الله الشيخ (١٥٣٩-١٥٥٦) الذي ضم فاس وحاصر تلمسان التي كانت تحت سلطة العثمانيين، الذين كانوا قد وطدوا سلطتهم في الجزائر وتونس، ورغم تمكنه من دخولها، إلا أن العثمانيين استطاعوا طرده منها، وقد حاول السلطان العثماني استمالته بأن يعترف به حاكماً على أن يجعل الخطبة

والسكة للسلطان العثماني، لكنه أبى ذلك، فحاك له العثمانيون مؤامرة وقتلوه غدراً، فتولى ابنه السلطان «الغالب بالله»، الذي كان عليه مواجهة أطماع العثمانيين وأخطار البرتغاليين، واستطاع بالفعل التصدي لجيش عثماني وهزيمته قرب فاس عام ١٥٥٧، ثم توفي عام ١٥٧٤ فبويع ابنه أبو عبد الله المتوكل بالسلطة، غير أن عمه «أبو مروان عبد الملك» استطاع انتزاع السلطة من المتوكل بمساعدة العثمانيين بعد عامين، مما جعل المتوكل يهرب ليستعين بالملك البرتغالي على عمه أبي مروان وبالفعل أرسل ملك البرتغال «دون سبسيتان» حملة صليبية جديدة ضمت فرقاً أسبانية ومتطوعين إيطاليين وألمان وصلت إلى المغرب عام ١٥٧٨ وفي صحبتها المتوكل، بينما استعد أبي مروان بخطة يستدرج فيها الجيش البرتغالي إلى معركة فاصلة، حاصره فيها بين نهرين، ثم قطع خطوط اتصاله، وكبده خسائر فادحة عند «وادي المخازن»، حيث لقي الجيش البرتغالي هزيمة منكرة، قُتِلَ فيها دون سباستيان نفسه، ومعه المتوكل، كما توفي أبو مروان في إثرها أيضاً، وقد أعاد هذا الانتصار للمغاربة ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على التصدي للأطماع الأوربية، ودعم نفوذ السعديين في المغرب، كما هنأهم العثمانيون بالنصر، وكفوا عن محاولاتهم غزو المغرب الأقصى.

تولى السلطان «أحمد المنصور» (١٥٧٨-١٦٠٤) ليشهد عصره تطورات خارجية وداخلية هامة، حيث وصلت جيوشه إلى بلاد السودان، ووصلت تمبكتو وبرنو ومملكة كاغو، كما أنشئت أعمال عمرانية، لازالت آثارها باقية، فضلاً عما أحدثه من تنظيمات إدارية، وما عرف عنه من إرساء للعدل وتشجيعه للعلم والعلماء، ويعتبر المؤرخون أن وفاته كانت إيذاناً بنهاية عهد الدولة السعدية وبداية انحلالها، فقد شهدت الفترة التي أعقبت وفاته صراعاً على السلطة بين أبنائه ثم أحفاده، كما استنجد أحدهم بالأسبان، الذين اهتبلوا الفرصة واحتلوا «العرائش» وامتدت أطماعهم إلى «المعمورة»، إلى جانب طنجة وسبتة ومليلة، كما كان الإنجليز والعثمانيون يطمعون في بسط نفوذهم على ثغور المغرب الهامة .

وفي خضم هذه الأوضاع بدأت تبرز بعض الشخصيات الوطنية التي أخذت على عاتقها مكافحة الأسبان والبرتغاليين، كان من أبرزها العالم الفقيه أبو عبدالله الزياني، الذي عُرف «بالعياشي»، الذي أشعل جذوة الجهاد، وخاض حرب عصابات، أحرز خلالها عدة انتصارات، حتى صار نفوذه أقوى من السلطان الحاكم، وكانت آخر هجماته على الأسبان في طنجة عام ١٦٤١، تلك التي عاد منها منهكاً ليواجه صراعاً داخلياً مع فئة «الولائيين» الذين كانوا يؤلفون الزوايا للعبادة والتفقه في الدين، ثم تحولوا إلى السياسة، وحالفوا العياشي فترة، ثم انقلبوا عليه وحاربوه واغتالوه وهو عائد من معركته مع الأسبان، وبوفاته صار للولائيين نفوذ كبير في فاس وسلا وتطوان وغيرها.

أما عصر الدولة العلوية الذي بدأ عام ١٦٤٠ على أنقاض الدولة السعدية، فقد بدأ في سلجماسة حيث بويع «المولى محمد بن الشريف» بالحكم فيها، وذاع صيته في بلاد المغرب، حتى بسط نفوذه على كثير من المناطق، ليبدأ تأسيس دولة جديدة، وقد اصطدم بالولائيين، الذين زاد نفوذهم بشكل خطير، ونجح في التغلب عليهم، وعند وفاته تصارع ولداه على السلطة، حتى فاز بها المولى رشيد (١٦٦٤-١٦٧١) الذي استطاع إخضاع شرق المغرب كله، كما نجح في دخول فاس، وقضى على من تبقى من الولائيين، ثم توجه إلى مراكش فاستولى عليها، ثم غزا بلاد السوس، حتى بدا أن نفوذه قد شمل بلاد المغرب الأقصى كله ليؤلف منها وحدة سياسية واحدة. أما أخوه المولى إسماعيل (١٦٧١-١٧٢٦) فقد استطاع استعادة وحدة البلاد وأمنها بعد القضاء على الثورات التي قامت في فاس وغيرها، وعلى ثورات الولائيين من جديد، وكذلك ثورات إخوته ضد سلطته، وأكثر من هذا استطاع انتزاع طنجة من يد الإنجليز - وكان البرتغاليون قد تنازلوا لهم عنها - ثم حاصر الأسبان في العرائش واسترجعها منهم، وكذلك استرد ثغر أصيلا منهم كذلك ، ورغم حصاره لسبتة إلا أنه لم يستطع اقتحامها .. غير أن جيشه القوي المدرب الذي كان قد ألفه من العبيد، لم يلبث أن تحول إلى عبء على سلطته، فأكثر من التمرد والفتن، وتدخل في تعيين وعزل الحكام، وبات هؤلاء تحت

رحمة قادة الجيش، مما دفع بالبلاد إلى فترة من الفوضى استمرت أكثر من ثلاثين عاماً.

وقد انتهت هذه الفترة بتولية «المولى محمد بن عبد الله» الذي أبعد الجيش عن السياسة وأعاد للسلطة هيبتها وقوتها، واهتم بتنظيم الإدارة الحكومية وبتطوير الجيش والأسطول، وأثبت الأسطول مقدرته عندما أسر بعض قطع الأسطول الفرنسي في إحدى المعارك، كما ضيق الخناق على الموانئ المغربية المستعمرة، ونجح في إجلاء الحامية البرتغالية عن «الجديدة» ، وحاصر مليلة وإن لم يستطع اقتحامها .

ولما كان الأمير عبد القادر الجزائري يجد في المغرب ملجأ من مطاردة الفرنسيين له، حتى يستجمع قواه ويستأنف النضال ضدهم، اتخذ الفرنسيون من ذلك مبرراً لمهاجمة المغرب، وطالبوا سلطانه بطرد الأمير عبد القادر وتسريح الفرق المغربية المرابطة على الحدود مع الجزائر، باعتبارها تقدم العون له، وأكثر من هذا هاجم الفرنسيون مدينة «وجدة» واستولوا عليها، كما قصفوا ميناء طنجة عام ١٨٤٤. ولما خرج إليهم السلطان بجيشه هُزِمَ في معركة «إسلي» وقد كان استيلاء الفرنسيين على طنجة يشكل في الواقع تهديداً لسيادة بريطانيا البحرية، لذلك هددت بالتدخل، مما اضطر فرنسا إلى مفاوضة السلطان وتوقيع معاهدة طنجة عام ١٨٤٤ التي أملت فرنسا فيها شروطها واستطاعت تعيين الحدود بين المغرب والجزائر، وقد كشفت المعركة السابقة والمعاهدة عن حاجة المغرب إلى جيش قوي مدرب تدريباً حديثاً، خاصة وأن الأسبان احتلوا «تطوان» في عهد ابنه المولى محمد عبد الرحمن (١٨٥٩-١٨٧٣) مستغلين ضعف الجيش، غير أن تدخل الإنجليز أنجز تسوية وافق فيها الأسبان على الانسحاب مقابل غرامة يدفعها السلطان، مع توقيعه على معاهدة تمنح أسبانيا امتيازات مماثلة لما يتمتع به الفرنسيون .

وقد انفتحت المغرب على مصراعيها للأوربيين وللتنافس الأوربي، خاصة بين الدول ذات المطامع فيها وازدادت امتيازات هذه الدول ورعاياها بشكل انتقص من

هيبة الدولة وسيادتها، حتى طالب السلطان المولى الحسن بن محمد (١٨٧٣-١٨٩٤) بإلغاء هذه الامتيازات، خلال مؤتمر عقد في مدريد لهذا الغرض عام ١٨٨٠، وحاول أن يفيد لبلاده ما يحقق أهدافها ويحافظ على استقلالها، ومع ذلك ظلت الأوضاع في تدهور، استمر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد استطاعت فرنسا أن تنفرد بالامتيازات والنفوذ، وتزايدت أطماعها بشكل خطير، بعد احتلالها فاس ومكناس والرباط، مما مهد لإعلان حمايتها على المغرب الأقصى كله عام ١٩١٢.



الفصل الرابع

العالم العربي في القرن التاسع عشر
بين حركات الإصلاح الداخلية والاستعمار الأوربي

(القسم الأول)

تطور مصر والسودان

أولاً : الحملة الفرنسية على مصر والشام
- دلالتها وأهدافها - مقاومة الحملة - فشلها ونتائجها
- انتقال المؤثرات الأوروبية

ثانياً : بناء الدولة الحديثة في عصر محمد علي
- مرحلة الفوضى السياسية - تولية محمد علي
- تنظيم الإدارة والجيش - التطور الاقتصادي
- التطور الاجتماعي والثقافي - السياسة الخارجية

ثالثاً : النفوذ الأجنبي والحركة الوطنية
- النفوذ الأجنبي والحركة الوطنية
- الحركة الوطنية والثورة العرابية

رابعاً : تطور أوضاع السودان والثورة المهدية (١٨٢٠ - ١٨٩٩)
- السودان في عهد محمد علي وخلفائه
- الثورة المهدية

الفصل الرابع

العالم العربي في القرن التاسع عشر

بين حركات الإصلاح الداخلية والاستعمار الأوربي

(القسم الأول)

تطور مصر والسودان

أولاً : الحملة الفرنسية على مصر والشام

(أ) دلالة الحملة وأهدافها :

في أواخر القرن الثامن عشر وصل النظام العثماني - المملوكي إلى غاية من الضعف والفساد، حين استبان عجزه عن إنجاز شيء لصالح مصر والمصريين، وأوضح ما يبين ضعفه وفساده هو عجزه عن الدفاع عن مصر ضد أول غزوة أجنبية في تاريخها الحديث. لقد أصيبت الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف بالهرم والشيخوخة، وتفشت الثورات في أرجائها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر: فثار عليها علي بك الكبير في مصر، وأحمد باشا الجزار في الشام، وعلي باشا في ألبانيا، والسعوديون في شبه الجزيرة العربية، والشعوب المسيحية في البلقان، وقد استحالت سيادة الدولة على كثير من ولاياتها الأوروبية والشرقية إلى سلطان اسمي، هذا في الوقت الذي ازدادت فيه ضغوط الدول الأوربية عليها - وخاصة الروسيا والنمسا - في شبه جزيرة البلقان، وما الحملة الفرنسية على مصر والشام إلا فصل من فصول ذلك الضغط، بنفس القدر الذي تعتبر فيه إحدى حلقات الصراع الإنجليزي - الفرنسي.

وبتقرير الحملة الفرنسية على مصر في سنة ١٧٩٨ حققت الجمهورية الفرنسية مشروعاً قديماً من المشروعات التي عرضت على الحكومات الملكية في أوقات مختلفة وأشكال متنوعة، من جانب المفكرين ورجال السياسة والدبلوماسية، ومن الوزراء والسفراء والقناصل والرحالة، منذ عرضه الفيلسوف «ليبنتز» على لويس الرابع عشر عام ١٦٧١ حتى تقدم به الوزير «تاليران» إلى حكومة الإدارة عام ١٧٩٨.

وتعتبر الحملة الفرنسية على مصر أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث في قلب العالم العربي، بل هي أول احتكام مباشر بين نمط حضاري، متحرك متطور، وبين نمط آخر يعيش في عزلة وركود، يمثله مجتمع الشرق العربي، أما النمط الحضاري المتفوق، فقد قدمته أوربا التي بدأت في عصر النهضة تفيق من سُبات العصور الوسطى، حين سارت خطوات واسعة إلى الأمام بحيث انفسح المجال أمام الفكر البشري ليرتاد آفاقاً فسيحة في شتى المجالات، حيث لم يعد ثمة ما كان من حواجز تعترض قدرات الإنسان وطاقاته، وقد نتج عن ذلك صنوف المخترعات الحديثة التي طورت فنون الحرب والقتال وقوّضت دعائم الإقطاع ومهدت لقيام الدول الحديثة بالمعنى القوميو ودفعت بغرب أوربا إلى مجاهل المحيطات والعالم الجديد.

وقد نجحت الثورة الفرنسية في اجتثاث جذور الإقطاع من فرنسا، وأطاحت بالملكية، وضعضعت ما تبقى من نفوذ رجال الدين، فمهدت لظهور علاقات اجتماعية جديدة، ولكن ما لبثت أن انقلبت عليها الملكيات الأوربية متحالفة مع قوى النبالة والإقطاع، واستطاعت «فرنسا الثورة» على كثرة أعدائها أن تصمد وأن تنتصر، فلم يبق من دول الأعداء إلا إنجلترا. ومن هنا جاء تفكير «حكومة الإدارة» في غزو مصر الذي ارتبط بكفاح فرنسا الثورة ضد أعدائها، ارتباطه بالاتجاهات الاستعمارية التي عبر عنها كثير من المفكرين والساسة الفرنسيين، واهتمام ساسة فرنسا باحتلال مصر بالذات، يرجع إلى اعتبارهم إياها نقطة البدء في تعويض بلادهم ما فقدته من مستعمرات إبان الصراع الأنجلو- فرنسي في حرب السنوات السبع، هذا بالإضافة إلى ما عُرف عن مصر من اعتدال مناخها وخصوبة أرضها ومن ثراء من شأنه أن يزود الصناعة الفرنسية بالمواد الخام، إلى كون موقع مصر الجغرافي الذي يوفر قاعدة استراتيجية لمواصلة الكفاح ضد إنجلترا، كما يمكن وصل البحرين - الأحمر والأبيض - واجتذاب تجارة الشرق، التي انحسرت عن الشرق العربي والبحر المتوسط بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وقد نجح بونابرت في إقناع حكومة الإدارة بذلك المشروع بعد أن تأكد لها استحالة غزو إنجلترا ذاتها، نظراً لسيطرتها على القنال الإنجليزي نتيجة تفوقها البحري. كما أن مصر تطل على البحر الذي تمتد عليه سواحل فرنسا الجنوبية وقد كان لفرنسا

اهتمام قديم بذلك البحر، وسرعان ما دخلت مصر في دائرة المشروعات الفرنسية المتصلة بالسيادة على البحر المتوسط .

وهكذا يمكن تفسير اندفاع أوربا نحو الشرق في ثوب حملات عسكرية بصراعات القوى وتوازناتها في القارة الأوروبية ذاتها، فالإحساس بالقوة لدى الدول العظمى يدفعها بطموحاتها إلى خارج أراضيها، ومن ثم تصطدم الأطماع أو حتى تتعاهد على احتلال أو اقتسام منابع الثروة والأسواق خارج بلادها، وهو ما يفسر لنا حملة بونابرت على مصر كما يفسر لنا حملة فريزر على مصر أيضاً بعد ذلك ببضع سنين .

والحق أن الحملة الفرنسية على مصر لا يُستطاع دراستها إلا بربطها بحوادث التاريخ الأوربي في أواخر القرن الثامن عشر، في الوقت الذي كانت فيه الحرب قائمة بين الجمهورية الفرنسية، ودول التحالف الأوربي الأول. وقد انتصرت فرنسا في القارة ولم يبق من أعدائها سوى النمسا وإنجلترا. وكان ميدان الحرب مع إنجلترا في البحار والمستعمرات، أما ميدانها مع النمسا فقد كان في شبه الجزيرة الإيطالية. والفترة التي قضاها بونابرت في إيطاليا (١٧٩٦-١٧٩٧) قائداً للجيش الفرنسي من أهم الفترات في تاريخ حياته ومستقبل أمته. فقد أظهرت انتصاراته على النمساويين وحلفائهم عبقريته العسكرية، وسرعان ما أضاف إليها مهارة سياسية حين عقد مع النمسا «صلح كامبو فورميو» (أكتوبر ١٧٩٧) وفي إيطاليا ذاق بونابرت لذة الحكم وأظهر كفاية إدارية ممتازة.

ومن إيطاليا أطل بونابرت على البحر المتوسط، وهو البحر الذي يصلها ببلاد الشرق القريب، وقد خطت فرنسا على مياهه ذكريات بعيدة العهد في التاريخ. واعتقد بونابرت أن فرنسا قد آن لها أن تنشط لبسط نفوذها في شرقي البحر المتوسط: فقد أصبح لها مصالح قوية في شبه الجزيرة الإيطالية، وضمت لها في الصلح الأخير، أملاك البندقية في البحر، وأهمها الجزر اليونانية وهي قواعد تصلح للاتصال بأهل المورة، وغيرهم من مسيحي البلقان الخاضعين للدولة العثمانية، وباستيلاء فرنسا على مصر يتم لها السيطرة على شرقي البحر المتوسط، ويقدم لها قاعدة لبسط النفوذ الفرنسي في الشرق وتهديد الاستعمار البريطاني في الهند .

وقد وجدت هذه الآراء عند وزير الخارجية الفرنسية «تاليران» صدى قوياً، فقد عاد تاليران حديثاً من أمريكا، وهناك شهد تكوين المستعمرات في العالم الجديد، وأدرك فوائد الاستعمار للدول الأوربية، ولكن الحكومة الفرنسية والرأي العام في فرنسا كانا يميلان إلى القيام بعمل حربي حاسم يضطر إنجلترا إلى طلب الصلح، أي غزو إنجلترا نفسها، غير أن بونابرت أقنع حكومته بخطورة ذلك، وبين لها أن غزو مصر عمل لا يقل أهمية وأثراً عن غزو إنجلترا ذاتها، واستجابت حكومة الإدارة لثقتها في عبقريته العسكرية .

وكانت التعليمات التي صدرت إلى بونابرت بعد أن صار «قائد جيش الشرق»، تستهدف أغراضاً ثلاثة : إخضاع مصر واحتلالها، وتهديد الهند كبرى مستعمرات إنجلترا، وخدمة العلم، وذلك بإجراء وصف كامل ومنظم وشامل لأرض الفراعنة الأقدمين، وإن كانت خدمة العلم هذه محل نقاش اختلف المؤرخون حول أهدافه ونتائجه[1] . المهم، أقبل بونابرت وفي صدره ذكرى الإسكندر المقدوني وقيصر وماضي البحر المتوسط العريض، ومن ثم جاشت بنفسه آمال عظيمة حين أشرفت حملته، والتي أبحرت سراً في أوائل يوليو ١٧٩٨، على الإسكندرية. ولاشك في أنها كانت مغامرة لا تخلو من خطر، ففرنسا ليست مطمئنة إلى سيادتها على البحر الذي يفصل بينها وبين مصر، وأسطولها ليس من القوة بحيث يضمن المحافظة على الاتصال بمصر، وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أن فقدان هذا الاتصال كان من عوامل فشل الحملة .

(ب) مقاومة الحملة :

سارع القائد بإصدار تعليماته بسرعة النزول إلى الشاطئ، خاصة بعد أن علم أن أسطولاً إنجليزياً يتعقبه، إن لم يكن قد سبقه، ونجح بونابرت في الاستيلاء على الإسكندرية وأمر بسرعة تحصينها واستعد للتقدم صوب العاصمة، بعد أن أذاع على أهل البلاد منشوراً يحدثهم فيه عن ماضيهم البعيد وينوه لهم بصداقته للسلطان ورعاياه ويلمح لهم بالحكم الذاتي، بيد أن هذا لم يغنه شيئاً، فما كان المصريون يلتقون بقواته وجهاً لوجه حتى انفجرت الحرب التي ظلت بلا انقطاع

طوال مدة الحملة، فقاومها الأهالي بعصيهم وأسلحتهم المتواضعة وقال زعماؤهم إن مصر أرض السلطان ولا شأن لأحد بها - كما يقول الجبرتي -، وكانت الحامية التي جمعوها من بدو «البحيرة» قد دحرت على عجل، فقاتلهم أهل «دمنهور» قتالاً شديداً، ثم وقف لهم المماليك في «الرحمانية» لكنهم انهزموا بالقرب من القاهرة في موقعة عنيفة عند «إمبابة»، لعلها كانت آخر موقعة نازل فيها فرسان العصور الوسطى علم وآلة الحرب الحديثة، ودخل بونابرت القاهرة ظافراً بينما فر الوالي العثماني وكذلك إبراهيم بك ومماليكه إلى الشام، كما اعتصم مراد بك بالصعيد، واستمر الأهالي يهاجمون الفرنسيين بعد ذلك من وقت لآخر وثارت عليهم القاهرة المرة تلو المرة كما ثارت عليهم المدن الأخرى ما استطاعت، قاتلهم الجميع لأنهم رأوا فيهم أعداء دينهم، وقاتلوهم لأنهم شاركوهم في أرزاقهم، وتدخلوا في كل شئون حياتهم.

وعموماً كانت المقاومة في القاهرة أعنف وأعمق أثراً لاختلاف طبيعتها في المدينة عنها في الريف، ففي المدينة طوائف الحرف وما يتوفر لديها من تنظيم فضلاً عن الأزهر وما يتمتع به من مكانة في النفوس، ومشايخه ممتدون في طول البلاد وعرضها، ومن اللحظة الأولى ألف صغار المشايخ في الأزهر وطائفة من الطلاب اللجان، وصاروا يتحينون فرصة الثورة، وتولى أئمة المساجد تحريض الناس، وعندما نصب الفرنسيون مدافعهم في القلعة وصوبوا فوهاتها نحو المدينة هاجت مشاعر الناس، زادها هياجاً ما استحدثه الفرنسيون من بدع زادت من حنقهم، وقد واتتهم الفرصة في أوامر بونابرت بفرض الضرائب على الأملاك والعقارات والمباني في أكتوبر ١٧٩٨ فما كادت تذاع حتى أظهر الناس أسلحتهم وذهبوا في مظاهرة كبيرة إلى بيت القاضي طالبين منه مرافقتهم إلى بونابرت لإلغاء الضرائب الجديدة، فخاف عاقبة ذلك وأغلق أبوابه في وجوههم فرجموه بالحجارة - كما يروي الجبرتي- واتجهت الجموع الثائرة إلى الأزهر واكتظت الطرق المؤدية إليه بالثوار المسلحين بما وصلت إليه أيديهم، واصطدموا بالجنود الفرنسيين وقتلوا الجنرال «ديبوي» حاكم القاهرة، ومعه سكرتير بونابرت، وشنوا هجوماً على مقر القيادة الفرنسية بالأزبكية، لكن القوات الفرنسية تمكنت من محاصرتهم وقطعت الطرق المؤدية إلى

الأزهر الذي حوصر أيضاً ودخلته القوات الفرنسية بخيولهما وتمكنت من إلقاء القبض على خمسة من علماء الأزهر، ثم سجنتهم وأعدمتهم بعد ذلك، وإذا كان الشعب في ثورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) كان قوي الرجاء في مدد عثماني فإنه رأى العثمانيين يفرون أمام الفرنسيين، ومن ثم وقف الشعب كله يداً واحدة فيما عُرف بثورة القاهرة الثانية التي اندلعت في (إبريل عام ١٨٠٠) حيث أحرق حامية العريش واستولت جماعات منه على مستودعات الجيش في بولاق وأنشأوا معملاً لصنع القنابل، وآخر لصب المدافع وإصلاح الأسلحة وأقاموا القلاع، وعموماً لم تخمد الثورة إلا بعد أن تمكن الفرنسيون من ضرب الحصار حول القاهرة وقطع المؤن عنها وتجويعها وإحراق «بولاق»، ورغم استبسال الأهالي إلا أن الفرنسيين حاصروا الثائرين من كل جهة مما اقتضى المهادنة فأبرم اتفاق في ٢١ إبريل ١٨٠٠ وكانت أهم مواده التسع أن يجلو بعض زعماء الثورة، وعلى رأسهم عمر مكرم، عن القاهرة، فلا يبقى منهم أحد وما هي إلا أيام حتى قتل الجنرال «كليبر» على يد شاب حلبي وكان بونابرت قد غادر مصر إلى فرنسا في أغسطس ١٧٩٩ تاركاً لخليفته تفويضاً بعقد الصلح مع الباب العالي «ولو كان الجلاء عن مصر من شروط الصلح الأساسية»، وهكذا غير حساباته بعد سنة تقريباً من مجيئه، فقد أحس الفرنسيون أنهم منذ أن جاءوا إلى مصر وهم في حرب مستمرة، وهكذا أيضاً يقف عامل المقاومة الشعبية عاملاً مهماً من عوامل فشل الحملة .

(جـ) فشلها ونتائجها :

بقي الفرنسيون في مصر ثلاث سنوات (من يوليو ١٧٩٨ حتى سبتمبر ١٨٠١) تولى أمرهم في أثنائها «بونابرت» و «كليبر» ثم «مينو» ولم يتهيأ لهم خلال إقامتهم القصيرة بالبلاد الاستقرار اللازم لتحقيق أهدافهم، كما كان تفوق إنجلترا البحري عاملاً هاماً بل حاسماً في تحديد مصير الحملة، فمنذ البداية تعقب الأسطول الإنجليزي حملة بونابرت، كما هو معروف، واستطاع تحطيم الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير، في أول أغسطس ١٧٩٨، وفرض الإنجليز على سواحل مصر الشمالية حصاراً قوياً قطع الاتصال بين مصر وفرنسا، ثم ألبوا العثمانيين على الفرنسيين، وقد رأى الإنجليز ضرورة منعهم من تهديد المصالح

البريطانية في الشرق، وقنعت السياسة الإنجليزية بفرض الحصار على مصر والتحالف مع السلطان العثماني، وتركت له وللمماليك مهمة قتال الفرنسيين وإجلائهم عن مصر .

وكانت هزيمة أبي قير ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية فكتب عنها في مذكراته «لقد كان لخذلاننا في أبي قير تأثير كبير في شئون مصر بل في شئون العالم كله، فإنه لو قدر للأسطول الفرنسي أن ينجو ما لقيت الحملة على الشام عقبة في طريقها ولا توقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكا ...».

أما العثمانيون فقد كانت تربطهم بفرنسا صداقة قديمة، ترجع إلى القرن السادس عشر، ولاشك أن اعتداء فرنسا المسلح على إحدى ولايات السلطنة، بل أهم وأغنى هذه الولايات كان كفيلاً بانهيار هذه الصداقة. وقد تردد السلطان في أول الأمر خشية أن يكون نزول الفرنسيين في مصر مقدمة لحركة أوربية واسعة ترمي إلى تقسيم أملاكه، أو أن تبادر فرنسا إلى استخدام قوتها البحرية لمهاجمة ولاياته الأخرى. وقد حاولت الحكومة الفرنسية في الأيام الأولى من الحملة أن تقنع السلطان بأن حملتها على مصر، ليست عملاً عدائياً موجهاً ضده، واقترحت عليه مشروع اتفاق يقوم على الاعتراف بسيادته على مصر فيقيم نائبه في القاهرة وترسل له «ضريبتها» كل عام، على أن يحتفظ الفرنسيون بمهمة الحكم الداخلي بالاستناد إلى قوة عسكرية لهم في البلاد، ويتعهدوا بعدم الإساءة إلى ديانة المصريين ومعتقداتهم.

غير أن موقعة أبي قير البحرية جلت موقف إنجلترا من الحملة الفرنسية على مصر وشجعت السلطان على أن يقف من الفرنسيين موقف العداء، فانضم إلى الحلف الذي أخذ يتكون في أوربا ضد فرنسا. وقد أخفقت الحملة الفرنسية في الشام أيضاً بعد فشلها في الاستيلاء على عكا (مايو ١٧٩٩)، هذا بالإضافة إلى الأمراض التي فتكت بالكثير من جنودها، وثورات الأقاليم، التي هدّت من قوى الفرنسيين المادية والمعنوية وأنقصت أعدادهم، حيث رفع المصريون منذ البداية لواء العصيان والتخريب والمقاومة السلبية في شتى ربوع الدلتا، واشتركوا مع فلول المماليك في مقاومة التشكيلات العسكرية الفرنسية التي توجهت لفتح الصعيد،

مقاومة اختلط فيها الشعور الديني بالعامل الوطني بالدوافع الاقتصادية، رغم محاولة بونابرت التقرب من المصريين، باحترام دينهم - فيما هو معروف بسياسة بونابرت الإسلامية- وتقربه من مشايخهم وإثارة أمجادهم القديمة وادعاءاته بأنه إنما جاء لفتح البلاد برضاء السلطان العثماني وموافقته، للقضاء على المماليك، ولسنا نغالي مع المغالين لنبرز العامل القومي دون سواه من عوامل المقاومة المصرية، ذلك أن هذا العامل بمعناه الحديث لم يكن قد ترسب بعد في وجدان الناس بالشكل الذي بدا به فيما بعد. ونتيجة عوامل استمرت طيلة القرن التاسع عشر. وبسبب أن العامل الديني كان أقوى على بث شعور المقاومة لدى الثائرين، وبمعنى أدق، لقد كانت الفكرة الدينية مسيطرة تماماً على الأذهان بدرجة لم تسمح معها لنمو فكرة الذود عن الوطن بمعناها الحديث والقومي، هذا بالإضافة إلى تعرض الغزاة لأرزاق الناس والتدخل في مألوفات حياتهم ومأثوراتهم، مما أهاج لديهم غرائز الدفاع عن الكيان والنفس والذي بدا أثره في رفض الإجراءات الفرنسية أو «البدع» حتى لو كانت في صالح المصريين أنفسهم .

أخفقت الحملة عسكرياً ولكنها أفلحت في توجيه أضواء العلم الحديث إلى ماضي مصر البعيد ولفتت أنظار الدول إلى أهمية مركزها السياسي وموقعها الاستراتيجي، فكانت هي المسؤولة عن ظهور اصطلاح «المسألة المصرية» في عُرف السياسة الدولية، بحيث أصبحت مصر ميداناً فسيحاً للتنافس الأوربي من أجل السيطرة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وكذا فتحت أبوابها للتيارات الغربية الحديثة وإن لم يتم ذلك زمن بقاء الحملة، فلا تقف أهمية الحملة في أنها أصابت، وإن بعد رحيلها، المجتمع المصري بتغيرات هامة، بل تكمن في دلالاتها المختلفة باعتبارها أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث في قلب الوطن العربي، وفي كونها - كما قلنا - أول احتكاك مباشر بين غرب متقدم وشرق متخلف، فجعلت مصر للمرة الأولى تتصل بأوربا - وإن قسراً - وبمنجزاتها الحضارية الهائلة، ومن ثم مهدت لاحتكاك المصريين بالأوربيين وهو الاتصال الذي سيتعمق فيها بعد خلال فترة حكم محمد علي وخلفائه .

لقد وضع بونابرت لحكم البلاد وسياسة أهلها قواعد خاصة، أوضحها في المنشور الذي أعلنه لأهالي الإسكندرية غداة استيلائه عليها، وأهم ما فيه - عدا دعوة الأهالي إلى طاعة الاحتلال والتعاون معه، أو على الأقل عدم معارضته - وعد المصريين بأن يشرك «العقلاء والفضلاء» منهم في حكم البلاد. وقد كان من الطبيعي بعد انتهاء الحكومة العثمانية - المملوكية في مصر، وفرار الوالي العثماني، أن يؤسس بونابرت حكومة جديدة وأن تكون حكومة عسكرية على رأسها القائد العام نفسه وكبار الضباط في الوحدات الإدارية بالأقاليم.

ولذلك أصدر بونابرت القرارات التي تشكل بموجبها «ديوان القاهرة» والدواوين الأخرى في المديريات التي تعمل مع الحاكم الفرنسي، التي لم يكن القصد منها تدريب المصريين على الحكم الذاتي أو الديمقراطي، كما تدعي بعض الكتابات، فمن المعروف أن بونابرت كان يضيق بالحكم الديمقراطي في فرنسا ذاتها دع عنك مصر، لهذا بقيت السلطة الفعلية في أيدي الفرنسيين إلى أقصى حد ، بحيث كان إنشاء الدواوين بهدف الاستفادة من أعضائها من علماء الأزهر والاستعانة بسلطانهم في إخضاع البلاد وتوفير وسيلة «محلية» للربط بين الحاكم والمحكوم .. وبشكل عام كانت الدواوين تتألف من المشايخ والعلماء وأعيان البلاد، أما ديوان القاهرة فالمعروف أن نابليون قد أصدر مرسوماً في ٢٥ يوليو ١٧٩٨ يقضي بأن تحكم القاهرة بديوان من تسعة أعضاء ينتخبون من بينهم رئيساً لهم، ويختارون سكرتيراً من غير الأعضاء، ويعينون اثنين من الكتبة والتراجمة ، ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من الأغاوات لإدارة البوليس، وأن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة، ولجنة أخرى لدفن الموتى، أما مرسوم تشكيل دواوين الأقاليم فقد نص على أن كل ديوان يتألف من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون على القائد العام شكاواها، ويمنعون اعتداء القرى على بعضها البعض، ومراقبة الأشخاص سيئي السيرة ومعاقبتهم.

أما عن السلطة التشريعية، فالمعروف أنه أقام «الديوان الكبير» تمييزاً له عن ديوان القاهرة، ذلك أن نابليون أراد أن يسترشد بآراء أعيان القاهرة والأقاليم في المسائل المترتبة على النظام الجديد، وقد دعاهم في ٤ سبتمبر ١٧٩٨، في شبه

جمعية عمومية، ليستشيرهم في نظام الدواوين ونظام إدارة الحكومة المالي والإداري والقضائي، وجاء الهدف من ذلك في نفس المرسوم «تعويد الأعيان المصريين على نظام المجالس الشورية في شئون الحكم» ولكنه كما قلنا، كان هدفاً ظاهرياً، وقد تألف هذا الديوان من ١٨٠ عضواً - بينهم مندوبين فرنسيين - روعي في اختيارهم أن يكونوا من العلماء والتجار وزعماء الشعب، وبالرغم من أن الهدف من ذلك خدمة مصالح فرنسا إلا أنه أطلع المصريين حقيقة على نموذج حديث من نماذج المجالس التمثيلية وإن لم تكن له سلطتها وخصائصها بمعنى الكلمة، وقد ترك ذلك بصمات واضحة في ذاكرة المصريين بحيث أصبحت جزءاً من تفكيرهم السياسي المصري فيما بعد، حين بدأت مصر في الاتصال بأوربا بإرادة محمد علي وخلفائه .

(د) انتقال المؤثرات الأوربية :

وقد أنشأ الفرنسيون أول صحف في تاريخ مصر الحديثة حين أسسوا صحيفتين فرنسيتين أولاهما (كوربيه ديجبت) - أي الجوائب المصرية - وهي جريدة سياسية شبه رسمية تصدر كل أربعة أيام في صفحات أربع؛ أما الثانية فهي (لاديكاد إجبسين) أي العُشرية المصرية لأنها تصدر كل عشرة أيام، وهي صحيفة علمية اقتصادية اختصت بنشر أبحاث المجمع العلمي ومناقشات أعضائه، وكان من بين خطط الحملة أن تصدر صحيفة عربية باسم (التنبيه) لكن لم يقدر لها أن تظهر، وقد طبعت هاتان الجريدتان بالمطابع التي أتت بها الحملة، يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين أقاموا «المجمع العلمي المصري» الذي ضم خلاصة علماء الحملة الذين رافقوها - على غرار المجمع العلمي الفرنسي، الذي اعتز نابليون بعضويته له - كما ضم إليه نخبة من كبار القادة والضباط، وقد تأسس في ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ بغرض تقدم العلوم والمعارف بمصر والقيام بأبحاث ودراسات علمية وصناعية وتاريخية خاصة بمصر وإبداء رأيه، أي المجمع، للحكومة فيما تستشيره فيه من مسائل، وقد قسم المجمع إلى أربعة أقسام للرياضيات والطبيعيات والاقتصاد السياسي والآداب والفنون، وبالرغم من أن المجمع لم يكن مؤسسة لتعليم المصريين أساساً، إذ أن علماءه عنوا بأمجاد مصر الغابرة وكشف العوامل الطبيعية

والصناعية والتاريخية للبلاد، وجمعوا بين الدراسة العلمية والجوانب التطبيقية، إلا أن ذلك في حد ذاته كان له تأثيره البالغ في اطلاع المصريين، على نماذج عملية من منجزات الحضارة الأوربية، وقد اتضح ذلك من انبهار بعض العلماء المصريين كالجبرتي والعطار والخشّاب وغيرهم، وتأثرهم مما رأوه خلال زيارتهم لذلك المجمع .

يضاف إلى هذا وذاك ما أقامه الفرنسيون في البلاد من مصانع مختلفة، كان أغلبها حربياً كما أنشأوا المستشفيات وغير ذلك من المنشآت الحديثة مما اطلع عليه المصريون، إلى جانب التنظيمات الإدارية والاقتصادية والإجراءات الصحية ونظم العمل وأساليبه وأدواته، مما سيكون في مجموعه مقدمة للنشاط الداخلي الذي ستشهده البلاد تحت حكم محمد علي، كما ينبغي ألا ننسى نجاح الفرنسيين في إتاحة الفرصة لفك طلاسم اللغة الهيروغليفية بكشف حجر رشيد مما سيؤدي إلى ظهور علم الدراسات المصرية القديمة (المصرولوجيا) مما سيكون له أثره في فترة لاحقة في تعميق الشعور الوطني والإحساس بالقومية المصرية، وظهور تيارات فكرية تتغنى بالقومية المصرية فيما بعد.

وفي زمن الحملة الفرنسية اطلع المصريون على نماذج من وسائل الترفيه والملاهي وأكشاك الموسيقى، فقد أقام الفرنسيون «ملهى التيفولي» في الأزبكية الذي ضم مراقص وقاعات للقراءة والبليارد، كما أقاموا مسرحاً قدم الروايات الكوميدية والتراجيدية والأوبراكوميك، كذلك أنشأوا المستشفيات العسكرية في الجيزة وبولاق ومصر القديمة، استفادت بدراسات المجمع العلمي عن الأوبئة والأمراض المتوطنة في مصر، وأقاموا معزلاً صحياً بالإسكندرية .. وهكذا كانت الحملة الفرنسية على مصر بمثابة الصدمة الأولى التي أطلعت المجتمع المصري في العصر الحديث على أنماط جديدة من المدنية الأوربية القائمة على العقل والعلم والآلة.

غير أننا لا ينبغي أن نبالغ في أهمية الحملة من حيث اتصال مصر بالغرب، ذلك الاتصال الذي تم قسراً وفي ركاب حملة عسكرية غازية، من قوم يخالفون المصريين في المعتقد والعادات والتقاليد واللغة، وقد ظهر أثر ذلك في المقاومة المستمرة لها طيلة بقائها في مصر، وفي رفضهم لما استحدثه الفرنسيون في المجال

الاجتماعي، حين قربوا إليه طوائف من النصارى والأروام وغيرهم، ورفضوا سياسة بونابرت الإسلامية المتملقة، ورفضوا كذلك شتى محاولاته التقرب من المصريين وزعمائهم كما لم يهضموا في مجموعهم مبادئ الثورة الفرنسية التي روجت لها الحملة داعية إلى الحرية والأخاء والمساواة. وهكذا نجد أن الحكم الفرنسي لم يكن ذا أهمية في المجالين الاجتماعي والثقافي، وكل ما سبق ذكره لم يكن له الصدى الذي تصوره نفر من كُتّاب الغرب ومن حذا حذوهم من كُتّابنا من حيث تجسيم آثار الحضارة الأوربية في العوالم غير الأوربية.

وفي تقديرنا أن أهمية الحملة الفرنسية، أياً كان تقييم أثرها في المجتمع المصري، تكمن في إطلاعها المصريين - وعلى كره منهم - على عوالم أخرى لم يكن لهم بها عهد، وعلى أنماط جديدة عليهم من الحضارة، ورغم رفضهم لها في البداية، ذلك الرفض الذي يعتبر أمراً طبيعياً، إلا أن ذلك كله أوجد لدى النابهين من المصريين الوعي بإمكانية الاستفادة من ذلك كله بعدتجاوز «الصدمة» وطرح قضية تحديث مصر في الجيل التالي في إطار التعامل مع هذا الغرب الأوربي، بشكل أو آخر.



ثانياً : بناء الدولة الحديثة في عصر محمد علي

(١) مرحلة الفوضى السياسية (١٨٠١ - ١٨٠٥)

جرى العُرف بين المؤرخين على تسمية الفترة الواقعة بين رحيل الفرنسيين عن مصر (١٨٠١) وتولية محمد علي (١٨٠٥) بفترة الفوضى السياسية، فقد حدث صراع بين القوى السياسية واشتد أواره لوراثة الحكم في مصر، وقد تمثلت هذه القوى السياسية المتصارعة في الأتراك العثمانيين الذين رأوها فرصة لاستعادة حكمهم لمصر دون المماليك، ولكنهم لم يكونوا من القوة بحيث يستطيعون تحقيق غرضهم، والمماليك الذين رأوها أيضاً فرصة لإعادة سابق مجدهم ومكانتهم خاصة، وكانوا يرون أن نصيبهم في قتال الفرنسيين يؤهلهم لذلك، فقد شارك إبراهيم بك ومماليكه في مقاومة العثمانيين، وانحدر مراد بك بمماليكه من الصعيد واستكانوا إلى وعد القائد الإنجليزي لهم بأنه سيسعى ليعيد لهم كيانهم السابق، والواقع أن موقف المماليك عام ١٨٠١ كان يختلف عن موقفهم عام ١٧٩٨، فقد حطم الفرنسيون هيبتهم أمام المصريين وأفنت الحرب عدداً كبيراً منهم، ومع ذلك ظلوا بالنسبة للعثمانيين قوة عسكرية لا يستهان بها .

إلى جانب ما سبق كانت توجد قوة إنجليزية اشتركت في مقاومة الفرنسيين بناء على طلب الدولة العثمانية كإجراء وقائي ضد احتمال عودة الفرنسيين، وكان الإنجليز حريصين على البقاء بمصر حرصهم على ألا ينافسهم الفرنسيون في المشرق. وقد بقيت لهم بعد جلاء الفرنسيين قوة بالقرب من القاهرة وأخرى بالإسكندرية، وقد رأوا أن تعود مصر ولاية عثمانية لتتمتع بالضمانة الأوربية العامة لسلامة الدولة العثمانية. المهم أن مصر عادت سيرتها الأولى ولاية عثمانية وما لبثت الحرب أن تجددت بين المماليك بعضهم وبعض، وبينهم وبين العثمانيين وامتدت إلى الدلتا والصعيد، والجنود يتكتلون في طوائف حول من يعطيهم ما يريدون أو يرون أنهم برفعه وتمكينه يستطيعون أن ينالوا ما يريدون. وتولى على باشوية مصر عدد من الولاة وكان نصيبهم إما القتل أو السجن أو الهرب .

ولكن الأمر لم يكن مجرد إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، إذ أن المصريين قد أصبح لهم صوت مسموع في شؤون بلادهم، عبّر عنه المعلم يعقوب القبطي الذي كوّن وفداً لمفاوضة الدول الأوربية في مصير بلده، وكان يعقوب هذا قد اشتغل بخدمة الفرنسيين، ولذلك اتهم بالخيانة، ولما سقطت القاهرة في يد العثمانيين ثانية عام ١٨٠١ غادر يعقوب مصر نهائياً مع الجيش الفرنسي الراحل إلى بلاده. وإلى جانب يعقوب أسمع المصريون صوتهم في شئون بلادهم من خلال السيد عمر مكرم، حين برز كزعيم شعبي يسعى لتولية الوالي برضاء الشعب الذي التف حوله لإنهاء الاضطراب العام. إن الجديد في هذه الفترة من الصراع هو بزوغ قوة الشعب المصري، ممثلاً في قياداته وزعاماته ومشايخه، لأنه قد ضاق ذرعاً بلعبة الصراع التقليدي واضطر لأن يدخل في النهاية كأحد أطراف ذلك الصراع مما كان له أكبر الأثر في فرض ولاية محمد على الرغم من عدم موافقة الباب العالي .

كان عمر مكرم من نقباء الطوائف (نقابة الأشراف) التي كانت تشارك في السلطة آنذاك، وكان يزاول سلطة قضائية إزاء طائفته ويدير أوقافاً واسعة تكفل له استقلالاً مالياً وتصل بينه وبين الحياة الاقتصادية، التي كانت تتأثر باضطراب السلطة العامة وثقل الضرائب وهياج الجند. وقد اشترك في مقاومة الوجود الفرنسي، وقاد ثورة القاهرة عليهم، وانتهى به الأمر إلى الانفراد بزعامتها عندما رحل الفرنسيون، وكان يراسل الأمراء لإقصائهم عن المدينة ويقف في وجه محاولات دخولهم إياها، ثم يظاهر محمد علي في التخلص من الجند الثائرين وقوادهم وينصبه والياً، ويخرق بهذه التولية التقاليد التي ألفتها البلاد إلى ذلك الوقت خرقاً شديداً، فقد كان المتبع قبل ذلك أن يخلع الأمراء الوالي الذي لا يريدونه وينتدبون من يقوم مقامه إلى أن يأتي الوالي الجديد فيحل محله، ولكن الخلع هذه المرة جاء على يد المدنيين ولم يأت على يد الأمراء (المماليك)، ثم إنه لم يقف عند حد انتداب من يقوم مقام الوالي المخلوع إلى أن يأتي الوالي الجديد، بل تجاوز ذلك إلى تعيين هذا الوالي.

وإذا كانت الزعامة الشعبية قد نجحت أخيراً في حسم ذلك الصراع، فلا ينبغي أن تأخذنا المبالغة في دلالات ذلك ونقرنه بظهور الروح الوطنية أو القومية بالمعنى

الحديث ذلك أن المصريين لم يولوا واحداً منهم، ثم إن محمد علي قد نجح في استثمار السخط الشعبي فلعب دوره بمهارة ودهاء، فضرب الأتراك بالمماليك وأخذ يؤيد المتنافسين واحداً ضد الآخر إلى أن شعر بأنه أقوى من الجميع فتقرب من زعماء الشعب، وأظهر تعاطفاً معهم حتى تبلور الشعور العام في ثورة صحيحة، حين ثار القاهريون على أحمد خورشيد - آخر ولاة هذه الفترة - وقام عمر مكرم إبان هذه الحوادث بدور «صانع الملك»، واحتج خورشيد على خلع المصريين له واعتبر ذلك اعتداء على حقوق السلطان، لكنهم لم يأبهوا له وساروا وراء عمر مكرم الذي حرضهم على الاجتماع والاستعداد، فتجمعوا حوله مسلحين بالعصي والنبابيت والأسلحة، واشتدوا في حصار القلعة فضربت بعض نواحي القاهرة بالقنابل، ثم ركب عمر مكرم وحوله عدد كبير من الناس في ١٣ مايو ١٨٠٥ وذهبوا لمحمد علي وقالوا له «لا نرضى إلا بكَ وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير»، وتقدم إليه عمر مكرم والشيخ الشرقاوي فألبساه خلعة الولاية فأقر الباب العالي ذلك على مضض، وبدأت فترة جديدة في تاريخ مصر.

(٢) تولية محمد علي:

كان محمد علي قد أتى مصر عام ١٨٠١ مع الحملة العثمانية التي اشتركت مع الإنجليز في إخراج الفرنسيين، وكان قائداً للفرقة الألبانية التي اشتركت في معركة أبي قير البرية، وإن لم يكن حينئذ موضع الصدارة أو يستند لأحد أصحاب النفوذ في الآستانة، لكنه كان ذا طموح وذكاء دفعا به في صراع السلطة خلال فترة القلق، وقد ظل متنكباً عن الظهور على مسرح الأحداث حتى واتته فرصة الثورة على خورشيد باشا، فاختاره زعماء الشعب لما أبداه من طيبة وعطف على قضيتهم، وعضدوه وأمدوه بالمال اللازم لاسترضاء الباب العالي بل ووقفوا في وجه محاولات السلطان زحزحته عن مصر عام ١٨٠٦ - بعد أن تولى بعام - وشدوا أزره أثناء حملة فريزر عام ١٨٠٧، ولم يكن الباب العالي ليقر الأمر بسهولة خاصة وأن المماليك بدأ يشتد ساعدهم يوماً بعد يوم والخزينة خاوية، ولم يتحسن مركز محمد علي حقيقة إلا بعد جلاء القوات الإنجليزية ورضاء الباب العالي عنه[٢].

ولا شك أن مصر يمكن أن تمثل قاعدة لملك عظيم لو تهيأت وسائله، إذن فالخطة واضحة منذ البداية أمام هذا المغامر الطموح الذي رأى أنه لابد من الاحتفاظ بمصر وقوتها، والوصول بها لأقصى حدودها الطبيعية بل والوصول إلى الآستانة لتحقيق ما كان العالم الإسلامي يصبو إليه من إنهاض الامبراطورية العثمانية وإعادة المجد الإسلامي. ولولا حاجة السلطان لمحمد علي، خاصة في الحجاز، وتأزم الحالة بالنسبة للمسألة الشرقية بسبب ثورات البلقان واليونانيين، ما توفرت لحاكم مصر حرية العمل التي مكنته من بناء قوته العسكرية. وهناك من يرى أن عصر محمد علي يعتبر تتمة للحملة الفرنسية التي وضعت حداً لعزلة مصر ودفعت بها إلى حلبة السياسة الدولية، فإذا ما أريد لمصر أن تنجو من براثن أوربا فلابد من الاقتباس عنها، واقتباس وسائل القوة في المحل الأول ثم اقتباس ما يمكن من طرائق وأساليب الحضارة الحديثة في شتى المجالات، ومن هنا دخلت مصر في أوائل القرن التاسع عشر فترة من التحول السريع هزت دعائم بنيانها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في فترة قصيرة نسبياً، على أن هذا التحول يختلف عن نظيره في أوربا أثناء انتقالها من العصور الوسطى إلى الحديثة، ذلك أنه لم يتم بالتدريج وبفعل القوى الذاتية للمجتمع بل كان وليد إرادة حكام مستبدين حاولوا تقليد بعض مظاهر الحضارة الأوربية، لهذا لم تكن هذه التغييرات المادية مسبوقة بيقظة فكرية كما حدث في أوربا. وبشكل عام كان على محمد علي بعد أن ثبّتَ أقدامه في مصر، أن يستجمع السلطة في يده بالتخلص من كل عناصر المقاومة في الداخل والخارج، ومن ثم شهدت سني حكمه الأولى مقاومة المصريين لحملة «فريزر»، وتخلصه من المماليك وصراعاتهم،وكذا حسم موقفه أو تحالفه مع الزعامة الشعبية والتخلص منها بشكل براجماتي حين بدا أنها ستعوق حركته بالفعل .

أما بالنسبة لحملة «فريزر» الإنجليزية على الإسكندرية سنة ١٨٠٧ فينظر إليها شفيق غربال في كتابه (محمد علي الكبير) على أنها حلقة من حلقات الصراع الأوربي، في شكل محاولة من جانب الحكومة البريطانية للضغط على الدولة العثمانية، نتيجة تزايد النفوذ الفرنسي في عاصمتها لحمل الدولة على إبعاد السفير الفرنسي وقطع علاقاتها بفرنسا .

والحق لا يمكن فهم دواعي هذه الحملة إلا بربطها بحوادث التاريخ الأوربي ذاته في ذلك الوقت. ففي عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٦ انتصر نابليون على خصومه في أوربا، النمسا والروسيا وبروسيا، وكانت موقعة «أوستر ليتز» التي انتصر فيها كافية لنجاح نابليون في استعادة صداقة الدولة العثمانية، فاعترف به السلطان امبراطوراً، واستقبل سفيراً فرنسياً في بلاطه، فقررت الحكومة الإنجليزية أن تقوم بعمل حربي ضد الدولة العثمانية بغية نزعها من الصداقة الفرنسية، واتخذ هذا العمل الحربي شكل مظاهرة بحرية للضغط عليها، وفي حالة عدم إذعانها يعهد إلى قائد القوة الإنجليزية المرابطة في صقلية بإرسال جيش لاحتلال الإسكندرية لتكون في يد الإنجليز ضمانة إزاء ازدياد النفوذ الفرنسي في الشرق.

وفشلت المظاهرة البحرية في «الدردنيل» ولذا وصلت حملة «فريزر» إلى الإسكندرية التي استسلم لها حاكمها العثماني المستقل عن محمد علي، ثم اندفعت لاحتلال «رشيد» غير أنها منيت بهزيمتين مُخجلتين على يد أبناء رشيد والحماد، وقد اضطرت الحكومة البريطانية إلى سحب الحملة إثر ذلك، وبسبب زوال البواعث التي دعت إرسالها إلى مصر، بتغير الموقف السياسي في أوربا، ورأت الحكومة البريطانية أنه لم يعد ثمة مبرر لبقاء إنجلترا في حالة عداء مع الدولة العثمانية، فانسحبت الحملة في أوائل ١٨٠٨ من الإسكندرية التي ضمها محمد علي إليه.

أما بالنسبة لمواجهة محمد علي لمنافسيه المحليين من كبار المشايخ والمماليك، فقد استعمل بالنسبة للأولين الدهاء والحيلة لإقصائهم عن الحياة العامة فأوقع بعضهم ببعض وأغراهم بالمناصب والأوقاف، ونفى زعيمهم عمر مكرم إلى دمياط بعد أن صار قوة يخشى بأسها، أما المماليك فقد قضى عام ١٨١١ على من بقي منهم بالقاهرة والأقاليم في مذبحة شهيرة بالقلعة، وإن كان «غربال» يزعم أن زعماء العشائر الألبانية هم الذين دبروا تلك المذبحة التي سكت عنها محمد علي حتى لايحملهم مسؤولية عمل تم بموافقته، وعموماً هرب من تبقى منهم إلى دنقلة، حتى قضى عليهم بحملة السودان عام ١٨٢٠. وانتهت - بذلك الفصل الدموي - السنوات الأولى من حكم محمد علي، وهي سنوات هدم وتبديل وتعديل

تغلب فيها على مراكز القوى، وقضى على التشتيت في السلطة، وشرع في وضع قواعد الدولة الحديثة بآليتها ونظمها.

(٣) تنظيم الإدارة والجيش :

من الثابت تاريخياً أن محمد علي اعتزم أن يتخذ مصر وطناً له، بخلاف الولاة السابقين، ومن ثم أراد أن يؤسس ملكاً يورثه لأبنائه، وكانت الأسس التي أراد وضعها لنظامه، أسس نظام ثابت ومستقر يدل على عزمه الاستقرار وأسرته بمصر، وكانت إدارة مصر في عصر المماليك قد تميزت بالفوضى واختلال الأمن والاضطراب في جباية الأموال، ثم جاء الفرنسيون الذين كان حكمهم عسكرياً، لايخلو مما يلحق بالحكم العسكري عادة من عنت وإرهاق، كما لم يتسع لهم الوقت لوضع نظام إداري ثابت لمصر .

وجاء محمد علي لتقع هذه المهمة على عاتقه، وأول ما يلاحظ على نظامه الإداري الذي كان مركزياً شديد المركزية أنه يعمل على إعلاء هيبة الحكومة وبسطها على أنحاء البلاد. وقد بدأ محمد علي بإزالة العوائق التي كانت تحول بينه وبين الاتصال بالشعب، فأنهى طبقة الملتزمين، وفتك بالمماليك، ووضع حداً لنفوذ العلماء وتدخلهم في السياسة، ثم أخضع الوحدات الإدارية في الأقاليم والمديريات لسلطة الحكومة المركزية المطلقة، ومن ثم أهمل قيام هيئات إدارية محلية. وقد ارتبط بهذه المركزية المفرطة أن اتسم حكمه بأوتوقراطية شديدة، فالحكم والسلطة أصبحت جميعها مردها للحاكم، الذي كان بشخصه قديراً على البت في شتى المسائل الجليلة والبسيطة المتعلقة بكل نواحي الحكم والسياسة. وقد قاده هذا إلى تنظيم ديوانه ومعيته تنظيماً حديثاً حيث استعان بأكفأ الموظفين. وعندما أنشأ المدارس الحديثة وأرسل بعوثه إلى أوربا، اتسعت قاعدة الموظفين الإداريين ذوي الكفاءة، ممن استعان بهم في تنفيذ خططه وإصلاحاته .

أما عن المجالس التي أنشأها فتتمثل في «مجلس المشورة» أو «المجلس العمومي»، الذي كان يتألف من مديري الدواوين والكبراء الذين يعينهم بنفسه، وتتلخص مهمته في دراسة ما تحتاج إليه الحكومة من المشروعات الكبرى، وإعداد

القرارات ورفعها للباشا. وكان يتألف من عدد محدود من ذوي الكفاية والتجربة لبحث المسائل التي تعرضها الدواوين أو تخطر للباشا وكذا التقارير السنوية التي يضعها المجلس. وهناك مجالس عديدة نوعية مثل «مجلس شورى الملكية» أو المجلس العالي، وشورى الجهادية، وشورى المدارس وشورى الزراعة وهلم جرا. وعندما تم له إرساء العديد من المؤسسات والمشروعات وتعقد الجهاز الإداري، أصدر محمد علي لائحة معروفة باسم لائحة «السياستنامة» عام ١٨٣٧ تتعلق بتنظيم الدواوين واختصاصاتها وفروعها ومصروفاتها ... الخ. وعموماً ظلت هذه اللائحة أساساً للتنظيم الحكومي خلال ما تبقى من عهد محمد علي .

وكان محمد علي في بداية حكمه يعتمد في شئون الحكم على العناصر العثمانية التي وجدها، واستمر في ذلك سنوات طويلة، ومن ثم كان العثمانيون العنصر الأساسي في الجهاز الإداري، حيث شكل هؤلاء ارستقراطية حاكمة شغلت المناصب الكبرى في الإدارة والجيش واستخدمت لغتها التركية في دوائر الحكومة والبلاط، ثم بدأ يحول هذه الإدارة العثمانية إلى إدارة مصرية، خاصة عندما تخرّج العديد من طوائف الشبيبة المصرية من المدارس الحديثة، كما احتلت اللغة العربية مكانتها في التعليم والتحرير وانفسح المجال واسعاً لتمصير الطبقة الحاكمة بشكل تدريجي .

أما بالنسبة للجيش، فقد أدرك محمد علي أن نجاح تحقيق مشروعاته الطموحة وإقرار علاقته بالباب العالي إنما يتطلب قوة عسكرية منظمة على الأساليب الأوربية، وإعداد ما تحتاجه من عتاد ولباس وغذاء. ولم يكن لدى الباشا في البداية سوى فرقته الألبانية التي كانت عُدته في التغلب على خصومه، وفتح بها الجزيرة العربية، ولكن هذه الفرقة أبت أن تخضع لأساليب التدريب الحديث التي أراد أن يأخذها بها، فثارت عليه واعتصبت في إحدى معارك الجزيرة العربية. وظل جيشه مكوناً من أخلاط من الأجناس العثمانية التي خاض بها حروب الجزيرة واليونان والسودان.

وقد بدأ محمد علي بتكوين الضباط وأعد لهذا الغرض مماليكه ومماليك ذوي قرباه، وعزم على أن يأتي بالجنود من السودان، بعد أن فشلت محاولته الأولى

لتحديث الجيش عام ١٨١٥، ولكن الطقس وطرق التدريب لم تلائمهم ففشلت هذه التجربة أيضاً. عندئذ أصدر أوامره في فبراير عام ١٨٢٢ بجمع أربعة آلاف مصري من الوجه القبلي لينضموا إلى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوي) بمعسكر أسوان، ليدربهم حسب مقتضيات النظام الحديث لثلاث سنوات، يعادون بعدها إلى بلادهم ويعتبرون جنوداً مدى الحياة. وهكذا أصبح للمصريين حق الاشتراك في القتال والحرب، وكانت هذه أول خطوات «تمصير» الدولة. وكان ذلك أول قرار بالتجنيد الإجباري من أبناء البلاد، وحررت لهم الكشوف التي اشترط فيها أن يكون لكل شاب في قريته أهل وسكن. صحيح أن هذا القرار فرض بالقوة، لكن المصريين قبلوه، وجاء تجنيد الفلاحين ليقيم جسور التفاعل بين الطبقة العسكرية الحاكمة وبين المحكومين.. وقد أثبت المصريون أنهم يملكون الصفات اللازمة لتكوين الجيوش الحديثة، وكانت حرب المورة أول حرب اشترك فيها الجيش المصري، ثم اشترك في وقائع حروب الشام الشهيرة، بالإضافة إلى أن محمد علي أرسل منه حاميات إلى الجزيرة العربية والسودان وكريت .

أما بالنسبة للأسطول البحري، التجاري والحربي، فقد تكون على عدة مراحل، أولها : حين بدأ محمد علي بناء السفن الشراعية لنقل الجنود إلى الجزيرة العربية، وكانت تصنع في بولاق وتحمل إلى السويس على ظهور الإبل . وثانيها : عندما اشترى وصنّع عدة سفن حربية في موانئ مرسيليا وتريستا والبندقية وغيرها كون منها أسطولاً حربياً، لكن تحطم معظمه في موقعة نفارين (١٨٢٧). وثالثها: إنشاء ترسانة ضخمة بالإسكندرية، حيث بنيت فيها السفن من كل الأحجام والطرز الحربية، ثم أنشئت مدرسة بالإسكندرية لتخريج ضباط البحرية عام ١٨٣١. وبشكل عام كان بناء الجيش، ذلك المؤسسة العسكرية الكبيرة، قد جر وراءه كافة الإنشاءات والمشروعات والإنجازات الأخرى، سواء في مجال التعليم أو الصناعة أو المستشفيات ... الخ .

(٤) التطور الاقتصادي:

كانت فكرة محمد علي فيما يجب أن تكون عليه حكومة مصر واضحة تمام الوضوح. فمصر لابد أن تتولى أمورها سلطة عامة واحدة وقوية، ذلك أن تجزئة السلطة وتشتيتها السائدين أديا إلى انعدامها، فنتج عن ذلك تكوين العصابات

المسلحة وإهمال المرافق العامة إهمالاً شديداً، بل نتج نوع من التفكير يرى أن الحكومة ما هي إلا مشاركة ومقاسمة في الأرزاق، فكان لابد أن يكون أول عمل لمحمد علي تجميع عناصر السلطة وجزئياتها بعضها إلى بعض، وإقامة سلطة واحدة عامة في يدها كل الموارد حتى تستطيع أن تقوم بواجباتها. لقد ألغى «نظام الإلتزام» في الزراعة كلية عام ١٨١٤ فوضع حداً لعمليات النهب التي كانت تمارس من فئة الملتزمين، وتعاملت الدولة بشكل مباشر مع الفلاحين من خلال موظفيها وكان هذا أمراً جديداً حقاً ، وكان قد قام عام ١٨١٣ بعمل «مسح عام» للأراضي أعلن بموجبه ضم الأراضي كلها إلى الدولة وأعاد توزيعها على الفلاحين، على أن تكون ملكيتهم لها ملكية انتفاع فحسب، لا يتصرفون فيها بالبيع أو الهبة أو الإهداء أو التوريث ونتج عن نظامه تعدداً في شكل حيازة الأراضي : فهناك الأراضي «الخراجية» التي وزعت على الفلاحين في شكل قطع صغيرة لهم فيها حقوق الانتفاع، وإن كانت لائحة عام ١٨٤٦ قد أعطت واضع اليد عليها حق التنازل عنها لشخص آخر بموجب حجة، وهناك أراضي «الوسايا» التي تنقل ملكيتها إلى بيت المال فور وفاة أربابها، كما منح عدداً من الأعيان وكبار رجال الجيش وكبار الموظفين مساحات كبيرة من الأراضي البور لإصلاحها وأعفاها من الضرائب وسميت «أبعاديات وجفالك» وقد منح أربابها حق ملكيتها عام ١٨٤٢، وهناك أراضٍ منحت لمشايخ البلاد في شكل قطع صغيرة لا يدفعون عنها ضرائب مقابل خدماتهم للحكومة ورجالها وسميت «بمسموح المشايخ أو مسموح المصاطب» حيث سمح بإعفائها من الضريبة، كذلك كانت هناك «أراضي الرِزَق» ، وهي أوقاف كان محمد علي قد استولى عليها وقد تركت بين أيدي أربابها مع حرمانهم من التصرف فيها إلى جانب فرض الضرائب عليها .

قال محمد علي ملخصاً سياسته «لقد وضعت يدي على كل شيء لأجعل كل شيء مثمراً» فأحدث بذلك انقلاباً في حيازة الأرض الزراعية ونظام الضرائب، بالاستيلاء على الأطيان وتوزيعها على الفلاحين والإنعام على أفراد أسرته وبعض الأشخاص المقربين إليه بمساحات كبيرة، وقد زادت مساحة الأراضي الزراعية نتيجة تحسين وسائل الاستصلاح والري، وفي سبيل تنمية الثروة الزراعية قام بصيانة

مشروعات الري والصرف وتجديدها، وشق الكثير من الترع المصارف والقنوات وأقام العديد من السدود والقناطر، فأحدث بذلك ما يُعد انقلاباً في نظام الري حيث اهتم بأدواته وآلاته، وعرفت مصر في عهده وابور المياه الذي يدار بالبخار، كما أمكن استغلال الأراضي على مدار السنة بعد تطبيق نظام الري الدائم. وقد وضع نظاماً خاصاً للزراعة احتكر بموجبه بعض الحاصلات وألزم الفلاحين بزراعتها وحدد مساحاتها، فأدى ذلك إلى تقييد حرية الفلاح في زراعة ما يشاء، وإن كان في الوقت ذاته قد أفاد الزراعة بإدخال حاصلات جديدة واتسعت زراعة محاصيل ذات أهمية تجارية كالقطن، كذلك عرفت مصر في عهده محصولات لم يكن لها بها عهد، كالقطن طويلة التيلة، وقصب السكر والقنب. وفي مجال التعليم الزراعي استحضر الخبراء الزراعيين الأجانب لتعليم الأساليب الصحيحة، وأرسل البعثات التعليمية إلى أوربا لدراسة فروع الاقتصاد الزراعي، وأنشأ مدرسة الزراعة لتخريج الأخصائيين ألحق بها حقولاً للتجارب وحديقة للنباتات.

وفي مجال الصناعة والتجارة، يتفق أغلب المؤرخين المعاصرين على أن إصلاحات محمد علي بدأت بالجيش، أي أن رغبته في إنشاء جيش قوي قد أدت إلى خلق نظام اقتصادي، بل وتعليمي جديد، حيث كانت معظم إصلاحاته تدور جميعاً حول الجيش، ويتضح صدق هذا الرأي إذا علمنا أنه حالما انهارت مشروعاته الحربية وتقلصت دولته وكبلت طموحاته عام ١٨٤١ انهار معظم مشروعاته الاقتصادية وتوقف التوسع الصناعي بل دب الإهمال في المصانع والمنشآت.

لقد كان محمد علي يهدف من إدخال الصناعات إلى اجتناء ربح عاجل، ومن ثم فإنه فقد اهتمامه بها عندما لم يتحقق له ما أراد، فنشأة الصناعة ترجع إلى رغبته في تجهيز الجيش بالمعدات الحديثة فضلاً عن الترسانات ومصانع الأسلحة الثقيلة والخفيفة ومصانع الذخيرة ومصانع الغزل والنسيج، التي كان يخصص جانباً كبيراً من طاقتها الإنتاجية لخدمة القوات المحاربة، وبعد تخفيض تلك القوات انتفت الحاجة إلى الكثير من تلك المصانع فتدهورت. وكانت الضربة الأخرى التي سددت إلى نظام محمد علي هي معاهدة «بلطة ليمان» التي عقدتها إنجلترا مع الباب العالي عام ١٨٣٨ لتأمين حرية التجارة في الامبراطورية العثمانية، ولم

يكن في وسع صناعة محمد علي الناشئة أن تصمد لمنافسة بريطانيا فتضاءل إيراده من التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي أثر في تخفيض الاعتمادات الخاصة بالصناعة. لقد استطاع محمد علي أن ينقل الصناعة من الحرفية الإقطاعية إلى الرأسمالية الصناعية فأصبحت مصانعه تنتج الأقمشة والزجاج والورق والسكر وغيرها، ولكن هذا التحول تم على حساب طبقة الحرفيين المصريين، تلك الطبقة التي كان في إمكانها في ظل ظروف نمو طبيعي أن تتحول إلى برجوازية صناعية وتجارية، كما حدث في أوربا، ولكن الطفرة التي أحدثها محمد علي، ثم الانهيار السريع، لم يمكنها من ذلك .

انعكست الأوضاع السالفة - زراعياً وصناعياً - على حركة التجارة في عصر محمد علي، ففي مجال التجارة الداخلية معروف أنه رغم قضائه على طبقة كبار التجار المحليين وتحريم الاتصال بين الفلاحين والتجار الأجانب وقيامه بتسويق المحاصيل بعد الاستيلاء عليها، إلا أن ذلك أدى إلى إقامة العديد من المشروعات التي أفادت حركة التجارة الداخلية كتوسيع ميناء الإسكندرية، وحفر ترعة المحمودية وإصلاح الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس، وتحسين إدارة أملاك مصر في السودان والشام والجزيرة العربية، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج حاصلات التصدير أو «سلع السوق» إلا أن إنجلترا لم تكن لتترك هذا النمو يتعاظم ويهدد تجارتها في الشرق، لذلك سعت لدى السلطان لعقد المعاهدة السابق ذكرها عام ١٨٣٨ لتنطلق بتجارتها عبر أملاك الدولة مزاحمة تجارة محمد علي، مما أدى إلى انهيار نظام الاحتكار الذي كان قد أقامه منذ عام ١٨١٦ وكان قد جنى من ورائه الأرباح الطائلة، وامتد به إلى جميع السلع والمحاصيل المصرية. وجاء تحدي إنجلترا له وتضعضع بنيان نظامه الزراعي والصناعي ليجر وراءه توقف، مشروعاته التجارية بل انهيارها .

(٥) التطور الاجتماعي والثقافي :

عرفنا أن محمد علي استطاع أن يضعضع أركان طبقة العلماء، حين سلبها امتيازاتها والتزاماتها وأوقافها، وعالج بالنفي والتشريد من حاول التمرد على

نظامه، هذا إلى جانب إهماله الأزهر تماماً وتوقيف دوره في الحياة العامة، بخلق مؤسسات تعليمية حديثة ذات طابع مدني، الأمر الذي أوجد في النهاية نواة لطبقة وسطى جديدة ضمت فئات المتعلمين تعليماً حديثاً، استطاعت هذه بدورها خلق جهاز بيروقراطي كان يضم قطاعات من الموظفين أو (الأفندية)، لعبوا دوراً مؤثراً في الحياة العامة، وإن بشكل أوسع فيما تبقى من القرن التاسع عشر. فقد نمت هذه الفئات الجديدة المتعلمة بالتعليم الحديث واكتسبت كياناً اجتماعياً بمنح رجالها الاقطاعات والامتيازات، وتغلغلت في دواوين الدولة وأجهزتها الإدارية، وقد برزت شريحة أخرى من شرائح الطبقة الوسطى الجديدة، تمثلت في قادة الجيش ، بالإضافة إلى نفر من أفراد الأسرة المالكة ، والعمد ومشايخ البلاد والقرى، ومشايخ البدو والمتعهدين الأجانب، كل هؤلاء كانوا أساس الطبقة الوسطى من سكان المدن التي لعبت دورها في تاريخ مصر فيما بعد، كانت هذه الطبقة بحق انعكاساً صادقاً لإجراءات محمد علي ونظامه، والتي أدت في النهاية إلى تشكيل مجتمع مصري مغاير تماماً لذلك الذي عرفته مصر العثمانية - المملوكية .

أما طوائف الحرف وصغار العمال فمن المؤكد أن أوضاعهم قد تأثرت بالصناعة الحديثة التي أقامها الباشا، سواء من ناحية الإنتاج الصناعي ذاته أو التحاق عدد كبير منهم بمصانع الباشا، إلا أنه من الثابت أن هذه الطوائف لم تختف تماماً بدليل وجود بقايا هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر. وعموماً نستطيع القول بأن إصلاحات محمد علي وإجراءاته قد شملت كل أوجه الحياة العامة في مصر سواء في القرية أو المدينة، التي اتسعت وأعيد بناء تركيبها الاجتماعي وصيغت علاقاتها الاجتماعية من جديد، حكاماً ومحكومين، أجانب وأتراك وشراكسة ومصريين، على اختلاف طوائفهم وفئاتهم رجالاً ونساءً، فقد سمح نظام محمد علي للمرأة بالتعليم بل والاشتغال في بعض الأعمال، وهو أمر كان جديداً تماماً على المصريين، كما شملت تلك التغييرات نشأة وبروز مراكز حضرية جديدة لم يكن لمصر عهد بها، كما شهدت مصر نوعاً من الحراك الاجتماعي لم تعرفه من قبل، من حيث انتقال المواطن من فئة اجتماعية إلى أخرى، بل إن التغييرات شملت البدو وسكان الصحراء المصرية الشرقية والغربية، عندما نجح محمد على في توطين القبائل

المرحلة وربطها بالأرض، وإنشاء القرى الجديدة لها، وهكذا وصلت قبضة الدولة - الباشا - إلى كل أرجاء البلاد في المدن والريف والصحراء، وخضعت لسلطة مركزية، فترابطت بذلك أنحاء مصر المختلفة، الأمر الذي زاد من نمو إحساس المصريين بكيان خاص متميز، وتعاظم هذا الشعور ونما بفعل عوامل كثيرة كان من أهمها النظام التعليمي الجديد .

وقد بدأ النظام التعليمي الحديث الذي أراده محمد علي بسيطاً، حتى إذا كانت سنة ١٨٣٦ صدرت اللوائح التي نظمت التعليم في مراحله الابتدائية والتجهيزية والخصوصية، وقد أعيد النظر في هذا النظام بعد عقد معاهدة لندن فوضع ترتيب جديد عام ١٨٤١.

وإذا كان نظام محمد علي التعليمي كغيره من سائر نظمه نشأ مرتبطاً بالجيش، فإنه قد تطور بالحاجة الماسة إلى توفير القيادات والكوادر اللازمة للمؤسسات الحديثة، وحين لم يسعفه التعليم الديني لجأ إلى اصطناع نظامه التعليمي الجديد، فكان في حاجة إلى ضباط ومهندسين وأطباء وصيادلة، قدر حاجته إلى إيجاد المرافق والمدارس والإدارات لتغذيتها وتدريب أهل البلاد وتوجيههم الوجهة التي تقتضيها الحياة الجديدة، اختار تلاميذ هذه المدارس من الكتاتيب ودفع بهم إلى المدارس، التي استقدم لها المعلمين والمتخصصين الأوروبيين، وقام بإيفاد البعثات التعليمية من نبهاء التلاميذ، وعاد هؤلاء من أوربا ليمثلو وتلاميذهم النواة الجديدة للمثقفين المصريين، الذين لعبوا دورهم في المجتمع المصري في فترة حكمه والسنوات اللاحقة لها.

غير أن ثمة علامات بارزة في تطور مصر الثقافي في عصر محمد علي، تمثلت في حركة الترجمة الواسعة والنشطة التي وإن اقتصرت، كما حدد لها الباشا، على ترجمة المواد العلمية والعملية، إلا أنها لم تكن تتم بمعزل عن تيارات الفكر الأوربي تماماً، فظهر اسم «رفاعه الطهطاوي» أبو الفكر المصري الحديث بحق، والذي استطاع وهو الشيخ المعمم أن يقدم لمواطنيه تلخيصاً وافياً وأميناً لما عليه الفكر الأوروبي، الفرنسي بالذات، حين لخص ما رآه في باريس، في كتابه الشهير «تخليص الابريز...» وحين أشرف على حركة الترجمة الكبيرة التي قدمت لمصر ما

ينيف على المائتين وخمسين كتاباً، في شتى فنون المعرفة الإنسانية النظرية والتطبيقية الحديثة، عن طريق «مدرسة الألسن» وأثر تأثيراً واضحاً في تلاميذه الذين قادوا النهضة الفكرية والثقافية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما شهدت مصر محمد علي الطباعة العربية حين أنشأ «مطبعة بولاق» عام ١٨٢٢ التي توفرت على طبع الكتب والترجمات، كما عرفت مصر الصحافة العربية أيضاً وإن كانت في بداية أمرها صحافة رسمية، فصدرت «الوقائع» وهي جريدة الدولة الرسمية عام ١٨٢٨، والجريدة العسكرية عام ١٨٤٧ وأخرى للصناعة والتجارة. وتلك تطورات لم يكن لمصر عهد بها قبل محمد علي، أدت كلها في النهاية إلى تكوين طبقة من الكُتّاب والمثقفين تعاملت مع الأفكار الجديدة وإن بشكل أوسع فيما بعد، وأثرت في نمو الاتجاهات الوطنية وعمقت الإحساس القومي لدى المصريين.

٦ - السياسة الخارجية :

تولى محمد علي باشوية مصر في عام ١٨٠٥ كوالٍ عثماني، شأنه في ذلك شأن الولاة الذين كان يرسلهم السلطان إلى مصر لينوبوا عنه في حكمها، وقد ظل محمد علي، طوال حكمه، والياً عثمانياً رغم التطورات التي حدثت في العلاقة بينه وبين السلطان. وهو لا يستطيع، في هذا المركز، أن يُكوِّن لنفسه سياسة خارجية خاصة، وعلى الرغم من هذا فقد استطاع محمد علي أن يرسم لنفسه سياسة خارجية خاصة، وبذل جهده طوال حكمه في العمل على تحقيقها وتوفير أسباب النجاح لها سواء بالضغط السلمي أو العسكري، سواء بجهوده المتصلة في إصلاح البلاد، ورفع مستواها وتوفير القوة العسكرية لها، أو من خلال مساعيه السياسية لدى الدول الأوربية. وقد دعا محمد علي إلى رسم سياسة خارجية لاسيما أنه كان والياً في دولة ضعيفة، اشتد ضغط الدول الأوربية عليها خاصة في القرن الثامن عشر، ووضعت عشرات المشروعات لاقتسام أملاكها.

أدرك محمد علي أن ضعف الدولة العثمانية سوف يعرضه ويعرض مصر معه إلى المصير الذي تنحدر نحوه هذه الدولة المتداعية. وقد سبق توليه احتلال

الفرنسيين لمصر ثلاث سنوات، ثم بقاء قوة إنجليزية بها عامين آخرين، وفي أوائل عهده هو تعرضت مصر ثانية للغزو الأوروبي على نحو ما مر بنا، ولم يترك الإنجليز مصر إلا بعد أن وافق سياستهم تركها. لقد وضح إذن لمحمد علي أن انهيار الدولة العثمانية سيجرفه معه، ثم إن ضعفها يضطره إلى تلبية أوامر السلطان لنجدته في الولايات الثائرة عليه، وهكذا استخدم محمد علي الموارد المصرية لإنقاذ سيادة الباب العالي على الجزيرة العربية وكريت والمورة. على أن محمد علي قد بذل جهده هو الآخر ليفيد من ضعف الدولة، فهذا الضعف يتيح له الفرصة ليقوي نفسه في داخل الدولة وبموافقة السلطان. ألم تمكنه حروب الجزيرة العربية من بناء أول أسطول نقل له في البحر الأحمر ؟ ألم تكن حروب المورة أول ميادين القتال التي نزل إليها جيشه الجديد واشترك فيها أسطوله الذي بناه في دور الصناعة الأوروبية ؟ وأكثر من هذا أغراه هذا الضعف بالاتساع خارج الحدود المصرية على نحو ما حدث في الشام .. لقد أدرك محمد علي بثاقب بصره أن مصر لو سَلِمَ له قيادها، فإن من الممكن أن تكون قاعدة لـمُلك عظيم ومن ثم ربط مصيرها بمصيره، وكان عليه أن يتحمل تبعة طموحاته، في مواجهة مولاه السلطان العثماني، وفي مواجهة الدول الأوروبية المتصارعة والمتربصة.

كانت أولى نشاطاته الخارجية حين طلب إليه السلطان، بحق التبعية، التصدي للدولة السعودية في الجزيرة العربية عام ١٨١١ وتأمين الحجاز ورد السعوديين إلى موطنهم الأصلي، فعهد بذلك لابنه طوسون وأناط به قيادة الحملة ثم ما لبث أن تولاها بنفسه، وتم له ما أراد، ثم زاد بأن أرسل ابنه إبراهيم بحملة أخرى للاستيلاء على نجد وقد نجح في دخول عاصمة السعوديين (الدرعية) وقد أدى ذلك بمحمد علي إلى أن يحتك بالمناطق ذات الحساسية بالنسبة لإنجلترا، الأمر الذي جعلها تضع حداً لتوسع مصر في الجزيرة العربية.

تلا محمد علي ذلك بحملة على السودان وكانت قد صارت الموئل الأخير للمماليك الفارين، حين رأى في وجودهم على حدوده الجنوبية خطراً، هذا بالإضافة إلى رغبته في دفع الفرقة الألبانية في مغامرة عسكرية تحد من سطوتها ونفوذها، كما كان محمد علي يرغب في تجنيد العناصر السودانية، والحصول على الذهب

الذي أشيع أمر وجوده بالسودان، هذا بالإضافة إلى إعادة فتح سبل التجارة مع السودان وتأمين منابع النيل، وقد تم لمحمد علي ذلك فعلاً خلال الفترة ١٨٢٠- ١٨٢٢ قاد حملاته خلالها ابناه إسماعيل ثم إبراهيم، ثم صهره الدفتردار، وإذا كان محمد علي قد عمل في الجزيرة العربية والسودان طليقاً من كل قيد لا دخل لحكومة السلطان في خططه، إلا بقدر بذل ألقاب التشريف، ولا دخل أيضاً للسياسة الأوربية فيه إلا بقدر الانتباه والتنبيه، إلا أن قيام اليونانيين بثورتهم وتحرك جيوش السلطان وأساطيله لمقاومتهم دفع بمحمد علي في معمعة الصراع، فما جيشه في النهاية إلا جزء من جيش السلطان، وقد استنجد به السلطان ليخضع كريت وبلاد اليونان فاستطاع إخضاع كريت، وأعد حملة كبرى لإخضاع الجزر اليونانية، تمكنت من النزول إلى أرض المورة بعد ذلك، ومنها انتقل إلى الأقطار اليونانية الأخرى محرزاً انتصارات واضحة، جعلت الأوربيين يتهمونه بأنه يعمل على استئصال شأفة الأمة اليونانية المسيحية، ومن ثم تحركوا للعمل وعقدوا مفاوضات انتهت باتفاق سنة ١٨٢٧ بين روسيا وإنجلترا وفرنسا، مؤداه السعي لإقناع الفريقين بوقف القتال ومنح اليونانيين الحكم الذاتي، لكن السلطان رفض التدخل الأوربي بأي صورة، في الوقت الذي خرجت من يده مسألة إخماد الثورة إلى يد محمد علي صاحب الجيوش والأساطيل، وأدرك الإنجليز أن انسحابه من الميدان سيبطل القتال فوراً فعرضوا باشوية سوريا على ابنه إبراهيم، كما حاولت إنجلترا إقناع محمد علي بضرورة الجلاء عن بلاد اليونان وإفهامه أن أوربا أجمعت على مقاومته، وبالفعل صمم الحلفاء على إرغام أسطوله على الانسحاب بعد أن حطموا معظم سفنه في «نوارين» عام ١٨٢٧، فلم يبق لمحمد علي سوى الانسحاب وكانت هذه المرحلة تمثل مرحلة انتقالية في سياسة محمد علي التابع للسلطان ، إلى محمد علي الطامح للاستقلال ، وفهم أن السلطان يسير بالدولة نحو الانهيار وأن عليه واجباً إزاء ذلك، خاصة وقد اكتسب وضعاً خاصاً حين فاوضه قواد الحلفاء رأساً في أمر الجلاء عن المورة.

وعندما شرع محمد علي في إعادة بناء أسطوله فكر في وضع يده على الشام مصدر الأخشاب، وكان أهله متذمرين من الحكم العثماني وأرسلوا إليه يزينون له

أمر التوسع في بلادهم، فتذرع محمد علي بحجة إيواء والي عكا للفلاحين الهاربين من مصر، وبعث إبراهيم على رأس حملة قوية للشام أحرزت عدة انتصارات على القوات العثمانية، وكانت أهمها موقعة «قونية» فتنبهت الدول الأوربية مرة أخرى إلى خطورة الموقف، خاصة وأن السلطان قد وقّع مع روسيا معاهدة صداقة سنة ١٨٣٣ اعتبرتها إنجلترا موجهة ضد سياستها، فتدخلت مع فرنسا لإنهاء الأزمة بين السلطان ومحمد علي وتوصلتا بينهما إلى صلح «كوتاهية» عام ١٨٣٣، الذي قضى بمنح محمد علي الشام وتعيين ابنه إبراهيم والياً على «قطنة»، وخلفت ذلك هدنة مسلحة بين عامي (١٨٣٣، ١٨٣٩) حين استغل السلطان فرصة ثورة الشام ضد الحكم المصري نتيجة سياسة الاحتكار، ودفع بقواته تجاه حلب حيث اشتبكت مع قوات محمد علي في موقعة «نزيب» (١٨٣٩) حيث انتصرت قوات محمد علي، كما استطاع أسر الأسطول العثماني، فتدخلت الدول الأوربية وعلى رأسها إنجلترا من جديد، وطلبت إلى محمد علي الانسحاب من الشام فرفض، فاشتركت كل من إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا في توقيع معاهدة لندن في يوليو عام ١٨٤٠، وهي المعاهدة التي ستكون مقدمة لتحديد وضع مصر في إطار الدولة العثمانية، والتي تقوم على مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية .

وقد نص مشروع هذه المعاهدة على إعطاء محمد علي ولاية عكا مدى الحياة إلى جانب مصر وملحقاتها في السودان، على أن يحكمها جميعاً باسم السلطان ، وقد ساند الفرنسيون محمد علي ووعدوه بالمساعدة فرفض إنذارات الدول له في البداية، واستعدت النمسا وإنجلترا بقطع بحرية بغرض إجلاء القوات المصرية عن الشام بالقوة، وأصدر السلطان قراراً بخلع محمد علي، وتدخل قائد الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط لمفاوضة محمد علي واستطاع أن يوقع اتفاقاً مع ممثله، مفاده أن تكون مصر وراثية في أسرة محمد علي بشرط إخلائه للشام وإعادة الأسطول العثماني. وعلى هذا الأساس صدرت عام ١٨٤١ الفرمانات السلطانية التي أكدت التسوية النهائية، والتي ورد فيها أن مصر جزء من الدولة العثمانية تسري عليها قوانينها وجيشها يعتبر جزءاً من جيش السلطان (على ألا

يزيد عن ١٨ ألف جندي)، وتقرر أن يختار والي مصر من أكبر أبنائه على أن يصدر فرمان توليته من السلطان، فتميزت مصر بأن صارت ولاية يتوارثها أبناء أسرة محمد علي.

وضمنت الدول الكبرى بهذه التسوية سلامة الدولة العثمانية، وصارت هذه الدول بذلك وسيطاً بين مصر والدولة العثمانية، متقاضية ثمن ذلك نفوذاً عريضاً في كل من الآستانة والقاهرة واستغلت ذلك في تدعيم مصالحها التجارية ، أما من الناحية الداخلية فقد كان للتسوية آثار هامة في تطور مصر الحديثة، فصارت مصر ولاية عثمانية لا تختلف عن غيرها إلا بوراثة الحكم، تطبق عليها معاهدات الدولة وواليها موظف ممتاز من موظفي الدولة، وجيشها جزء من الجيش العثماني، وعملتها تسك باسم السلطان، الذي تدفع له ضريبتها ويُدعى له في مساجدها، هذا ولم يتغير هذا الوضع بشكل جذري إلا عام ١٩١٤ حين أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر، ذلك الإعلان الذي تضمن في المقابل إلغاء السيادة العثمانية على مصر.



ثالثاً : النفوذ الأجنبي والحركة الوطنية

خلفاء محمد علي وتزايد النفوذ الأجنبي :

شهدت مصر تعاقب خلفاء (محمد علي) على حكمها وهم : عباس الأول (١٨٤٩-١٨٥٤) ، ثم محمد سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) فالخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، ثم الخديو توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) الذي قامت الثورة العرابية في عهده، وقد مر بنا أن معاهدة لندن ١٨٤٠ ختمت جهود محمد علي السياسية، فانصرف لتصفية آثار صراعه على السلطان العثماني والدول الأوربية، ومن ثم لم تشهد السنوات التالية (١٨٤١-١٨٤٨) أحداثاً محورية هامة، والواقع أن تاريخ مصر في عهد خلفائه يوضح كيف أن هذا العهد خضع لعوامل أساسية استمدت أصولها من فترة حكم محمد علي، فيما يتعلق بموقفهم من قضايا الإصلاح الداخلي، وعلاقات مصر بالدولة العثمانية والدول الأوربية، وأهم من ذلك كله الروح الوطنية التي بات لها عظيم الخطر في تشكيل الأحداث .

وقد رأينا كيف أن مصر اتصلت بالحضارة الأوربية اتصالاً واسعاً، وكان هذا الاتصال الذي تم بإرادتها قد أدى إلى إدخال رؤوس الأموال الأجنبية من مصارف وشركات وديون، مما أفسح المجال للتدخل الأوربي السافر الذي وصل غايته بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢. ومن المعروف أن خلفاء محمد علي لم يكونوا على شاكلته من القوة والوعي بحيث يثبتوا كفاءتهم في حكم البلاد، فدهمتهم الموجة الغربية في الوقت الذي لم يكن أيٌ منهم يمتلك الكفاءة اللازمة للمواجهة، وسرعان ما أفلت زمام البلاد من أيديهم، وتأرجحوا بين إبداء مظاهر الميل لكل من فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية .

وقد شهد حكم عباس الأول ولاءً كبيراً للدولة العثمانية، حيث أدخل في روعه أن مصر لا تعدُ أن تكون ولاية من ولاياتها، فابتعد عن أوربا، ثم ما لبث أن مال إلى بريطانيا، حين رأى أن الدولة العثمانية حاولت الاستفادة من ذلك ، بحرمان مصر مما تبقى لها من مظاهر الاستقلال، ومن المعروف أن عباس كان قليل الثقة في جهود محمد علي المتعلقة بالإصلاح الداخلي، لذلك أعرض عنها، وألغى مثلاً

المدارس الابتدائية والتجهيزية، ولم يبق من المدارس المتخصصة سوى المهندسخانة والطب، كما ألغيت صحيفة الوقائع المصرية وأهملت حركة التأليف والترجمة، واستبعد أغلب الأساتذة الأجانب، وأنقص الجيش إلى نصف العدد المسموح به في فرمان ١٨٤١، وتوقف العمل في بناء القناطر الخيرية، وأغلقت معظم المصانع المتبقية من عصر محمد علي. وكان الإنجاز المهم في عهده هو إنشاء أول خط حديدي بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٢، وقد قيل إنه مات قتيلاً بقصر له في بنها عام ١٨٥٤.

أما عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) فقد شهد التدخل الأوربي في مصر، عندما اعتمد على رؤوس الأموال والمشروعات الأوربية لترقية البلاد، ففتح مصر على مصراعيها للأوربيين، وبدأ سياسة الاقتراض من بيوت المال الأوربية، ووقع عقد امتياز إنشاء قناة السويس عام ١٨٥٤، الذي جاء مجحفاً بحقوق مصر والمصريين، ولم يتم المشروع ويفتتح إلا في عهد الخديو إسماعيل. وربما كانت أهم إنجازات عهده إتمام بناء القناطر الخيرية والخط الحديدي بين الإسكندرية والسويس، وإصدار «اللائحة السعيدية» عام ١٨٥٨ التي وسعت من دائرة امتلاك الفلاحين للأراضي، ومنحت الموظفين الكبار حق تملك الأواسي والأبعاديات، ونظمت مسائل الضرائب عليها، مما كان له أثر كبير في نمو طبقة كبار ملاك الأراضي المصريين التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي خلال الفترة التالية .

وفي عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) شهدت مصر ألواناً من النشاط الواسع من ناحية، والانحطاط من ناحية أخرى، فقد ورث دولة مثقلة بالديون، مقيدة في سيادتها بالدولة العثمانية وقناصل الدول الأجنبية وشركة قناة السويس. وفي عهده اتصلت مصر بالحضارة الأوربية أوثق اتصال، وامتدت أملاكها إلى منابع النيل في قلب إفريقيا. كان إسماعيل يريد توسيع استقلال مصر لتنال حكومته حريتها في الإدارة الداخلية، وفي تقرير علاقاتها بالأجانب المقيمين بمصر، وأن تكون لها حرية عقد المعاهدات التجارية والاقتراض من بيوت المال الأجنبية، وتكوين القوة الحربية الكافية للدفاع عن البلاد، ومد أملاك مصر في إفريقيا، استكمالاً لجهود جده محمد علي.

ولكي يحقق سياسته أقام علاقات طيبة مع إستانبول وبذل لها بسخاء، وصار له وكيل فيها، حتى تمكن من استصدار عدد من الفرمانات بين عامي (١٨٦٦-١٨٧٣) جعلت وراثة الحكم في أكبر أبناء الوالي، ومنح لقب خديو، الذي ارتفع به عن سائر ولاة الدولة، ومنح كذلك حق وضع القوانين وعقد الاتفاقيات مع مندوبي الدول فيما يتعلق بالجمارك والتجارة والإدارة الداخلية، كما أصدر القانون الخاص بالمحاكم المختلطة التي تضم قضاة مصريين وأجانب واعتبر ذلك مرحلة من مراحل الإصلاح القضائي. وشهد عصره توسع مصر في الأقاليم الاستوائية والشرقية من إفريقيا، وحتى عام ١٨٧٥ بلغ النفوذ المصري ساحل البحر الأحمر بكامله، وعمل الحكم المصري على نشر المدنية في هذه الأملاك جميعاً.

وفيما يتصل بالأوضاع الداخلية شهد عهده إصلاحات كبيرة في مجال الري، كان أبرزها حفر ترعتي الإبراهيمية والإسماعيلية، والتوسع في إنشاء السكك الحديدية. كما شهدت القاهرة ألواناً من التطور، في تنظيم المدينة وميادينها وإنشاء الحدائق العامة وإقامة التماثيل ونحو ذلك ، وقد أعاد إسماعيل «ديوان المدارس» ووضعت المكاتب الأهلية تحت إشرافه وأنشئت مدرسة للحقوق، وأول مدرسة لتعليم البنات، واتسع نطاق البعثات العلمية إلى أوربا ، وأنشئت دار الكتب والمتحف المصري ودار الآثار والجمعية الجغرافية ودار العلوم، كما تعددت الصحف وتنوعت بين علمية وسياسية واجتماعية. ولأول مرة تعرف مصر الهيئات التمثيلية شبه النيابية، حين تأسس «مجلس شورى النواب» عام ١٨٦٦ الذي يعتبر بداية متواضعة لتاريخ المؤسسات النيابية في مصر الحديثة، كما عرفت مصر في عهده نظام «الوزارة المسئولة» عام ١٨٧٨، كما وضعت لمصر «لائحة أساسية» كأول دستور عرفته، بغية إقامة حياة دستورية سليمة، وإن كان تدخل الدول الأوربية قد أعاق هذه التطورات جميعاً[٣].

ورغم التطورات السابقة فقد كانت حلقات الأزمة المالية تشتد وتمسك بخناق مصر، وذلك بسبب سياسة الاقتراض التي اتبعها إسماعيل للوفاء بالتزاماته ومشروعاته في كل المجالات السابقة داخلياً وخارجياً، وكان رجال الأعمال الأجانب يشجعونه على التوسع في الاقتراض، وكان العبء باهظاً والخبرة المالية تعوز

القائمين على شئون مصر مع جشع الدائنين، وفشل إسماعيل في محاصرة الأزمة، وقد حاول الاستناد إلى الحركة الوطنية ودفعها لمقاومة الضغط الأجنبي المتزايد، ونتج عن ذلك تدخل الدول الأوربية وخلعه وتولية ابنه توفيق الذي وعى الدرس، وقد شهد عصره اشتداد الصراع على مصر بين بريطانيا وفرنسا من ناحية، وبينهما وبين الحركة الوطنية المصرية التي بلغت قمة نضجها في «الثورة العرابية» من ناحية أخرى، وقد استطاعت بريطانيا حسم الصراع لصالحها، واحتلت مصر عام ١٨٨٢ بعد أن أجهضت الثورة المصرية وقضت عليها .

الحركة الوطنية والثورة العرابية :

أما عن نشأة وتطور الحركة الوطنية فيلاحظ أنها بدأت كرد فعل لتغلغل النفوذ الأجنبي في مصر مالياً واقتصادياً وسياسياً، ولازدياد سيطرة العناصر التركية والشركسية في الإدارة والجيش وشئون الحياة العامة خلال عصر إسماعيل، وقد برز لهذه الحركة جناحان أحدهما مدني يضم المثقفين والموظفين والأعيان وملاك الأراضي ومشايخ وعمد البلاد، والآخر عسكري يتألف من ضباط الجيش وجنوده ممن يكرهون العناصر التركية والشركسية، التي حظيت بالرتب الكبيرة والمناصب، وكانت بذور فكرة القومية بمعناها الحديث قد وضعت في عصر محمد علي من خلال تمصير الجيش، والتعليم الوطني الحديث، وتمصير الإدارة، وخلق طبقة من ملاك الأراضي المصريين. ثم تنامى الشعور الوطني بفضل الوعي الحديث الذي نتج عن البعثات العلمية واستقدام الأوربيين وحركة الترجمة الواسعة، وجاء فك رموز اللغة الهيروغليفية ليكتب تاريخ وطني جديد لمصر، كل هذا وذاك أوجد شعوراً جديداً متنامياً لدى المصريين، عبّر عن نفسه، مع تزايد التدخل الأجنبي وضغوطه على شئون البلاد ، ومع استحكام الأزمة المالية وفشل محاولات حلها، وضغط السلطة القائمة وأوتوقراطيتها، كل هذا أوجد روح المقاومة الوطنية التي عبرت عن نفسها بشعار «مصر للمصريين»، يغذي هذه الروح نمو المعارضة في مجلس شورى النواب، وعلى صفحات الجرائد الوطنية .

لقد عبر الجناح المدني من الحركة الوطنية عن نفسه بتأسيس «الحزب الوطني الأهلي» الذي كانت تنطق باسمه صحيفتا «مصر» و «التجارة»، وقد برز دوره السياسي بشكل عملي عام ١٨٧٨ عندما نشر مبادئه في صحيفة التيمس البريطانية، وكان قد استقاها من الأفغاني وأحمد عرابي وسامي البارودي والشيخ محمد عبده وسعد زغلول. وكانت حركة الصحافة قد نشطت في هذه الفترة بشكل كبير، فأنشئت صحف جديدة مثل الوطن ومصر والمحروسة والتنكيت والتبكيت، لتساهم جميعها في تنمية الوعي والمشاعر الوطنية، كما لعب جمال الدين الأفغاني دوره في تغذيتها بأفكار الثورة، واستكتاب الشباب الوطني المثقف فيها وإيحائه للكثير منهم بالأفكار، مما أوجد مدرسة وطنية وفرت الزعامة الفكرية المطلوبة التي لقيت تأييداً من الخديو إسماعيل، بعد ازدياد الضغوط الأجنبية عليه. فجعل يمد يده للقوى الوطنية ويوسع مجالات التعبير، وقد ضم الحزب الوطني إلى جانب العناصر الوطنية السابقة، صحفيين وضباط وعلماء وباشوات، وبعض أعضاء مجلس الشورى، بل وولي العهد نفسه (محمد توفيق باشا) قبل أن يُخلع والده.

أما الجناح العسكري فقد عبّر عن نفسه بتأسيس جمعية سرية هي «جمعية مصر الفتاة» التي انضم إليها أحمد عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي وغيرهم، وكان هدفها التخلص من الطبقة التركية والشركسية داخل الجيش، وفتح باب الترقي أمام المصريين، والقضاء على حكومة إسماعيل، إن لم يكن عزله، وكانت صحيفة «أبو نظارة» هي الناطقة بلسان الجمعية، وقد اتصل زعماء الحزب الوطني بهم لتوحيد الصفوف والتشاور، بينما كانت وزارة «نوبار باشا» تشتط في جمع الضرائب، وفي تسريح الضباط، وإيقاف مرتبات الموظفين وتطرد الكثيرين منهم من الخدمة، فعمَّ السخط على الوزارة واشتد تذمر الناس، وتعاطف معهم الخديو الذي كان ناقماً على هذه الوزارة لأنها قيدت سلطته، وزاد من تفاقم الأمور أن الوزارة سرّحت نحو ألفي ضابط عام ١٨٧٩ دون أن تدفع متأخراتهم، وطلبت أن يتجمعوا في القاهرة لتسليم أسلحتهم، فكانت فرصة هامة لتجمعهم في القاهرة، فقاموا «بمظاهرة قصر النيل» المشهورة في فبراير ١٨٧٩، وانضم إليهم عدد من أعضاء مجلس الشورى، وأهان المتظاهرون نوبار باشا ومجلس وزرائه.

وكانت هذه المظاهرة أول عصيان عسكري من نوعه، كما كانت أول تآزر حقيقي بين جناحي الحركة الوطنية، المدني والعسكري، ونتج عنها إقصاء الوزارة لعجزها عن صيانة الأمن والنظام.

والمعروف أن أحمد عرابي اتهم بتدبير المظاهرة، وكان في «رشيد» وقتها، وحكم عليه هو واثنين من زملائه بالتوبيخ وأبعدوا عن آلاياتهم، وأسندت الوزارة إلى ولي العهد الأمير محمد توفيق، وكان بها عضوان أوربيان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، منحا حق الاعتراض على قرارات المجلس مما سلبه أهم اختصاصاته، فتضامن مع الصحافة الوطنية في مقاومة التدخل الأجنبي، وتوالت مطالب الحركة الوطنية، وكان أهمها جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب، وابعاد أمور الديون والضرائب عن أيدي الأجانب، كما قدم الوطنيون «لائحة وطنية» إلى إسماعيل، طالبوه فيها بتشكيل وزارة وطنية تُقرّ مبدأ المسؤلية الوزارية، وتقدم مشروعاً لتسوية ديون مصر. وبالفعل اتخذ إسماعيل من ذلك كله ذريعة لإقالة الوزارة، وتكليف محمد شريف باشا بتشكيل وزارة مصرية خالصة، تكون مهمتها وضع مشروع دستور، وبالفعل استجاب شريف وقدم للخديو مشروعاً يتضمن النص على مبدأ الفصل بين السلطات، ومنح مجلس النواب حق التشريع والإشراف على شئون البلاد، وقد أثار ذلك بريطانيا وفرنسا فتدخلتا لدى السلطان لعزل الخديو، قبل أن تتم مناقشة مشروع الدستور، وتم عزل الخديو فعلاً في يونيو ١٨٧٩.

بدأ الخديو توفيق حكمه بحل مجلس النواب، فاستقال شريف باشا، وبدأت بريطانيا وفرنسا في الضغط على الخديو لتثبيت أقدامهما في مصر، وتوفيق بات مدركاً كيف استطاعتا خلع والده، ووعى ضرورة الابتعاد عن الحركة الوطنية، إن لم يقاومها، وكان بطبيعته يحتقر الحكم الدستوري، بينما كان الدستور من أكبر مطالب الحركة الوطنية .. وتولى الخديو تشكيل الوزارة بنفسه، وأصدر مرسوماً بإعادة المراقبة الإنجليزية والفرنسية على مالية مصر، وتعدت الرقابة ذلك إلى مراقبة سياسية، وكأنما منحت الدولتان حق التدخل السياسي في شئون مصر، وحكمت الوزارة مصر حكماً استبدادياً أوتوقراطياً معتمدة على الحماية الأجنبية.

وعندما تولى رياض باشا تأليف وزارة جديدة، راحت تنكل بالحركة الوطنية وصادرت الصحف، وتعاملت مع زعماء الحركة بالاعتقال والنفي، واتخذت إجراءات أحنقت كبار ملاك الأراضي، الذين كانوا قد نالوا امتيازات واسعة في المرحلة السابقة، وألقيت أعباء مالية على كواهلهم، فاتسعت بذلك دائرة التذمر والسخط العام وبات الطريق أمام الثورة أكثر تمهيداً، ونتيجة التضييق على النشاط السلمي للحركة الوطنية، ازداد نشاط العسكريين والتف الجنود حول زعمائهم، مما كان بداية للنشاط المكثف من قِبَل الضباط الوطنيين الذين التفوا حول أحمد عرابي. وكانت بداية الثورة التي ادعت المصادر الأوربية أنها مجرد «عصيان عسكري» للتقليل من شأنها ومضمونها، بينما كانت ثورة وطنية عامة، انصهرت في بوتقتها كافة الفئات الاجتماعية المتذمرة من الضغط الأجنبي، وتدخله في شئون البلاد، فاجتمع على صعيدها كبار الملاك والمثقفين والموظفين، والضباط والجنود الذين أهملت ترقياتهم وفصلوا بالجملة، وامتهنوا في أعمال لا صلة بينها وبين العسكرية بسبب ناظر الحربية الشركسي عثمان رفقي باشا، الذي خص أبناء طائفته بالرتب والترقيات دون الضباط المصريين «الفلاحين».

وتبلورت مطالب الحركة الوطنية في إيقاف التدخل الأجنبي، وإقامة حياة نيابية دستورية حقيقية، خاصة وأن الحياة البرلمانية بات أمرها شورياً وشكلياً، كما أن مجلس شورى النواب الذي تأسس في عهد إسماعيل عام ١٨٦٦ تعطلت جلساته منذ ١٨٧٩ .. وتوالت الاجتماعات السرية بين قادة الحركة الوطنية وزعمائها، لاتخاذ الترتيبات اللازمة لمقاومة الخديو ورئيس وزرائه والحصول على حقوق الأمة، وقد فوضوا أمر رئاستهم إلى أحمد عرابي، وأقسموا له يمين الطاعة والولاء، فوثّق عرابي صلاته بزعماء الحزب الوطني والنواب والأعيان وعلماء الأزهر، الذين خولوه جميعاً التحدث باسم الأمة .

وعندما ازداد التفاف الناس حول عرابي، تقدم وزميلاه عبد العال حلمي وعلي فهمي في منتصف يناير عام ١٨٨١ لمقابلة رئيس الوزراء، وقدموا إليه عريضة طلبوا فيها عزل ناظر الحربية وتعيين وطني بدلاً منه، وإصلاح نظام الترقيات في الجيش، غير أن الخديو أمر باعتقال الضباط الثلاثة، فالتف الضباط حول محمد

عبيد الذي تقدم بهم إلى «ثكنات قصر النيل» وحطم أبوابها وأطلق سراح المعتقلين بالقوة، وتوجه الجميع إلى الخديو وجددوا مطالبهم فاستجاب على مضض ، وعين أحد الضباط الوطنيين وهو محمود سامي البارودي ناظراً للحربية، ومع ازدياد شعبية عرابي الذي صار موضع إعجاب الأمة، وكذلك ازدياد تدخل الجيش في السياسة، لجأ الخديو إلى عزل البارودي من النظارة .

وكان رد الفعل الوطني اتفاق الزعماء الوطنيين على القيام بمظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ الشهيرة، التي تقدم فيها عرابي على رأس الجيش إلى ساحة عابدين في ذلك اليوم المشهود في تاريخ مصر، حيث قدم للخديو مطالب الأمة والجيش، والتي تمثلت في إسقاط حكومة رياض باشا المستبدة، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربي، وزيادة عدد الجيش حتى العدد المحدد في فرمانات عام ١٨٤١، ورضخ الخديو أمام هذا الحشد الهائل المتجمع خلف زعيمه، فأقال رياض باشا ووعد بالاستجابة للمطالب الأخرى، وكلف محمد شريف باشا بتأليف وزارة جديدة دخلها البارودي ناظراً للحربية مرة أخرى، وصدرت التعليمات بإجراء انتخابات ودعوة مجلس النواب للانعقاد في ٢٤ ديسمبر ١٨٨١ .

وعكف شريف باشا على إعداد لائحة دستور يتضمن مبدأ المسئولية الوزارية، وحق مراقبة الحكومة، وحق مجلس النواب في إقرار القوانين والضرائب، غير أن شريف فوجئ بالاعتراض على مسألة أن يتضمن هذا الدستور حق المجلس في مناقشة الميزانية أو إقرارها، بحجة المحافظة على التزامات مصر المالية قِبَل دائنيها.

وقد حدثت أزمة بهذا الشأن استغلتها بريطانيا، فاتفقت مع فرنسا على إرسال مذكرة مشتركة في يناير ١٨٨٢ تضمنت تحذيراً للأطراف المعنية، وألمحت إلى الصعوبات الداخلية التي تعترض الخديو، كالجيش والنواب والحركة الوطنية، والخارجية كالسلطان .. المهم أن تقديم هذه المذكرة جاء نقطة تحول في تاريخ الثورة، فقد اتضح للوطنيين أنهم ليسوا أحراراً في بلادهم، ذلك أنهم لم يفعلوا مايستعدي الدولتين، وفهمت مصر المذكرة على أنها مقدمة للتدخل، فظهر العسكريون من جديد، واعتبروا المذكرة موجهة إليهم، وقرروا الاحتجاج ورفضها لدى السلطان. وقد زاد من حنقهم أن الدولتين وعدتا الخديو بالتدخل المسلح إذا

لزم الأمر، وأنه شكرهما على ما أبدياه من عطف نحوه، فازداد سخط الشعب على الخديو المتواطئ مع النفوذ الأجنبي، وتطلع الشعب إلى الجيش مرة أخرى.

وفي يناير ١٨٨٢ نوقش مشروع الميزانية وأصر النواب على تعديلها، وطالبوا بسلطات أكبر كإعطاء المجلس حق إقرار نصف الميزانية، وكان موقف رئيس الوزراء ضعيفاً، فسيطر التيار الوطني على المجلس برمته وضغط على الخديو لإسقاط الوزارة، واستجاب فتألفت وزارة برئاسة البارودي، وجاء بها عرابي ناظراً للحربية، وفي ٧ فبراير صدر «دستور الثورة» متضمناً تعديلات الوطنيين كاملة، وكان الشيخ محمد عبده وعبد الله نديم وغيرهما من زعماء الحزب الوطني قد شاركوا في صياغتها وفي إقناع أعيان المجلس بها .. وعندما طهَّر الثوار الجيش بطرد ثلثمائة من الأتراك والشراكسة، تآمر هؤلاء مع القوى المعادية للثورة لتصفيتها واغتيال زعمائها، فانكشفت مؤامرتهم وحكم على أربعين منهم بتجريدهم من الرتب العسكرية ونفيهم (وكان منهم عثمان رفقي)، فاستغل الخديو والقنصل الإنجليزي الفرصة للتمهيد لعمل عسكري، واتهم الخديو الوزارة بتدبير المسألة كلها، وتعقد الموقف، فصمم الوزراء على المقاومة وليحدث ما يحدث، ودعوا مجلس شورى النواب للاجتماع واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة البلاد، وأعلن عرابي أن الوقت قد حان للتخلص من أسرة محمد علي!.

وقامت بريطانيا وفرنسا بمظاهرة بحرية للضغط على عرابي في ٢٠ مايو ١٨٨٢، وقدمت الدولتان مذكرة مشتركة جديدة تطالب بإقالة البارودي وإبعاد عرابي خارج مصر، وعلي فهمي وعبد العال حلمي خارج الجيش، فقوبلت المظاهرة والمذكرة باحتجاج شعبي، فقدمت الوزارة استقالتها محتجة على قبول الخديو للمذكرة.. ووسط هذا القلق سرت شائعات بأن العرابيين يهددون الخديو والأجانب، كما حدثت مذبحة بالإسكندرية راح ضحيتها بعض الأجانب في ١١ يونيو ١٨٨٢، مما عجّل بتدخل الأسطول البريطاني، الذي تقدم لضرب طوابي الإسكندرية في ١١ يوليو، ودارت معركة غير متكافئة استبسل فيها المصريون، واستطاعت القوات البريطانية احتلال المدينة بينما انسحب الجيش المصري ليقيم تحصينات جديدة عند كفر الدوار وليستعد عرابي لجولة جديدة، غير أن الخديو أعلن عزله من قيادة

الجيش واتهمه بالخيانة وأكد حُسن نية الإنجليز، وأمام ضغط الإنجليز على السلطان، وافق على إصدار إعلان بعصيان عرابي، الذي كان قد أرسل منشوراً إلى الأقاليم أعلن فيه خيانة الخديو وانضمامه إلى الإنجليز، ومن ثم لم يعد هناك محلٌ لطاعته، وطلب أعداداً كبيرة من المتطوعين الذي هرعوا للعمل تحت قيادته.

انتقل القتال إلى الجبهة الشرقية حين اتضحت نية الإنجليز غزو مصر عن طريق السويس، فتدفق الجنود والمتطوعين وآلات القتال والمؤن والأغذية على الجيش المصري، ولكن ذلك كله لم يغن شيئاً أمام هجمات الإنجليز، الذين تساقطت أمامهم الحصون، كما أثر في مقاومة الثوار عدم وفاء دلسبس بوعده لهم بمنع اجتياز الإنجليز للقناة، فضلاً عن أن نار الفتنة والدسيسة أكلت الكثير من قوة الثوار .. وفي ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ وقعت المعركة الفاصلة في التل الكبير ، وكان منشور السلطان بعصيان عرابي قد أصابه في الصميم، وبعد مقاومة عنيفة من قادة الجيش واستشهاد الكثيرين منهم استسلم عرابي، ليدخل جيش الاحتلال القاهرة منتصراً، ومعه القنصل الإنجليزي، وعاد الخديو إلى القاهرة شاكراً للإنجليز صنيعهم، وبدأت عمليات تصفية الثورة بالمحاكمات والنفي والتشريد والفصل من الخدمة .. وكان الدرس المستفاد أن الثورة هزمت نتيجة تصدع الجبهة الداخلية، كما أن عرابي لم يستطع تجنيد قوى الشعب خلفه تجنيداً كافياً ومنظماً، كما لم يطهر الجيش من عناصر الخيانة والضعف، كذلك فإن عدم اتقان العرابيين لفن الثورة، قد وَسَم تحركاتهم بتلقائية أضرت بهم، فضلاً عن تقديرهم الخاطئ لحجم وقوة عدوهم، مما أدى إلى التعجيل بهزيمتهم أمام عدو قوي مسلح بأحدث طراز[٤]. المهم أنه بهزيمة الثورة، واحتلال الإنجليز لمصر عام ١٨٨٢ بدأت صفحة جديدة من تاريخها ، وهي صفحة عهد الاحتلال البريطاني، الذي دام حتى عام ١٩١٤، حين غيرت بريطانيا شكل الاحتلال بفرض الحماية على مصر في مطلع الحرب العظمى الأولى .



رابعاً: تطور أوضاع السودان والثورة المهدية
(١٨٢٠ - ١٨٩٩)

السودان في عهد محمد علي وخلفائه:

منذ بداية التاريخ الحديث لم يكن في بلاد السودان إلا مجموعة من السلطنات والممالك الإسلامية، التي استمرت قائمة حتى أوائل القرن التاسع عشر، وكانت أهمها سلطنة الفونج في سنار وسلطنة الفور في دارفور، ومملكة تقلي في شمال النوبة، كما تأسست مملكة في دارفور في أواسط القرن السابع عشر، وكانت سلطنة الفونج أقواها جميعاً، لذلك حاولت خلق إدارة موحدة في السودان، لكنها عجزت عن ذلك، كما تفجر الصراع بينها وبين سلطنة الفور، مما أضعفهما معاً، ولم يأت القرن التاسع عشر، إلا وكانت سلطنة الفونج قد بلغت درجة كبيرة من الإعياء بعد أن تحولت إلى مسرح لحروب قبلية مزقتها، وانعكست هذه الأوضاع على مجمل بلاد السودان، فعمتها الفوضى والاضطرابات في ظل دويلات منقسمة ومتحاربة، وغافلة عن الأطماع الأوربية المحدقة بها .. وكانت الدولة العثمانية بدورها، عندما بسطت سيادتها على الحجاز والساحل الشرقي للبحر الأحمر، تطمع في بسط سلطتها على الساحل السوداني للبحر، المقابل للحجاز، خاصة بعد أن ضمت سواكن، وأبقت قوة عسكرية لها في النوبة منذ عام ١٥٢٠، كما هربت إلى السودان فلول المماليك، إثر حملة إبادتهم، محاولين إقامة سلطنة لهم في دنقلة.

وكان والي مصر محمد علي باشا يحلم بدولة كبرى قاعدتها مصر، ولذلك بدأ يستطلع أحوال السودان، بعد أن تجمعت لديه أسباب ضمه، ومن بين هذه الأسباب مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر، تقضي على الفوضى وتحل الأمن والرخاء، ومنها رغبة الباشا في اكتشاف منابع النيل وذلك لتأمين وصول مياهه إلى مصر، وكذلك رغبته في تزويد جيشه بالعناصر السودانية، فضلاً عن اكتشاف واستخراج الذهب الذي أشيع أمر توافره هناك، وإن كان هناك من يضيف إلى تلك الأسباب اتجاه محمد علي إلى تعقب المماليك، الذين رأى في وجودهم على حدوده خطراً كبيراً، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أسباباً

اقتصادية تتعلق بما يمكن أن يستفيده من إمكانيات السودان وموارده، فضلاً عن أن ضم السودان سيحقق عمقاً استراتيجياً لمصر من ناحية الجنوب، ويوسع من حدود دولته .

أرسل محمد علي حملاته إلى السودان، حيث استغرقت عمليات الفتح والضم نحو ثلاث سنوات (١٨٢٠-١٨٢٢) بعد أن استأذن السلطان العثماني، الذي فتحت باسمه، وصارت مع مصر ولاية واحدة أو باشوية واحدة تحت السيادة العثمانية، ومن المعروف أن جيوش محمد علي التي قاد حملاتها ابنه إسماعيل، وصهره الدفتردار، ثم ابنه إبراهيم، لقيت عمليات مقاومة لكنها استطاعت القضاء عليها، وبانتهاء الضم بدأ ما يُعرف تاريخياً بوحدة وادي النيل السياسية، وتقررت حقوق السيادة على ذلك الوادي لمصر، فصار تعيين حكام السودان يأتي من جانب حاكم مصر، واستمر وادي النيل دولة واحدة سواء في عهدي الباشوية والخديوية وكذلك في العهد الملكي، حتى انفصلت عرى الوحدة واستقل السودان في بداية يناير عام ١٩٥٦.

وبشكل عام تمكن محمد علي من أن يقيم في السودان حكومة موحدة، وخلق من إمارات وقبائل متفرقة وطناً إسلامياً جديداً وهيأ له مستقبلاً ووجوداً وربطه بمصر وبالعالم العربي والإسلامي، وكفل له الأمن والاستقرار ونجح في نشر العمران وتحسين وسائل الري وتطوير الزراعة، وإلغاء الكثير من مظاهر تجارة الرقيق، كما وضع سياسة للتعليم وتنظيماً للقضاء، فضلاً عن اتباعه سياسة، ساهم بموجبها السودانيون في حكم بلادهم. وبشكل عام عرف السودان في عهده حكومة مركزية موحدة، بسطت سلطتها وقانونها على معظم أراضي السودان، فوضع بذلك الأساس الأول لتوحيد السودان قومياً، بعد أن قوّض الممالك المتناحرة وقضى على الحروب الأهلية والقبلية .. ورغم ذلك لم تسلم تجربة محمد علي من النقد، من زاوية أن الحكم كان فردياً «أوتوقراطياً» وعسكرياً، فضلاً عن أن كثيراً من حكام السودان أرهقوا الناس بالضرائب، كما تدنت خبرة بعضهم في شئون الإدارة، ووقع البعض الآخر في مهاوي الفساد والرشوة، مما أدى إلى تفجر حركات تمرد وعصيان، تسببت في تعثر الكثير من مشروعات الإصلاح .

ورغم أن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ أقرّت علاقة السودان بمصر، وأبقتهما كياناً واحداً، إلا أن هذه المعاهدة كانت لها آثارها السيئة على كليهما، حين مكنت للنفوذ الأجنبي في كل منهما. وسوف تتأثر فترة حكم خلفاء محمد علي، منذ عام ١٨٤٩، وحتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١، بما أحدثته هذه المعاهدة من آثار، ولقد سعى هؤلاء الخلفاء إلى إقامة حكومة ثابتة في الخرطوم، تذود عن السودان وتحقق الأمن والاستقرار، وتسعى لتعليم أبنائه وإنعاش اقتصاده، ودعم الحكم الذاتي، غير أن معاهدة لندن في المقابل، فرضت على مصر والسودان نوعاً من الوصاية الدولية، كان من أسوأ نتائجها تغلغل النفوذ القنصلي والامتيازات الأجنبية، خاصة خلال عهد محمد سعيد باشا (٥٤-١٨٦٣) وكانت النتائج في السودان واضحة، فتدفق تجار العاج لنهب البلاد، ومارسوا تجارة الرقيق وراء هذه التجارة خفية، واستطاع تجار الرقيق في النهاية اغتصاب السلطة تدريجياً من يد حكومة الخرطوم، واتهم الحكم المصري باستغلال موارد السودان، واتخاذه منفى للمغضوب عليهم، بل اتهمت الباشوية بأنها أرادت التخلي عن السودان والتفريط في وحدة وادي النيل عام ١٨٥٧ بعدما هالها سوء أحوال السودان.

ولما كان النظام الإداري مركزياً، فإن كفاءته صارت مرهونة بمقدرة وكفاءة حكام السودان من الحكمدارية، الذين أنيط بهم تنفيذ قرارات الباشا في عهدي عباس وسعيد، وقد وجه الكثير من النقد لبعض هؤلاء، مما أدى إلى عزل بعضهم، ومع ذلك فإن الكثيرين منهم تميزوا بالمقدرة وحُسن تصريف الأمور، وبشكل عام تمكنوا من حماية وحدة السودان وتدعيم سلطة الحكومة ونشر الأمن. وفي عهودهم تأسست أول مدرسة نظامية حكومية (١٨٥٣) كما أقيمت أول مطبعة، واستمرت سياسية «السودنة» وتدريب السودانيين على الحكم الذاتي، كما شهد السودان ألواناً أخرى من الإصلاحات منها إعادة تنظيم الضرائب وتعبيد الطرق وتأمينها، وربط السودان بمصر بالبريد وإلغاء الجمارك بينهما، وجرت محاولات لمنع تجارة الرقيق بعد أن أصدر سعيد باشا أمراً بتحريمها وأغلق سوقها الرئيسي في الخرطوم وطارد التجار، إلا أن تدخل قناصل الدول الأوروبية، وتآمر الكثيرين من رجال الإدارة المحلية، حال دون نجاح هذه الإجراءات، بل لقد أصبحت سلطة الباشوية على أجزاء كثيرة من السودان شبه منعدمة.

لذلك وقع على كاهل الخديو إسماعيل (٦٣-١٨٧٩) عبء مواجهة هذه المشاكل والحفاظ على وحدة وادي النيل، فاستمر في تعيين المديرين والمعاونين من العناصر السودانية، واتباع سياسة إصلاحية، توسع بموجبها في إنشاء المدارس وكذلك التعليم الديني، وبدأت عملية مد الخطوط الحديدية بين وادي حلفا والخرطوم ... الخ والأهم من ذلك أنه اتبع سياسة جدّه محمد علي، لاستكمال وحدة وادي النيل بضم الأقاليم الخارجة عن نطاقها، في منابع النيل الاستوائية وسواحل البحر الأحمر ومنطقة دارفور، فأرسل حملات عسكرية إلى الجنوب وصلت بحدود البلاد إلى خط الاستواء وأسست مديرية هناك، كما توسع في الشرق فضم «هرر وزيلع وبربره» أيضاً، وصار ساحل البحر الأحمر الإفريقي حتى باب المندب تابعاً للسيادة المصرية، كما ضم دارفور في الغرب منذ عام ١٨٧٤.

وعموماً نتج عن كل ذلك أن أصبح لمصر امبراطورية ضخمة في إفريقيا، ساهمت في فتح قلب القارة المجهولة للاكتشافات العلمية والجغرافية، فانطلق الرحالة والمستكشفون ورجال الحكومة المصرية لاكتشاف منابع النيل وفروعه، غير أن هذه الامبراطورية أثقلت كاهل الخزانة المصرية، وجعلت مصر تتصادم مع مناطق النفوذ البريطاني، وبدأت المتاعب بحركات عصيان داخلية وحروب مع الحبشة، وضغوط بريطانية على الخديو لمحاربة تجارة الرقيق، حتى اضطر هذا إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ومندفعة، ضيقت على التجارة العادية المشروعة أيضاً، وأثارت سخطاً مهد للثورة المهدية، فكان لسياسته التي اعتمدت على المصادرة والقسوة، واحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة، واستبدال العناصر الأوربية برجال الإدارة المصريين والسودانيين، بعد تعيين إنجليزي (غوردن) حاكماً عاماً على السودان، كل ذلك أدى إلى هروب الكثير من التجار إلى أطراف البلاد، ليشعلوا فيها الثورات، بينما كان وضع الخديو نفسه في مصر يتدهور، حتى لقد تدخلت الدول الأوربية لخلعه كما هو معروف عام ١٨٧٩ مما سيكون له آثاره على أوضاع السودان بطبيعة الحال.

الثورة المهدية :

لقد برزت عيوب الإدارة المصرية للسودان بشكل واضح خلال أواخر عهد إسماعيل، حين جعلت الفتوحات المصرية الجديدة مهمة الحكم أكثر تعقيداً

وخطورة، خاصة مع عدم كفاءة رجال الإدارة، وضعف الحكومة سواء في القاهرة أو الخرطوم، بسبب تزايد تدخل الأوربيين، مما خلق مناخاً معادياً للإدارة المصرية بالسودان. وجاءت محاولات القضاء على الرقيق وتجارته بأسلوب عنيف وسريع في مجتمع يتغلغل الرق في كيانه واقتصاده وبيوته، بدلاً من التضييق والإلغاء التدريجي، لتزيد من الفئات الساخطة خاصة من جانب الطبقتين العليا والوسطى، اللتين ينتمي إليهما الجلابون والنخاسون، والذين حركوا الثورات ضد الإدارة المصرية في بحر الغزال ودارفور وكردفان بين عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٠. وكان نظام الضرائب وفداحتها وعدم مراعاتها للتغيرات التي تطرأ على مقدرة الطبقات الاجتماعية، فضلاً عن المساوئ التي اقترنت بأساليب تحصيلها، قد أضاف أسباباً جديدة للثورة .

وكان تدفق الأجانب على مصر والسودان على نحو كبير، في شكل كتائب من المغامرين والمبشرين والتجار والمستكشفين ليعيثوا فساداً في كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويمارسوا تجارة العاج والرقيق والأسلحة على نطاق واسع، وليقوم المبشرون بنشاط ملحوظ في المناطق التي لم يصل الإسلام إليها، فشكل ذلك كله سبباً مهماً من أسباب الثورة. ويضاف إلى كل ما سبق تزايد استخدام العناصر الأوربية في وظائف الإدارة بالسودان، ممن كان ولاؤهم لمصالحهم ولأوطانهم، فضلاً عن ارتفاع أجورهم، مما أثقل الخزينة وحجب العناصر الوطنية، وكان مسلك هؤلاء الأوربيين، الذي رأى فيه السودانيون تدميراً لاقتصادهم وهدماً لدينهم، سبباً آخر من أسباب الثورة عليهم وعلى الحكومة التي استقدمتهم .

لقد باتت الظروف مهيأة للقيام بثورة على هذه الأوضاع، وما كان الأمر يحتاج إلا لزعيم أكثر قدرة من أسلافه، يستطيع تحريك الناس وتحويل أسباب التذمر والسخط إلى ثورة جامحة، وقد وجد السودانيون ذلك في شخص مصلح ديني ، ما لبث أن تحول من فقيه زاهد إلى زعيم سياسي، فآمنوا بأنه المخلّص وأنه «المهدي المنتظر» القادر على إذكاء الشعور الديني وتأليب الأهالي على حكومة وجبت الثورة عليها، وصار يكفي لظهوره على مسرح الأحداث، حتى يجد السودانيون فيه الزعامة المطلوبة، التي تستطيع أن تجمع تحت لوائها كافة العناصر الساخطة

والغاضبة، من تجار الرقيق إلى سواد الأهلين، لطرد الحكم المصري من السودان ولتخليصه من كل الأوربيين.

ظهر السيد محمد أحمد «المهدي» كداعية ومصلح ديني سلفي، يدعو الناس إلى العودة إلى أصول الدين الإسلامي وتشريعاته في عصوره الزاهرة وعصر الاجتهاد الأول، قبل ظهور الخلاف بين الأئمة وظهور المذاهب والفرق، ودعا إلى فتح باب الاجتهاد واستنباط الأحكام والشرائع من القرآن والسُّنّة، ودعا كذلك إلى التوحيد، والقضاء على كل مظاهر الشرك، وكان في ذلك يسير في نفس الخط الإصلاحي الذي ارتاده الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية. ورغم أن الدعوة الجديدة كانت تستنكر الطرق الصوفية، إلا أنها اتسمت بطابع صوفي خاص، ميز أنصارها الذين ألفوا حياة الزهد والتقشف والبساطة، مما ساعد على انضمام الناس إليها، كما نادت بمقاومة فساد المجتمع والبدع التي استشرت فيه، ورأت أنه قد استبيحت فيه محارم الإسلام وشرائعه، وقد دعت إلى إقامة حكومة إسلامية على أسس سلفية محضة، في تنظيماتها ومؤسساتها، وقد تطرف أنصاره وكفروا من يكفر بالإمام، ومن ثم أباحوا دمه وماله، كما سعت الدعوة إلى نشر فكرها وبرنامجها الإصلاحي في أنحاء العالم الإسلامي، من خلال كُتب زعيمها إلى كافة السلاطين والحكام المسلمين، كما دعت غير المسلمين إلى اعتناق الدعوة وأفكارها.

والواقع أنه كان لصاحب الدعوة قوة نفسية وميزات شخصية مما يتصف به أصحاب الدعوات المؤثرة في التاريخ، وقد ولد في جنوب دنقلة عام ١٨٤٤ وأتقن العلوم الدينية في كل من بربر والخرطوم، وأنشأ في الأخيرة مدرسة له، وبعد أن صار فقيهاً مرموقاً، له أنصار ومريدون، انتقل إلى جزيرة «أبا» للانقطاع للعبادة ونشر أفكار دعوته، التي ما لبثت أن لقيت تأييداً جارفاً، من خلال إضفائها طابعاً بسيطاً على الحياة الاجتماعية، وترويض الناس على حياة الزهد ومغالبة الشهوات، والأهم من ذلك أن الدعوة وجدت مناخاً سياسياً مواتياً، أفرخت فيه أفكارها، وأحرزت انتصاراتها.

وفي عام ١٨٨١ أعلن السيد محمد أحمد لأنصاره أنه «المهدي المنتظر» المكلف من الله سبحانه وتعالى بتأسيس دولة إسلامية كبرى عاصمتها مكة، وأعلن لمريديه أن النبي ﷺ نصبَّه مهدياً وكلفه بالدعوة، وبذلك اعتبر الرجل نفسه مبعوث السماء، ومهدي آخر الزمان، المنوط به إعادة الحرية والكرامة للسودانيين، والمكلف بتجنيدهم ضد المستعمرين للثورة على النظام القائم وسلطاته الحاكمة، وتنفيذ برنامج المهدية بإقامة الدولة الإسلامية التي صورها في منشوراته وكتاباته.. وكانت نقطة البداية في البرنامج العملي، الدعوة للتخلص من حكومة الخرطوم، وتحميل مسئولية فسادها للحكومة المصرية، التي اعتبرها مسئولة عن تعيين الأجانب في حكومة الخرطوم، وإهمالها محاسبتهم، ونادى بالامتناع عن دفع الضرائب، وخلع الطاعة لها والثورة عليها، كما دعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. والمعروف أن الدعوة لقيت تأييداً واسعاً من كل العناصر التي تضررت من الأوضاع القائمة، ولتأثيرها الديني الشديد في مجتمع متدين بطبيعته، ونجاحها في كسب أنصار ومؤيدين بين قبائل عديدة، كان على رأسها قبيلة «البقارة» التي تضم أكبر ملاك وتجار الرقيق، والمعروفين بعدائهم للحكومة .

جاء رد الفعل من جانب الحكومة ضعيفاً، فقد استخفت بالحركة وأرسلت حكمدارية الخرطوم قوة للقبض على المهدي وأنصاره، لكنهم استطاعوا هزيمتها في أغسطس ١٨٨١، كما استطاعوا هزيمة قوة أخرى أرسلتها الحكمدارية في أكتوبر في نفس العام، ونتيجة لهذه الانتصارات كسبت الدعوة - وقد تحولت إلى حركة سياسية - الآلاف من المؤيدين، لتتحول إلى ثورة، ومع ذلك لم تحسن الحكومة تقدير خطورتها، في ظروف انشغال حكومة القاهرة بأحداث الثورة العرابية في مصر، فازدادت قوة المهدية وانتشرت في أنحاء البلاد، وامتدت الثورة إلى كردفان، وعندما أرسلت القاهرة حملة للتصدي لها، استطاع المهديون سحقها في مايو عام ١٨٨٢، بل استطاعوا دخول «الأبيِّض» في يناير ١٨٨٣، وأمام عجز حكومة الخرطوم، بدأت حاميات كردفان تتساقط في أيدي الثوار .

رأت الحكومة البريطانية أن الأمور تخرج من أيدي حكومة الخرطوم، فأرسلت حملة بريطانية كبيرة من مصر، التي كانت قد وقعت تحت الاحتلال البريطاني،

يقودها الكولونيل «هيكس»، ورغم إحرازه انتصارات أولية علي الثوار، إلا أن هؤلاء تمكنوا من إبادة الحملة وقتل قائدها في نوفمبر ١٨٨٣، عندئذ اتجهت السياسة البريطانية إلى سياسة إخلاء السودان من الحاميات المصرية منه ، وعهدت بهذه المهمة إلى الجنرال «غوردن» الذي عينه الخديوي توفيق حاكماً عاماً على السودان في فبراير ١٨٨٤، فوصل إلى الخرطوم في الوقت الذي كان فيه المهديون يستعدون للزحف عليها، والحاصل أن غوردن ارتكب عدة أخطاء سياسية أدت في النهاية إلى سقوط الخرطوم في أيدي المهديين، بعد أن حاصروها حصاراً مرهقاً واقتحموها بقوة، حيث لقي الجنرال مصرعه في فبراير ١٨٨٥، وسجل سقوط العاصمة بداية لسيطرة المهديين على السودان[٥] .. ولم يلبث المهدي أن توفي في يونيو من نفس العام ، ليدخل تاريخ المهدية مرحلة جديدة، حاولت فيها بعد سنوات أربع من الصراع المرير، أن تتحول من ثورة لتقيم دولة .

اتسعت دولة المهدية وضمت كل أقاليم السودان، عدا بحر الغزال ومنطقة خط الاستواء، التي لم تستطع المهدية أن تحفظها من الأطماع الأوروبية، أما أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال فلم تمتد إليها دولة المهدية نظراً لبُعدها عن قلب الدولة، المهم أن هذه التطورات حدثت في عهد «عبد الله التعايشي»، الذي كان ساعد المهدي الأيمن وخليفته في أول وآخر حكومة أقامتها المهدية، والواقع أن وفاة المهدي قد أفقد الحركة روحها الدافعة والمؤثرة، في وقت كانت فيه قد تحولت إلى دولة كبيرة، تحتاج إلى تنظيم كفء وسلطة قوية وعقلية رجل دولة، يعوضها عن فقدان زعيمها الروحي، الذي ترتب على وفاته أيضاً فتور الحماسة الدينية، خاصة وأن الكثير من ادعاءاته لم تتحقق خلال حياته، فلا هو غزا مصر، ولا فتح مكة، ولا أمهله القدر ليختبر قدرته على استبدال سياسة التعمير والبناء، بأساليب الثورة وإثارة المشاعر الدينية .

والثابت أن الخليفة التعايشي، الذي حكم دولة المهدية نحو ثلاثة عشرة عاماً (٨٥-١٨٩٨) قد ركز السلطة جميعاً في يده، كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية عندما أوجد نظاماً ضريبياً أحدث سخطاً عاماً، زكّاه انصرافه إلى القضاء على خصومه الداخليين، مما استنفد الكثير من قوة الدولة، فضلاً عن استئثاره بالحكم

والخلافة لابنه الأكبر، خلافاً لما كان قد قرره المهدي، الذي كان قد سميٌ خلفاء أربعة - كالراشدين - كان التعايشي أولهم، كما أن الخليفة استبدل بقادة الجيش والحكام أقرباء وأتباعه، ومن العجيب أنه أرسل كتبه إلى الجزيرة العربية، وإلى السلطان العثماني، والملكة ڤكتوريا ملكة الإنجليز، يدعوهم إلى اتباع المهدية قبل أن تطأ جيوشه بلادهم وتنتقم منهم ! كما ساءت علاقاته بالحبشة ودخل في حروب معها أحرز خلالها انتصاراً كبده خسائر فادحة، وتحطمت آماله في فتح مصر عندما أرسل إليها حملة أبيدت عند «توشكى» عام ١٨٨٩.

ولما بدا عجز التعايشي عن إقامة دولة مستقلة مستقرة وقوية، نتيجة إصراره على التوسع، انتهى الأمر بهزيمته وعجزه عن الاحتفاظ بأطراف الدولة، حيث بدأت تطمع فيها القوى الأوربية بين عامي (٨٦-١٨٩٢) فتكالبت عليها فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وكذلك الحبشة، مما أثار قلق بريطانيا التي كانت تريد أن تضم المناطق التي اقتطعتها الدول السابقة إلى امبراطوريتها الأفريقية، التي ستمتد من البحر المتوسط حتى رأس الرجاء الصالح. لذلك تبنت الحكومة البريطانية خطة لاسترجاع السودان، وعهدت بهذه المهمة إلى «كتشنر» سردار الجيش المصري، الذي تقدم إلى السودان على رأس جيش قوي حديث يرأسه ضباط بريطانيون، استطاع هزيمة المهديين في أبريل ١٨٩٨، وفتح الطريق إلى عاصمتهم أم درمان، التي تمكن من دخولها في سبتمبر من نفس العام .. وعندما تمكن الخليفة من جمع صفوفه واتجه لمهاجمة أم درمان، ووجه بحملة بريطانية أخرى يقودها «وينجت» استطاعت إنزال هزيمة نهائية به في نوفمبر عام ١٨٩٩، حيث لقي الخليفة ومعه أكثر أنصاره مصرعهم، وبهذه النهاية المأساوية قضى الإنجليز على الدولة المهدية .

واستكمل الإنجليز خطتهم برفع علمهم إلى جانب العلم المصري فوق الخرطوم عند احتلالها، ليعلنوا أن الفتح تمَّ باسم الدولتين معاً، وأعلن المعتمد السياسي البريطاني في مصر «كرومر» أن السودان سيحكم من جانب الدولتين ، بريطانيا ومصر، وأن السردار البريطاني سيتولى السلطة نيابة عنهما، وغني عن التوضيح أن السردار سيتلقى أوامره من المعتمد البريطاني في مصر، وأن بريطانيا اعتزمت أن تنفرد وحدها بإدارة السودان بعد استرجاعه. ثم لم تلبث أن عقدت مع حكومة

الخديو «عباس الثاني» ما عُرف باتفاق «الحكم الثنائي» للسودان عام ١٨٩٩ الذي ضمن لبريطانيا الغلبة في كل الأمور، فرغم أن الاتفاق جعل إدارة السودان ثنائية، إلا أن ذلك كان من الناحية الاسمية، فقد كان الحاكم العام ومجلس مستشاريه وحكام المديريات من الضباط الإنجليز، أما الوظائف الصغرى فتركت للمصريين، كما اقتصر دور مصر على سد العجز في ميزانية السودان !. المهم أن هذا الاتفاق جاء خاتمة لصفحة من تاريخ السودان، وبداية لصفحة جديدة، انفردت فيها بريطانيا بالسيطرة والنفوذ ، ليس على السودان وحده، وإنما على مصر من قبله، منذ احتلالها لها عام ١٨٨٢.



الفصل الخامس

العالم العربي في القرن التاسع عشر
بين حركات الإصلاح الداخلية والاستعمار الأوربي

(القسم الثاني)

أولاً : بلاد الشام والعراق في القرن التاسع عشر

أ - بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر

ب - فلسطين وبدايات الحركة الصهيونية

جـ - العراق خلال القرن التاسع عشر

ثانياً : الخليج والجزيرة العربية

أ - الدولة السعودية الثانية

ب- العثمانيون وحملة الأحساء

جـ - النفوذ البريطاني في الخليج العربي

ثالثاً : الاستعمار الأوربي ودول المغرب العربي

أ - الجزائر والاحتلال الفرنسي

ب - الحماية الفرنسية على تونس

جـ - الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى

د - ليبيا بين الحركة السنوسية والاحتلال الإيطالي

الفصل الخامس

العالم العربي في القرن التاسع عشر
بين حركات الإصلاح الداخلية والاستعمار الأوربي
(القسم الثاني)

أولاً : بلاد الشام والعراق في القرن التاسع عشر

(أ) بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر :

لم تستقر الأوضاع تماماً في بلاد الشام، حتى تولى عبد الله باشا ولاية صيدا، الذي حاول إخضاع الأمير بشير الشهابي الثاني لسلطته ومارس عليه ضغوطاً مالية أدت به إلى التنازل عن إمارته في جبل لبنان عام ١٨٢٠، وفي أعقاب ذلك شملت الفوضى لبنان حتى اضطر الوالي العثماني في صيدا أن يستعين ببشير الثاني مرة أخرى، حيث عاد واستطاع إقرار الأمن والنظام، ثم ما لبث مركز الأمير لدى الدولة العثمانية أن تدهور نتيجة معاونته لوالي صيدا في هجومه على دمشق عام ١٨٢١، وهو ما لم يوافق عليه الباب العالي، الذي أمر بنقل والي صيدا، واختار بشير أن يغادر إلى مصر، حيث التقى بمحمد علي الذي أحسن استقباله وتعاهدا على التعاون، ونجح محمد علي في طلب الصفح من السلطان لبشير الثاني الذي عاد إلى لبنان بعد أن كسب صداقة محمد علي.

وعندما قامت الحرب في بلاد المورة باليونان عام ١٨٢٥ استنجد السلطان بمحمد علي، الذي أرسل حملة قوية يقودها ابنه إبراهيم، حيث استطاع إحراز نجاحات كبيرة، رغم دعم الدول الأوربية لليونان، وقد كافأ السلطان محمد علي بجزيرة كريت، بينما كان محمد علي يُلح على السلطان أن يوليه بلاد الشام عوضاً عن المورة التي وعده بها، وكان رفض السلطان مبرراً كافياً لدى محمد علي لغزو بلاد الشام ثمناً لتعريض جيشه للهلاك وتدمير أسطوله، ولما كان السلطان قد طلب من محمد علي معاونته في قمع فتنة حدثت في بلاد الروملي، انتهز محمد علي الفرصة وبدأ يعد جيشه بشكل لا يثير ارتياب السلطان، وعندما عرف أن

السلطان استغنى عن معاونته، راح محمد علي يتذرع بأسباب أخرى تبرر تحرك جيشه إلى الشام، منها محاربة والي عكا الذي استولى على أموال التجار المصريين، وآوى الفلاحين المصريين الهاربين من التجنيد الإجباري، وبدأ جيش محمد علي يقوده ابنه إبراهيم باشا في الزحف على عكا في أكتوبر عام ١٨٣١.

والملاحظ أن الباب العالي لم يكن قادراً على أكثر من نصيحة والي عكا باستخدام الكياسة وتجنب ما يؤدي إلى الحرب، مما يؤكد أن الدولة العثمانية عجزت عن اتخاذ موقف حازم يوقف خطر محمد علي، وقد رحب الموارنة بإبراهيم باشا واعتبره النصارى عموماً صديقاً لهم، خاصة وأنه اتبع سياسة وضعتهم على قدم المساواة مع المسلمين، وقد تردد بشير الشاني في دعم ونجدة إبراهيم باشا، لكن محمد علي كتب إليه مذكراً إياه بوعوده له، لذلك سارع إلى نجدة إبراهيم الذي وصلت جيوشه إلى «بيت الدين» وشرع يستعد للاتجاه صوب دمشق وحمص، بعد أن وضع ترتيبات إدارية جديدة عام ١٨٣٢ توسع من نفوذ وسلطة بشير الشاني بأن ضمت إليه بيروت وصيدا وصور.

انتصرت جيوش محمد علي وبسطت سيادته على الشام، وشرع إبراهيم باشا في وضع نظم إدارية وحربية تتفق مع الوضع الجديد، بعد أن فرض الأمن والنظام، وحصن مضايق جبال طوروس لصد أي هجوم عثماني، وأعاد تحصين عكا وأسوارها، واستقرت الحاميات العسكرية المصرية في مدن الشام الرئيسية، والمعروف أن الحكم المصري ألغى كذلك التقسيمات الإدارية العثمانية التقليدية في بلاد الشام ووحدها، إلا أن هذه الوحدة لم تصمد طويلاً أمام الثورات المحلية التي أعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه، فعادت بلاد الشام إلى وضعها القديم كإيالات على رأس كل منها مدير يعاونه «متسلم»، ومع ذلك فالمؤرخون يشيدون بتقدم أساليب الإدارة المصرية للشام خلال فترة الحكم المصري، خاصة في مجالات تأسيس «دواوين المشورة» ونظام جباية الضرائب، وإلغاء بعض الامتيازات الأجنبية، والقضاء على نظام الالتزام الذي أثقل كواهل الفلاحين، فضلاً عن إرساء دعائم المساواة السياسية والاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين[1].

أما المساوئ التي برزت خلال فترة الحكم المصري (٣١-١٨٣٩) فتتلخص في تجنيد الأهالي في الجيش، مما هدد بالقضاء على طبقة الفلاحين، الذين جندوا في حروب بعيدة عن بلادهم، ورغم وعد إبراهيم بتخفيض الضرائب، إلا أنه ما لبث أن فرض ضرائب جديدة كضرائب الحرير وضريبة الرؤوس، ومن هذه المساوئ التي أثارت استياء الأهالي نزع أسلحتهم، وتسخيرهم في الأعمال العامة دون أجور فيما يُعرف «بنظام السخرة».

لذلك بدأت الثورات تندلع ضد الحكم المصري منذ عام ١٨٣٤، وقد حدثت أولها عند نهر الأردن قرب بيت المقدس، واستطاع إبراهيم محاصرة القوى الثائرة حتى قضى على الثائرين، وعندما امتدت الثورة إلى «صفد» تولى الأمير بشير الشهابي إخمادها، كما طاردت جيوشه الثائرين، في طرابلس واللاذقية حتى انتهى أمرهم. ولكن الثورات أطلت برأسها من جديد بعد ثلاث سنوات عندما طبق إبراهيم باشا نظام التجنيد الإجباري على الدروز، بدعوى حاجة جيشه إليهم لمواجهة هجوم العثمانيين المرتقب، فتمرد الدروز واندلعت الثورة في حوران في نوفمبر ١٨٣٧ وقد لعب الإنجليز دوراً كبيراً في تشجيع الدروز على مقاومة الحكم المصري، فضلاً عن دسائس العثمانيين الذين لم يكتفوا بالتحريض على الثورة وإنما وزعوا الأسلحة على الثائرين.. ورغم هزيمة الدروز وإخماد ثورتهم إلا أن الجيش المصري تكبد خسائر فادحة، نتيجة الانتصارات الأولى التي أحرزتها قوى الدروز.

ونتيجة لتمكن الحكم المصري في الشام وعجز الدولة العثمانية، استنجد السلطان محمود الثاني بالدول الأوروبية التي تدخلت في شئون بلاد الشام ، وخلال المفاوضات طالب محمد علي بحكم ولايات الشام نظير انسحاب جيوشه من مناطق الأناضول التي كانت قد استولت عليها ، وضغطت بريطانيا وفرنسا على السلطان لقبول ذلك، حتى تنسحب السفن الروسية التي قَدِمَت لمعاونة السلطان، فرضخ على مضض ووقّع صلح «كوتاهية» عام ١٨٣٣ التي انسحبت بموجبه القوات المصرية من الأناضول، واعترف لمحمد علي بحكم بلاد الشام «وأدنة»، وتثبيته على حكم مصر وكريت والحجاز. غير أن ثورات الدروز كشفت عن سخط الأهالي على الحكم المصري، لذلك شرع السلطان عام ١٨٣٨ في الاستعداد للانتقام من

محمد علي واسترجاع بلاد الشام، وأرسل بالفعل حملة كبيرة استطاع إبراهيم باشا سحقها في موقعة «نزيب» شمال شرقي حلب في يونيو ١٨٣٩، كما استسلم الأسطول العثماني للأسطول المصري الذي اقتاده أسيراً إلى الإسكندرية. والمعروف أن الدول الأوربية التي أثارتها قوة الجيش المصري تدخلت، مع تباين أطماعها، بالقوة حتى أجبرت إبراهيم باشا على الجلاء بجيوشه عن بلاد الشام ووقعّت مع والده معاهدة لندن عام ١٨٤٠، والتي صدق عليها السلطان بفرمان عام ١٨٤١ الذي جعل حكم مصر ، وراثياً في أسرة محمد علي ..

مع رحيل الحكم المصري عن الشام، وخلع الأمير بشير الشهابي(الثاني) نشأ فراغ سياسي حاولت القوى والعصبيات ملأه، فبرز الموارنة والدروز والشيعة والسُنّة والأرثوذكس وصار لبنان مسرحاً لتدخلات الدول الأوربية وأطماعها.. وحاولت الدولة العثمانية بدورها إحكام قبضتها على جبل لبنان، فنقلت مقر والي صيدا إلى بيروت، ليتمكن من مراقبة الجبل.. بينما بدأ قناصل الدول الأوربية في إثارة النعرات الطائفية وتكريسها، فتدخلت بريطانيا لمحاربة النفوذ الفرنسي ولتأييد الدروز، وتدخلت فرنسا لدعم الموارنة، وتدخل الروس بحجة حماية طائفة الأرثوذكس، حتى النمسا أخذ قنصلها يدعي حق بلاده في حماية الكاثوليك.. وهكذا بدأ القناصل يتدخلون في كل الأمور لتقوية نفوذ بلادهم .. وتوترت الأوضاع مما أفضى إلى نشوب حرب أهلية بين الدروز والموارنة فيما يُعرف «بالحركة الأولى» عام ١٨٤١، وتدخلت الدولة العثمانية لإعادة الهدوء وأنهت حكم الشهابيين، وعينت حاكماً عثمانياً (عمر باشا) على جبل لبنان لأول مرة في تاريخه، غير أن الوالي الجديد اتبع سياسة جافة أثارت الدروز والموارنة، فانقلبوا على سلطته وتحدوه، وانتهى الأمر إلى تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين إحداهما شمالية يتولاها قائمقام ماروني، وثانيهما جنوبية يتولاها قائمقام درزي، على أن يرأسهما والي صيدا، ووافقت بريطانيا على النظام الجديد الذي أقر للدروز سلطة سياسية وإدارية، ستكون تحت نفوذها، كما وافقت فرنسا عليه لأنه منح الموارنة وطناً مسيحياً، وهكذا انتهى الحكم الوطني وتعزز التقسيم، وضعف لبنان على نحو كبير.

ورغم ما سبق، لم يكن بوسع النظام الجديد إزالة أسباب الفرقة والانقسام، فلم تلبث الحرب الأهلية أن تفجرت من جديد عام ١٨٤٥ «الحركة الثانية» واقترحت فرنسا إلغاء نظام القائمقاميتين والعودة إلى نظام الإمارة الموحدة، لكن الدولة العثمانية رأت الإصرار على التقسيم، أو العودة إلى الحكم العثماني المباشر، وقد حضر وزير الخارجية العثماني (شكيب باشا) إلى بيروت ووضع نظاماً جديداً للإدارتين المارونية والدرزية، نسب إلى اسمه، أبقى فيه على نظام القائمقاميتين مع إيجاد مجلس إداري إلى جانب كل قائمقام، واعتبر كلاً منهما موظف معين من قِبَل والي صيدا، كما سعى إلى القضاء على النظام الإقطاعي ودعم سلطة الدولة العثمانية في لبنان، خاصة في شئون الجبل، وبشكل عام خضع لبنان لسلطة الوالي العثماني بصورة أقوى مما سبق .

وما أن رحل شكيب حتى عاد قناصل الدول الأوربية إلى سابق تدخلاتهم، وتفجرت الخلافات في الصفوف المسيحية، بين الموارنة والأرثوذكس، بل وبين الموارنة وبعضهم البعض، وبين الموارنة الفلاحين ومشايخ الإقطاع ، وتدخل الوالي العثماني لعزل القائمقام الماروني واستبداله بآخر عام ١٨٥٤، فازدادت الخلافات أكثر خاصة خلال الفترة (٥٧-١٨٥٩) وتدهورت خلال ذلك سلطة القائمقام أمام ثورة المشايخ عليه، وتفجرت ثورات الفلاحين ضد المشايخ، نتيجة ما عانوه من ظلم وعنت، ثم وقعت صدامات مسلحة بين المسيحيين والدروز في بعض المناطق كانت مقدمة لفتنة طائفية وحرباً أهلية اندلعت عام ١٨٦٠ واشتهرت في التاريخ باسم «مذابح الستين».. وتدخل والي صيدا العثماني لتهدئة الصراع ونجح في جمع زعماء الفريقين وتوقيع اتفاق، ألغي بموجبه نظام القائمقاميتين وأعيد الحكم العثماني المباشر .

ومن المعروف أن آثار هذه الاضطرابات الطائفية امتدت إلى دمشق هي الأخرى مما اقتضى من الباب العالي إرسال وزير الخارجية إلى المنطقة لاتخاذ تدابير سريعة لوضع حد للفتنة، بينما سعت فرنسا من جانبها، ولأسباب خاصة بها، إلى التدخل عسكرياً في شئون لبنان متهمة السلطان العثماني بالتلكؤ، غير أن وزير الخارجية العثماني كان قد أصدر قراراً بإلغاء نظام القائمقاميتين وتقسيم لبنان إلى مناطق

عسكرية، ثم عزل والي صيدا ومساعديه، وأنزل العقاب ببعض زعماء الدروز الذين أدينوا بقتل المسيحيين .. ومن جانبها أرسلت الدول الأوربية لجنة تحقيق دولية في هذه المذابح، وبالفعل قَدمَت اللجنة التي شارك فيها وزير الخارجية العثماني بطبيعة الحال، وقدمت مقترحات في يونيو ١٨٦١ بوضع «نظام أساسي» جديد للحكم في لبنان، اعتمده السلطان، أصبحت لبنان بموجبه «متصرفية عثمانية» تتمتع باستقلال ذاتي، مضمون بالدول الست الموقعة عليه، يتولى السلطة فيها متصرف مسيحي كاثوليكي، على أن يكون عثمانياً يعينه السلطان ويُعد مسئولاً أمامه، يعاونه في شئون الحكم مجلس إداري من اثنى عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف (٤ موارنة ، ٣ دروز ، ٢ أرثوذكس ، ٢ للكاثوليك، وواحد للسُنّة وآخر للشيعة) ويلاحظ أن متصرفية جبل لبنان لم تضم بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا.

وقد أقر نظام المتصرفية مساواة جميع المواطنين أمام القانون، وإلغاء الامتيازات الإقطاعية، وقامت الدولة العثمانية بإصلاحات إدارية في الشام ككل، فقسم إلى ولايات جديدة، وأنشأت ولايتي الشام وحلب، ثم ولاية بيروت، وجعلت القدس سنجقاً خاصاً. والحاصل أن لبنان شهد في عهد المتصرفية تطوراً إدارياً ملحوظاً، فضلاً عن التقدم الذي شمل مجالات عديدة، بسبب توطيد الأمن وتحقيق قدر كبير من الاستقرار، مما انعكس بدوره على خلق مناخ ثقافي وفكري جديد، ظهرت آثاره خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في حركة إحياء اللغة العربية وآدابها وحركة الصحافة النشطة وتأليف الموسوعات، وبروز حركة ترجمة واسعة، نقلت الكثير من آثار الفكر السياسي الحديث وظهور دعوات واتجاهات تنادي بفكر قومي عربي، عبّر عنه الكُتّاب والشعراء والمفكرين والشوام [٢].

وعندما هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ سقطت بلاد الشام في يد الإنجليز وحلفائهم، ودخل الأمير فيصل بن الحسين (ابن شريف مكة) دمشق وشكل فيها حكومة عربية، اعتبرت نفسها حاكمة في المنطقة المحررة من العثمانيين، وبالمثل أعلن قيام حكومة عربية في بيروت أيضاً، تولاها أحد رجال الأمير فيصل الذي حضر إلى بيروت على رأس قوة رمزية، ومنها انتقل إلى «بعبدا» حيث مقر المتصرفية العثمانية، وهناك رفع عليها العلم العربي، غير أن

اللورد اللنبي ما لبث أن وصل إلى المنطقة ترافقه فرقة فرنسية ووضعها تحت حكم عسكري، بعد أن قسمها إلى ثلاث مناطق، جنوبية مركزها فلسطين تحت النفوذ الإنجليزي، ومنطقة شمالية تضم لبنان وساحل سوريا تحت النفوذ الفرنسي، ثم منطقة سوريا الداخلية في الشرق وتظل تحت الحكم العربي .. وعندما اجتمعت الدول المنتصرة في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ الذي وضع بلاد الشام والعراق تحت الانتداب، أقر المؤتمر الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وأعقب ذلك ضم بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا وصور إلى متصرفية جبل لبنان، وأصبحت جميعها تكون دولة «لبنان الكبير» الخاضعة للانتداب الفرنسي ، بينما أقام الأمير فيصل بن الحسين حكومة عربية في دمشق تسيطر على سوريا باستثناء الساحل .

(ب) فلسطين وبدايات الحركة الصهيونية :

في البداية لابد من ملاحظة أن فلسطين بحدودها المعروفة اليوم، لم تكن كياناً مستقلاً، وإنما كانت جزءاً من سوريا الطبيعية. أو الشام التاريخي، أما حدودها السياسية فقد تم تحديدها مع مطلع القرن العشرين، منذ اتفاقية طابا عام ١٩٠٦، التي خططت الحدود الجنوبية الفاصلة بين مصر وفلسطين، وحتى معاهدة عام ١٩٢٢ التي تم بموجبها ضم منابع المياه في جنوب لبنان و«إصبع الجليل»، وبحيرتي الحولة وطبرية، بأكملهما إلى فلسطين، بدلاً من إبقاء نصفهما الآخر إلى سوريا ، طبقاً لمطالب اللجنة الصهيونية التي رفعتها لمؤتمر الصلح.

كذلك لابد من التأكيد على أنه لم تكن هناك أية توجهات يهودية، سياسية أو قومية، لاستيطان فلسطين قبل القرن التاسع عشر، فلم تشكل فلسطين في الفكر اليهودي سوى فكرة المعبد اليهودي، الذي كان فيها يوماً ما ، فضلاً عن العوامل الاقتصادية التي كانت تشد اليهود إليها دون سواها .. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد صورت اليهود على أنهم شعب فلسطين الأصيل، وأنهم أبعدوا قسراً عنها ، فإن حقائق التاريخ دحضت ذلك كله، وأكدت أنه ليس لهم حق تاريخي في فلسطين، وأن العبريين القدماء لم يكونوا أصلاً من فلسطين.

وقد أكدت أحدث دراسة علمية عنوانها «اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني» أن إسرائيل القديمة لم تكن سوى خيط رفيع في نسيج

التاريخ الفلسطيني الغني، وأن الدراسات التوراتية تحاول اعتبار «مملكة إسرائيل القديمة» حقيقة تاريخية لا جدال فيها، لتؤكد وجود استمرارية تاريخية «مباشرة» بين مملكة إسرائيل القديمة، في بداية العصر الحديدي، وبين دولة إسرائيل المعاصرة، وبذلك توظف أحداث التاريخ لخدمة الأطماع السياسية الصهيونية المعاصرة، كما أوضحت في منهج نقدي علمي أن «امبراطورية داود» مجرد ضرب من الخيال، اختلقه الباحثون التوراتيون، وصوروه على أنه كان امبراطورية لدوافع سياسية واضحة، فلم تكن مملكة إسرائيل سوى وهم زائف، وأن إسرائيل التاريخية لم تكن إلا لحظة عابرة في مسيرة التاريخ الحضاري لفلسطين القديمة، كما أن دراسة التاريخ الفلسطيني القديم له انعكاسه القوي على التاريخ الحديث والمعاصر، لأنها تهدم الحجة الأساسية للصهيونية وهي العودة إلى «أرض الأجداد»[٣].

ومن المعروف أن فلسطين منذ الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، قد استقر طابعها العربي الإسلامي، دينياً وحضارياً، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وفي بداية العصر الحديث لجأت إلى فلسطين أعداد من اليهود «السفارديم» الذين فروا من الاضطهاد في أسبانيا والبرتغال منذ أواخر القرن الخامس عشر، وانضموا إلى الأقلية اليهودية الموجودة فيها، ولم يشكلوا جميعاً كياناً خاصاً وإنما أقلية دينية، وعاشوا كمتعبدين رغبوا العيش والموت في الأرض المقدسة، أو لاجئين لاذوا بتسامح العرب والحكم العثماني، وتأثروا بمظاهر الحياة العربية في اللغة وأسلوب الحياة الاجتماعية، ومن هنا لم يزعم أحد من مفكري الصهيونية أن حركتهم كانت نابعة من تطور داخلي في فلسطين، أو أن الصهيونية كانت تعبيراً عن احتياجات طبيعية للطائفة اليهودية في الشرق العربي.

ونتيجة ظروف تتعلق بالسياسة الأوربية، اهتمت دول أوربا منذ أواخر القرن الثامن عشر بمسألة توطين اليهود في فلسطين، فعندما أرسلت حكومة الإدارة في فرنسا حملة بونابرت إلى الشرق، كانت تستهدف كسب اليهود، بوعدهم بتأسيس «كومنولث يهودي» في فلسطين، لتسهيل مخططاتها لاستعمار الشرق العربي، ولذا أصدر بونابرت نداءه إلى يهود آسيا وإفريقيا يدعوهم لتأييده ووعدهم بإعادة «مملكة بيت المقدس القديمة»، ورغم عدم تأثير هذا النداء، إلا أن اليهود اعتبروه

اعترافاً أوربياً بحقوق لهم في بيت المقدس .. أما بريطانيا فقد سببت هجرات اليهود إليها إثر موجات اضطهادهم في أسبانيا والبرتغال وروسيا ، مشاكل عديدة بشأن توطينهم وتجنسيهم، مما أثار الرأي العام البريطاني، خاصة بعد مطالبتهم بالحقوق السياسية والمدنية، تلك التي نجحوا في الحصول عليها بالفعل، وقد برز منهم شخصيات يهودية بريطانية مثل «اللورد منتفيوري»، الذي صار عمدة لندن، و«اللورد روتشيلد » ، الذي صار عضواً بمجلس العموم، وقد قاموا بجهود واضحة لتوطين اليهود في فلسطين، بعد أن وجدت بريطانيا أن هذه السياسة تخدم مصالحها الامبراطورية، بل إن منتفيوري قد بذل جهوداً لتحسين أوضاع المستوطنات اليهودية الأولى في فلسطين، كما أثار الاهتمام بها في أوربا ، حتى أن بلاده بدأت بالفعل تبسط نوعاً من الحماية على الطائفة اليهودية في فلسطين، وقد قام بعدة زيارات إلى فلسطين كانت إحداها لحماية يهود دمشق من تهمة قتل أحد الآباء الدومنيكان عام ١٨٤٠ ، وهناك أسس مدرسة للزراعة جنوب شرق يافا ، مهمتها تخريج مهندسين زراعيين يهود ، لاستصلاح الأراضي وتمليكها لهم.

وكانت أقدم الدعوات لاستيطان اليهود في فلسطين قد وردت في كتابات الحاخام «يهودا القالعي» (١٧٩٨-١٨٧٨) عندما سعى لاختلاق أيديولوجيات تعتمد على الفكر الديني، تعطي إيحاء لليهود بأنهم كانوا أمة واحدة، ودعا إلى الهجرة الجماعية وإلى اتحاد اليهود ، وتكوين ما سماه بالكيان اليهودي العالمي، وإنشاء صندوق يهودي، هو الذي تمخضت عنه المنظمة الصهيونية العالمية فيما بعد [٤].

وقد سعت بريطانيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى مساندة وتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين، بهدف اتخاذها مركزاً لها في الشرق العربي، يكون اليهود فيه ركيزتها الاستعمارية، وذلك لأهمية موقع فلسطين الاستراتيجي لامبراطوريتها ومواصلاتها .. وتحقيقاً لهذا الهدف تأسست في لندن عام ١٨٠٤جمعية سميت باسم «جمعية فلسطين»، ثم «صندوق اكتشاف فلسطين» عام ١٨٣٨ ، وكذلك تأسيس قنصلية بريطانية في القدس عام ١٨٣٩ ، بعد أن ازدادت أهمية فكرة استخدام اليهود في استعمار فلسطين بين الساسة الإنجليز والمنظرين اليهود .. وقد نجح مونتفيوري في دفع بريطانيا إلى تبني قضية كل اليهود في الدولة العثمانية، وتوطينهم في فلسطين، والتي تحمس لها وزير

الخارجية «بالمرستون» حيث أرسل سفير بلاده في استانبول ليطلب من السلطان عبدالحميد السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، ملوحاً بما قد يجنيه السلطان، من سعة ثرائهم ونفوذهم، بالإضافة إلى ما سيشكله وجودهم في فلسطين كحاجز بشري في وجه محمد علي، عدو الدولة، علاوة على كسب السلطان تأييد يهود أوربا إلى جانبه في صراعه معه .. والمعروف أن السلطان لم يسمح إلا بإصدار فرمان عام ١٨٤٠ الذي اعترف فيه لليهود بحق ممارسة شعائرهم الدينية، ومساواتهم مع غيرهم من مواطني السلطنة .

ولم ينتظر بالمرستون رد السلطان، واستغل فرصة انشغاله بالصراع مع محمد علي، وأسس أول قنصلية بريطانية في القدس في أوائل عام ١٨٣٩ التي كان أحد مهامها حماية اليهود المقيمين في القدس، كما أعلن مسئولية بلاده عن تحقيق مشروع إسكان لليهود في فلسطين في فبراير عام ١٨٤١.. وبعد هزيمة محمد علي ومع تغلغل النفوذ والامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وولاياتها العربية، تنافست الدول الاستعمارية الكبرى لتمهيد السبيل للسيطرة على فلسطين، عن طريق الحصول على الامتيازات وشراء الأراضي وإقامة القنصليات والمؤسسات التعليمية والصحية وغيرها مما غلف بثوب ديني، وقد ساهم في هذه المنافسة الرأسماليون اليهود المندمجون في مجتمعاتهم الأوربية، مدفوعين بأهداف اقتصادية وسياسية.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر توالت كتابات تشرح أهمية الأراضي المقدسة من الناحية الاستراتيجية في ضوء الصراع الدولي، وظهرت مقترحات لمشروعات توطين اليهود في فلسطين من جانب ساسة وكتاب إنجليز وفرنسيين وألمان وغيرهم .. وفي عام ١٨٦٠ أنشأ عدد من اليهود الفرنسيين «الاتحاد الإسرائيلي العالمي» في باريس، الذي كانت مهمته نشر التعليم والحرف، والاهتمام بنشر اللغة العبرية بين يهود فلسطين، وقد أقيمت لهذا الاتحاد مراكز في دولة أوربية أخرى .. وفي ألمانيا نشر الكاتب اليهودي الألماني «موسى هيس» كتابيه «روما والقدس» عام ١٨٦٢، ثم «مشروع استعمار الأراضي المقدسة» عام ١٨٦٧ حيث طرح فيهما فكرة استعمار الأراضي المقدسة، بعد إعداد نفسي

وعسكري للمستوطنين «العائدين إلى أرض آبائهم» حتى يمكنهم التصدي لأصحاب البلاد «البدو الرُحّل» ثم يلي ذلك إنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين»، وأضاف أن اليهود شعب صنع التاريخ وأنهم مدعوون مصيرياً لتحويل العالم، وحثهم على بناء حياتهم القومية في فلسطين، وعموماً ظلت كتابات هيس من المصادر الأساسية للفكر الصهيوني الحديث، ورغم أنه تحول من الاندماج في المجتمع الألماني إلى الحركة الصهيونية، إلا أنه وجه كتاباته إلى اليهود الشرقيين، لأن اليهود الغربيين كانوا بسبيلهم إلى الاندماج في مجتمعاتهم الأوربية التي عاشوا فيها مئات السنين[٥] .

وفي عام ١٨٧١ أرسلت بريطانيا لجنة فنية خاصة إلى فلسطين، قضت فيها ست سنوات لدراسة إمكانية فرص الاستيطان اليهودي في أراضيها، حيث قامت اللجنة بمسح كافة أراضي فلسطين من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وفي أعقاب ذلك طرح «أوليفت» البريطاني عام ١٨٨٠ مشروعاً للاستيطان اليهودي في منطقة واسعة ذات استقلال ذاتي، ضمن محمية بريطانية في سوريا الجنوبية، وقد حظي هذا المشروع بموافقة رئيس الوزراء البريطاني اليهودي «دزرائيلي» وبموجب هذا المشروع استطاع رجل الأعمال اليهودي «إدموند روتشيلد» أن يحصل على امتيازات في الجولان وكذلك في مناطق فلسطينية، من الدولة العثمانية بضغط بريطاني لتحقيق أهداف استعمارية اقتصادية وسياسية .

وعندما اغتيل قيصر روسيا عام ١٨٨٢ حدثت مجازر رهيبة اضطرت معها أعداد كبيرة من اليهود إلى الهجرة وانهارت فكرة اندماجهم في المجتمع الروسي، وحلت محلها فكرة «أحباء صهيون» التي دعت لإحياء العبرية لتصبح لغة اليهود، والتي تزعمها «ليونسكر» الذي نشر كتاباً سنة ١٨٨٢ عن مشكلة اليهود عنوانه «التحرر الذاتي» وصفها فيه بأنها مأساة العصر، وطالب بضرورة انتقال يهود العالم برمتهم إلى بقعة واحدة من الأرض تكون لهم وطناً .. وإيجاد قومية يهودية لشعب يعيش في «أرض الوطن» .. تواكب مع ذلك نشاط الزعماء اليهود في تنمية روح العداء للسامية في المجتمعات الأوربية المسيحية، لدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين .

أما مخترع لفظ «الصهيونية» بمفهومها السياسي الحديث فكان «ناتان بير مبارم» فقد استخدمها لأول مرة عام ١٨٩٣ واقترح توطين اليهود في البلاد المجاورة للبلاد المقدسة، قبل عامين من ظهور كتاب هرتزل «دولة اليهود» ورغم أن اليهود ظلوا يذكرون تعبير «الوطن التاريخي» و «أرض الميعاد» وما إلى ذلك، إلا أن حدود هذا «الوطن» الذي جاء بالتوراة ظلت مبهمة غير واضحة الدلالة، فالصهيونيين الأوائل لا يفرقون بين لفظي سوريا وفلسطين، فضلاً عن أن الجماعات اليهودية التي هاجرت إلى فلسطين في القرن التاسع عشر، أو كانت موجودة، لا تستند إلى أي شكل من أشكال الاستمرار الجغرافي أو التواصل التاريخي، وإنما إلى مجرد رواية دينية محضة تتعلق بفكرة إعادة بناء «معبد أورشليم».

والواقع أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تطوراً هاماً في وضع اليهود في فلسطين، حيث بدأت أسر اليهود الشرقيين «السفارديم» القديمة تفقد نفوذها، ولم تظهر بين يهود فلسطين أية حركة قومية أو ثقافية، وإنما جاءت هذه الحركة من أوربا، حين تدفقت منها، خلال العقدين الأخيرين موجة هجرة من يهودها «الاشكانزيم» الذين طالبوا بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، يتميز عما حوله بثقافة خاصة ويسيطر عليهم، وكانوا علمانيين، بالمقارنة مع اليهود المحليين الشرقيين المتدينين، وكانت هذه الهجرة هي بداية التنفيذ العملي للفكرة الصهيونية.

ومع ما سبق، فإن الحركة الصهيونية كانت، حتى هذه المرحلة، تفتقر إلى التنظيم والتخطيط، حتى تحولت إلى حركة سياسية منظمة على يد «تيودور هرتزل» (١٨٦٠-١٩٠٤) الذي وضع كتابه الشهير «دولة اليهود» عام ١٨٩٦، وحاول فيه أن يقيم الدليل على أن اليهود أمة متميزة، وأن المشكلة اليهودية مشكلة قومية مضطهدة ينبغي أن تحل. وأعطى هرتزل الحركة طابعاً عالمياً، وصار المنظم الفعلي لها، بعد أن أسس صحيفة «العالم» عام ١٨٩٧ لتكون لسان حالها.

وكما هو معروف، نظم هرتزل في أغسطس عام ١٨٩٧ انعقاد «المؤتمر الصهيوني الأول» في مدينة بال بسويسرة الذي حضره نحو مائتي عضو من أنحاء

العالم، لوضع أول ميثاق للحركة الصهيونية، وكانت مناقشاته حول ما يلاقيه اليهود من اضطهاد عنصري، وعن ضرورة الاتحاد ، ووضع الحجر الأساسي للمأوى الذي يضم الشعب اليهودي، فالصهيونية حسب تعبير هرتزل هي «عودة اليهود إلى حظيرة الفكرة المحضة، حتى قبل أن يحققوا عودتهم إلى أرض الميعاد». والمعروف أن المؤتمر حدد أهدافه، وعلى رأسها إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام، وذلك باتباع وسائل سلمية فعّالة، بإنشاء مستعمرات زراعية وعمرانية تأوي اليهود وتقوي بينهم روح «القومية اليهودية»، وكذلك الاستفادة من التنافس الدولي لصالح مساعدة الصهيونية في تحقيق أهدافها .. وقد أقر المجتمعون علماً ونشيداً قومياً، وتشكيل لجنة للعمل وتأسيس بنك استعماري..الخ. والملاحظ أن المؤتمر تجنب استخدام كلمة «دولة» وإنما استخدم عبارة «وطن يضمنه القانون العام» حتى لا تتشكك الحكومة العثمانية، صاحبة السيادة على الشام وفلسطين، في نوايا الحركة .

وقد سعى هرتزل للاتصال بالسلطان عبدالحميد الثاني عام ١٩٠١ ليحصل على موافقته على هجرة اليهود إلي فلسطين، وكذلك على ضمانات قانونية تمنحهم نوعاً من الاستقلال الذاتي، ولوح هرتزل للسلطان بمعونة مالية كبيرة للدولة، لكن السلطان كان واعياً لأطماع الحركة، فلم يقبل، وكان قد أصدر عام ١٨٨٢ قانوناً يعتبر دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير مشروع، كما أعقبه بقانون آخر عام ١٨٨٨ يمنع هجرة اليهود على نطاق واسع، ويكتفي بمنحهم فترة ثلاثة أشهر للحج. ونتيجة لاتصالات هرتزل الأخيرة، أصدر السلطان فرماناً عام ١٩٠٠ يمنع إقامة الإسرائيليين الدائمة في فلسطين، مما أثار زعماء الحركة الصهيونية، التي راحت تؤلب الحكومات الأوربية للاحتجاج لدى السلطان[٦].

ومع ذلك فقد شهدت فلسطين خلال عهد السلطان عبد الحميد قدوم موجتين من الهجرة اليهودية، أولهما خلال الفترة (١٨٨٢-١٩٠٣) بلغ عدد المهاجرين فيها (٢٥-٣٠) ألف يهودي من روسيا ورومانيا وبولندا، والثانية في الفترة (١٩٠٤-١٩١٤) والتي بلغ عدد المهاجرين فيها بين (٣٥ - ٤٠) ألف من اليهود الروس، وذلك بسبب فساد الإدارة العثمانية في فلسطين، والتي خضعت

للرشوة والابتزاز، مما سمح لليهود بإنشاء المستعمرات وتأسيس الشركات، فضلاً عما لقيه اليهود من دعم بريطاني تمثل في منحهم جوازات بريطانية وغير ذلك، كما يلاحظ أن الانقلاب الذي قام به الاتحاديون من حزب «تركيا الفتاة» عام ١٩٠٨ شاركت في تدبيره العناصر اليهودية من أعضاء نفس الحزب، وعندما انفرد الاتحاديون بالسلطة في أعقاب نجاح الانقلاب، أفسحوا المجال واسعاً لأعداد غفيرة من اليهود للهجرة إلى فلسطين، حتى بلغ عددهم الإجمالي من ٢٥ ألفاً عام ١٨٨٢ إلى ٨٥ ألفاً عام ١٩١٤.

وقد استطاعت الصهيونية في أعقاب مؤتمر بال أن تخطو خطوات عملية لتحقيق الاستيطان، فقد انبثق عن المؤتمر مجموعة مؤسسات متكاملة ومتعاونة كان أهمها : صندوق الائتمان اليهودي للمستعمرات «لجنة الاستعمار» (١٨٩٨)، والجمعية الزراعية اليهودية في أمريكا (١٩٠٠)، وصندوق رأس المال القومي اليهودي (١٩٠١) الذي ساهم في إقامة مدينة تل أبيب عام ١٩٠٩، والبنك الإنجليزي الفلسطيني (١٩٠٣). فضلاً عن مؤسسات أخرى أنشئت خلال الفترة التالية والتي كان أبرزها افتتاح مكتب فلسطين في يافا (١٩٠٨)، وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً كبيراً في ترسيخ حركة الاستيطان الزراعي في فلسطين، كمرحلة من مراحل تأسيس الدولة .

وقد أعلن هرتزل عام ١٩٠٢ أن هذه الدولة ستكون رأس حربة لأوربا وجزءاً من استحكاماتها وكموقع أمامي «للحضارة في مواجهة البربرية» حتى يضمن بذلك حماية ودعم الدول الأوربية، كما أكد على فكرة الصلة بين الصهيونية والمصالح الامبريالية لبريطانيا بوجه خاص، واستطاع كسب تأييد وزير المستعمرات البريطانية «تشمبرلين» لأن يكون الوطن اليهودي داخل الممتلكات البريطانية، ورغم ظهور مقترحات بأن يكون هذا الوطن في الأرجنتين أو أوغندا أو شبه جزيرة سيناء، إلا أن فلسطين ظلت هي المطلب الأول للحركة الصهيونية، وقد ذكر هرتزل «أن القاعدة الصهيونية يجب أن تكون في فلسطين أو بالقرب منها، وفي إمكاننا أن نستوطن أوغندا بعد ذلك»، وأصر المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥) على رفض أي نشاط خارج فلسطين، وأعرب عن رجائه أن تقوم الحكومة البريطانية بجهودها مستقبلاً لحل أي مشكلة تتعلق بتنفيذ برنامج مؤتمر بال.

وفي بريطانيا، وبعد وفاة هرتزل، قبض «حاييم وايزمن» اليهودي البريطاني على زمام الحركة الصهيونية، واستطاع مع جماعة من أبرز الشخصيات اليهودية كسب تأييد ودعم السياسيين البريطانيين وغلاة الاستعماريين، في وقت كانت بريطانيا فيه قلقة على مصير وضعها الاستعماري. حتى أن رئيس وزرائها «كامبل- بانرمان» دعا الدول الاستعمارية عام ١٩٠٧ إلى مؤتمر يتناول دراسة مصير ومستقبل أوضاعها الاستعمارية، وانتهى هذا المؤتمر إلى وضع تقرير خطير عُرف باسم «تقرير كامبل - بانرمان» ورد فيه أن الخطر على نشاط هذه الدول الاستعمارية يكمن في شرق وجنوب البحر المتوسط، حيث يعيش شعب واحد، له مقومات الترابط والوحدة، ويملك ثروات طبيعية، ولو أخذ بأسباب العلم والصناعة، فسيقضي على النشاط الاستعماري الأوربي، لذلك يجب على الدول الاستعمارية الحيلولة دون توحد المنطقة، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تأخر وتفكك، مما يقتضي فصل القسم الآسيوي عن الإفريقي، واقترحت اللجنة إقامة حاجز بشري قوي وغريب، يحتل الجسر البري بين آسيا وإفريقيا، بحيث يشكل فيها، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة.

وهكذا تلاقت أهداف الحركة الصهيونية مع الاستعمار الأوربي، ونشطت في كل من بريطانيا، وبقية دول أوربا والولايات المتحدة، بعد أن علمت بالتقرير، لتقيم الدولة المنشودة، وأصبح هذا التقرير بمثابة ورقة عمل للدبلوماسية البريطانية، تعمل على ضوئها في الشرق العربي خلال الحرب الأولى، التي رأت فيها بريطانيا ضرورة كسب عطف اليهود الأمريكيين لتأييد مجهودها الحربي، وكذلك إقناع يهود روسيا للضغط على حكومة الثورة البلشفية للاستمرار في الحرب.

وفي عام ١٩١٥ نشطت جهود «هربرت صموئيل» اليهودي البريطاني الذي صار وزيراً للدولة، فعرض المطالب الصهيونية على رئيس الوزراء البريطاني «لويد جورج» الذي تولى الحكم عام ١٩١٦ بعد أن شكل وزارة جاء فيها «بالفور» وزيراً للخارجية وكان هو ورئيسه يميلان للصهيونية، في الوقت الذي قررت فيه الحكومة البريطانية، خلال سير عمليات الحرب، إرسال حملة عسكرية كبيرة إلى فلسطين،

فكانت فرصة نجح خلالها وايزمن في إقناع لويد جورج بأهمية استخدام فصيلة من اليهود، الذين أخرجوا من فلسطين، لمعاونة الحملة في القتال وأعمال التجسس .

وفي أواسط عام ١٩١٧ استدعى بالفور كلاً من وايزمن وروتشيلد، وبحث معهما أهداف ومطالب الحركة الصهيونية، وطلب إلى زعماء الحركة أن يقدموا إليه مشروعات مكتوبة تعبر عن أمانيهم، فتألفت لجنة تضم كبار الساسة والمفكرين الصهيونيين، فوضعوا مسودة تصريح تتبناه الحكومة البريطانية، ثم أدخلت عليه بعض التعديلات، وأعد في صيغة نهائية، وافق عليها الرئيس الأمريكي «ولسن»، وصدر التصريح في ٢ نوفمبر ١٩١٧ تحت اسم «تصريح بالفور» الذي بدأت به صفحة جديدة من تاريخ الحركة الصهيونية والصراع العربي الصهيوني.

(جـ) العراق خلال القرن التاسع عشر :

شهد العراق في بداية القرن التاسع عشر تنافساً بين بريطانيا وفرنسا على بسط نفوذهما عليه في ظل ضعف الحكم المملوكي، ومع ذلك ظلت الدولة العثمانية تفضل حكم المماليك على العرب أو الأكراد، خشية استقلال هؤلاء بالعراق، وعندما تولى سعيد باشا (ابن سليمان باشا الكبير) السلطة في بغداد بمساعدة قبائل المنتفق العربية عام ١٨١٣، وصار يتقرب إلى العرب أكثر، أثار استياء المماليك الذين ثاروا عليه وتولى داود قيادة الثورة واستطاع الوصول إلى الحكم عام ١٨١٧، ليرث مشكلات الصراع داخل كردستان، وتمسك العشائر البدوية العربية باستقلالها الذاتي، فضلاً عن تزايد النفوذ البريطاني، وكانت كردستان مجالاً للصراع مع فارس التي نجحت قواتها في حصار بغداد بعد فشل داود في التصدي لها، ولم ينقذها حينئذ إلا الكوليرا التي انتشرت بين الجنود الفرس، مما قاد إلى معاهدة أرضروم الأولى (١٨٢٣) بين فارس والدولة العثمانية .

أما الإنجليز فقد زادت مصالحهم في العراق بشكل كبير، باعتباره طريقاً هاماً لمستعمراتهم في الهند، غير أن داود ضيق الخناق على التجار الإنجليز بفرض ضرائب جديدة، فشرعت الحكومة البريطانية في ممارسة ضغوط اقتصادية على العراق، رضخ لها داود باشا في النهاية، واستجاب لشروط تسوية تعطي القنصل البريطاني حق حماية رعايا بلاده وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة ٣٪ ...الخ.

وعندما اتضحت للدولة العثمانية نوايا داود باشا في توحيد العراق تحت سلطته والقيام بجهود ونشاطات عسكرية واقتصادية تستهدف ذلك، بدأت تفكر جدياً في القضاء على حكم المماليك، كما تخوفت الدولة من أن مشروعات الإنجليز في العراق، بموافقة داود، الذي تحسنت علاقته بهم ، قد تؤدي إلى تدافع الدول الأوربية للتنافس على النفوذ في العراق، ولذا انتهزت فرصة تخلي داود عنها في حروبها مع روسيا (٢٧-١٨٢٨) وحاولت عزله، ولما فشلت أصدرت أوامرها لوالي حلب بتجريد حملة للقضاء عليه، بعد أن وعدته بولاية بغداد، وبالفعل نجح والي حلب في دخول بغداد وعندما استسلم له داود باشا، أرسله إلى استانبول، مقدراً علمه ومكانته وإصلاحاته، طالباً من السلطان أن يعفو عنه وبالفعل استجاب السلطان واستفاد من خبرته في تعيينه في بعض المناصب، في الوقت الذي دبر فيه والي حلب مذبحة قضت على زعماء المماليك لتنهي صفحة حكمهم للعراق منذ عام ١٨٣١، ولتبدأ صفحة الحكم العثماني المباشر .

كان أبرز ولاة بغداد خلال الفترة التالية هو مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) الذي كان من دعاة الإصلاح في الدولة، وقد عهد السلطان إليه بتطبيق قوانين التنظيمات «الإصلاحية» والتي كان على رأسها قانون الولايات الذي قصد به إصلاح أوضاع الولايات جميعاً، وتأكيد خضوعها للدولة العثمانية .. بدأ مدحت بجعل ولايات العراق الأربع ولايتين فقط، هما بغداد بعد أن ضمت ولاية البصرة إليها، والموصل التي ضمت إليها شهرزور ، وقسمت الولايتان إلى عدد من الألوية على رأس كل منها «متصرف» ، وأقضية على رأس كل قضاء «قائمقام» وشكل مجالس من الأهالي للمعاونة في شئون الحكم، وفصل السلطة القضائية عن التنفيذية، وشرع في تطبيق نظام «الطابو» الذي يسمح للفلاحين بتملك وتسجيل الأراضي، التي تملكها الدولة وبأقساط ضئيلة وتسهيلات، مستهدفاً بذلك القضاء على استبداد الملتزمين، مما اقتضى منه منع المزايدة على الأراضي حتى لا تقع في حوزة كبار الملاك، فاعتبرت الدولة ذلك تجاوزاً لقانون الطابو، واستاءت منه، ثم تراجعت عما فعل، بعد عزله عام ١٨٧٢، ولم يقدر لحركة الإصلاح الكبيرة التي تبناها مدحت باشا أن تتواصل حتى تؤتي ثمارها[٧] .

وكانت أبرز الأحداث التي مرت بتاريخ العراق في نهاية القرن التاسع عشر هو مشروع إنشاء سكة حديد بغداد، الذي ظهر نتيجة نمو النفوذ الألماني داخل الدولة العثمانية، خاصة بعد انفراد الامبراطور الألماني بالسلطة واتباعه سياسة توسعية وجدت مجالها الحيوي في ولايات الدولة العثمانية، في عهد السلطان عبدالحميد الثاني الذي تغيرت سياسته تجاه بريطانيا منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢. وعموماً كان المشروع الألماني سبباً رئيسياً لإحكام بريطانيا قبضتها على العراق، خاصة وأن بريطانيا قد كونت أول شركة بريطانية للملاحة في أنهار العراق منذ عام ١٨٦١، وأنشأت خطوط برق تربط بين الهند والعراق واستانبول في نفس العام، واستطاعت أن تحصل على مكاسب اقتصادية وسياسية .. وقد استطاع السلطان عبد الحميد الثاني الاستعانة بخبرة الألمان في إنشاء خط حديد البلقان وفكر في مده إلى ولايات الدولة الأسيوية، لتقوية نفوذ الدولة هناك.

وفي عام ١٨٩٩ منح السلطان شركة ألمانية امتياز مدّ الخط الحديدي خلال ولايات الدولة إلى الخليج العربي، فيمتد من قونية إلى الموصل ثم إلى بغداد فالبصرة، غير أن بريطانيا رأت في إنشاء ألمانيا لهذا الخط تهديداً لنفوذها ومصالحها في الخليج والهند، فأسرعت تسوي خلافاتها مع فرنسا، التي باتت تخشى على نفوذها في الشام، حيث سيمر الخط بحلب، كما انزعجت روسيا لأن النفوذ الألماني سيحول دون استيلائها على استانبول وهو ما كانت ترنو إليه، واقترحت بريطانيا أن تتم الشركات البريطانية الخط من جنوب بغداد، وألا يمس الخط بمركز بريطانيا التجاري أو العسكري، ونتيجة اتصالاتها مع الحكومة الألمانية، توصل الجانبان إلى اتفاق عام ١٩١١ يمنع ألمانيا من إقامة قاعدة بحرية على الخليج، وأن يكون لبريطانيا ممثلان في الشركة ... الخ، المهم أن الألمان بدأوا في تنفيذ الخط فعلاً، غير أن قيام الحرب العالمية الأولى عطل المشروع .. واحتل الإنجليز العراق كله خلال الحرب، ثم وضع تحت الانتداب البريطاني بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠.



ثانياً : الخليج والجزيرة العربية في القرن التاسع عشر

(أ) الدولة السعودية الثانية :

رأينا أن الدولة السعودية الأولى التي أسسها الأمير محمد بن سعود بلغت درجة كبيرة من الاتساع والقوة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، بعد أن سيطرت على نجد والأحساء والحجاز وعسير وتهامة، ووصلت جيوشها إلى سواحل اليمن، كما وصلت إلى جنوب العراق، وتوغلت فيه، وكذلك جنوب بلاد الشام، وقد فشل ولاة الدولة العثمانية في كل من بغداد ودمشق في التصدي لها، ولم ينجح في ذلك سوى والي مصر محمد علي، الذي سيّر حملات بين عامي (١٨١١-١٨١٨) واستطاع ابنه إبراهيم باشا القضاء على الدولة ودخول عاصمتها الدرعية بعد استسلام آخر أمراء الدولة السعودية الأولى وهو الأمير عبد الله بن سعود، وبذلك استقر الوجود المصري، باسم السلطان العثماني، في الجزيرة العربية خلال الفترة (١٨١٨-١٨٤٠) التي صارت فيها نجد تابعة لولاية مصر.

وخلال هذه الفترة ظلت نجد ترسل خراجاً سنوياً لحكومة القاهرة، كما تمتع الحكم المصري فيها، بسمعة طيبة خلال فترة وجود إبراهيم باشا. خاصة في جبل شمر والقصيم والأحساء، غير أنه بعد رحيله مارست القوات التركية والألبانية اعتداءات على الأهالي أساءت كثيراً للحكم المصري - العثماني، ومرت المنطقة بفترة من الفوضى والاضطراب، ووسط هذه الأحداث ظهر الأمير تركي بن عبد الله آل سعود، الذي كان قد فرّ إلى «الخرج» بعد سقوط الدرعية، وشرع يعمل لاستعادة سلطة آل سعود على نجد، وقد نجح في ذلك عندما استسلمت له حامية الرياض - وقد صارت عاصمة لنجد - عام ١٨٢٤، وعندما دخلها بايعه معظم أهالي نجد، وبعد عامين (١٨٢٦) زحف الأمير تركي ومعه ابنه فيصل، على الأحساء، وتمكنا من بسط سيطرة السعوديين عليها فكسبوا بذلك إقليماً غنياً كانت نجد تعتمد عليه.. وحتى عام ١٨٣٤ كان الأمير قد ثبّت سلطة آل سعود في نجد والأحساء، وحتى حدود عُمان، كما بسط سلطتهم على سواحل الخليج العربي، إلا أنه ظل يُعلن ولاءه لحكومة القاهرة ويدفع لها خراجاً سنوياً .

وعندما اغتيل الأمير تركي وخلفه ابنه فيصل في ظروف انشغال القاهرة عن شئون نجد وشرقي الجزيرة العربية، بدأ الأمير الجديد عهده بالامتناع عن دفع الخراج، مما أثار محمد علي، الذي صمم على إبعاد الأمير وتعيين أحد أفراد الأسرة السعودية، وهو خالد بن سعود، بدلاً منه، وبالفعل أرسل الأمير خالد في حملة عسكرية من مصر، ليتولى حكم نجد، ثم أعقب محمد علي هذه الحملة بأخرى عام ١٨٣٨، في الوقت الذي كان فيه الأمير فيصل قد فرّ إلى الأحساء ليتسنى له حشد جيوشه لمواجهة الحملة المصرية، وقد دارت بالفعل عدة معارك هُزم فيها فيصل، الذي اقتيد إلى القاهرة في ديسمبر عام ١٨٣٨، وليتولى الأمير خالد بن سعود مكانه، مستنداً إلى قوة الحملة المصرية، غير أن القوات المصرية ما لبثت أن استدعيت للقاهرة، بعد نحو عامين بموجب معاهدة لندن (١٨٤٠) وما كاد الأمير خالد ينفرد بالسلطة، حتى انشق عليه أحد أبناء عمومته وهو (الأمير عبد الله بن ثنيان) الذي تمكن من إبعاده عن السلطة، لينفرد بها فترة قصير .

وفي فبراير عام ١٨٤٣ استطاع الأمير فيصل بن تركي من أن يهرب من القاهرة وأن يعود إلى نجد مطالباً بالعرش، واستطاع أن يجمع أنصاره وأن يقتحم الرياض، وأن يتخلص من ابن ثنيان ، بينما توافد عليه الأهالي لمبايعته، وتهنئته بعودته إلى عرش أجداده، الذي أبعد عنه لخمس سنوات (٣٨-١٨٤٣). وهكذا تولى فيصل عرش نجد للمرة الثانية (٤٣-١٨٦٥) متحرراً من أي نفوذ من قبَل القاهرة أو استانبول، وقد وصلت البلاد خلال هذه الفترة إلى أزهى عهودها، حيث استطاع الأمير العائد إقرار الأمن والنظام، وتأمين التجار والحجيج، واستخدم موظفين أكفاء لإدارة أقاليم نجد، كما استطاع استعادة الأقاليم التي كانت قد فقدتها الدولة، فامتدت سلطته إلى الأحساء والقصيم والعارض، وبلغت أطراف الحجاز وعسير، واعترف بسلطته آل الرشيد في حائل وجبل شمر .

وكان الأمير فيصل قبيل وفاته عام ١٨٦٥ قد عهد إلى ابنه الأكبر «عبدالله» بولاية العهد، لكن أخاه الأصغر «سعود» نازعه العرش، ودارت بينهما معارك كان النصر حليفاً فيها لسعود، خاصة في الجزء الشرقي من الجزيرة العربية عام ١٨٧٠، مما أدى إلى خنق الرياض اقتصادياً، فلم يجد عبد الله بداً من الاستنجاد

بمدحت باشا والي بغداد العثماني، طالباً معاونته ضد أخيه سعود، بعد أن عرض تبعيته للدولة السعودية ودفع خراج سنوي لها، غير أن سعوداً ما لبث أن زحف بقواته على الرياض عام ١٨٧٠، ليدخلها منتصراً دون مقاومة، بعد أن فرّ عبدالله إلى الجنوب، وأصبح سعود هو الحاكم الفعلي لنجد .

وعندما وصلت الحملة العثمانية التي يقودها «نافذ باشا» استطاعت احتلال الأحساء، وأصدرت الدولة العثمانية إعلاناً زعمت فيه أن نجد خاضعة لسيادتها، وأن الأمير عبد الله هو «قائمقام» عن السلطان العثماني في حكمها، وأنها جاءت لإعادته إلى عرشه المغتصب من أخيه .. المهم أن عبد الله ما لبث أن انضم للحملة في الأحساء، واشتبكت الحملة مع جيش سعود في معركة «خويرة» التي انتصر فيها العثمانيون، ومع تزايد تدفق الإمدادات العثمانية، أصدر السلطان أمراً بعزل آل سعود من حكم نجد، وتولية نافذ باشا «متصرفاً» عليها، عندئذ أدرك الأمير عبدالله أن العثمانيين ما جاءوا لنجدته وإنما جاءوا لاستئصال شأفة آل سعود، ومع ذلك استطاع الأمير سعود أن يدخل الرياض منتصراً عام ١٨٧٢.

وفي ظل هذه التطورات أيقنت الدولة العثمانية أن حكمها لنجد حكماً مباشراً سوف يكلفها الكثير، ورأت كذلك أن المناخ لا يلائم بقاء حامياتها العسكرية طويلاً، لذلك آثرت التفاوض مع الأمير سعود الذي رحب بذلك، وأرسل أخاه الأصغر عبد الرحمن إلى بغداد لهذا السبب، خاصة وأنه عجز عن الحصول على تأمين حكومة الهند البريطانية له، فلم يكترث الإنجليز لاحتلال العثمانيين للأحساء، خاصة وأنهم تعهدوا بعدم التطلع إلى مناطق النفوذ البريطانية على ساحل الخليج .. ولم يلبث الأمير عبد الرحمن أن عاد إلى الأحساء عام ١٨٧٤ ليشعل فيها ثورة ضد الحامية العثمانية ، وكاد أن ينجح في القضاء على النفوذ العثماني هناك، لولا أن جاءت نجدة من بغداد تمكنت من القضاء على ثورة عبدالرحمن، الذي عاد إلى الرياض ليجد أخاه الأمير سعود مريضاً، ولم يلبث أن توفي في بداية عام ١٨٧٥.

وبوفاة سعود عاد الانقسام إلى البيت السعودي، بين أخوه سعود أنفسهم، وبينهم وبين أبناء أخيه عبد الله، مما أضعف الجميع، وقضى على الدولة السعودية

الثانية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فما أن بدت آثار ضعفهم حتى انتهز آل الرشيد في حائل الفرصة لتقوية سلطتهم وبسط نفوذهم على شمال نجد ، شجعهم على ذلك المعونات التي تدفقت عليهم من العثمانيين في شكل أموال وأسلحة للقضاء على حكم آل سعود .. لقد تفتق الصراع بين أبناء البيت السعودي، عن قيام أبناء سعود بانقلاب، على عمهم عبد الله، الذي كان قد عاد إلى السلطة في الرياض، فما كان من آل الرشيد أن تدخلوا لنصرة عبد الله، ودخلت جيوشهم إلى الرياض، ونقلت عبد الله إلى حائل ، التي قام حاكمها بالقبض على أبناء سعود وإعدامهم ، ليصبح ابن الرشيد سيداً على نجد، وعندما عاد عبد الله إلى الرياض، لم يلبث أن توفي بعد سنوات (١٨٨٩) حيث عقدت البيعة لأخيه عبد الرحمن، الذي ظل يكافح آل الرشيد، لكي يستقل بنجد، لكن آل الرشيد لم يمكنوه من ذلك، بالسيطرة عليها عسكرياً مرة أخرى، مما اضطر عبد الرحمن إلى الرحيل مع أسرته إلى الكويت عام ١٨٩٣، ليستعد لجولة جديدة، يستعيد بها حكم آل سعود، وليؤسس ابنه عبد العزيز بن عبد الرحمن، الدولة السعودية الثالثة مع بداية القرن العشرين[٨] .

(ب) العثمانيون وحملة الأحساء عام ١٨٧١

رأينا أن الدولة العثمانية بوصولها إلى البصرة عام ١٥٤١ صار لها موضع قدم في الخليج ، حاولت من خلاله أن تمد نفوذها إلى الساحل الشرقي للجزيرة العربية، ونجحت في أوائل العقد الأخير من القرن السادس عشر من احتلال الأحساء، التي حكمها ولاة عثمانيون، غير أن حكمهم لها لم يلبث أن انتهى على يد «بني خالد» عام ١٦٧٠، كما لم يكن للدولة سلطة على قبائل نجد وجبل شمر رغم أنها حاولت ذلك، كما أن جيوشها انسحبت من اليمن عام ١٦٣٥، وتحول نفوذها في الحجاز إلى مجرد سيادة اسمية، حدث ذلك كله بسبب ضعف السلاطين العثمانيين وانشغالهم عن الخليج والجزيرة العربية بالمشاكل الداخلية والحروب الخارجية .. وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يكن للدولة العثمانية نفوذ في الخليج أبعد من الكويت ، وحتى هذه كانت سيادتها عليها مجرد سيادة اسمية ، رغم أن شيوخها كانوا يحملون لقب «قائمقام» إلا أنهم كانوا يتمتعون باستقلال

واضح. أما في البحرين فكان نفوذ الدولة مؤقتاً ومتقطعاً، وربما اعترف به شيوخها طمعاً في التخلص من الضغوط البريطانية أو الفارسية، وفيما يلي البحرين جنوباً لم يكن للدولة نفوذ يُذكر، فقد نجحت بريطانيا في الانفراد بالمنطقة، حتى لقد احتجت لدى الدولة العثمانية عندما أرادت المشاركة في عمليات التفتيش البحري التي استهدفت قمع تجارة الرقيق، بينما كانت الدولة العثمانية تعتبر هذه المناطق تابعة لها، على اعتبار أن حكامها وشعوبها يعترفون بنوع من الولاء الديني لدولة الخلافة الإسلامية .

غير أن الدولة في عام ١٨٦٩ بدأت تفكر بشكل جدي في تحويل علاقتها بالجزيرة والخليج إلى وجود سياسي وعسكري فعلي، وكان ذلك بسبب عوامل جديدة، منها رغبتها في انتهاز فرصة انهيار الدولة السعودية بعد وفاة الأمير فيصل بن تركي وخشيتها من أن تقوم لها قائمة جديدة تهدد مصالحها في الخليج والشام والعراق، ومنها أن الجيش العثماني استعاد عافيته وتم تحديثه وأثبت قدراته الجديدة في عهد السلطان عبد العزيز الذي سعى لتعزيز حامياته العسكرية في الحجاز .

ومنها كذلك تعيين مدحت باشا والياً على بغداد (٦٩-١٨٧٢) وكان من دعاة الإصلاح الداعين إلى تحويل سيادة الدولة الاسمية إلى سيادة فعلية وتعويض خسائرها في البلقان، وكانت الدولة تعتقد أن شعوب الخليج سترحب بها باعتبارهم «رعايا» للسلطان العثماني خليفة المسلمين، وقد يضاف إلى العوامل السابقة أن افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية (١٨٦٩) زاد من أهمية الخليج وأغرى الأسطول العثماني على الخروج من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر بالإضافة إلى إقامة خط ملاحي يصل بين البصرة واستانبول عبر القناة ، ويضيف البعض أن الأمير عبد الله آل سعود قد أعلن ولاءه للدولة وطلب حمايتها من تهديد الإنجليز ومن خصومه من اخوته .

ومن الثابت أن تدخل الدولة وتفكيرها الجدي في إرسال حملتها الشهيرة إلى الأحساء عام ١٨٧١ قد اتخذ من الخلاف بين أبناء البيت السعودي سبباً مباشراً، ذلك أن الأمير عبد الله قد استنجد بمدحت باشا في بغداد، ضد أخيه سعود الذي

كان قد تمكن من الأحساء والرياض عام ١٨٧٠، وانتهز مدحت الفرصة التي وجدها مناسبة تماماً لبسط سيادة الدولة العثمانية على نجد وساحل الخليج العربي وبدأ في إعداد الحملة، بدراسة أوضاع الأحساء وتوطيد صلته بشيخ الكويت، ولم تغب هذه الترتيبات عن السلطات البريطانية بطبيعة الحال، بينما أعلن مدحت في أبريل ١٨٧١ بأن السيادة العثمانية تمتد إلى نجد، وأن الأمير عبد الله آل سعود يمثل (قائمقام) السلطان العثماني، وأن الدولة سترسل إليه قوة تحافظ على (القائمقامية)، ضد الثائرين عليها، وتوطيد سيادتها على نجد، وأنها لا تستهدف الاستيلاء عليها، وأن الدولة ستكتفي بتبعية نجد لها ودفع خراج سنوي لها .

تولى «نافذ باشا» قيادة الحملة العثمانية التي تحركت في أبريل ١٨٧١ مدعومة بأسطول من الكويت يقوده «عبد الله بن صباح»، وجيش آخر يقوده «مبارك بن صباح» الذي زحف براً إلى الأحساء وتحركت الحملة من رأس تنورة ومنها إلى القطيف حيث دخلتها دون مقاومة حقيقية، ثم اتجهت إلى الهفوف التي استسلمت، وتوالى سقوط مناطق الأحساء، التي رحب سكانها بالعثمانيين، وبدأ نافذ باشا في تعيين حكام لبلادها، وصار هو نفسه «متصرفاً» على الأحساء والبلاد التابعة لها.

وبناء على دعوة من قاسم بن محمد آل ثاني، خرجت قوة عثمانية من الهفوف، تضم عشائر بدوية يقودها عبد الله بن صباح، استقرت في الدوحة مدعية أن القبائل البدوية التي تدين بالولاء للأمير سعود بن فيصل، تهدد سلامة إمارة قطر، ويبدو أن قاسم بن محمد كان محتاجاً لدعم وتأييد من قِبَل الدولة العثمانية لمواجهة الضغوط البريطانية التي شكلت قيداً على والده الشيخ محمد بن ثاني.

وكانت بريطانيا بدورها تتابع بحذر التحركات العثمانية وتتحسب لوصولها إلى البحرين وتشعر بحرج موقفها من نجاحات الحملة، ومن تزايد الوجود العثماني في الجزيرة والخليج ومياهه، وقد عبَّرت عن ذلك للباب العالي، الذي طمأنها بدوره على نية المحافظة على الأوضاع الراهنة في الخليج، ولذلك فإن مدحت باشا عندما بدأ يتطلع لزيادة نفوذ بلاده في البحرين ومشيخات الساحل العُماني، وقفت السفن البريطانية بشدة للحيلولة دون ذلك، وأمدت الباب العالي بنسخ من

المعاهدات المتعلقة بالسلام البحري والهدنة التي وقعّتها مع الحكام والشيوخ العرب، وطالبت مدحت باشا بأن يؤكد لشيوخ الساحل المهادن، بأن حكومة بلاده لا تنوي الهجوم عليهم أو ممارسة أي سيطرة على إماراتهم . وفيما يتعلق بالبحرين فقد أرسل قائد بحرية البصرة العثماني (عارف بك) إلى البحرين للتظاهر بإقامة مستودعات الفحم اللازمة للأسطول العثماني، في حين أن مهمته الحقيقية الحصول على ولاء حاكم البحرين، الذي رحب بالسفن العثمانية التي راحت تُكثر من زيارة البحرين، مما أزعج السلطات البريطانية.

ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن قدمت احتجاجاً على تقدم القوات العثمانية نحو قطر وإقامة قاعدة لها في الدوحة، وكذلك إنشائها مواقع عسكرية في القطيف والعقير، واستندت في احتجاجها هذا إلى أن هذه التحركات تخالف تأكيدات صدرت عن الباب العالي، وعن مدحت باشا نفسه بأن الأترك لن يمدوا نفوذهم إلى الساحل، فضلاً عن أن قطر ترتبط مع الحكومة البريطانية باتفاقية عام ١٨٦٨، ورد الباب العالي بأنه لا ينوي التطلع إلى إخضاع القبائل العربية التي لها علاقة مع بريطانيا، وإن كان يتمسك بأحقيته في السيادة على نجد، وأن الخليج يمثل إحدى قواعد الأسطول العثماني لقربه من دجلة والفرات .

اكتشف الأمير عبد الله بن فيصل أن العثمانيين لم يقصدوا حمايته من أخيه الأمير سعود وإنما استهدفوا القضاء على حكم آل سعود كلية، لذلك ابتعد عنهم، وقد اتضحت نية العثمانيين بالفعل عندما أعلن مدحت باشا أن الأحساء صار من ممتلكات الدولة، وعين عليها متصرفاً هو نافذ باشا ، قائد حملته الشهيرة، وجعل منها ومن الملحقات التابعة لها لواءً عثمانياً، ثم قسم ملحقاته إلى ثلاثة أقضية، هي الهفوف والقطيف وقطر ، وجعلت الهفوف هي العاصمة التي يقيم فيها المتصرف الذي ينوب عنه قائمقامان في قطر والقطيف، أما قضاء قطر فقد وضع تحت حكم وإدارة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، أقوى زعمائه، وأجرى عليه راتباً سنوياً، وعين في معيته معاوناً من قبله، كما كان يبعث إليه في كثير من الأحيان بقوات من عنده، واعتبرت الدولة أن من حقها تعيين القضاة والمأمورين في مختلف نواحي قطر .

عـزل مـدحت باشـا من ولاية بغـداد عـام ١٨٧٢، وانتـشـرت تعـاليم الدعـوة السلفـيـة (الوهابيـة) بين سكان الأحسـاء ، ونمت قوة السعـوديين بعد تآلف الأخوين عبد الله وسعود، ووضعت خطة سعودية للتخلص من العثمانيين ، وإن لم يقدر لها أن تنجح، بينما كانت القوات العثمانية تعاني من انتشار الحمى والأوبئة، ومن تكرار ثورات السعوديين .. وبدا للدولة العثمانية أن حكمها لنجد حكماً مباشراً يكلفها الكثير، دون فائدة حقيقية للدولة، وبدأت تخفف من قبضتها على الأحساء، وقد حاول الأمير عبد الله بالتعاون مع أبناء أخيه سعود - الذي توفي - استرجاع الأحساء من الحكم العثماني خلال الفترة (٧٨-١٨٧٩) وكاد أن ينجح لولا أن قوات عثمانية تدفقت وحالت دون ذلك، ومن الغريب أن بريطانيا ساعدت الدولة العثمانية ضد السعوديين، خشية عودة الدولة السعودية إلى سابق قوتها، فكان وضع الدولة العثمانية الضعيف في المنطقة أهون من بروز دولة قوية محلية بالنسبة للإنجليز، والثابت بعد ذلك أن الدولة العثمانية شجعت آل الرشيد للقضاء على السعوديين، حتى نجح محمد بن الرشيد في دخول الرياض والقضاء على أبناء سعود الذين كانوا قد اختلفوا مع عمهم عبد الله بن فيصل، واختفى نجم آل سعود مؤقتاً في نجد، ولم يبق منهم سوى عبد الرحمن بن فيصل الذي بقي وحده يكافح آل الرشيد والعثمانيين، بعد أن عقدت له البيعة عام ١٨٨٩.

لقد تركت حملة الأحساء أساساً ارتكزت عليه الدولة العثمانية في تأكيد سيادتها على الخليج فيما بعد ، وهو أمر لم يتحقق لها تماماً، خاصة بعد انتهاء عهد مدحت باشا، الذي ارتبطت المسألة بجهده وطموحه ، فانشغلت الدولة بحروبها مع روسيا والبلقان، حتى قيام ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ عندما جدد الاتحاديون الذين تولوا السلطة في إستانبول ادعاءاتهم بشأن السيادة على بعض مناطق الخليج مستندين إلى حملة الأحساء، ومدفوعين بتأييد ألمانيا في معارضة الإنجليز، غير أن الحملة جاءت بنتائج عكسية ظهرت آثارها على المدى الطويل، إذ دفعت ببريطانيا إلى تعزيز نفوذها في الخليج وتأكيد علاقاتها بحكامه، خاصة بعد أن انشغلت الدولة العثمانية بمتاعبها الأخرى عن المنطقة، فلم تعد تهتم بها اهتماماً حقيقياً[٩] .

وأخيراً اتجهت الدولة العثمانية إلى تسوية نزاعاتها في الخليج مع بريطانيا سلمياً، لكي تتفرغ لمشكلاتها الأخرى، فقامت بإجراء مفاوضات معها بين عامي (١٩١١ - ١٩١٣) أسفرت عن مشروع اتفاق توصل إليه الجانبان في يوليو ١٩١٣ اعترفت فيه الدولة العثمانية بالامتناع عن التدخل في شئون الكويت الداخلية واعترفت بالاتفاقيات التي عقدتها الكويت مع بريطانيا، كما أعلنت الدولة تخليها عن كافة مطالبها في شبه جزيرة قطر، واعترفت كذلك في الاتفاق باستقلال البحرين وانتهاء كافة إدعاءاتها فيها، وبذلك وقّعت الدولة العثمانية بالأحرف الأولى على وثيقة انسحابها من الخليج كليةً ، بعد تجربة مريرة استمرت نحو أربعين عاماً .

(جـ) النفوذ البريطاني في الخليج العربي :

إذا كان تاريخ الخليج العربي قبل القرن التاسع عشر هو تاريخ تكون الإمارات العربية ، بعد هدوء التنافس الدولي عليه، فإن هذا التنافس قد انتهى لصالح بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر. حيث انفردت بالنفوذ والسيطرة على الخليج، وأكدت ذلك بأساليب وأشكال شتى خلال ذلك القرن..لقد أصبح الخليج ذا أهمية كبرى للسياسة البريطانية، باعتباره حلقة مواصلات بحرية وبرية إلى الهند، «جوهرة التاج البريطاني»، وباعتباره مصدراً للأرباح التجارية التي تجنيها بريطانيا من سيطرتها عليه، إضافة إلى أنه يمثل قاعدة هامة للأسطول البريطاني، ومركز استطلاع ومراقبة لشئون الشرق الأوسط وفارس والعراق والجزيرة العربية، ومن هنا سعت بريطانيا إلى فرض سيطرتها على الخليج بمختلف الوسائل ، وأبعدت أي قوة تنازعها هذه السيطرة ، لتصبح القوة الوحيدة المتحكمة في توجيه سياسته ، ربما يخدم مصالحها الاستراتيجية .. وسوف نعرض لتغلغل النفوذ البريطاني في سلطنة عُمان وبقية إمارات الخليج العربية خلال القرن التاسع عشر[١٠] .

١ - سلطنة عُمان :

بتوقيع بريطانيا معاهدتين مع سلطان بن أحمد (١٧٩٢-١٨٠٤) عامي ١٧٩٨، ١٨٠٠، ضمنت بهما انفرادها بالنفوذ في السلطنة، وكان أهم ما في

المعاهدة الأخيرة موافقة السلطان على استقبال ممثل سياسي لبريطانيا في مسقط، بعد أن لوحت بريطانيات بقدرتها على إغلاق موانئ الهند في وجه السفن العُمانية، المهم أنه منذ ذلك التاريخ توافد الممثلون السياسيون البريطانيون إلى مسقط، لدعم نفوذ بلادهم.. وفي عهد سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦) عانت السلطنة من الصراعات القبلية، ومن امتداد نفوذ السعوديين في إقليم «الظاهرة»، ومن نمو قوة القواسم البحرية ومزاحمتهم لعُمان في الملاحة والتجارة، كما عانت كذلك من محاولات الفرس استرجاع بندر عباس منها، لذلك طلب السلطان الحماية البريطانية، لكن السلطات البريطانية رأت أن تقصر حمايتها على السفن العُمانية المشتغلة بالملاحة بين سواحل عُمان والهند، مما خيب رجاء السلطان .

ومع ذلك لم يجد السلطان مفراً من طلب معاونة بريطانيا في قمع تمرد قبائل «البوعلي» في ميناء صور ، عندئذ استجابت له، ووقعت معه اتفاقية جديدة عام ١٨٢٢ وافق فيها على أن يعاون السلطات البريطانية في حظر تجارة الرقيق، وعندما انفصل «آل النعيم» بالبريمي، وطلب السلطان معاونة الإنجليز، خذلوه حتى لا يتورطوا في مشاكل مع السعوديين، ولأن البريمي كانت بعيدة عن ساحل الخليج، بخلاف صور، التي كانت تهم الإنجليز. وعندما حدث تمرد في «صحار» بقيادة« حمود بن عزان»، واستفحل حظر المتمردين وأوشكوا دخول مسقط، عندئذ تدخل الإنجليز لحمايتها .. معنى ذلك أن الإنجليز كانوا يتدخلون لمعاونة السلطان وحمايته، إذا ما تعرضت السواحل ومياه الخليج لأية أخطار، أما غير ذلك ، فلاتجد السلطات البريطانية مبرراً قوياً لتدخلها .

ونتيجة لتوقيع السلطان معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٣، منحت بموجبها امتيازات اقتصادية وقضائية في جزئي السلطنة، الآسيوي والأفريقي، ومن ثم تزايد النشاط الأمريكي بالسلطنة، احتجت السلطات البريطانية لدى السلطان وحذرته من الأطماع الأمريكية، ولم تكف عن احتجاجاتها حتى وقع السلطان معها معاهدة جديدة عام ١٨٣٩، تتعلق بتنظيم التجارة والملاحة، مُنحت بموجبها السفن البريطانية تسهيلات وامتيازات كبيرة في موانئ عُمان، كما منح الممثل البريطاني امتيازات قضائية أيضاً .

وبعد وفاة سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦، كانت السلطنة بسبيلها إلى الانقسام بين ولديه، لينفصل «ماجد» بالقسم الإفريقي، ويكتفي «ثويني» بالقسم الآسيوي في مسقط وعُمان، وقد وقفت بريطانيا مع فكرة التقسيم، وضد محاولات الحفاظ على وحدة السلطنة، حيث رأت أن ذلك أفضل لمصالحها وطرقها البحرية إلى الهند، ولذلك تصدت لثويني عندما أعد حملة لإرسالها إلى زنجبار لتوحيد السلطنة، وانتهى الأمر بقيامها بالتحكيم بين الأخوين، وجاءت نتيجة التحكيم عام ١٨٦٦ لتوصي بتولي ماجد حكم زنجبار وبقية ممتلكات السلطنة في شرق إفريقيا، وبأن لا يتدخل حاكم مسقط في شئون القسم الإفريقي، الذي يدفع حاكمه مبلغاً سنوياً لحاكم مسقط، لتحقيق المساواة في الميراث، لأن القسم الإفريقي كان أغنى، على ألا يعتبر هذا المبلغ دليل تبعية لمسقط من جانب زنجبار وملحقاتها. وهكذا ساعد تحكيم بريطانيا على فصل جزئي السلطنة، وكان من تداعيات ذلك وقوع السلطنة تحت السيطرة البريطانية تماماً، بعد أن كانت العلاقة تتخذ شكل صداقة في عهد أبيهما، وقد مهد ذلك لفرض الحماية البريطانية على الجزئين معاً .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر منيت السلطنة بصراع على السلطة، تحرك الإباضيون خلاله لإحياء إمامتهم، وعندما تمكن زعيمهم «عزان بن قيس» من تولي السلطنة عام ١٨٦٨، تدخل الإنجليز من جديد حيث رأوا في استمرار حكم الإمامة ضياعاً لنفوذهم، لذلك اضطروا إلى إعادة «تركي بن سعيد» الذي كان قد تمرد على أخيه ثويني، وهرب إلى بومباي واستقر بها، فاتفق معه الإنجليز على توليته السلطنة، بعد أن يتعهد بعدم إثارة قضية إعادة توحيد السلطنة، وبالفعل عاد تركي، وعاونه الإنجليز في حصار مسقط، وإسقاط حكم عزان بن قيس، حتى تولى السلطنة عام ١٨٧٠ .

ومع ذلك ظلت الفوضى ضاربة في أرجاء عُمان، كما تكررت محاولات الإباضيين بعث إمامتهم، مما اقتضى من الإنجليز تشديد قبضتهم على البلاد من جديد. وعندما تولى فيصل بن تركي (١٨٨٨-١٩١٣) خلفاً لأبيه، استطاعت بريطانيا إقناعه بتوقيع اتفاقية جديدة «مانعة» في مارس عام ١٨٩١، تعهد فيها بامتناعه عن التنازل عن أي جزء من أراضي عُمان بأي صورة لأي جهة، دون

موافقة بريطانيا، كما تضمنت توسيع الامتيازات الاقتصادية والقضائية، التي كانت قد حصلت عليها في اتفاقية عام ١٨٣٩، مع ضمان بريطانيا لتوارث الحكم في الأسرة البوسعيدية ، ورغم أن الاتفاقية الجديدة لا تنص على بسط الحماية البريطانية على السلطنة، إلا أنها كانت خطوة مؤكدة نحو وضعها تحت الحماية بالفعل .

٢ - إمارات الساحل العُماني :

شهد الربع الأخير من القرن الثامن عشر نمو القواسم وتأسيسهم قوة ملاحية وتجارية هامة، مما أثر على الإنجليز ووكالتهم في بندر عباس، وزادت العلاقات تدهوراً، عندما قامت سفن القواسم بعمليات ضد سفن شركة الهند الشرقية البريطانية، محاولة كسر هيمنتها على التجارة في الخليج، مما اعتبره الإنجليز نوعاً من «القرصنة» بينما كان القواسم يعتبرون ذلك نوعاً من الجهاد المشروع للدفاع عن أرزاقهم في منطقتهم وعلى سواحلهم، وقد تدهورت الأوضاع أكثر، بعد أن قررت بريطانيا حسم الصراع بالقوة العسكرية وأرسلت أول حملة يقودها «سيتون» عام ١٨٠٥ استولت على بندر عباس وقشم، ورغم أن الجانبان وقعا اتفاقية لإيقاف الصراع، إلا أن القواسم ما لبثوا أن عادوا لنشاطهم، لذلك لم تلبث بريطانيا أن أرسلت حملة ثانية يقودها «جون رايت» عام ١٨٠٩ استهدفت تدمير قواعد القواسم بين الرمس وأبوظبي، فضلاً عن ممتلكاتهم في لنجة وقشم وسائر الساحل الشرقي للخليج، وإطلاق سراح الإنجليز الذين كان القواسم قد أسروهم، وكذلك إجبار القواسم على توقيع معاهدة سلام، وبالفعل حققت الحملة جزءاً من أهدافها وهو تدمير قوة القواسم البحرية، لكنها لم تجهز عليهم، ولم ينجح الإنجليز في عقد اتفاقية سلام، أو إقامة قاعدة عسكرية لهم على سواحل القواسم.

وقد تجددت المواجهات خلال الفترة التالية، مما اضطر السلطات البريطانية إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزماً وقوة فأرسلت حملة أخرى عام ١٨١٩ يقودها «جرانت كير» لتأديب القواسم وتحطيمهم نهائياً، بعد أن درست قوتهم واستعدت سياسياً ودبلوماسياً لذلك، واستطاعت الحملة الضخمة تدمير رأس الخيمة والاستيلاء على قلعتها، كما قامت بتدمير استحكامات القواسم ودفاعاتهم، وأبقت قوة إنجليزية في

رأس الخيمة لتتولى تأسيس قاعدة بريطانية فيها، وواصلت الحملة بعد ذلك قصف جزيرة الحمرا وأم القيوين وعجمان والشارقة ودبي، ودمرت استحكاماتها وأحرقت سفنها جميعاً .. وأرغمت بريطانيا شيوخ الساحل، فرادى، على توقيع ما عُرف «بمعاهدات السلام الدائم» عام ١٨٢٠ التي تعهدوا فيها بعدم القيام بعمليات «قرصنة» أو الاتجار في الرقيق، وعدم اعتداء بعضهم على بعض، كما قررت أن تحمل سفنهم علماً مميزاً وتراخيص محددة، على أن تجدد هذه المعاهدات سنوياً، والواقع أنها لم تكن معاهدات بالمعنى المفهوم، وإنما كانت «تعهدات» من جانب الشيوخ أملتها قوة بريطانيا وحدها .

وعندما حدثت بعض المشكلات والمناوشات بين الشيوخ عام ١٨٣٤، جمعهم المقيم البريطاني لتسويتها، وأسفر الاجتماع عن توقيع «هدنة بحرية» عام ١٨٣٥، توقفت بموجبها الاشتباكات وساد الهدوء، وظلت تجدد سنوياً حتى عام ١٨٤٣ عندما تقرر جعلها دائمة ولعشر سنوات (٤٣-١٨٥٣) حيث نصت على توقف الاعتداءات في البحر، وتعويض المعتَدى عليهم من جانب الموقعين ومحاسبة المسئولين، وأن يحتكم الجميع للمقيم البريطاني، ثم تحولت المعاهدات إلى هدنة دائمة منذ عام ١٨٥٣ بنصوص لا تختلف في جوهرها عن السابقة وإن كانت أكثر إحكاماً ودقة، المهم أن بريطانيا جعلت من نفسها حكماً وجلاداً في منازعات الشيوخ، وتقاضت ثمن ذلك نفوذاً وهيمنة كبيرين، فاتخذت من المعاهدات وسيلة للضغط على المشيخات، التي صارت «متصالحة» أو «مهادنة» ومن هنا جاءت تسمية الساحل العُماني بالساحل المتصالح أو المهادن، فجعلت بريطانيا تفتش السفن باستمرار باسم محاربة «القرصنة» وتجارتي الرقيق والأسلحة، مما ضيق كثيراً على النشاط التجاري للمشيخات، وأدى إلى تدهور تجارتها وضعفها اقتصادياً.

وكانت السلطات البريطانية في الخليج قد أجرت مسحاً شاملاً للخليج عام ١٨٢٠ رصدت كل أوضاعه وسجلتها في تقارير لخدمة وكلائها وموظفيها، كما شرعت منذ عام ١٨٤٦ في مد خطوط البرق في أجزاء مختلفة من الخليج، وبدأت في التخلي عن سياستها التقليدية، والتدخل في البر والمشكلات الداخلية بين الشيوخ، لإبقاء الأوضاع في صالحها، كما أرسلت وكلاء مقيمين في الخليج يخبرونها في تقاريرهم بكل صغيرة وكبيرة، لكي تبني سياستها على أساس ذلك.

وعندما أرسلت الدولة العثمانية «حملة الأحساء» إلى المنطقة عام ١٨٧١، شعرت بريطانيا بقلق بالغ، خاصة وأن ألمانيا جعلت تخطط للدخول إلى المنطقة من باب صداقتها مع السلطان، ومن خلال مشروعات على رأسها مشروع خط حديد بغداد، كما زادت المنافسات الأوربية بمحاولات روسيا الولوج إلى المنطقة بإنشاء محطات للفحم ومراكز تابعة عن طريق اختراق فارس، وفي نفس الفترة وهي أواخر القرن التاسع عشر، جددت فرنسا، العدو التقليدي لبريطانيا، محاولاتها إقامة علاقات سياسية في الخليج، وبدت المصالح البريطانية والسياسية التي أرسيت مهددة بذلك كله، لذلك اتخذت بريطانيا خطوة أخرى تحكم بها قبضتها على المنطقة ولتمنع الشيوخ من الاتصال بالدول الأوربية، أو منحها أية امتيازات في أراضيهم، فوقعت مع شيوخ الساحل العُماني عام ١٨٩٢ ما سمي «بالاتفاقيات المانعة» التي نصت على امتناعهم عن استقبال مندوبين أجانب، أو التنازل عن أي جزء من أراضيهم لأي دولة ، وبأي صورة، دون موافقة بريطانيا، وقد رأى بعض المؤرخين أنه، بناء على المشاورات التي سبقت توقيع هذه المعاهدات، فإنها جرت على أساس أن تضمن بريطانيا حماية المشيخات، وإن لم تنص على ذلك في صيغ الاتفاقيات، لأن تنازل الحكام عن سيادتهم الداخلية، يقتضي ضمنياً ، أن تتولى بريطانيا حماية بلادهم، ويبدو أن مشاورات المقيم البريطاني مع الحكام، تضمنت وعداً شفوياً بالحماية، وأن بريطانيا لم تشأ أن تلزم نفسها بالنص على الحماية صراحة، حتى لا تقيِّد حركتها السياسية في المستقبل، إذا ما تعارضت مصالحها مع حماية تلك المشيخات .

٣ - الكويــــت :

لقد كانت الدولة العثمانية تعتبر أن الكويت هي أقرب إمارات الخليج بالنسبة لولاية البصرة الخاضعة لها، إلا أن الإنجليز راحوا يدرسون طبيعة تلك العلاقة، ليخرجوا بنتيجة مؤداها أنه لا توجد سيطرة عثمانية حقيقية على الكويت، وأن المسألة لا تعدو أن تكون تبعية اسمية ، أراد بها آل صباح تأمين أنفسهم بالاعتراف بالولاء لدولة الخلافة الإسلامية. وعندما تولى مدحت باشا حكم بغداد عام ١٨٦٩ اقترح على السلطان جعل الكويت وحدة إدارية تابعة لولاية البصرة، وأن يحمل

شيخها لقب «قائمقام عثماني»، وأن يظل الحكم متوارثاً في آل صباح باعتبارهم مستقلين ذاتياً، وعموماً ظلت علاقة الكويت بالدولة العثمانية طيبة طوال معظم القرن التاسع عشر، وبالتحديد حتى وفاة الشيخ عبدالله بن صباح عام ١٨٩٢، غير أن انفراد الشيخ مبارك عام ١٨٩٦، أدخل علاقة الكويت بكل من الدولة العثمانية وبريطانيا في مرحلة جديدة .

لقد بدأ مبارك حكمه (١٨٩٦- ١٩١٥) بمواجهة عداء الدولة العثمانية له، بعد أن اتهمته باغتصاب السلطة، بعد قتل أخويه محمد وجراح، غير أن الدولة ما لبثت أن قبلت الأمر الواقع واعترفت به شيخاً على الكويت منذ ١٨٩٧، بعد أن أعلن ولاءه وخضوعه للسلطان، فانتهزت الدولة الفرصة وراحت تعمل على تقوية قبضتها على الكويت، بإصدار إجراءات وتنظيمات إدارية وجمركية ، لكن مبارك عارض تنفيذها وطلب من الإنجليز حمايته من هذا التدخل، وعندما تمادت الدولة العثمانية في مسلكها، كرر مبارك طلب الحماية، ولكن بريطانيا حسمت هذا التردد عندما رأت حشوداً عثمانية تتجمع في البصرة، تمهيداً لخلع مبارك، كما رأت أن روسيا تحرض السلطان العثماني ضد مصالحها في المنطقة، ثم رأت محاولات الألمان اختراق الدولة العثمانية من خلال صداقة القيصر مع السلطان ، وتوافد الفرنسيين يعرضون خدماتهم على شيخ الكويت، الذي كان مهدداً من جانب ابن الرشيد أمير حائل، بعد أن حرضته الدولة العثمانية على غزو الكويت، وربما وعدته بها، إذا خلصها من حكم مبارك .

لكل الأسباب السابقة، لدى كل من مبارك والإنجليز، وقّع الطرفان معاهدة عام ١٨٩٩، التي نصت على تعهد الشيخ وخلفائه بعدم استقبال أي مندوب أوربي دون موافقة بريطانيا، وكذلك عدم التنازل عن أي قطعة من أراضي الكويت، بكافة أشكال التنازل ، لدولة أخرى دون موافقة بريطانيا، وضمنت المعاهدة قيام بريطانيا بحماية مصالح الكويت في الخارج، مع احتفاظ الإمارة باستقلالها التام في شئونها الداخلية ، كما وافق مبارك على إقامة مرسى للأسطول البريطاني على سواحل الكويت، واستقبال وكيل سياسي بريطاني في بلاده، ووافقت بريطانيا أن تمنحه راتباً سنوياً من خزانة بوشهر، وتساهلت معه في استيراد السلاح ليدافع عن نفسه، وطلبت أن تكون هذه المعاهدة سرية .

ورغم إجحاف المعاهدة بحقوق الكويت، إلا أن حاكمها كان في حاجة إليها لحمايته من التدخلات العثمانية ، ومن خصومه في الجزيرة العربية، ورغم أنها لم تتضمن نصاً صريحاً بحماية بريطانيا للكويت، إلا أن ذلك كان مفهوماً بشكل ضمني، وبوعود شفوية من جانب المقيم السياسي البريطاني. وقد تأكد ذلك عملياً عندما علمت الدولة العثمانية بأمر المعاهدة. وبدأت تمارس ضغوطاً ومحاولات تدخل جديدة في شئون الكويت، حيث تصدت لها بريطانيا بالقوة أحياناً وبالدبلوماسية أحياناً أخرى، وفي عام ١٩٠٤ استقبلت الكويت أول وكيل سياسي بريطاني، مما أثار احتجاج الدولة العثمانية، واعتبرته خرقاً لاتفاق الدولتين على إبقاء الوضع القائم في الكويت على ما هو عليه. ومع ذلك ستشهد السنوات التالية حتى عام ١٩١٣، حصول بريطانيا على مزيد من التعهدات من جانب مبارك، أكدت بها معاهدة عام ١٨٩٩، فضلاً عن قيود أخرى، سهلت لها التدخل في شئون الكويت وإحكام قبضتها عليها، ومنحت الشيخ تأميناً لسلامة إماراته من ناحية الساحل، وعندما قامت الحرب الأولى، وقفت الكويت إلى جانب بريطانيا، ضد الدولة العثمانية، بعد أن أعلنت بريطانيا أن الكويت بلد مستقل تحت الحماية البريطانية، التي لم يقدر للكويت أن تتخلص منها وتستقل إلا عام ١٩٦١ .

٤ - البحريـــن :

يرجع اهتمام بريطانيا بالبحرين وارتباطها بشئونها إلى عام ١٨٠٥ عندما طلب حكامها معونة بحرية بريطانية لمساعدتهم على مقاومة ضغوط السعوديين والقواسم عليهم، ورغم أن بريطانيا لم تستجب آنئذ لعدم توافق ذلك مع مصالحها، فإنها بدأت تشعر بالقلق إلى أن نجحت الدولة العثمانية في القضاء على الدولة السعودية (١٨١٨) مما أراح الإنجليز، كما نجحوا هم - الإنجليز - في تدمير قوة القواسم (١٨١٩)، وربط ساحل عُمان بمعاهدات السلام البحري (١٨٢٠)، عندئذ سارع حاكما البحرين - سلمان وعبد الله بن أحمد آل خليفة - بالتوقيع على هذه المعاهدة، حيث أحسا بأن ثمة مؤمرات عُمانية وفارسية تحاك حول البحرين، كما هددتهما بريطانيا باتخاذ نفس التدابير التي اتخذتها مع القواسم، وعموماً كانت

هذه المعاهدة أول معاهدة بين بريطانيا والبحرين، وقد نصت كما هو معروف، على صيانة السلام في البحر والامتناع عن عمليات «القرصنة» وتجارة الرقيق ...الخ .

وعندما حاولت فارس غزو البحرين تصدت بريطانيا لذلك عام ١٨٢٢، وقد تجددت الأطماع الفارسية مرة أخرى عندما استولى الشيخ «محمد بن خليفة» على السلطة من عم أبيه الشيخ عبد الله بن أحمد، الذي لجأ إلى فارس وطلب معاونتها، عندئذ هددت بريطانيا فارس مرة أخرى وأكدت علاقتها بالبحرين بتوقيع معاهدة جديدة لحظر تجارة الرقيق عام ١٨٤٧ .. وكان الأمير «فيصل بن تركي» يرى أن لبلاده حقوقاً على البحرين، ويتذرع في مطالبته بها، بأن حكامها كانوا يدفعون زكاة سنوية للدولة السعودية في عهد أسلافه، غير أن بريطانيا ردت بأن ذلك لم يكن يعني خضوعها لهم. وعندما لجأ أبناء الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة إلى الأمير فيصل طالبين مساعدته في استرداد الحكم، سارع الشيخ محمد بن خليفة بالاستنجاد بالمقيم السياسي البريطاني، لكن هذا وعده بالمساعدة، وحثه على دفع الزكاة للسعوديين، على أن يعمل في نفس الوقت على الاستعداد للمقاومة. وعندما أرسل فيصل حملة عسكرية عام ١٨٥٢، برفقتها أبناء عبدالله، على رأسهم ابنه محمد، وقفت بريطانيا إلى جانب الحاكم وتصدت لها، ثم تكررت المحاولة عام ١٨٥٤، فتصدت لها بريطانيا أيضاً، وحذرت فيصل بأنها لن تسمح بأي تدخل في شئون البحرين. وعندما امتنع محمد بن خليفة عن دفع الزكاة للسعوديين، وعادت الخلافات من جديد، وقام محمد بن عبد الله وبدعم سعودي، بهجوم جديد على المنامة من البحر عام ١٨٥٩، ردت بريطانيا بتدمير الدمام وتحذير فيصل من الإخلال بالسلام .

وعندما قام محمد بن خليفة عام ١٨٦١ بحملات انتقامية على سواحل الأحساء، كما قام بطرد كثير من الهنود الذين يحملون الرعوية البريطانية من البحرين، حينئذ تدخلت السلطات البريطانية لردعه، وهددته فلم يرتدع، عندئذ تقدمت السفن البريطانية وحاصرت «المحرق» واحتجزت سفينتين للشيخ مما اضطره إلى قبول التوقيع على معاهدة عام ١٨٦١ التي ورد بها أن البحرين مشيخة مستقلة، وأن حاكمها يعترف بالمعاهدات التي سبق توقيعها مع بريطانيا، وأنه يُقرّ

بعدم القيام بعمليات عدوانية أو «قرصنة» في البحر، وأن يحتكم إلى المقيم عندما يتعرض لأي عدوان، وأن يقبل حكمه، كما تعهد المقيم باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المعتدين ، وقد نصت المعاهدة كذلك على منح الرعايا البريطانية حرية الإقامة والتجارة في البحرين، مع منح بريطانيا امتيازات الدولة الأكثر رعاية، فضلاً عن بعض الامتيازات القضائية .

تجاهل محمد بن خليفة المعاهدة السابقة بعد سنوات، وشن هجوماً على قطر عام ١٨٦٧ لفرض نفوذه وسيطرته عليها، فاعتبرت بريطانيا ذلك خرقاً للمعاهدة وتحدياً لهيبتها، فتقدم المقيم بالأسطول البريطاني وقصف سواحل البحرين، وعندما هرب محمد بن خليفة ، اعتبر المقيم البريطاني ذلك تنازلاً عن الحكم، فعين أخاه علياً حاكماً، وفرض غرامة مالية على البحرين، كما وقَّع مع الشيخ محمد بن ثاني اتفاقية أخرى عام ١٨٦٨ باعتباره حاكماً لقطر، دخل بها في نطاق معاهدات السلام البحري. غير أن محمد بن خليفة ما لبث أن قام بمحاولة لغزو البحرين عام ١٨٦٩، ورغم نجاحه في هزيمة جيش أخيه علي - الذي قُتِلَ في المعركة - إلا أن الحكم لم يستقر له، حيث قام أبناء عبد الله بالقبض عليه وسجنه، وتسليم الحكم لأخيهم الشيخ محمد بن عبد الله، لكن السلطات البريطانية تدخلت وحاصرت البحرين بأسطولها وقبضت على محمد بن عبد الله ، وأخذته مع محمد بن خليفة - بعد أن أخرجته من سجنه - أسيران إلى بومباي، ونصبت الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكماً، ووقفت تدعم حكمه الذي استمر لنيف وستين عاماً (١٨٦٩-١٩٣٢).

وعندما تعرضت البحرين لمتاعب ومحاولات غزو، من جانب منافسي الشيخ من أبناء عمومته، الذين لقوا دعماً من حاكم قطر ومن العثمانيين، رأت السلطات البريطانية ضرورة إعلان الحماية على البحرين، فوقعت مع الشيخ عيسى بن علي اتفاقية جديدة عام ١٨٨٠، تعهد فيها بألا يتفاوض أو يعقد اتفاقيات مع أحد، أو يمنح أية امتيازات بتأسيس قنصليات، أو إنشاء مستودعات لدولة ما، دون موافقة بريطانيا .. ولما اشتد التنافس الدولي حول الخليج في أواخر القرن التاسع عشر، رأت بريطانيا ضرورة توقيع شيخ البحرين على اتفاقية جديدة في مارس ١٨٩٢، تضمنت مزيداً من القيود على الشيخ، حالت بينه وبين الاتصال بأي دولة

أو مندوبين عنهـا ، أو التنازل عن أي أراض في بلاده لأي دولة، دون مـوافـقـة بريطانيا ، وبهذه الاتفاقية «المانعة» أمسكت بريطانيا بكل شئون البحرين داخلياً وخارجياً، واتبعت ذلك بتأسيس أول وكالة لها في البحرين عام ١٨٩٣، حيث صار الوكيل السياسي البريطاني بمثابة الحاكم الفعلي للبحرين .

٥ - قطــــر :

لقد تأخر اهتمام بريطانيا بقطر عن غيرها من إمارات الخليج العربي، ذلك أنها لم تكن قد برزت ككيان سياسي مستقل حتى أواسط القرن التاسع عشر، فقد تدخلت بريطانيا في شئون قطر بشكل واضح منذ بدأ الهجوم المشترك عليها من جانب البحرين وأبوظبي عام ١٨٦٧ ، ذلك الهجوم الذي اعتبرته بريطانيا خرقاً لمعاهدات السلام البحري، وتدخلت بالقوة لعقابهما ، ثم وقعّت مع الشيخ محمد بن ثاني أول اتفاقية بريطانية - قطرية في سبتمبر عام ١٨٦٨ ، باعتبار أن قطر صارت إمارة مستقلة، وغير خاضعة لنفوذ جيرانها ، وأن بريطانيا صارت ضامنة لهذا الاستقلال .

وعندما جاءت إلى قطر حامية عسكرية عثمانية، في يوليو عام ١٨٧١ ، ضمن خطة الدولة التي سيطرت بموجبها على الأحساء، واعتبرت قطر من توابعها ، رحب الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني بالحامية وعلّق الراية العثمانية على قصره، عندئذ احتجت بريطانيا على والده الحاكم، وبدأت تشعر بقلق بالغ من الوجود العثماني. وصممت خلال السنوات التالية على تحجيم هذا الوجود ، وترتب على التنافس البريطاني - العثماني حول قطر ، إثارة مشكلة «العديد» التي أبدت فيها بريطانيا أبوظبي في ادعاءاتها ، حتى تمنع امتداد النفوذ العثماني إلى مشيخات ساحل عُمان. وكذلك أثيرت مشكلة «الزبارة» التي تصدت فيها السلطات البريطانية لمحاولات العثمانيين إعمارها وبناء مينائها ، فقد اعتبر الإنجليز أن ذلك سيكون نقطة ارتكاز معادية لنفوذهم في البحرين، وتشددت بريطانيا في ذلك حتى أنها قصفت الزبارة عامي ١٨٧٥ ، ١٨٧٨.

ومع تدهور علاقات جاسم آل ثاني بالعثمانيين لتدخلهم في شئون قطر وسلبه سلطاته، ومع تنازله عن لقبه كقائمقام عن الدولة في حكم قطر، الذي كانت الدولة

قد منحته له، طلب من الإنجليز حمايته لكنهم لم يستجيبوا له، متشككين في نواياه، وباتخاذ العثمانيين مزيداً من الإجراءات التي تستهدف إحكام قبضتهم على قطر عامي (٨٩-١٨٩١) تدهورت العلاقات بينهم وبين جاسم، ووصلت الأمور إلى حد الصدام المسلح في معركة «الوجبة» عام ١٨٩٣ والتي لقي فيها الجنود العثمانيون هزيمة مخزية، وحاولت السلطات البريطانية التوسط لتسوية الأزمة، لكن الدولة العثمانية رفضت وساطتها، وطلب جاسم من الإنجليز تجديد اتفاقية عام ١٨٦٨، أو عقد اتفاقية جديدة معه على غرار الاتفاقيات المانعة التي وقعت مع شيوخ ساحل عُمان، ورغم عدم استجابة الإنجليز له، إلا أنهم كانوا مصممين على حماية قطر إذا ما تدخل العثمانيون بالقوة مرة أخرى، وكان رأيهم عام ١٨٩٣ أنه مع بقاء اعترافهم بسيادة اسمية للعثمانيين، إلا أنهم سيقفون بحزم ضد محاولة توسيع هذه السيادة، وشفعت بريطانيا ذلك بتزايد تدريبات أسطولها قبالة الساحل القطري، غير أن الدولة العثمانية سوّت المسألة مع الشيخ جاسم مباشرة، حتى لا تتاح للإنجليز فرصة التدخل،وكانت الدولة تأمل في استمالة جاسم من جديد لاستعادة مكانتها في قطر بشكل سلمي .

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر انتهاءً لنفوذ الدولة العثمانية، حتى لقد وجد حاكم قطر نفسه وحيداً في مواجهة الإنجليز، لذلك كرر طلبه الارتباط بهم باتفاقية جديدة مثل بقية حكام الخليج، ورغم عزوف بريطانيا عن الاستجابة له، إلا أن علاقتها بقطر تحسنت خلال الفترة التالية، وبانتهاء التنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية في الخليج، بتوقيع اتفاق عام ١٩١٣، الذي أقرت فيه الدولة تنازلها عن حقوق السيادة على قطر، وبقيام الحرب العالمية الأولى، أسرعت السفن البريطانية بإجلاء الحامية العسكرية العثمانية عن الدوحة، كما ألزمت عبد العزيز بن سعود بالنص في معاهدة «دارين» على عدم التدخل في شئون قطر، وبدا واضحاً أن بريطانيا تمارس حماية فعلية على قطر، قبل أن ترتبط معها بمعاهدة حماية رسمية، تلك التي وقعتها معها عام ١٩١٦، لتدخل قطر في إطارها ، ولتظل هكذا، حتى انتهاء الحماية وحصولها على استقلالها عام ١٩٧١.



ثالثاً : الاستعمار الأوربي ودول المغرب العربي

أ - الجزائر والاحتلال الفرنسي :

يرتبط الاستعمار الفرنسي للجزائر بالصراع الدولي للسيطرة على البحر المتوسط، ذلك الصراع الذي تورطت فيه الدول الأوربية الكبرى على وجه الخصوص، فالمسألة أكبر من مجرد الثأر لإهانة لحقت بالقنصل الفرنسي في الجزائر، صحيح أن الإهانة حدثت عام ١٨٢٧ عندما ضاق «الداي حسين» بمماطلة الحكومة الفرنسية في تسديد ديونها المستحقة نتيجة تصدير قمح جزائري لسنوات طويلة، وردت فرنسا بطلب تعويض عن الأضرار التي لحقت بسفنها أثناء اشتباكات لها مع سفن جزائرية، وقد أثار القنصل الداي بحديثه، ومماطلة بلاده، فوجه إليه الداي ضربات بمروحة كانت في يده وطرده، مما اعتبره الفرنسيون إهانة لحقت بكرامة بلدهم.. وكانت فرنسا تخطط لغزو الجزائر، سواء حدثت الإهانة أم لا، وإن اتخذت ذريعة للاحتلال، أما الأسباب الجوهرية فتكمن في رغبة فرنسا في إقامة قاعدة استعمارية في شمال إفريقيا، تتيح للأسطول الفرنسي قدرة على السيطرة على البحر المتوسط، فضلاً عن توجيه أنظار الفرنسيين إلى الخارج بعيداً عن مشاكلهم في الداخل مما سيقوي الملكية، بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية التي ستتدفق على فرنسا، خاصة الغلال التي ستحتاجها، كما سوف تظهر الحملة فرنسا مدافعة عن البابوية ضد العالم الإسلامي، وقد تذرعت فرنسا كذلك بمحاربة «القرصنة» التي كانت منتشرة في البحر المتوسط، ويتخذ أربابها من سواحل الجزائر وغيرها مركزاً لهم، بينما القراصنة كانوا يعتبرون نشاطهم نوعاً من الجهاد ضد أعدائهم، ومورداً من موارد خزانة بلادهم.

بدأت فرنسا بتقديم إنذار يتضمن مطالب مجحفة من الداي، شملت ضمانات وتعويضات وتنازلات، وكان ذلك مشفوعاً بحملة بحرية حاصرت سواحل الجزائر فترة طويلة (٢٧-١٨٣٠) دون عمل حاسم بسبب الانقلابات السياسية في فرنسا ذاتها، وأخيراً سيرت حملة الغزو في مايو عام ١٩٣٠ وحددت هدفها في الانتقام لشرفها، ووضع حد لعمليات القرصنة .. وتقدمت الحملة ونزلت إلى سواحل الجزائر،

التي لم يحصنها الداي بشكل جدي، واحتلت مناطق فتحت الطريق أمام الجزائر العاصمة، التي دخلتها القوات الفرنسية. بعد محاولة فاشلة من الداي للصلح وتوسيط القنصل البريطاني، ودخل الفرنسيون مدينة الجزائر، بعد أن غادرها الداي، فنزعوا سلاح الانكشارية وأبعدوهم إلى الدولة العثمانية، لينتهي بذلك أي أثر للوجود العثماني بالجزائر، ومن الجزائر توجهت القوات الفرنسية لاحتلال المرسى الكبير ووهران وعنابة ، لكنها اضطرت إلى إخلاء المدينتين الأخيرتين بعد مقاومة عنيفة، وكان موقف بريطانيا متخاذلاً ، حيث ألزمتها ظروف العلاقات مع فرنسا آنئذ، بالتخفيف من معارضتها لها .

ووسط هذه الأحداث ولدت روح المقاومة الوطنية، حين عقد أهل الحل والعقد والاشراف البيعة في غربي الجزائر للأمير عبد القادر - ابن الشريف محيي الدين شيخ الطريقة القادرية - حيث بويع بالإمارة من جانب القبائل عام ١٨٣٢. واتخذ من مدينة «المعسكر» عاصمة له، وليقود حركة المقاومة الوطنية حتى عام ١٨٤٧.. وقبل أن يواجه الاحتلال الفرنسي نظم شئون الإمارة وأخضع المناوئين له وبدأ عملياته بالاستيلاء على تلمسان واستطاع أن يحاصر الفرنسيين في وهران ومستغانم وأرزيو، وأرغمهم بذلك على عقد صُلح مؤقت عام ١٨٣٤، وقد أتاح له هذا الصلح مدّ سلطته إلى كثير من المناطق الوسطى وغرب الجزائر وأكسبه الكثير من القبائل والأنصار، خاصة وقد اعترفت فرنسا به .. ثم استؤنفت المعارك، واستطاع الأمير إحراز نصر جديد في معركة «المقطع» عام ١٨٣٦ مما أحرج فرنسا فأرسلت تعزيزات جديدة حطمت عاصمة الأمير واحتلت تلمسان، وعندما تقدمت إلى قسنطينة تكبدت خسائر فادحة أرغمتها على التراجع، حيث استبسلت المقاومة الوطنية في الدفاع عنها، واضطرت فرنسا إلى توقيع صُلح جديد «صلح تافنا» عام ١٨٣٧ اعترفت فيه بسلطة الأمير على ما تحت يده، وعلى تافنا وتلمسان وتيطري. وقد خرقت القوات الفرنسية هذا الصلح بتجريدها حملة قوية استولت بها على قسنطينة في نفس العام .

وخلال فترة الصلح، بينما كان الأمير عبد القادر يعيد تنظيم وتسليح جيشه، طلب إليه القائد الفرنسي إعادة النظر في شروط الصلح لحدوث خلاف حول بعض شروطه، فتصدى الأمير لذلك بقوة، فعينت فرنسا حاكماً عاماً جديداً للجزائر عام

١٨٤٠ ومنحته إمكانيات وصلاحيات، مكنته من الاستيلاء على معقل الأمير (مدينة المعسكر) والاستيلاء على تلمسان ومستغانم وعلى أهم مناطق وهران، كما ضيق الخناق على الأمير الذي انتقل إلى الصحراء، بعد أن فقد خيرة قواده وعتاده، ثم ما لبث أن انتقل إلى المغرب، لتتخذ فرنسا من لجوئه إليها ذريعة للتدخل وتحقيق أطماعها هناك، فاخترقت القوات الفرنسية حدود المغرب الأقصى، ولم تنته الأزمة إلا بتوقيع معاهدة مع السلطان المغربي عام ١٨٤٤ تعهد فيها بعدم معاونته للأمير، الذي فقد بذلك مساعدة جيرانه المغاربة، ورغم أنه كافح ببسالة ومرارة، واستطاع إحراز بعض الانتصارات على القوات الفرنسية عامي ١٨٤٥ ، ١٨٤٦، إلا أن حصار القوات الفرنسية له أجبره على الاستسلام عام ١٨٤٧، لتستقر أقدام الفرنسيين في مدن الجزائر الرئيسية، ولتنطوي صفحة مقاومة وطنية، ستتلوها صفحة هامة سجلتها جبهة التحرير الوطني حتى استقلت الجزائر في يونيو ١٩٦٢ (١١).

ب - الحماية الفرنسية على تونس :

نتيجة للامتيازات الأجنبية التي منحها بايات تونس، بدأ الأوربيون يتدفقون على البلاد في أواسط القرن التاسع عشر، وبدأت فرنسا بالذات تمارس ضغوطاً وتدخلات في شئون تونس الداخلية ، خاصة في عهد الباي «محمد الصادق» (١٨٥٩-١٨٨١) مستفيدة من الإصلاح الدستوري الذي منح الأجانب حقوقاً متساوية مع المواطنين، وفي ظل جشع الحكومة التونسية وفسادها ، بدأت عمليات الاستدانة من بيوت المال الأوربية، ومع عدم وجود خطط لوقف التدهور العام في شتى ميادين الإنتاج، ولجوء الحكومة إلى مزيد من الضرائب، تفجرت ثورات شعبية ضدها تزعمها (علي بن غذاهم) لكن الحكومة استطاعت القضاء عليها عام ١٨٦٧ .. وبشكل عام أصبح إيراد تونس لا يكفي نفقات الإدارة أو فوائد الديون، وعالجت الحكومة الأزمة بمزيد من الاستدانة، وتحركت الدول الدائنة لحفظ حقوق مواطنيها ، وبذلت محاولات فاشلة لحل الأزمة المالية، كما حيكت المؤامرات ضد رئيس الوزراء المصلح (خير الدين باشا) الذي حاول تطبيق برنامج وطني وإصلاحي لإنقاذ البلاد (٧٤-١٨٧٧) حتى أعفي من منصبه .

وكانت فرنسا تفتح عيونها جيداً على الأوضاع في تونس، وتسعى جاهدة لإبعاد أي قوى أوربية تستهدف التدخل في شئون تونس، واستطاع قنصلها أن يحصل لبلاده على امتياز إنشاء خط حديدي من تونس إلى حدود الجزائر، مما سوف يسهل على فرنسا نقل المؤن والجنود من الجزائر إلى تونس، وسيتيح لفرنسا بسط نفوذ أكبر، وهو ما حدث بالفعل خلال أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث أصبح لفرنسا القسط الأكبر من ديون تونس، ومن ثم بدأت تتدخل في ماليتها بسبب ذلك، كما أصبحت تمتلك خطوط البرق، فضلاً عن السكك الحديدية، كذلك استطاعت صرف نظر إيطاليا عن التدخل في شئون تونس، وأشارت عليها بطرابلس عوضاً عن ذلك .. وبدأت فرنسا تمهد لخطوتها التالية بإثارة المشاكل مع قبائل الحدود مع الجزائر، ونظرت إلى هذه القبائل باعتبارها شقت عصا الطاعة على الباي، واتهمتها بمهاجمة حدود الجزائر وتكبيد الفرنسيين هناك خسائر فادحة .

ثم تقدمت إلى الباي بمشروع معاهدة حماية على تونس عام ۱۸۷۹ لكنه رفض توقيعه، فهددت بإرسال أسطولها إلى سواحل تونس، واستغلت بعض المشكلات التي أثيرت على الحدود مع الجزائر، وعبرت القوات الفرنسية إلى تونس في أبريل ۱۸۸۱ بحجة تأديب هذه القبائل، ثم تدفقت قوات فرنسية أخرى من البحر قادمة من فرنسا ونزلت في بنزرت، واتجهت صوب العاصمة، وأرغم القنصل الفرنسي الباي على التوقيع على المعاهدة بعد إنذاره مهدداً إياه بعزله، فرضخ الباي محمد الصادق ووقع معاهدة الحماية في مايو ۱۸۸۱. وقد سلبت هذه المعاهدة تونس كل مقومات الدولة المستقلة، حيث أعطت القوات الفرنسية حق احتلال المراكز التي تراها، كما تكفلت بحماية الباي وأسرته، أما المصالح الخارجية لتونس فيتولاها ممثلو فرنسا في البلاد الأجنبية .. وفي عهد الباي علي، الذي خلف الصادق، تأكدت المعاهدة بأخرى وقعها في أكتوبر ۱۸۸۲ (معاهدة المرسى)، حيث كرست سلطات فرنسا ونفوذها ، وصارت تتولى الإشراف على ميزانية تونس، بما فيها مسألة الديون، واتسعت اختصاصات المقيم الفرنسي، الذي منحته المعاهدة الجديدة صلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة[١٢] .

ومع ازدياد الضغط الفرنسي بدأت تتولد حركة مقاومة وطنية، وظهرت دعوات للكفاح المسلح لمقاومة الوجود الفرنسي، والباي الخاضع، وتحركت القبائل خاصة في جنوب تونس، وصفاقس والقيروان، حيث صارت مراكز للمقاومة، وردت السلطات الفرنسية بالعنف والقسوة، مما أجبر المقاومة على الانسحاب إلى طرابلس، ومع ذلك لم تنطفئ جذوة المقاومة خلال المراحل التالية من تاريخ تونس، حتى اضطرت فرنسا إلى منحها حكماً ذاتياً عام ١٩٥٥، كان مقدمة للاستقلال التام في مايو عام ١٩٥٦.

جـ - الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى :

اصطدم الفرنسيون بالمغرب عسكرياً بسبب إيوائه للأمير عبد القادر الجزائري عام ١٨٤٤، وكادوا أن يتوغلوا في أراضيه بعد هزيمة جيش السلطان «مولاي عبدالرحمن» لولا تحذير بريطانيا، وانتهت المشكلة، بتوقيع اتفاقية طنجة، واتبعت فرنسا بعد ذلك سياسة الإبقاء على الوضع القائم مؤقتاً، لكن هذه السياسة لم تعد تصلح مع بداية القرن العشرين، خاصة بعد تدهور أوضاع المغرب سياسياً واقتصادياً، واضطرار السلطان إلى الاستدانة من الدول الأوربية، وما لبثت فرنسا أن مهدت لتحقيق طموحاتها وأطماعها التوسعية في المغرب الأقصى، بعقد اتفاقيات مع الدول الأوربية تتيح لها حرية الحركة السياسية، من خلال صفقات استعمارية، مع إيطاليا (١٩٠٢) وبريطانيا (١٩٠٤) ثم مع أسبانيا في نفس العام، ورغم محاولة ألمانيا صيانة استقلال المغرب، حرصاً على أن لا تنفرد فرنسا به، وذلك في مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦ الذي وافقت فيه الدول الأوربية - ومن بينها فرنسا - على ذلك، إلا أن فرنسا ظلت تتحين الفرص للسيطرة على المغرب، فانتهز الفرنسيون حدوث بعض المتاعب والمشاكل مع بعض الرعايا الفرنسيين العاملين في المغرب وقصفوا الدار البيضاء واحتلوها عام ١٩٠٧، ولم تكتف القوات الفرنسية بذلك، بل احتلت مساحات واسعة من شرق المغرب وغربه، واستطاعت التسلل إلى فاس واحتلالها عام ١٩١١، وراحت فرنسا تضع صيغة معاهدة حماية ليوقعها السلطان المغربي «مولاي عبد الحفيظ» ثم قدمتها إليه للتوقيع عليها تحت تهديد جيوشها، فأرغم على ذلك في مارس عام ١٩١٢ .

وكان مضمون المعاهدة يسلب السلطان صلاحياته الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية، فضلاً عن منح القوات الفرنسية حق احتلال المناطق التي تراها ضرورية لأمن النظام، كما تولى المقيم السياسي الفرنسي إدارة علاقات المغرب الخارجية أيضاً.. ولما كانت لأسبانيا أطماع في المغرب، لذلك كان على فرنسا أن تتفاهم معها، وانتهى الأمر إلى توقيع «اتفاق مدريد» (نوفمبر ١٩١٢) الذي اعترفت فيه فرنسا بنفوذ أسبانيا في شمال المغرب، على أن تظل السيادة المدنية والدينية لسلطان المغرب، ينوب عنه مندوب يُسمى «الخليفة» يشكل حكومة مغربية على غرار حكومة السلطان، إلا في الشئون الخارجية التي يتولاها المندوب السامي الأسباني، وصارت منطقة النفوذ الأسبانية تنقسم إلى قسمين أولهما يضم «سبتة ومليلة وإفنى» وهي المناطق التي كانت أسبانيا تحتلها وتعتبرها أراض أسبانية، وثانيهما المنطقة التي منحتها إليها (من الباطن) المعاهدة الفرنسية - المغربية، أما منطقة الحماية الفرنسية فهي المنطقة السلطانية، وسعت كلتا الدولتين لتثبيت أقدامهما في المغرب بشتى الوسائل.

وبدأت المقاومة المغربية تنظم صفوفها وتشعل الثورات، فبدأت الثورة في فاس في أبريل عام ١٩١٢ لكن القوات الفرنسية أخمدتها بقسوة ، وأعقبتها ثورة في الجنوب قام بها البربر في أغسطس ١٩١٢ الذين استطاعوا الاستيلاء على مراكش وأغادير، ولكن القوات الفرنسية استطاعت التصدي لذلك واستعادة مراكش في سبتمبر عام ١٩١٣، وتوالت المواجهات والانتفاضات في أماكن كثيرة، ورغم مقدرة فرنسا العسكرية، إلا أنها تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والعتاد .. أما في القسم الأسباني فقد برزت شخصيات وطنية قادت عمليات الكفاح منهم (أحمد ريسولي) الذي بلغ درجة من القوة جعلت أسبانيا - بعد هزيمة قواتها أمامه - أن تطوق منطقة (جبالا) كلها عام ١٩١٩ للقضاء عليه نهائياً، وفي هذه الأثناء برز الأمير محمد عبد الكريم الخطابي الذي برز يقود حركة المقاومة ضد الأسبان لفترة طويلة، واستطاع هزيمتهم في معركة (أنوال) عام ١٩٢١، التي فتحت الطريق إلى مليلة، غير أنه لم يتخذ قراراً مهماً باقتحام المدينة، مؤثراً تحقيق تسوية مع الأسبان تحرر الريف، وتعطيهم بعض المزايا الاقتصادية دون مزيد من الدماء، وشرع

ينظم الجيش والإدارة في المنطقة الريفية «باعتبارها دولة مستقلة» واتخذ لها علماً ولقب نفسه «بأمير الريف» وساوم الأسبان على أسراهم بأموال اشترى بها أسلحة ومعدات اتصال حديثة . وصار الحاكم القوي للريف من أبواب مليلة حتى حدود تطوان، أي أن دولته وصلت إلى حدود منطقة الحماية الفرنسية، مما أقلق الفرنسيين وجعلهم يعاونون الأسبان .

ولم يلبث الأمير أن تورط في الصراع مع فرنسا ، انتصاراً لقبيلة بني زروال، التي استنجدت به ضد الفرنسيين عام ١٩٢٤ ، فأعطى لهم بذلك مبرراً لمهاجمته، وعرّض انتصاراته السابقة للخطر حين هاجم القوات الفرنسية عام ١٩٢٥ في أكثر من موقع واستولى على الكثير من مراكزها ، ولم تلبث فرنسا أن أرسلت تعزيزات ضخمة بقيادة المارشال بيتان، الذي نسّق مع القوات الأسبانية، ليحسم الموقف، بينما أصبح على الأمير أن يحارب في جبهتين في وقت واحد، ونجحت القوات الفرنسية والأسبانية بحرياً وجوياً في الاستيلاء على المراكز الاستراتيجية، حتى تمكنت من إسقاط عاصمة الأمير (أجادير) واستطاعت تضييق الخناق على قواته، حتى أجبرته على الاستسلام في مايو ١٩٢٣ ، وانهارت المقاومة في الريف وتشتتت القبائل بعد نفي زعيمها ، وبدأت الحركة الوطنية المغربية تتجه نحو العمل السياسي والحزبي منذ ذلك، فتألفت كتلة العمل الوطني، والحزب الوطني، ثم حزب الاستقلال وكلها ناضلت للحصول على الاستقلال وتحقيق وحدة المغرب، ولعب الملك محمد الخامس دوراً هاماً في تأييد الحركة الوطنية، حتى حصل المغرب على استقلاله عام ١٩٥٦ ، بإلغاء معاهداته السابقة مع فرنسا وأسبانيا[١٣] .

د - ليبيا بين الحركة السنوسية والاحتلال الإيطالي :

شهدت ليبيا في أواسط القرن التاسع عشر حركة إصلاحية دينية، ذات طابع سلفي، على قدر كبير من الأهمية، هي الحركة السنوسية التي تنتسب إلى مؤسسها «محمد إدريس بن علي السنوسي (١٧٨٧-١٨٥٩) »، ويربط المؤرخون بينها وبين الحركة السلفية «الوهابية» في الجزيرة العربية، والتي سبقتها ، وكذلك الحركة المهدية في السودان، والتي جاءت بعدها ، على اعتبار أنها جميعاً تمثل دعوات إصلاحية ذات طابع سلفي، ثم لعبت دوراً سياسياً ، بل ووطنياً نضالياً،

مستلهمة الفكر الإسلامي في ينابيعه الأصلية، المثلة في القرآن والسُنّة، وكذلك النظام الإسلامي في بساطته الأولى وروحه الجهادية.

لقد كان السنوسي الكبير «المؤسس» عالماً وفقيهاً، نشأ في الجزائر وتلقى علومه الأولى ودرس التصوف فيها، ثم انتقل إلى فاس حيث درس الشريعة في مدرسة القرويين لبضع سنوات رحل بعدها إلى القاهرة عام ١٨٢٣ حيث تابع دراسة الفقه المالكي، وهناك انتقد بعض أساليب التعليم ودعا إلى فتح باب الاجتهاد، مما جر عليه عداء بعض الشيوخ الذين ضيّقوا عليه، فرحل إلى الحجاز عام ١٨٢٤ وهناك تتلمذ على أستاذه الشيخ أحمد الفاسي الذي كان من دعاة فتح باب الاجتهاد في تفسير الشريعة، والاحتكام إلى أصول الإسلام الأولى، وهي القرآن والسُنّة ، وكان ناقداً لدعاة التقليد، وقد وصفت طريقته بأنها طريقة وسطى بين السلفية «الوهابية» المتشددة، وبين الصوفية التقليدية، وعموماً تعددت رحلات الشيخ السنوسي، فزار بلاد شمال إفريقيا والشام واليمن، ودرس أحوال العالم الإسلامي، وزادت رحلاته من خبرته وثقافته .

وفي عام ١٨٣٧ قرر العودة والاستقرار في بلده (الجزائر) ليبث دعوته ويحولها إلى نشاط عملي، غير أنه عَلِمَ أن السلطات الفرنسية هناك تترصده، فعاد إلى طرابلس، لكنه لم يلبث أن غادرها لعدم ارتياحه «للعلماء الحضريين» وصار ينشد مكاناً بعيداً عن الإدارة العثمانية، وكان لا يثق بالدولة العثمانية ويرى أنها عجزت عن حماية وطنه وأنها غير جديرة بقيادة المسلمين أو بالخلافة، التي يجب أن تكون في قريش، بل كان يرى في نفسه، باعتباره سليلاً للبيت النبوي الشريف، وعالماً دينياً، أهلاً لخلافة العالم الإسلامي، المهم أنه اتجه برحْله نحو برقة، الإقليم الشرقي لولاية طرابلس الغرب، وبالتحديد إلى دواخلها، حيث كانت تحكمها قبائل تكاد تكون مستقلة عن الإدارة العثمانية، ولموقعها الممتاز بين طرق القوافل، ولأن الناس هناك يشكلون بيئة بكر لنشر دعوته، لجهلهم بتعاليم الدين الصحيح، ولحماستهم وقدرتهم على التضحية، وهو ما تحتاجه الدعوة في مراحلها الأولى، وفي قلب هذه البيئة الصحراوية النائية حيث «الجبل الأخضر» بنى مع أتباعه أول مسجد وزاوية عام ١٨٤٢ ليبدأ دعوته وحركته الإصلاحية.

لقد تمثلت أهم مبادئ الدعوة في العودة إلى الإسلام في بساطته الأولى ونقائه أيام الرسول ﷺ والخلفاء والسلف الصالح، والاعتماد على القرآن والسُّنّة كمصدرين للشريعة، وفتح باب الاجتهاد في الإسلام مما يقتضي التركيز على الأصول ومحاربة التقليد المتصلب للمذاهب الأربعة، حيث رأى أن ذلك فرق بين المسلمين، وأنه «لكي تتوحد الأمة الإسلامية لابد من التركيز على القرآن والأحاديث المتفق عليها من كل المذاهب، أما الباقي فعرضة للنظر والدراسة ...» .
كما سلكت الدعوة سبلاً صوفية تختلف عن الطرق الصوفية القائمة، فالمعروف أن السنوسي كان يرى في الصوفية مجرد وسيلة للسمو بالنفس ومغالبة الشهوات والتفقه، ولذلك انتقد انحرافات الطرق الصوفية المعاصرة له، وآمن بالعمل الاجتماعي وإصلاح المجتمع ودفع أفراده إلى الإنتاج والبناء ونشر العلم والمعرفة، وله مؤلفات كثيرة لخص فيها أفكاره وآراءه في التجديد والإصلاح الإسلامي، من أبرزها: بغية المقاصد في خلاصة الراصد، والسلسبيل المعين في طرائق الأربعين، وإيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن، ورسالة مقدمة موطأ الإمام مالك...الخ ، وبشكل عام لا تدل مؤلفاته على كونه مجرد عالم وفقيه ، وإنما تدل على أنه كان صاحب دعوة، وأنه كان شاعراً وقاضياً عادلاً ومؤرخاً نابهاً، وقد أرّخ لأسرته ونسبها في كتابه «الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية» .

اتخذت الدعوة من «الزوايا» مراكز لها، وصارت هذه الزوايا خلايا عامرة «بالإخوان والمريدين» ، ومليئة بالنشاط والحيوية، تضم كل واحدة مسجداً كبيراً ومدرسة ومضيفاً لإيواء التجار والمسافرين ومنازل للمعلمين، ومخازن لحفظ البضائع، كما تضم آباراً، وطواحين غلال، وقد أحيطت كل زاوية بسور كبير ، كما بنيت فيها القلاع للدفاع عنها، وضمت عبيداً اعتقوا يتولون الخدمة فيها، ولكل زاوية مجلس، يعاون شيخها أو رئيسها، يضم وكيلاً وأعضاء من شيوخ القبائل المرتبطة بها، ويتولى المجلس متابعة شئون الزراعة والرعي وتشغيل العمال والاستثمار في تجارة القوافل، مما يشكل موارد الزاوية إلى جانب الهبات الخيرية والزكاة المشرعية. وعموماً كانت وظيفة الزوايا هي الإعداد الديني والأخلاقي للمسلمين، وتدريبهم على العمل الاجتماعي، وقد ركزت على التقشف والالتزام

الأخلاقي وبناء مجتمع مسلم موحد ومعبأ للجهاد، بوسائل على رأسها العمل والاعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية، وقد بدأت نشاطها بالتعليم الديني للأطفال، وحل النزاعات القبلية لائتلاف القبائل، كبديل للمحاكم، وتوسيع أراضي الزوايا، وتقديم خدمات تعليمية ودينية مستمرة، كما كانت حرماً آمناً للاجئين إليها، لذلك لقيت صدى كبيراً عند القبائل والتجار .

وتدريجياً أصبح للزوايا، مع اتساعها، كل عناصر الدولة من أرض وقيادة وأتباع واقتصاد وإدارة وأيديولوجيا، حتى ذكر بعض المؤرخين أن السنوسية نجحت في إيجاد إدارة بديلة للإدارة العثمانية في طرابلس، وأنها بانتشارها في الكثير من البلاد العربية، كمصر والسودان والجزيرة العربية، وترابط الزوايا فيها ببعضها، واتصالها بمركزها العام، صارت دولة داخل الدولة العثمانية. وقد حاولت الدولة العثمانية استقطاب الحركة بدعوة زعمائها للإقامة في عاصمة السلطان، فلم يستجيبوا واكتفوا بالإبقاء على علاقة طيبة بعاصمة السلطان، ومن جانبها أعفت الدولة الزوايا من الضرائب .

وفي عهد «محمد المهدي السنوسي» (١٨٥٩-١٩٠٢) الذي خلف أباه في زعامة الحركة، انتقل بمركزها إلى واحة «الكفرة» عام ١٨٩٥، بعد أن كانت قد استقرت في «جغبوب» بعيداً عن رقابة الدولة العثمانية منذ عام ١٨٥٦ ولكونها مركزاً هاماً لقوافل الحجاج والتجار، وكانت تتعمد البُعد عن العمل السياسي في بداية أمرها، خشية الاصطدام بالسلطات، ربما قبل أن تستعد لذلك، وثمة إشارات إلى أن «الإخوان» كانوا ممنوعين من مناقشة المسائل السياسية، بينما هناك إشارات أخرى إلى أنهم كانوا وراء الكثير من حركات المقاومة ضد الفرنسيين وغيرهم من الأوربيين. ولكن الثابت أن نجاح السنوسية وانتشارها، اعتمد على الدعوة السلمية واقتناع الأتباع بها، وليس على الغزو، مما وفر لهم قوة صلبة مكنتهم من مقاومة الفرنسيين والإيطاليين فيما بعد. المهم أن الدولة العثمانية بدأت تتشكك في نواياهم، بعد تقاعسهم عن معاونتها خلال حربها مع روسيا عام ١٨٧٧، ولذلك أرسلت بعض رجالها لاستكشاف حقيقة نشاط السنوسيين، ثم أرسلت والي بنغازي رشيد باشا عام ١٨٩٠ لنفس السبب، ولعل هذا ما جعل المهدي ينتقل إلى

«الكفرة»، غير أن الدولة العثمانية ما لبثت أن تغاضت عن السنوسيين بعد ذلك، لكثرة متاعبها الداخلية وضعفها.

وعندما توفي محمد المهدي وخلفه أخاه «أحمد الشريف السنوسي» (١٩٠٢-١٩١٨) كانت السنوسية قد انتشرت انتشاراً واسعاً وبسطت سيادتها على برقة، كما بسطت سلطانها الروحي وانتشرت زواياها، ليس في ليبيا وبلاد المغرب العربي فقط، وإنما في أنحاء كثيرة من المشرق العربي كذلك، وفي عدد من البلاد الإفريقية، وبذلت جهوداً موفقة في نشر الدين الإسلامي بين قبائلها الوثنية، بعد توغل الدعوة في الصحراء جنوباً وغرباً، وقد أدى ذلك إلى صدامها مع مناطق النفوذ الفرنسي، وكان أول صدام للسنوسيين مع الفرنسيين قد حدث عام ١٩٠٢، حيث هاجم الفرنسيون الزاوية السنوسية في «واداي» ولم تتوقف معارك السنوسيين مع الفرنسيين إلا بالاحتلال الإيطالي لليبيا عام ١٩١١ عندما انصرف السنوسيون لمواجهته منذ ذلك العام[١٤].

والواقع أن إيطاليا كانت تطمع في احتلال ليبيا، منذ أن احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١، غير أنها أجلت ذلك بعد أن عززت الدولة العثمانية وجودها العسكري في طرابلس، كما أنها انشغلت مؤقتاً بأطماعها في شرق إفريقيا، وحتى تتاح الظروف الدولية التي تلائم مشروعها في شمال إفريقيا، الذي يمثل مجالاً حيوياً لها أهم من شرق إفريقيا، وحتى تتهيأ للخطوة الجديدة بإجراء اتصالات وترتيبات دولية، راح الإيطاليون يتغلغلون في كافة الأنشطة في ليبيا خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، فأسسوا بنك روما ومكاتب للبريد ومطابع وصحف، فضلاً عن عدد من المدارس المجانية، وأرسلوا بعثات للكشف عن الآثار ولم تكن غير بعثات عسكرية استهدفت رسم خرائط عسكرية للمناطق الهامة، فضلاً عن إنشاء شركات للتنقيب عن المعادن، وصار الإيطاليون يتدخلون في كافة الشئون، بما فيها عزل الوالي العثماني الذي يتصدى لسياستهم.

وفي عام ١٩١١ أرسلت إيطاليا بعثة عسكرية - بملابس مدنية- على مستوى عالٍ لتقوم برسم خرائط للأماكن الهامة في أنحاء ليبيا، تحت شعار أنها تقوم بنشاط جغرافي علمي، ثم ذهبت إيطاليا لاتخاذ خطوة حاسمة حين طلبت إلى

الدولة العثمانية في سبتمبر ١٩١١ إخراج جنودها من طرابلس وبنغازي ودرنة، كما طلبت عدم تعيين والٍ عثماني لا ترضى عنه إيطاليا، واتبعت ذلك بإنذار مؤداه عدم التعرض للقوات الإيطالية التي ستحتل طرابلس وبنغازي عسكرياً، بعد اتهام الدولة العثمانية بالتقاعس عن اتخاذ تدابير تحول دون تدهور الوضع، مما أضر بمصالح إيطاليا، كما اتهمت الدولة بأنها لم تستجب لإيطاليا عندما طلبت امتيازات اقتصادية لرعاياها في ليبيا، ولم تنتظر إيطاليا لتسوية الأزمة، وشرعت في قصف سواحل ليبيا، وإنزال جنودها الذين بدأوا في احتلال البلاد.

وقد لعب السنوسيون دوراً هاماً في مقاومة الغزو، فخاضوا معارك طاحنة في أكثر من جولة، أنهكت الإيطاليين خاصة وقد انسحبت الدولة العثمانية من طرابلس وبرقة وانشغلت بحروبها في البلقان عام ١٩١٢. وقد وقعت الدولة اتفاقية مع إيطاليا تنازلت فيها عن حقوق السيادة في طرابلس وبرقة لأهلهما، وبخروج العثمانيين من الحلبة، صارت الزعامة السنوسية هي القوة الأساسية للمقاومة الوطنية، واعتبر السنوسيون أن توقيع الاتفاقية المذكورة بمثابة إعلان استقلال الإمارة السنوسية، فأدمجوا فزان مع برقة تحت قيادتهم، بينما أعلن الوطنيون إقامة حكومة مستقلة في طرابلس (برئاسة سليمان الباروني) لكنها لم تصمد طويلاً أمام الإيطاليين.

ونتيجة لإنهاك الإيطاليين في حروب مستمرة، وقعوا اتفاقية «عكرمة» عام ١٩١٧ اعترفوا فيها بالإدارة السنوسية تحت حكم «محمد إدريس السنوسي»، غير أن المعارك تواصلت، فعقدت اتفاقية «الرجمة» التي اعتبرت السنوسي أميراً ورئيساً لحكومة مستقلة ذاتياً، تدير الأجزاء الداخلية من برقة، وتتخذ من «اجدابيا» عاصمة لها، والمعروف أن الأمير تعرض للنقد لقبوله هذه الاتفاقية باعتبارها فصلت برقة عن طرابلس، وعندما تولى «موسوليني» السلطة في إيطاليا اتبع سياسة عسكرية صارمة للقضاء على المقاومة الليبية، بعد أن ألغى كل الاتفاقيات السابقة، مما جعل الأمير يرحل هو وأتباعه إلى القاهرة.

وقع عبء المقاومة الوطنية على الزعيم الوطني عمر المختار الذي قاد حرب عصابات أنهكت الإيطاليين وكبدتهم خسائر فادحة، وسجل صفحات بطولية رائعة

في تاريخ بلاده، وكان الزعيم على اتصال مستمر مع الأمير محمد إدريس السنوسي يتلقى منه المعونات والذخائر كلما أمكن، وعندما تولى جراتسياني قيادة الجيوش الإيطالية في ليبيا صمم على القضاء على المقاومة الوطنية بكل السبل، فأعلن إغلاق الزوايا السنوسية وصادر أملاكها ودفع بقيادات الحركة إلى المعتقلات، واحتل عاصمتهم «الكفرة» عام ١٩٣١، ورفع علم إيطاليا على قبر السنوسي الكبير، وظل عمر المختار يقاتل ببسالة حتى سقط أسيراً في أيدي القوات الإيطالية التي أعدمته بلا رحمة وقد تجاوز السبعين، فانهارت المقاومة الوطنية، ثم انتقل نشاطها إلى القاهرة مركزاً حول السنوسي، حيث شكلت حكومة مؤقتة إلى أن نجح الحلفاء في طرد الإيطاليين من ليبيا عام ١٩٤٣، وتمهد السبيل لعودة الأمير ملكاً على ليبيا، التي نالت استقلالها منذ عام ١٩٥١ .



الفصل السادس

الفكر القومي والحركة العربية

من أواسط القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين

- العرب والإسلام والعثمانيون - ضعف الدولة العثمانية
- الإحياء الثقافي وعوامل اليقظة العربية - الجامعة الإسلامية.
- جهود المفكرين الإصلاحيين - الحركة العربية ومواجهة الاتحاديين.
- خاتمة : القوميون والحرب والثورة .

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب ... فقد طمى الخطب حتى غاصت الرُكبُ
أقداركم في عيون الترك نازلة ... وحقكم بين أيدي الترك مغتصبُ
صبراً أبا أمة الترك التي ظلمت ... دهراً فعمّا قليل تُرفع الحُجُبُ
لنطلبن بحد السيف مأربنا ... فلن يخيب لنا في جنبه أربُ
فيالقومي وما قومي سوى عرب ... ولن يُضَيّعَ فيهم ذلك النسبُ

إبراهيم اليازجي

من قصيدته في اجتماع سري
لأعضاء الجمعية السورية العلمية سنة ١٨٦٨م

الفصـل السـادس

الفكر القومي والحركة العربية

من أواسط القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين

يتناول هذا الفصل دراسة خيوط انبعاث حركة يقظة ثقافية وفكرية عربية، تحولت بفعل عوامل عديدة، إلى حركة سياسية قومية، وقف فيها العرب للعثمانيين وجهاً لوجه، بعد ما يقرب من قرون أربعة من قبول حكمهم وسيادتهم باسم الإسلام والخلافة، وباسم حماية بلادهم من أطماع الغرب التوسعية، فيعرض لمرحلة جديدة، وأخيرة، من علاقة العرب بالدول العثمانية، امتدت لنحو سبعين عاماً، بدأت مع أواسط القرن التاسع عشر، وبلغت نضجها، الذي استطاعت معه مجابهة الدولة، مع بداية الحرب العظمى الأولى، وقد تشابكت وتقاطعت خلالها ومضات الفكر وأفعال السياسة، وجهود المفكرين، مع أصحاب السلطة والسلطان، وعلى مساحة المشرق العربي كله، الذي كان مسرحاً لذلك ..

وسنحاول إلقاء الضوء على مدى وأهمية نسبة نشأة الوعي القومي العربي إلى جزء من بلاد الشام، دون سائر المشرق العربي، وكذلك نتبين أهمية وحجم دور المدارس التبشيرية الغربية، التي نسب إليها دور كبير، وربما مبالغ فيه، في خلق هذا الوعي، وإلى أي مدى تأثر هذا الوعي في تطوره، بالنظريات الغربية عن القومية؟ ولا يعنينا مناقشة نشأة الوعي القومي وتلك الحركة على أساس طائفي، ينسب الدور الأكبر والأهم لهؤلاء أو أولئك، وهو ما مالت إليه دراسات كثيرة تناولت المسألة، وحسبنا أن نحاول إضاءة الموضوع بنظرة كلية شاملة، استناداً إلى حقائق التاريخ، ومنطق الأحداث .. إنه باختصار الفصل الختامي في علاقة العالم العربي بالدولة العثمانية، وهو ما يتطلب نظرة سريعة على **تطور علاقة العرب، بالإسلام، بالعثمانيين**، وهو ما يقتضي التأكيد على عدد من الملاحظات.

ومن هذه الملاحظات أنه يُنسب إلى العرب تطور هام في تاريخ الإنسانية، يستمد أهميته من نزول «الإسلام»، كرسالة سماوية عالمية، على نبي عربي،

وبلسان عربي مُبين، كما كان العرب مادة الإسلام أي وسائله البشرية، لنشر دعوته وتبليغ رسالته .. كذلك يستمد هذا التطور أهميته من «التعريب» اللغوي والعرقي، الذي حدث بواسطتهم لأهالي البلاد التي فتحوها أو ضموها، حين حلت لغتهم العربية، تدريجياً، محل لغاتها، واختلطت دماؤهم بدماء أهلها بالتزاوج، حتى غلب الدم العربي .. وإذا كانت ظاهرة التعريب قد سبقت تاريخياً، باعتبارها بدأت قبل ظهور الإسلام، فإنها لم تغير العناصر الأساسية لحضارات البلاد التي تدفقت إليها الهجرات العربية، أما الهجرات التي واكبت وأعقبت الفتوحات الإسلامية، فقد كانت شيئاً آخر، تغذت بلبان الإسلام وقوته الروحية وثقافته، فضعفت أمامها المكونات الأساسية لحضارات البلاد المفتوحة، وتلاشت الحضارات ذات الأصول اليونانية الأرامية ، والساسانية، واليونانية القبطية.

يلاحظ كذلك ارتباط ظاهرة نشر الإسلام والتعريب، وعملهما معاً، حيث كانت الصلة بينهما وثيقة، ومع ذلك فإن حدود امتدادهما لم تكن واحدة، فقد انتشر الإسلام، باعتباره قوة روحية، في ميادين أوسع، وتخطى ما قصر التعريب، باعتباره يتطلب هجرة مادية، عن تخطيه .. المهم أنه برز عالمان: العالم الإسلامي، والعالم العربي، والعالم الأول يتضمن الثاني، وبمرور الزمن امتد العالم الإسلامي إلى الهند والصين، وإلى أقصى غرب إفريقيا، بينما ظل العالم العربي محصوراً في البلاد التي بلغ فيها التعريب درجة كبيرة من العمق والشمول، نتج عنه سيادة اللغة العربية التي صارت لغة قومية، وامتزاج جماعات كبيرة من العرب الذين استوطنوها، بأهل البلاد، وانتقال عاداتهم وطرائق تفكيرهم وحياتهم إليها، لتمتزج بما هو موجود فيها.

لم تعد كلمة «عرب» تعني قبائل البدو الرُحَل، الذين سكنوا شبه الجزيرة العربية، فقد تغير المضمون وأصبح مع الزمن يدل على «المواطنين» الذين يقيمون في هذا العالم العربي، وقد غلب التعريب على عناصرهم المختلفة، فانطبعوا بطابعه، واصطبغت عاداتهم وتقاليدهم بصبغة عربية، وأصبحت لغتهم الأصلية هي اللغة العربية، وصار الإسلام وثقافته، دين وثقافة الأغلبية الساحقة منهم، وصار اللفظ يُطلق على المسيحيين العرب، بفرقهم المختلفة، باعتبارهم تعربوا وإن لم يدخلوا الإسلام كدين وعقيدة .

وقد تعاقبت على هذا العالم العربي، بنطاقه الجغرافي المعروف، الدول الإسلامية والأسر الحاكمة في تعاقبها التاريخي، الذي استمر حتى مطلع القرن السادس عشر، عندما زحف الأتراك العثمانيون من جبال ووهاد الأناضول إلى القاهرة عام ١٥١٧، وأرسوا قواعد دولة كبرى، ذات طابع امبراطوري، وبسطوا سلطتهم وسيادتهم، من الجزائر غرباً حتى الخليج العربي شرقاً، ومن حلب شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً، فشملت دولتهم بذلك قلب الإسلام ورأسه، ففضلاً عن المدن المقدسة الثلاث، مكة والمدينة وبيت المقدس، كانت تشمل دمشق والقاهرة وبغداد .. وظلت سيادتهم في نطاق هذه الحدود حتى أواخر القرن الثامن عشر، وإن تبدلت وتغيرت طبيعة السلطة التي مارسوها، والتي كانت ضعيفة بوجه عام، تفتقر إلى وسائل الحفاظ على نفسها.

ومع ذلك، فقد كان الحكم العثماني للعالم العربي من العوامل التي ساعدت على زيادة الترابط بين الشعوب العربية، فقد جمع العثمانيون العرب في دولة واحدة، حقيقة أن حكام هذه الدولة لم يكونوا عرباً، ولكن الإسلام الذي جمع بين العرب والأتراك، كان كافياً للاقتناع بالرابطة، كما كان الشرق العربي، بل العالم العربي كله، يشكل وحدة صغيرة متصلة، داخل الدولة الكبيرة، تتصل أرجاؤها دائماً، دونما حواجز سياسية أو جمركية تفرق بينها، وكان يزيد من هذا الترابط والتواصل في العصر العثماني عوامل عديدة، منها الحج الذي لم يكن مجرد تأدية فريضة دينية، وإنما كان مجالاً للتبادل الثقافي والتجاري، ومنها كذلك تبادل الزيارات العلمية بين الطلاب والعلماء في المشرق والمغرب العربيين، فضلاً عن وجود الأزهر الشريف، الذي كان يضم بين جوانحه أروقة الطلاب والعلماء المغاربة والشوام[1] .

لقد أخلد العرب في كنف الدولة العثمانية إلى سُبات طويل، امتد من أوائل القرن السادس عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر، وكانوا ينظرون إليها باعتبارها حامية لذمار المسلمين، وحافظة لبيضة الدين، رمز الخلافة، والقيّمة على تطبيق الشريعة، وكانت الدولة كذلك في زمن قوتها وفتوتها، في عصر سلاطينها العظام، لذلك لم يأنف العرب من الانضواء تحت لوائها السياسي والديني (السلطنة

والخلافة) ولم يكن ثمة شعور لديهم، بأن ذلك يؤثر على مكانتهم في الإسلام، ما دامت الدولة تتعامل معهم، ومع كافة الشعوب المنضوية تحت لوائها، دون تمييز بين جنس وآخر، كما لم تميز عنصرها التركي، عن سائر الأجناس. غير أن توالي القرون والأحداث قد غير من نظرة العرب كثيراً إلى دولة الخلافة، وكرد فعل لذلك تولّد لديهم شعور بالتميز القومي، أو أن هذا الشعور تيقظ، وهو ما يسميه بعض الكُتّاب «بيقظة العرب القومية» بفعل عوامل داخلية وخارجية، برزت أوضح ما تكون مع أواسط القرن التاسع عشر، ثم ظلت تتطامن وتفعل فعلها، لتوقظ في النهاية حالة شعورية قومية لدى العرب.

ويبرز على رأس هذه العوامل، ضعف الدولة وشيخوختها، وهي الكيان الواسع الجامع والمهيمن، الذي إذا ما أدركه العطب والضعف، برزت الكيانات القومية أو العرقية، بل والدينية والمذهبية، لتتكتل، أو تتشرذم، حول ذاتها، باحثة في كينونتها عن تميزها القومي، وتستنفر عناصرها الخاصة، من لغة وتراث وتاريخ ووطن ومصالح مشتركة، وتنزع عن الدولة الجامعة قداستها وهيبتها، يساعدها على ذلك أن مركز السلطة في الدولة اتجه إلى اتباع سياسة تركية محضة، يستعلي بها على العناصر القومية الأخرى، كما سنرى.

لقد اندرجت جامعة العرب القومية، في الجامعة الأكبر للمسلمين، والتي تمثلها الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية، ومع ذلك احتفظ العرب بلغتهم وثقافتهم، وظل عالمهم على ما هو عليه تقريباً، وقد يعزى ذلك إلى ضعف تأثير الحكم العثماني على العرب، بسبب افتقار العثمانيين إلى رصيد حضاري قوي ومؤثر، ولكن من الإنصاف القول بأن الدولة العثمانية، أو أي دولة إسلامية، لم تعترف بالتفرقة العنصرية بين أجناسها، بعد أن تلاشى التمييز الأول بين العرب وبين معتنقي الإسلام من غيرهم، وقبل نشوء القومية الحديثة، فلم تعرف الدولة سوى بعض التمييز في وظائف اللغات، وإلى حد ما بين الفئات اللغوية: فقد كانت اللغة التركية لغة الحكومة والجيش. واللغة العربية لغة الدراسة والشريعة، كما كان ثمة ميل إلى اعتبار اللغة الفارسية لغة الآداب.

لقد كان دور العرب الخاص مُقدّراً ومعترفاً به حقا، وحيثما حل الإسلام، حل معه الشعور بدور العرب الخاص في التاريخ، وكان لدى العرب «وعي قومي» بذلك، بل إن هذا الوعي ازداد بفضل العناية التي كان السلاطين العثمانيون يحيطون بها المدارس السُنيّة ورجال الشريعة، لكن هذا الوعي لم يتجلَّ في النزعة نحو إيجاد كيان سياسي منفصل، بل ظهر في الاعتزاز باللغة والثقافة والأجداد، وفي الشعور بالمسئولية نحو الإسلام، وعلى هذا الشكل تزعمه ونطق باسمه العلماء المحليون في الولايات العربية، في الأزهر والجوامع الكبرى في حواضر العالم العربي، والعائلات الكبرى، التي صانت تقاليد الدراسة الدينية، واللغة العربية وعلومها، وذكريات ما قام به العرب في سبيل الإسلام عبر تاريخه.

لقد كان استخدام السلاطين العثمانيين للقب الخلافة من قبيل إضفاء الهيبة الدينية، وكسب ولاء الشعوب الإسلامية، وإظهار العظمة، ومن المعروف أن العرب لم ينازعوهم هذا اللقب، وإنما اعترفوا بأن السلطان هو خليفة رسول الله ﷺ، بل إنهم أضفوا عليه نوعاً من الإجلال والتبجيل، وقد قوّى اعتقاد المسلمين بالخلافة من نفوذ الدولة العثمانية وسهَّلَ حكمها، بل لقد اعتبر الخروج عليها، نوعاً من المروق وإثارة للفتنة، وخروجاً على إجماع الإمة، ولذلك ارتبط العرب بالعثمانيين الفاتحين برباط الإسلام، وظل الدين هو القاسم المشترك بينهما حتى القرن التاسع عشر. وعندما ضعفت الدولة العثمانية واستبان عجزها خلال هذا القرن بشكل واضح، لجأت إلى الدين، وسعت لإحياء رابطته والتأكيد على «جامعته»، فيما عُرف بالدعوة للجامعة الإسلامية.

ضعف الدولة العثمانية :

أما عن العوامل التاريخية التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية، فيمكن ملاحظة أن الدولة اتخذت طابعاً امبراطورياً، حينما بلغت طوراً كبيراً من الاتساع والتنوع في الأعراق والأجناس، ومن هنا كان لابد من أن تتمتع بتنظيم على درجة عالية من الكفاءة، وأن يستخدم السلاطين سلطاتهم التنظيمية بصورة مستمرة وبكثير من المهارة، وقد ارتفعت الأصوات تطالب السلاطين بذلك، غير أنه لم يدخل القرن السابع عشر، إلا وقد أخذت مظاهر التصدع تظهر بوضوح، رغم

محاولات إصلاح، لم يكتب لها الصمود لأسباب عديدة يأتي على رأسها تصدي القوى المحافظة والرجعية لها.

لقد كانت بنية النظام السياسي والإداري للدولة تنطوي على حقيقة أن السلطان هو محور الدولة، وعلى أساس كفاءته وفعالية قيادته كانت الدولة تسير سيراً حسناً، ولكن الدولة في الواقع، وبعد سلسلة من السلاطين الأكفاء والأقوياء، منيت منذ القرن السابع عشر بعدد من السلاطين الضعاف، الذين لم يُعَدوا إعداداً صالحاً للقيام بمهامهم، فكانت النتيجة أن نشأ صراع على النفوذ بين كبار الموظفين وقواد الجيش المتحالفين مع العلماء ومع نساء القصر وعبيده، وفي نهاية القرن السابع عشر انتقل محور السلطة، من السلطان إلى الصدر الأعظم، الذي أصبحت داره (الباب العالي) مركزاً للسلطة، بدلاً من قصر السلطان، في حين كان مركز الصدر الأعظم نفسه ضعيفاً، بحكم أن تعيينه وعزله كان متوقفاً على مشيئة السلطان، فضلاً عن افتقاره إلى جهاز فعّال يحكم به، مما أصاب الإدارة بكثير من الاضطراب .. وأصبحت سلطة الدولة المركزية على الولايات تضعف تدريجياً، مما أتاح للقوى المحلية حرية أوسع للعمل، وتبع ذلك إنهاك قوة الدولة في مقاومة محاولات انفصالية معروفة.

أما الجيش الذي كان مركز قوة الدولة وفخرها، فقد تكررت ثوراته في عهد السلاطين الضعاف، ونجحت فرق الانكشارية أثناء بعض الثورات في إجبار السلطان على تغيير الصدر الأعظم، كما تفشت بينهم روح الاستخفاف بالأوامر العسكرية والنزوع إلى التمرد وعدم الانضباط، ومع أواسط القرن السابع عشر انتهى نظام الدفشرمة، وسمح للانكشارية بالزواج وإدخال أبنائهم إلى فرقها، كما سمح للمسلمين الأحرار المولد بالدخول إلى فرقها، وغدا الالتحاق بالجيش يباع ويشترى ويورث، كما انخرط أفراد الانكشارية في الوظائف المدنية في المدن الكبرى في الدولة، وتزوجوا من السكان المحليين، ولم يأت القرن الثامن عشر إلا وقد أصبح الانكشارية قوة غير محاربة بالمعنى الحقيقي، بل مجرد فئات اجتماعية مميزة .. وفي كثير من ولايات الدولة أصبحت فرق الانكشارية، التي كانت عماد النظام، أصبحت الخطر المهدد له، فهددت السلطة في كثير من الأحيان، وانشقت إلى أحزاب متناحرة، خلقت للدولة حالة من التوتر الدائم.

وكان لنزوح قبائل جديدة من قلب الجزيرة العربية إلى صحراء بلاد الشام والعراق، آثاره في تشكيل تحديات جديدة - مع فرق الانكشارية - لسلطة الدولة، مما غيّر من طبيعة الحكم العثماني للولايات العربية، فنشأت، كما هو معروف، فئات حاكمة شبه مستقلة، انتقصت من سلطة الدولة ونفوذها، برز هذا واضحاً في ظهور فئات من المماليك في كل من القاهرة وبغداد وصيدا، وفي ظهور العائلات المحلية في كل من دمشق وجبل لبنان والموصل، الذين رضخت الدولة وقبلتهم كحكّام. بعد أن تمكنوا من ردع الانكشارية، ومن رد البدو، في كثير من الأحيان، كما استطاعوا تأمين إدارة فعالة، تستوفي الضرائب، وتدافع عن الحدود، وتحافظ، وإن بدرجات متفاوتة، على ولاء الولايات للسلطان العثماني. ولكي يتسنى لهم ذلك أنشأوا جيوشاً خاصة، وحصلوا على نفوذ أوسع، أخل بالتوازن التقليدي الذي أرسته السلطة المركزية .

وقد نضيف إلى عوامل الضعف أيضاً اشتداد نزعة العلماء ورجال الهيئة الدينية، إلى أن يصبحوا فئة خاصة وممتازة، وكان هؤلاء يرتبطون ببعضهم البعض أصلاً برباط التركية المشتركة، فكانوا يرسلون أبناءهم إلى مدارس استانبول الكبرى، ليحصلوا بعد ذلك على المناصب العليا، كما تسابقوا للحصول على إدارة الأوقاف واستغلالها، وعلى الحصول على «الالتزامات» وتملك الأراضي، كما أصابهم ما أصاب رجال الهيئة الحاكمة من انتشار الرشوة والفساد بين الكثير من عناصرهم .

لقد باتت الدولة العثمانية تعاني أزمة اقتصادية، تجمعت عناصرها منذ زمن طويل، زادت الإدارة الفاسدة من خطورتها، وإن كانت أسبابها خارجية ترجع إلى توسع أوربا شرقاً وغرباً، بعد حركة الكشوف الجغرافية مما أفقد منطقة شرقي البحر المتوسط أهميتها. ذلك أن المراكز التجارية الأوربية في المحيط الهندي، فككت الخطوط التجارية التقليدية بين الدولة العثمانية والعالم الخارجي في آسيا وأوربا، وحرمت الدولة من الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية، كما عانت، بعد اكتشاف العالم الجديد وتدفق المعادن النفيسة إلى بلاد البحر المتوسط، من ارتفاع خطير في

الأسعار، فتزعزعت مالية الدولة وتضررت الطبقات المنتجة، ونتج عن ذلك كله ازدياد الضرائب وتقهقر الزراعة والحرف. ونتيجة عجز الدولة عن وضع نظام جديد لتقدير الضرائب وأسلوب جمعها، لجأت إلى خلق فئات «الملتزمين» الذين تولوا جمعها واستغلال الأهالي، وجعلوها مهنة تورث، وفوق هذا كله، كان على هذا الاقتصاد المتداعي مواجهة نفقات القصر والهيئة الحاكمة ورجال الدين .

ورغم أن العثمانيين في القرن السادس عشر أوشكوا على تنصيب أنفسهم سادة على أوربا، وحاربوا دولها محاربة الند للند، إلا أن الصورة تغيرت تماماً، عندما بدأت أوربا تشهد الثورة العلمية، وما انبثق عنها من قوة عسكرية واقتصادية، فلم يتمكن العثمانيون من مجاراة ذلك أو الاستفادة منه، أو استيعاب الاكتشافات الجديدة في فنون الحرب، كما فعلوا ذلك في عصر سابق، فقد انتهى ذلك الزمن الذي كان فيه العثمانيون يُقبلون على التعلم من أوربا بدافع مصلحتهم، ويقتبسون منهم ثمار التقدم في فنون الحرب، فقد فقدت الدولة حيويتها، بعد انصرام عهد السلاطين العظام الطويل، كما فقدت مهارتها السياسية، ولم يعد بوسعها التكيف وفقاً للتغيرات الجديدة، التي أصبحت سريعة وواسعة، فلم يكن للاكتشافات العلمية الجديدة أي صدى لديها، كما أن الجيش والبحرية لم يقتبسا شيئاً من التطورات الفنية الجديدة، وبرز الانحطاط في أواسط القرن الثامن عشر على نحو واضح وخطير.

لقد عجز العثمانيون عن أن يكونوا أنداداً للدول الأوربية منذ ذلك التاريخ، فكانت النتيجة ازدياد نفوذ هذه الدول في عاصمة السلطان، كما توغلت الجيوش الروسية في البلقان والقوقاز، وفرض على السلطان التخلي عن «القرم» التي كانت أول مقاطعة إسلامية تنسلخ عن الدولة العثمانية، ومع نهاية القرن الثامن عشر احتل الفرنسيون مصر، ولم تتمكن الدولة من طردهم إلا بمساعدة الإنجليز، وتحت وطأة ذلك كله اضطرت الدولة إلى منح الدول الأوربية الكثير من الامتيازات في ولاياتها، والتي كان منها حق حماية طوائف دينية بعينها، صار أربابها عملاء التجارة مع أوربا، وارتفع مستواهم الثقافي، كما اشتد شعورهم الطائفي، مما سينعكس أثره على نحو خطير فيما بعد[٢] .

وقد رأينا كيف تعرضت الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر لمجابهة تحد خطير هدد وجودها، جاء من قلب الجزيرة العربية، حين تحولت الحركة الإصلاحية السلفية «الوهابية» إلى دولة، تتحدى القوى الاجتماعية السائدة، وتتحدى السلطنة العثمانية، التي كانت تدعم العالم السُني والسُنّة، لا كما فهمها السلف، بل كما كانت قد انتهت إليه عبر العصور، وقد ركز صاحب الدعوة على فكرة أن الإسلام الذي يحميه السلطان العثماني، ليس هو الإسلام الصحيح، وهذا يعني ضمناً أن السلطان ليس هو الإمام الحقيقي للأمة، وكما هو معروف، عجزت الدولة عن التصدي للحركة الجديدة، إلا بالاستعانة بواليها في مصر، الذي تمكّنَ من ذلك، وأصبح هو نفسه، يُشكّل تحدياً جديداً للدولة بعد بضع سنين.



ولعلنا لاحظنا من خلال الفصول السابقة أن الدولة العثمانية، ووجهت بثورات محلية وحركات انفصالية، ودعوات إصلاحية، مناوئة لسلطتها في كثير من الولايات العربية، وشكلت تهديداً لأساس علاقتها بالعرب، لكن هل يمكن أن تُفسر هذه الحركات باعتبارها تمثل اتجاهاً قومياً عربياً ؟ وهل كانت صادرة عن شعور قومي عربي حقاً ؟ الواقع أنه فيما يتعلق بالحركات الانفصالية ضد السلطة العثمانية في بلاد الشام ومصر، مثل حركة المعنيين والشهابيين في لبنان في القرن السابع عشر، وحركة علي بك الكبير في مصر، وظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين خلال القرن الثامن عشر، فيلاحظ أنها كانت مجرد حركات فردية قامت بها شخصيات بطولية، بعضها دموي فتّاك، كأحمد الجزار، والمماليك في القاهرة.. وعموماً كانت دوافعهم شخصية بحتة، تستهدف الحصول على السلطة أو المزيد منها، وخلع وصاية الدولة والسلطان، فظهروا واختفوا في تعاقب مرهق، أحرزوا بعض الانتصارات المحلية الموقوتة، لكنهم عجزوا عن الإطاحة بحكم آل عثمان أو إنهاء سلطتهم على العالم العربي .. وليس في حركاتهم ما يوحي بتعبيرها عن شعور قومي، ولا أي نزعة عربية، ذلك أن معظم الذين قاموا بها لم يكونوا من

ذوي الأصول العربية، ولم يكن لما قاموا به أثر حقيقي في نشأة حركة العرب القومية.

كذلك الحال في الثورات الشعبية التي تزعمها علماء الدين في مصر وغيرها، فليس ثمة دليل على أنها عبّرت عن شعور قومي عربي أو غيره، ولم يثبت في سياق أحداثها أنها دعت إلى الانفصال عن الدولة أو خلع الطاعة للسلطان، الذي هو في نظرهم خليفة المسلمين، ولم تكن هذه الثورات والحركات في الواقع سوى تعبير عن ظلم ولاة الدولة وقسوتهم في تحصيل الضرائب ومعاملة الأهالي، ولا تلبث أن تنتهي بانتهاء أسبابها، إما بتغيير الوالي أو بإزالة أسباب الظلم، وثورة زعماء الشعب المصري من المشايخ والعلماء، والتي أطاحت بالوالي العثماني عام ١٨٠٥ ومهدت السبيل لتولية محمد علي، لم تكن خروجاً على الدولة، أو دعوة للانفصال عنها، وإنما كانت ثورة ضد ظلم وبطش الوالي العثماني، وفي رواية «الجبرتي» أن زعيم الثوار، وهو السيد عمر مكرم، عندما اجتمع بالمشايخ والأعيان اقترح عليهم تعيين شخص من جنس القوم (أي عثماني) حتى تعين الدولة من تعينه من طرفها، ومال الجميع إلى تعيين رجل من رجال السلطان وهو محمد علي.

أما الدولة السعودية التي قامت على أساس الفكر السلفي (الوهابي) فقد اعتبرها البعض، بحكم الوضع الجغرافي، وبتشديدها على العودة إلى عهد الإسلام الأول، عربية في روحها، استناداً إلى قول أحد أئمتها عن الإمامة، أنه إذا كان نوالها بالاختيار، فالعرب أحق بها من الأتراك، ومع ذلك فلم تدع الدولة الجديدة إلى تضامن عربي، بل إلى تضامن إسلامي، وذهبت إلى أنها الدولة الإسلامية الوحيدة التي يمكن للجميع الانتماء إليها، ورغم أن ذلك كان تحدياً خطيراً لسلطة العثمانيين السياسية ولسيادتهم، إلا أننا لا نكاد نلمس في اتجاه الدعوة ودولتها توجهاً قومياً عربياً، وإن كانت قد نبهت الأذهان إلى إمكانية وأهمية مواجهة الدولة العثمانية وسيادتها.

أما مشروع دولة محمد علي الكبرى التي أراد تأسيسها، فقد اعتبره بعض المعلّقين والكُتّاب الغربيين مشروعاً لإقامة دولة عربية .. وأن محمد علي استهدف بسط سلطته على المناطق التي تتكلم العربية من الدولة العثمانية، وأفاضوا في

أن ابنه إبراهيم باشا أثناء تقدم جيوشه في بلاد الشام كان يقوم بالدعاية بين الأهالي لفكرة الدولة العربية المستقلة، وأنه أوشك أن يحقق ذلك باستيلائه على بلاد الشام، وغالى بعض الكُتّاب في القول بأن نشأة إبراهيم في مصر، بخلاف والده، جعله أقرب إلى العرب والعروبة، وأن العرب بايعوه بزعامة الفكرة، بل نسبوا إليه الفضل في وضع أسس جامعة عربية، وبشكل عام اعتبروا اتجاه محمد علي وابنه بداية لحركة العرب القومية. وفي مقابل الأفكار السابقة، هناك من يفسر مشروع محمد علي بأنه كان مشروعاً يتعلق بإقامة دولة إسلامية كبرى، وأنه استهدف السلطنة والخلافة، وأنه بدأ وعاش وانتهى عثمانياً مسلماً، ومن ثم فإن مهمته كانت إحياء القوة العثمانية في ثوب جديد .

والواقع أنه لا يوجد في كلمات محمد علي وسياساته ما يشير إلى أنه كان يسعى لإقامة دولة عربية موحدة، فليس في رسائله لابنه ما يشير إلى ذلك، كما أن منشورات إبراهيم باشا للأهالي لم تكن تقصد سوى استمالتهم لتسهيل زحفه العسكري .. ومن الواضح أن طموح محمد علي كان يتجاوز إنشاء دولة عربية، فلم يكن أمر العروبة، وهو ليس عربياً، يعنيه كثيراً، وربما فكر في أنه إذا لم يكن بوسعه تحقيق مشروعه الكبير، فإنه قد يقصر دولته على المناطق العربية، التي تشترك مع مصر في الجوار واللغة والجنس، فيخلق منها دولة ينفصل بها عن الدولة العثمانية، إذا لم يقدر على تحقيق طموحه الكبير [٣] .

ومهما يكن من أمر، فإن محاولة محمد علي، رغم حروبه وتوسعاته في البلاد العربية، ونجاحه في إحراز درجة من الاستقلال السياسي، لم يُقدّر لها النجاح، بسبب موقف الدول الأوربية منه، وعلى رأسها بريطانيا، كما أن الوعي القومي بين العرب لم يكن قد أصبح قوياً بدرجة كافية، يتحول معها إلى قوة سياسية، ومن ثم فإن فكرة تكوين دولة عربية مستقلة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت سابقة لأوانها .. لقد ظلت الدولة العثمانية في ذهن العرب، استمراراً لتاريخ الدول الإسلامية الجامعة والمتعاقبة، التي تظللهم براية الخلافة، وكان عليهم أن ينتظروا عقوداً أخرى، وعوامل تاريخية جديدة، لتوقظ وعيهم من جديد.



الإحياء الثقافي وعوامل اليقظة العربية

ليس بوسعنا أن نفصل بين بدايات ظهور الوعي وظروف البلاد العربية، كما لابد من ملاحظة أن هذه البدايات كانت بالدرجة الأولى ذاتية، وناشئة عن التنبه في «نطاق الإسلام»، وبسبب «الإحياء الثقافي»، ويبدو هذا واضحاً في الدعوة السلفية، باعتبارها دعوة للعودة إلى الإسلام الأول، ورفض الانحرافات التالية، كما تعتبر رداً على التحدي الداخلي المتمثل في التدهور، ونقداً للدولة الإسلامية التي تمثلها الدولة العثمانية، ورفضاً لسلطتها وما تمثله، فخلقت بذلك أرضية، من قلب العالم العربي، للصدام مع الدولة العثمانية، وإن لم تبشر بفكرة العروبة أو إقامة دولة عربية، كما يبدو الإحياء الثقافي في نفس الفترة تقريباً، أو بعدها بقليل، فيما شهدته مصر من يقظة فكرية في أواخر القرن الثامن عشر، تمثلت في دراسة الحديث بصورة نقدية، وفي العناية باللغة العربية، وبكتابة التاريخ، وكان للعلماء الذين قاموا بذلك، دورهم في الإحياء الثقافي في بداية عصر محمد علي، مما نتج عنه نمو حركة إحياء اللغة والأدب العربيين، والتي شكلت صورة من صور الوعي، أو تنبه الوعي العربي، مما يبرز مقومات الأمة العربية .

وكان **دور مصر** في هذه البدايات ريادياً، فتواصل الإحياء بعد عملية تحديثها في عصر محمد علي، وفتحت مدارس التعليم المدني الحديث، ودفعت البعثات العلمية إلى أوربا، وقامت حركة ترجمة واسعة ونشطة، غذّت موجة تحديث اللغة العربية وإغنائها، وفي تطور النثر والكتابة بأسلوب عربي حديث، وفي إحياء الشعر، بدءاً بمحمود سامي البارودي وحتى أحمد شوقي وأقرانه، ثم حركة التجديد في البحث اللغوي والتأليف في علوم العربية، وفي إعداد مُدرّسين للغة العربية، خاصة بعد تأسيس «دار العلوم»، وقد نشطت حركة التأليف والنشر باللغة العربية، وبلغت ذروتها في العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر، كل هذا ساهم في إثارة اليقظة العربية، وساهم تدريجياً في تشكيل الوعي القومي العربي.

وقد برز دور «رفاعة الطهطاوي»، باعتباره رائداً للحركة الفكرية الجديدة، عندما حاول تجديد التأليف في قواعد اللغة العربية، ودعا إلى تيسير وبسيط

الكتابة بها، وحاول في مؤلفاته تطويعها للأفكار الجديدة، كما أعطى أهمية خاصة لتحقيق ونشر أمهات الكتب العربية، وحاول إعادة كتابة التاريخ المصري والإسلامي بمنهج حديث .. وسار على نهجه «عبدالله فكري» الذي دعا إلى تعديل طريقة التعليم لتكون أقرب إلى نشر العلوم، مع بقاء وحدة اللسان، ورأى أن ذلك يحفظ للعرب آدابهم وتراثهم، وييسر الاتصال بتاريخ الأمة وقيمها، وانتهى إلى القول بأن اللغة العربية العظيمة هي سبيل تقدم العرب .. وعموماً يمكن اعتبار أن تطور حركة التأليف في اللغة والأدب، كانت في جوانب منها، صدى لظاهرة أعم، وهي تنبه الوعي العربي، والاتجاه نحو إبراز مقومات الأمة العربية، وإثبات شخصيتها أمام التحديات والمؤثرات الأجنبية[٤] .

وإذا كانت بدايات ظهور الوعي العربي ذاتية بالدرجة الأولى، فإن انتقال **المؤثرات الغربية** ، أو حتى الاحتكاك بها، أضاف عاملاً جديداً كان له تأثيره، فكانت حملة برنابرت على مصر بداية لإحداث هزة مؤثرة، أطلعت النابهين على نمط جديد من الحضارة، وعلى أفكار الثورة الفرنسية والمفاهيم الليبرالية، بغض النظر عن استيعابها وتأثيرها، كما أن الحملة عرَّضت المجتمع المصري لأخطار الغزو والتسلط والهيمنة، ومن ثم بعث روح المقاومة، وهزَّت ذلك الشعور بتفوق دولة الإسلام، ذلك الشعور الذي استمر حتى القرن التاسع عشر، حين أوجدت شعوراً آخر بتفوق الغرب في العلوم والصناعة والتنظيم، وبرز جيل النهضة الأول (العطار والطهطاوي والتونسي وغيرهم) ممن أبرزوا في كتاباتهم سمو الإسلام وتفوق مبادئه وقيمه، ورأوا أن ذلك لا يختلف مع الانفتاح والإفادة والتواصل مع حضارة الغرب، وبدا هذا واضحاً من تسرب أفكار سياسية واجتماعية غربية إلى كثير من الكتابات .

وكان لانتقال الطباعة والصحافة إلى بلاد الشرق العربي، وانتشارها على نطاق واسع، بعد النموذج الذي قدمته البعثة العلمية المرافقة للحملة الفرنسية على مصر، كان لذلك آثاره الهامة في تدفق نشر التراث العربي الثقافي، مما أعاد الثقة إلى نفوس العرب ووضعهم وجهاً لوجه أمام العثمانيين والأوربيين وفتح أعينهم على واقعهم المرير، كما عملت على التقريب بينهم، فلم يعد العلم حبيساً في مكتبات

العلماء أو المساجد، وإنما أتيح للجميع بفضل الطباعة، في الوقت الذي ساهمت فيه الصحافة في نشر الثقافة والأفكار الجديدة وخلق رأي عام، وبروز طبقات من المثقفين بالثقافة الحديثة، حيث ساهموا بدورهم في دفع حركة التأليف والترجمة والنشر، وفي تأسيس الجمعيات الأدبية والعلمية.

وعموماً كان للجسور التي أقيمت بين أوربا والشرق العربي، من خلال استقدام المعلمين والفنيين الأوربيين، أو من خلال إرسال البعثات العلمية، خاصة في مصر في عهد محمد علي، أو من خلال حركة الترجمة، التي أعقبت تأسيس مدرسة الألسن في مصر بجهود الطهطاوي، كان لهذه الجسور تأثيرها الهام في خلق وعي بشعور وطني ووعي سياسي جديد، مهد للنظر إلى الدولة العثمانية وتخلفها نظرة ناقدة، متشككة في قدرتها وقيادتها للعالم الإسلامي، فضلاً عن ظهور قطاع من المثقفين الذين مالوا للأخذ بكل ما هو غربي، ممن انبهروا بتفوق الغرب في كل المجالات، وطرحوا التقاليد الإسلامية، وراحوا يتبنون ويبشرون بأفكار تأثرت بالعلمانية الأوربية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، مما يمس الأساس الذي ترتكز عليه الدولة العثمانية في علاقتها بالعرب .

لقد أدرك قطاع كبير من المثقفين العرب الذين تشربوا بالثقافة الأوربية الحديثة أنهم ينتمون إلى كيان مختلف عن الكيان الذي ينتمي إليه غيرهم، فأنشأوا يكتبون عن الوطن والوطنية، وبرزت فكرة الوطن، الذي يرتبط أبناؤه بروابط وحقوق وواجبات مشتركة، ومع وجود جذور تراثية للفكرة الوطنية، إلا أنها أعطيت مدلولاً سياسياً بتأثير الأفكار الجديدة، واستجابة لمشاكل داخلية، مثل وضع أهل البلاد العربية في مستوى أدنى من العناصر الخارجية الحاكمة والمتحكمة، وطلب المساواة معهم، كما هو الحال تجاه الأتراك والشراكسة في مصر، أو لتخطي المشاكل الطائفية كما هو الحال في بلاد الشام .

وقد طرح الطهطاوي في ترجماته وكتاباته عن الوطن والوطنية أفكاراً سياسية مهمة مهدت الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية، الذي كان موضع عصمة عند المصريين وسائر أبناء العالم الإسلامي، فنبهت كتاباته إلى أن الولاء للسلطان ليس قدراً على المصريين، وأن غيرهم استطاع التخلص من ظلم حكامهم

«حين ثار الفرنسيون على العائلة السلطانية وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل وصنعوا جمهورية ...» فأعطى بلغة غير مباشرة إيحاءً للمصريين بإمكانية التخلص من السيادة العثمانية .. وتوالت كتابات «محمد عبده» و«عبد الله النديم»، بشأن الوطن والوطنية، لتدفع بتيار الوطنية المصرية الذي مهَّد الطريق للثورة العرابية ورافقها، ولتساهم في تشكيل وعي وطني يزكي «رابطة اللسان» ويرى في «العربية» الرابطة الأولى بين أبناء الوطن الواحد، حتى ليمكن اعتبار أن نمو التيار الوطني في مصر وخارجها، شكلٌ رافداً من روافد الوعي القومي .

وقد تأثر الكُتّاب الشوام بهذا التيار وأثْروه، وظهر ذلك في كتابات «بطرس البستاني»، الذي نادى بفكرة وطن سوري في نطاق الدولة العثمانية متمسكاً بشرعية العلاقة مع الدولة، وأبرز فكرة ارتباط الجماعة الوطنية بالعربية، معتبراً أن العربية، لغة وثقافة تشكل قاعدة مشتركة لأبناء الوطن الواحد، وأنشأ أحمد فارس الشدياق يكتب عن الوطنية، ويتبرم من استعلاء الترك على العرب، ورغم أنه كان عثمانياً في وجهته السياسية، إلا أنه كان يرى أن اللغة والجنس يحددان عناصر الأمة، فذهب يدعو لإعلاء شأن اللغة العربية، ويرفض تأكيد البعض على اللغة العثمانية على حسابها .

وقد لعبت **البعثات التبشيرية** ومدارسها وخريجوها دوراً واضحاً في حركة الإحياء الثقافي العربي الذي وفر مناخاً لليقظة العربية، فإلى جانب مهمة هذه البعثات والمدارس التبشيرية الأصلية، قامت بدور مهم في إحياء اللغة العربية وتراثها وأقامت جسراً لاتصال التراث العربي بالثقافة الأوربية الحديثة، وقد تعاظم دورها منذ أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، في ظل تسامح الحكم المصري لبلاد الشام، ولعبت جماعات «البروتستانت» الأمريكية دوراً واضحاً عندما بدأت في استخدام اللغة العربية في الصلاة، وترجمت الإنجيل إلى اللغة العربية، واكتسبت شهرة بين جمهور المسيحيين العرب، أثار منافسة المبشرين الكاثوليك، وبالذات «الجزويت» فضلاً عن «الأرثوذكس» الوطنيين، الذين بدأوا في محاكاتهم، مما نتج عنه إبرازاً لأهمية اللغة العربية وآدابها، فلم تعد مهمتها تنحصر في خدمة العلوم الدينية، وإنما اعتبرها المسيحيون لغة ثقافة قومية يفخرون بها على

الأتراك، كما صار التعليم باللغة العربية في المدارس البروتستانتية والكاثوليكية، خاصة بعد أن أسس المبشرون البروتستانت أول مطبعة لهم في بيروت عام ١٨٣٤، وتبعهم الكاثوليك بأخرى عام ١٨٥٣، وعندما أسس البروتستانت الكلية السورية في بيروت عام ١٨٦٦، أسس الكاثوليك جامعة سان جوزيف عام ١٨٧٥.

وقد ساعد هذه المدارس جميعاً على القيام بدورها، أن الدولة العثمانية أهملت تعليم اللغة العربية، فلم تجد اللغة ملجأ لها إلا في هذه المدارس المسيحية، التي كان التعليم فيها باللغة العربية، فضلاً عن أنها أتاحت للدارسين فرص الاطلاع والبحث في تاريخ العرب ولغتهم وآدابهم، بالإضافة إلى اطلاعهم على الثقافة الأوربية الحديثة، وإن كان هناك من يرى عدم المبالغة في أهمية دور البعثات التبشيرية ومدارسها في إيقاظ الوعي القومي العربي، من زاوية أن هذه البعثات كانت مهمتها الأصلية تتركز في نشر العقيدة المسيحية ونشر مذاهبها الأخرى بين المسيحيين والعرب، وأنها كانت تنتمي لدول أوربية وتتلقى دعمها، ولذلك كانت تدعم المكانة السياسية لهذه الدول، كما كانت تتحول إلى أدوات لتحقيق أطماعها السياسية، مستعينة بالأقليات الدينية والطوائف المحلية، مما وسع شقة الخلافات الطائفية، وشكل عقبة في وجه التطور. ومهما يكن من أمر فالذي لا شك فيه أن هذه المدارس وخريجيها لعبت دوراً هاماً في رَفْد تيار اليقظة العربية، بما أتاحته من حركة ثقافية وفكرية عربية، انتقل بها خريجوها، من ميدان الأدب والثقافة إلى مجال السياسة، فوسعوا الشقة بين العرب والعثمانيين، وكرّسوا فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وهناك من يرى أن سكان بلاد الشام، خلال الحكم المصري، بل والثورة عليه، اكتسبوا كثيراً من الثقة بالنفس وانتشرت بينهم بذور التحرر والقومية، وتبين لهم ضعف الدولة العثمانية، لا بالنسبة لدول أوربا فقط، ولكن بالنسبة لمحمد علي نفسه، حيث ظهرت لهم أهمية انفصالهم عن العثمانيين لتسع سنوات، كما أن الحروب الطائفية التي حدثت في لبنان خلال الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، جعلت عدداً من المفكرين يدركون، بعد أن مزقت هذه الحروب البلاد، خطورة هذه الظاهرة، ودعوا إلى رابطة عربية تجمع بين المواطنين على اختلاف

مذاهبهم، واستوحوا التاريخ المشترك والمنجزات الحضارية العربية المشتركة التي ساهم فيها الناطقون بالضاد من جميع المذاهب، لجمع أبناء الأمة وراء هدف واحد، يؤكد الهوية القومية للعرب، كخطوة أولى في سبيل وحدتهم وتحررهم ورقيهم .. وككل الأمم التي تتلمس وحدتها القومية، وتحاول في الوقت نفسه التخلص من الأجانب، بدأت الدعوة من خلال الأدب العربي، إلى كشف ماضي الأمة ومنجزاتها والإشادة بعظمة لغتها التي تحدَّث لغة الحكام الغرباء .

وقد لعبت **الجمعيات الأدبية والعلمية** دوراً هاماً في نشر الثقافة العربية، وصارت تجمعاتها ملاذاً للمهتمين بشئون الثقافة والفكر، وكانت نشأتها على يد نفر من المثقفين المسيحيين العرب، يعاونهم فريق من رجال المدارس التبشيرية الأجانب، وأول جمعية نشأت هي «جمعية التهذيب» عام ١٨٤٥ التي أسسها البروتستانت كأول جمعية عربية ثقافية، وشارك في تأسيسها «بطرس البستاني» و«نصيف اليازجي»، وقد تخطى نشاطها الموضوعات اللغوية والأدبية إلى مناقشة الموضوعات الوطنية، ثم أعقبتها «جمعية الأداب والعلوم» التي تأسست في بيروت عام ١٨٤٧ بجهود البستاني واليازجي والمبشرين الأمريكيين أيضاً، أما جماعة «الجزويت» فقد أسست هي الأخرى «الجمعية الشرقية» عام ١٨٥٠ والتي ضمت عدداً من المسيحيين العرب والأجانب، ويلاحظ أن هذه الجمعيات لم تعمر طويلاً، فلم ينضم إليها المثقفون المسلمون، الذين ارتابوا في نشاط المبشرين الأجانب .

ويلاحظ أن نشاط مثل هذه الجمعيات في بلاد الشام كان، حتى هذه الفترة ثقافياً بشكل عام، فلم تكن ثمة دعوة لكيان سياسي، فالفكرة العثمانية كانت لاتزال سائدة، كما أن هذا النشاط الثقافي كان يخفي وراءه قلقاً تكمن أسبابه في انحدار الدولة العثمانية، وظهور فئات من المسيحيين ارتبطوا بالمصالح التجارية والصناعية والأوربية، بالإضافة إلى شعور المسيحيين في الشام بأنهم أدنى درجة من غيرهم في الإطار العثماني، وبينما اتجه بعض مفكريهم إلى المناداة بالانفصال عن الدولة العثمانية، والارتباط بالغرب ، اتجه البعض الآخر إلى الدعوة إلى حكومة تضمن مساواتهم بغيرهم، بعد أن وجدوا في العربية لغة وثقافة، قاعدة وطنية مشتركة[٥] .

غير أن تأسيس «الجمعية العلمية السورية» عام ١٨٥٧ كان خطوة هامة في تجاوز ذلك كله، فقد شارك فيها مثقفون مسلمون، وتجاوزت النشاط الثقافي والأدبي إلى مجالات وطنية وسياسية، كما أنها لم تضم أحداً من الأجانب، فضلاً عن شمولها لأعضاء من كل الطوائف، فكانت تسعى إلى هدف رئيسي هو تطوير البلاد العربية، استناداً إلى التراث الأصيل المشترك، ويرى المؤرخون أن ظهورها يمثل أول تعبير فعلي عن الوعي الوطني الجماعي، حيث زرعت بذور الوطنية، وكانت قومية المثل، عربية الإيحاء، غير طائفية، وقد استمرت تعمل فترة طويلة وإن عانت من التضييق والاضطهاد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ومع ذلك احتفظت بمكانتها كمهد لحركة سياسية جديدة، وكانت تدعو لبعث قوة العرب والاهتمام بآدابهم، وتتحدث عن ظلم الأتراك وطغيانهم، وقد ألقى فيها «إبراهيم اليازجي» قصيدته البائية المشهورة التي دعا فيها إلى صحوة العرب واتحادهم لرفع نير الأتراك المغتصبين عنهم، والتي اعتبرت أول نشيد لحركة التحرر السياسي.

ثم أعقبت ذلك خطوة أكثر أهمية في نشاط هذه الجمعيات، التي انتقلت إلى العمل السياسي المباشر، وإن كان بشكل سري، عندما تأسست «جمعية بيروت السرية» عام ١٨٧٥ كأول جهد منظم في حركة العرب القومية، والتي يعدُّها المؤرخون أول جمعية سياسية اتجهت اتجاهاً قومياً عربياً صريحاً، وقد تأسست نتيجة استبداد السلطان وتعاظم الشعور المعادي للترك عموماً، والذي غذته الصحافة والتعليم الحديث، وشعور المسيحيين في لبنان بأنهم غرباء في الدولة العثمانية، ولأن مؤسسيها الأوائل كانوا من الشبان المسيحيين من حلقة البستاني، فقد اتهمت بأنها حركة لبنانية مارونية تستهدف تحرر المسيحيين اللبنانيين من الحكم العثماني الإسلامي، ولذلك لجأت إلى إثارة أمجاد العرب، لكسب تأييد المسلمين منهم، وقد نجحت بالفعل في كسب الكثير منهم، ممن انضموا لعضويتها، وصارت لها فروع في دمشق وطرابلس وصيدا ..

وكانت الجمعية تنشط في بث أفكارها من خلال لصق المنشورات في الشوارع ليلاً، خوفاً من الاضطهاد والبطش، وقد تضمنت منشوراتها هجوماً على الحكم العثماني وكشفاً لفساده ومساوئه، ودعوة للعرب للثورة عليه، وكان أهم

منشوراتها منشور صدر في ٣١ ديسمبر عام ١٨٨٠، اعتبر بمثابة أول برنامج سياسي عربي يطالب باستقلال سوريا متحدة مع لبنان، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد، وعدم استخدام المجندين العرب في غير بلادهم، وإلغاء الرقابة وكافة القيود المفروضة على حرية التعبير والتعليم، والحاصل أن ملاحقة السلطات العثمانية لنشاط الجمعية، اضطر أعضاءها إلى إيقاف نشاطهم وإحراق سجلاتها، وهجرة أعداد منهم إلى مصر، بين عامي ١٨٨٢، ١٨٨٣، خاصة وأن نشاطها لم يلق الاستجابة المرجوة بين الجماهير، فلم يتجاوز تأثيرها عدداً محدوداً من المدن، ويبدو أن نشاط الجمعية كان سابقاً لأوانه، فلم تكن البلاد قد بلغت درجة من الوعي القومي، فجاءت دعوتها السياسية، بما تضمنته من قيام ثورة مسلحة، إذا اقتضت الضرورة، في وقت لم تكن فيه الأمة مهيأة لتوحيد صفوفها، لذلك أخفقت مساعي الجمعية في هذا الجانب، وإن نجحت في التعبير عن الأماني الوطنية، ودفع التيار الفكري العام وتوجيهه إلى طريق الحركة القومية، كما أصبح برنامجها نموذجاً لما جاء بعده من برامج وأنشطة حركة العرب القومية[1] .

الجامعة الإسلامية :

أقلقت التيارات والتطورات السابقة في بلاد الشام السلطان عبد الحميد الثاني، الذي شهد عهده الطويل (١٨٧٦-١٩٠٩) بدايات اليقظة القومية للعرب في بلاد الشام وخطوها إلى الأمام خطوات أكبر، وانتقال تأثيرها إلى إنحاء أخرى من العالم العربي، وتحولها بعد عهده إلى حركة علنية وسرية قوية، ولعل نمو هذه الاتجاهات في العالم العربي، وتدهور أوضاع الدولة داخلياً، حدا بأحرار الترك وزعماء الإصلاح إلى التحرك، ذلك التحرك الذي نتج عنه إصدار الدستور العثماني، بعد شهور من تولية السلطان الجديد، مقيداً السلطة المطلقة ومتضمناً المساواة في المعاملة بين رعايا الدولة على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم.

غير أن الدولة ما لبثت أن تعرضت بعد ذلك لثورات في البلقان، وبلغاريا، وتهديدات روسية بالتدخل العسكري، وتزايد خطر التجزئة، بعد تدهورها مالياً واقتصادياً، وتغلغل الامتيازات والجاليات الأوروبية في ولاياتها بشكل خطير،

وازدياد السخط الذي أصبح سائداً في كثير من الولايات الخاضعة لسلطة الدولة، والذي لم يكن راجعاً إلى الطغيان والاستبداد فحسب، وإنما كان مظهراً لنمو الوعي القومي، يضاف إلى ما سبق الطبيعة الأوتوقراطية للسلطنة، والخشية من التحرك الداخلي من جانب الأحرار المعارضين.

لذلك كله انتهز السلطان عبد الحميد ظروف الحرب الروسية - العثمانية (٧٧-١٨٧٨) وعطل الدستور، وأجل اجتماعات البرلمان تماماً، وبدأ في ضرب الحركة الإصلاحية والدستورية، وبدأ مرحلة من الحكم الاستبدادي، لم يقدر لها أن تنتهي إلا بالاطاحة به عام ١٩٠٩. وعموماً كان من أهم وسائل السلطان عبد الحميد لمواجهة هذه الأوضاع في الداخل والخارج، اتباع سياسة إسلامية نشطة، تستنفر مشاعر المسلمين الدينية، لمقاومة معارضيه في الداخل، ومواجهة أعداء الدولة في الخارج، وذلك بالتأكيد على إبراز السمات الدينية «المقدسة» لمنصبه باعتباره خليفة المسلمين، واستثارة الإخلاص لعرشه وتأكيد الولاء له من جانب رعاياه، مما يحاصر القوى الإصلاحية والدستورية ويضيِّق عليها الخناق، ويستبدل «الجامعة الإسلامية» بـ «الجامعة العثمانية» التي كانت تنادي بها هذه القوى.

ومن هنا كانت دعوة السلطان عبد الحميد لفكرة الجامعة الإسلامية واستخدامها أداة تضمن التفاف العالم العربي والعالم الإسلامي حول دولة الخلافة، وبذلك تتأكد السيطرة العثمانية على الأقاليم العربية، في وقت كانت تتداعى فيه سلطتها على البلقان، فضلاً عن أن تأكيد الجامعة الإسلامية سيعطي لسلطته دعماً وقوة جديدة لمواجهة الأطماع الأوربية، بالإضافة إلى ما يُروِّج في بعض الأوساط من التطلع إلى «خلافة عربية» .. لذلك كله دعا «السيد جمال الدين الأفغاني»، داعية الجامعة الإسلامية الشهير، للإقامة في عاصمة الدولة عام ١٨٨٨، وأحاط نفسه بعدد من العلماء والمشايخ، كما سعى بالدعوة إلى إقامة سكة حديد الحجاز، بتبرعات إسلامية، إلى استمالة المسلمين وكسب ولائهم، ونجح في تحقيق المشروع، هذا إلى جانب إجرائه اتصالات واسعة بالمسلمين في أنحاء العالم الإسلامي، عن طريق مبعوثيه من مشايخ وعلماء ورجال طرق صوفية بل ووزراء، المهم أن السلطان نجح في بذل جهد متواصل للتركيز على دوره كمدافع

عن الدولة الإسلامية، التي كانت في الواقع آخر معاقل السلطة السياسية والاستقلال للمسلمين السُنيين، كما برزت بإلحاح أهمية أن يكون السلطان خليفة للمسلمين، مما كان بمثابة نداء لجمع صفوف المسلمين في الدولة حول العرش العثماني.

أما فيما يخص العرب من موضوع الجامعة الإسلامية، فمن الطبيعي أن يحظوا باهتمام السلطان عبد الحميد، بحكم أهميتهم للإسلام، ووقوع الأماكن المقدسة في بلادهم وبحكم كثرتهم العددية، خاصة وقد رأى بعض مظاهر الوعي القومي تنتشر بينهم، وتخوفه من المنشورات السرية في بيروت وغيرها، ومن تطلع البعض إلى إقامة خلافة عربية .. لذلك راح يسعى، بوسائل مختلفة من الترهيب والترغيب للتعامل معهم. ومن محاولاته كسب ودّهم واستمالتهم، منحه هبات سخية لمعاهد التعليم العربية، وإغداقه المناصب، وبعض مظاهر التكريم على بعض الشخصيات العربية، حتى لقد وصل بعضها إلى مراكز مرموقة في عاصمة الدولة، ومع ذلك لا ينبغي المبالغة في هذا الأمر، فقد انتشر جواسيس الدولة في الولايات العربية، وعانى الكثير من الكُتّاب والمثقفين من النفي والتضييق والسجن، كما أن محاولات استمالة العرب وكسب تأييدهم، لم تأخذ في اعتبارها منحهم أي قدر من مطالبهم .

أما العرب، من جانبهم، فقد استجابت غالبيتهم لدعوة الجامعة الإسلامية، والارتباط «بالدولة العلية» وتأييد خلافتها، في وقت رأوا فيها ملاذاً من الأخطار الأوربية المحدقة ببلادهم، فقد احتلت فرنسا الجزائر وتونس وراحت تتطلع لبقية المغرب العربي، كما احتلت بريطانيا مصر، وأصبح الخوف على الكيان والتراث مثار اهتمام كبير بين قطاعات واسعة من المثقفين والمفكرين العرب، ممن فطنوا إلى مخططات الدول الأوربية لاقتسام الدولة العثمانية، بما فيها الولايات العربية .. ومن هنا كان قبول الإطار العثماني للحكم، على أمل تخلصه من الطغيان والفساد والسعي لإصلاحه سياسياً واقتصادياً لمواجهة أوربا وأطماعها، لذلك ظل غالبية الزعماء العرب على ولائهم للدولة، التي ظلت في أعينهم، رغم كل شيء، رمزاً لدولة الإسلام الكبرى، التي يستظلون برايتها [٧].

ومن هنا لم تفكر هذه الغالبية في تقويض الخلافة وإقامة دولة عربية مستقلة في هذه المرحلة، ومع ذلك فلم يكن هذا يعني قبول الطغيان والفساد وسوء الإدارة العثمانية، فظلت الحركة العربية تطالب سراً وعلانية بالإصلاح، لا التخلص من الحكم العثماني، ولعل في موقف زعماء الحركة الوطنية المصرية، في عهد الاحتلال البريطاني، خير شاهد على ذلك، حيث دعا زعماء الحزب الوطني المصري إلى التمسك بشرعية العلاقة مع الدولة العثمانية، لمدافعة الاحتلال البريطاني، كما برزت في نفس الإطار جهود حركة الإصلاح الإسلامي على أساس التعامل والأخذ عن المدنية الحديثة والتي قادها محمد عبده ورشيد رضا (قبل أن يغير الأخير موقفه من الدولة بعد ذلك). غير أننا نلاحظ أن الأسباب التي أدت إلى التمسك بالدولة وبالخلافة، كانت هي نفس الأسباب التي ولدت موقفاً مغايراً، من جانب قطاع من المثقفين والمفكرين العرب، الذين رأوا في فساد الحكم العثماني وفي ضعف الدولة وعجزها عن التصدي للأطماع الأوربية، سبباً كافياً للازدراء بالدولة، والدعوة للتخلص من كل علاقة بها، مما سيضيف رصيداً جديداً ودعماً لأنصار الاتجاه القومي العربي في بداية القرن العشرين.

ويلاحظ أن الحركة العربية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ظلت عواملها معنوية بشكل عام، غير متأثرة بالمطالب الاقتصادية، وأن الفضل في ظهورها يرجع إلى حركة الإحياء والنهضة الثقافية والاجتماعية، ومن المعاناة التي ولدتها الأحداث الطائفية في بلاد الشام، كما أنها كانت ذاتية المصدر، أي نبعت من داخل العرب أنفسهم، واستقت أفكارها من محيطهم، أي أنها لم تكن قد استقت عن الغرب شيئاً مؤثراً من مبادئه ونظرياته عن الأمة بمعناها الحديث، أي من حيث هي جماعة متجانسة من السكان يؤلفون وحدة متماسكة وتربط بينهم آمال وأهداف مشتركة، فلم تصل هذه الفكرة إلى بلاد الشام، إلا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، لتطعم شجرة القومية العربية، التي نبتت نباتاً محلياً، فحتى ذلك الحين كانت الحركة تستمد غذاءها من الأرض التي تمتد فيها جذورها .

وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر توارت الحركة العربية، وكفت عن القيام بنشاط ظاهر ملموس بسبب نشاط جواسيس الحكومة العثمانية، ووسائل

الرعب التي مارسها النظام الحميدي، مما شرد الكثير من رجال الحركة ودعاتها، فضلاً عن إغراء بعضهم بالمناصب، مما أعطى فرصة لدعاة وأنصار الجامعة الإسلامية لتَصدُّر النشاط العام، ويضاف إلى ذلك انتشار التعليم الغربي والمدارس التابعة للبعثات التبشيرية على نطاق واسع في الشام، وتحوله إلى أدوات للمطامع السياسية، مما زاد من الخلافات الطائفية، كما أن هذا النوع من التعليم أتاح للكثير من رجال الدين المسيحي فرصة تملك أسباب القوة السياسية، فصار هذا النمط من التعليم يفسد ما قام به المصلحون من أتراب البستاني، الذين كانوا أول من وقف في وجه الخلافات الطائفية والمطامع السياسية لرجال الدين المسيحي .. وثمة أثر سلبي جديد لانتشار التعليم الغربي تمثل في محاصرة اللغة العربية وإضعافها من حيث هي أداة للثقافة القومية، وأصبح الأمريكان الذين تزعمت مدارسهم حركة إحياء اللغة العربية، يختارون الطريق الأيسر بجعل الإنجليزية لغة التدريس في الكلية البروتستنينية منذ عام ١٨٨٠ .. وغني عن القول أن هذا النمط من التعليم الحديث، الذي كان مصوغاً في صورة غربية، قد أضعف التأثير الروحي للثقافة العربية، وصار عقبة في طريق التقدم القومي والحركة العربية .

ونتيجة لإحساس المسلمين بالخوف على أبنائهم من تأثير هذه الثقافة على دينهم، آثروا إرسالهم إلى مدارس الدولة أو مدارس الجمعيات الخيرية الإسلامية، رغم أن التعليم فيها كان أقل كفاية وحداثة من المدارس الغربية، إلا أن لغته العربية ومادته وأهدافه، كان ملائماً للحركة العربية، وقد استنتج أحد الكُتّاب، من ذلك أنه مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأ المثقفون والمفكرون المسلمون في تصدر الساحة وقيادة حركة العرب القومية، وأصبح الكثرة البالغة من زعمائها من المسلمين .

جهود المفكرين الإصلاحيين :

وقد لعبت حركة الإصلاح أو التجديد الإسلامي دوراً مهماً في التأكيد على الرابطة بين العروبة والإسلام، وعلى أهمية العربية وتراثها، لذلك تبرز أهمية عدد من المفكرين الإصلاحيين، باعتبارهم أضافوا رافداً جديداً إلى تيار الوعي العربي، وإن حدث ذلك بشكل غير مباشر أو مقصود. ومن هنا تأتي أهمية رجل من طراز

محمد عبده الذي تلقف تلاميذه دعوته ودفعوها إلى مجالات أخرى، منها مواجهة الاستبداد (الخديوي في مصر والسلطان في استانبول)، ومنها التأكيد على هوية قومية لمصر (أحمد لطفي السيد ورفاقه) ومنها التأكيد على أن الخلافة الإسلامية مجرد سلطة روحية، لا سياسية .

وقد قادت قضية إصلاح المجتمع الإسلامي «محمد عبده» (توفي ١٩٠٥م) إلى مسألة تحرير الفكر من قيود التقليد، وإصلاح وتجديد اللغة العربية وأساليبها في التحرير، كضرورة أولية لفهم القرآن ومبادئ الإسلام الصحيحة، وأدى ذلك بدوره إلى التأكيد على دور العرب في الإسلام، ومن ثم ارتفعت الدعوة إلى إبرازه وتجديده وهو ما أخذه على عاتقه عبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وغيرهما .. وفي تحليله لأسباب انحطاط الأمة الإسلامية تحدث محمد عبده عن التطرف في التمسك «بظاهر» الشريعة، مما أدى إلى التقليد الأعمى، الذي انتشر بقيام الحكم التركي، وكتب أن الأتراك، وهم جُدد في الإسلام، حرموا موهبة فهم رسالة النبي ﷺ فشجعوا الرضوخ الأعمى للسلطة، خدمة لمصلحتهم .. وحشروا مؤيديهم في صفوف العلماء لترويض المؤمنين على الجمود والخمول في شئون الإيمان، وعلى الخضوع للسلطة السياسية .. وما قاله محمد عبده في أتراك العصور الوسطى، كان بوسعه قوله في السلاطين العثمانيين، وقد كتب عام ١٨٨٢ بأن «كل مصري يكره الأتراك ويبغض ذكراهم اللعينة»، وكان يرى ضرورة بعث الخلافة الصحيحة، على أن يكون لها وحدها سلطة روحية، لا أن تحكم، وكان يرى أن وحدة الأمة وحدة معنوية، لا يؤثر فيها انقسامها إلى دول قومية .

أما «رشيد رضا» فكان جلُّ اهتمامه إحياء دولة الإسلام الأولى، واقتضى ذلك محاربة استبداد السلطان، وفي عدد من مقالاته في «المنار» وقف إلى جانب العرب ضد العثمانيين، وأشاد بدورهم في الفتوحات الإسلامية، وبازدهار الدين في عهدهم، لكنه كان يدعو إلى وحدة جميع العثمانيين لمقاومة استبداد السلطان .. وكان يرى أن الإسلام قرين العروبة، وقد كتب عن الأخوتين الدينية والجنسية، فهو أخٌ في الدين للمسلمين، عرباً وغير عرب، وأخ في الجنس للعرب، مسلمين وغير مسلمين، وإن كان يعطي ما يوجبه الدين الأولوية، وكان يقبل بالخلافة العثمانية،

باعتبارها «خلافة ضرورة»، فالعثمانيون يفتقرون إلى أحد الشروط الجوهرية للاجتهاد، وهي معرفة اللغة العربية، التي بها وحدها يمكن التفكير في عقائد الإسلام وشرائعه. وعندما تولى الاتحاديون الحكم وتبنوا فكرة «القومية الطورانية»، وتنكروا لأخوّة الدين، كتب رضا منددا بسياسة التتريك واضطهاد العرب، واعتبر أن ذلك أحيى العصبية العربية، وبدأ يطالب للعرب الحكم الذاتي، وشارك في تأسيس «حزب اللامركزية..» وأصبح للقضية العربية المكانة الأولى على صفحات «المنار»، ثم أيد بعد ذلك ثورة العرب ضد الأتراك خلال الحرب الأولى .

أما «عبد الرحمن الكواكبي» (توفي ١٩٠٣م) الذي انطلق إلى مصر فراراً من اضطهاد واستبداد السلطات العثمانية في الشام، فقد استأنف مهاجمة الاستبداد، والتأكيد على فضل العرب، ودورهم الخاص في الإسلام، وانتهى إلى حقيقة مؤداها أنه عن طريق العرب يأتي الإحياء والإصلاح ووحدة الدين، وكتب في «أم القرى» عن أن تسلط فئات من غير العرب، كان بداية الاستبداد والجهل، وتحكمت آراء «الدخلاء» مما أخرج الدين في حضانة أهله «العرب» الذين اقترن دورهم بمجد الإسلام، وذكر أن جميع الأعاجم الذين قامت لهم دول في الإسلام، استعربوا وتخلقوا بأخلاق العرب، ولكن الترك وحدهم، لم يفعلوا ذلك، بسبب تعاليهم وبغضهم للعرب .. وقادت الكواكبي أفكاره السابقة إلى تأكيد نظرته العربية، فبيّن في نبرة قومية واضحة، أن العرب قلما اختلطوا بالأغيار، وأنهم أحفظ «الأقوام» على جنسيتهم وعاداتهم، وأنهم يتميزون «كأمة» عن غيرهم من المسلمين، كما أن لغتهم أغنى لغات المسلمين في المعارف، ولها في القرآن خير حافظ ... الخ، وبعد أن توسع في الحديث عن فضائل العرب وإبراز دورهم في الإسلام وفي النهضة، انتهى إلى الدعوة بأن تكون «الخلافة عربية» وأن تعقد لقُرشيّ، تتوفر فيه الشروط الفقهية ، وأن يتخذ من مكة مركزاً له .

ورغم تأييد الكواكبي للجامعة الإسلامية، إلا أنه دعا إلى إلغاء حق السلطان العثماني في الخلافة، ورأى أنه يجب أن يبايع بها عربي، ولعله أراد بذلك أن ينقل مركز الثقل الذي يستند إليه الأتراك في حكم العالم الإسلامي والاستبداد به، إلى

العرب، دون أن يصرح بانفصالهم عن الدولة، غير أن تطبيق دعوته عملياً، سيشكل معولاً يصيب مركز الدولة في الصميم، وإن اكتفى في هذه المرحلة بالدعوة إلى مساواة العرب بالأتراك، وضرورة حصول كل «قوم» على استقلال نوعي، يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم .. ورغم تأثر الكواكبي بالآراء الحديثة عن الوطنية والقومية، إلا أن أصوله الضاربة في التراث العربي الإسلامي، جعل العروبة والإسلام عنده متلازمان، ولأنه استطاع عرض أفكاره بلغة مقنعة ومؤثرة وجرأة شديدة، فقد وجدت قبولاً وانتشاراً واسعاً، ساعد على تنمية الوعي العربي، وعلى دفع الاتجاه القومي خطوات أوسع .

وهناك داعية آخر للعروبة عاصر الكواكبي، وهو «نجيب عازوري» (توفي ١٩١٦م) السوري الذي انطلق إلى باريس فراراً من اضطهاد واستبداد السلطات العثمانية في الشام، فقد ضمَّن أفكاره في كتاب بالفرنسية صدر عام ١٩٠٥ أسمَّاه «يقظة الأمة العربية»، تحدث فيه عن القومية العربية وانتشار الوعي العربي، ورغبة العرب في الانفصال عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة مستقلة .. الخ، وقد استطاع عام ١٩٠٧ نشر مجلة بالفرنسية أسماها «الاستقلال العربي» دأبت على نشر المعارف العربية وإثارة الاهتمام بتحرير البلاد العربية .. ويبقى من تراث عازوري، رغم محدودية تأثيره، دعوته الواضحة إلى إقامة سلطنة عربية تضم المشرق العربي - دون مصر وشمال إفريقيا - وأن تكون هناك خلافة عربية إسلامية، يتولاها شريف مكة بسلطة روحية على جميع مسلمي الأرض .. الخ، وعموماً لم يقدر لأفكاره أن تحدث تأثيرها في الحركة العربية، لأنها لم تنشأ من داخلها، كما أن صدورها بلغة أوربية أفقدها فعاليتها . وقد فُسرت مسألة استبعاده مصر وشمال إفريقيا من السلطنة التي اقترح استقلالها، بحرصه على إرضاء الإنجليز والفرنسيين، الذين لم يبد تحفظاً في الإشادة بدورهم في كل من مصر وبلاد الشام والجزائر .

وفي نفس الفترة ونفس الظروف تقريباً برز «عبد الحميد الزهراوي» السوري الذي اضطر إلى الهجرة للقاهرة عام ١٩٠٠ فراراً من استبداد رجال السلطان، وسار على نهج الكواكبي في مهاجمة الاستبداد، لكنه هاجم الجامعة الإسلامية كرابطة

سياسية، ونفى أن يكون لها أساس تاريخي، ورغم اعترافه برابطة العثمانية، إلا أنه اعتبرها نوعاً من الاتحاد بين عناصر مختلفة «تنقسم انقساماً أول بحسب اللسان، وثانياً بحسب الدين»، وأنكر أن يكون الاتحاد قائماً على أساس تحكم الترك، وأنه لا يعني تنازل العربي عن عروبته .. وأكد أن الرابطة العربية أساسية عند قوم «لهم اليوم جامعة عظيمة من لغة يشرفها الدين والاجتماع ..»، وقد استخدم الزهراوي بشكل واضح لفظ «القوم» للتعبير عن العرب، ونَسَبَ إليه تعبير «القومية» وخلص إلى أنها الجامعة الأولى للعرب، الذين هم في نظره أمة متميزة، ترتبط بوطن بذاته هو الوطن العربي .. وتكشف كتاباته عن وعيه وتعبيره عن مفهوم للقومية العربية، يجمع بين الأرض واللغة والوعي والمصلحة المشتركة، فكان اتجاهه القومي العربي واضحاً جلياً، حين نادى بأمة قومية عربية، تنتمي لوطن عربي واحد .

وإذا كان الزهراوي قد أنكر الجامعة الإسلامية كرابطة سياسية فإن «رفيق العظم» سار خطوة أبعد، حين اعتبر الخلافة مؤسسة سياسية ورئاسة دنيوية، وأنها ليست من الدين .. وذكر أن الرابطة القومية قائمة بين العرب، فهم أمة عريقة، توحدهم جامعة اللغة العربية، بغض النظر عن أديانهم، فليس ثمة تعارض عنده بين القومية والإسلام، بل إن رابطة الدين الإسلامي تمثل دعماً للقومية، لكن هذه الرابطة لا تعني في رأيه الجامعة الإسلامية، التي لا يرى لها أصلاً في التاريخ، ويعتبرها من ابتكار السياسيين .. ومع ذلك لا يرى بأساً من الارتباط بالدولة في إطار «الرابطة العثمانية» لمواجهة الأخطار الأوربية، غير أن سياسة الاتحاديين العنصرية ضد العرب، جعلته ينشط في تأسيس «حزب اللامركزية ..» وكان رئيسه وواضع بيانه الأول، الذي تصدت له حكومة الاتحاديين، وصادرت نشاطه مع غيره، قبيل الحرب الأولى، مما جعله يكفر تماماً بالرابطة العثمانية، ويتجه وجهة قومية عربية صرفة .

وتتشابه أفكار العظم مع أفكار «شكيب أرسلان» في اعترافه بأهمية الارتباط بالدولة العثمانية من زاوية الخوف من الدسائس الأوربية، ورغم اعترافه بسوء إدارة الأتراك، وإجحاف سياستهم المركزية بحقوق العرب، إلا أنه رأى أن ذلك

أفضل من سقوطهم تحت حكم الأوربيين، لذلك فإن اختيارهم البقاء تحكم حكم الدولة العثمانية هو «اختيار لأهون الشرين ...»، وكان يرى أن العرب يشكلون أمة، تَغَنَّى بمزاياها، ولم يكن يرفض تقوية رابطتها الجنسية العربية، لكنه لم يكن يريد أن يبدأ ذلك بالاختلاف مع الترك أو معاداة الدولة في هذه الظروف الصعبة.. ولم يكن يرى بأساً من الحرص على المساواة بين العرب، مسلمين ونصارى، ومطالبتهم بأن يكونوا يداً واحدة للدفاع عن أوطانهم، لكنه اشترط ألا يؤدي ذلك إلى ترك الرابطة الإسلامية، أو إحلال الجامعة الجنسية محل الجامعة الإسلامية، وكان يرى أن رابطة العروبة، تمثل وحدة في رابطة أوسع، وهي الرابطة العثمانية أو الإسلامية.

وهكذا برز خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، اتجاه إسلامي عربي جليّ، يمثله الكواكبي وأترابه، وإن بتنويعات مختلفة، يؤمن أصحابه بوجود أمة عربية متميزة، وبوجود دائرتين لا تعارض بينهما، إن لم تكونا متعاضدتين، هما : الدائرة العربية، وهي رابطة العروبة، المباشرة والطبيعية، والدائرة الإسلامية، التي تربط العرب بالدولة العثمانية، وهي الدائرة الأوسع [٨].. ويلاحظ أن معظم أنصار هذا الاتجاه، استقوا أفكارهم عن الأمة من التراث، ومن المفاهيم الحديثة عن الوطن والقومية. ورغم تأكيدهم على دور العرب في التاريخ، وضرورة استعادته، وبعث نهضتهم، إلا أنهم ظلوا يرون في استمرار الارتباط بالدولة العثمانية، عاصماً للمسلمين من الأخطار المحدقة بهم، لذلك لم يمانعوا في استمرار ارتباط العرب بها، ولكن في ظل حكم غير مركزي، يحقق لهم نوعاً من الاستقلال الذاتي، ويعطيهم حقوقهم السياسية والاجتماعية.

الحركة العربية ومواجهة الاتحاديين الأتراك :

شهدت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني قيام حركة من شباب الأتراك، عُرفوا باسم «جماعة تركيا الفتاة» استهدفت مقاومة طغيان واستبداد السلطان، وإقامة حكم دستوري، وحماية الدولة وتقويتها، وقد انبثقت عن تركيا الفتاة منظمة سرية تألفت في سالونيك تحت اسم «جماعة الاتحاد

والترقي» الذين اشتهروا باسم «الاتحاديين»، بلغت درجة من القوة استطاعت معها أن تقوم بانقلاب عسكري في يوليو عام ١٩٠٨ وأن تُجبر السلطان على إعلان الدستور، والمعروف أن هذه الجماعة ضمت بين أعضائها عناصر عربية، بصفتهم عثمانيين، لا قوميين عرب، وأن العرب بشكل عام تحمسوا لهذا الانقلاب واستبشروا به خيرا، وظهر تقارب تركي عربي واضح، تمثل في تأليف «جمعية الإخاء العربي العثماني» في سبتمبر عام ١٩٠٨ في استانبول، التي تقرر إنشاء فروع لها في العواصم العربية، ثم أعقب ذلك وفي نفس الشهر الاحتفال رسمياً بافتتاح سكة حديد الحجاز، وتعيين الشريف حسين بن علي أميراً على مكة، بعد أن كان منفياً في استانبول.

ولكن الوفاق أو التقارب التركي العربي لم يُقدّر له أن يستمر طويلاً، فلم تلبث نوايا الاتحاديين الحقيقية أن ظهرت عند إجراء أول انتخابات لتأليف مجلس النواب (المبعوثان) بموجب الدستور المستعاد، والتي أدارها الاتحاديون بطريقة ضمنت نجاح غالبية مرشحيهم، وهو ما أسفرت عنه النتائج، فرغم أن العنصر العربي في الدولة يفوق العنصر التركي من حيث العدد بنسبة تقارب ثلاثة إلى اثنين، إلا أن العرب لم يحوزوا على أكثر من ستين مقعداً، بينما فاز الأتراك بمائة وخمسين (من ٢٤٥ عضواً)، كما لم يُعيِّن السلطان سوى ثلاثة من العرب في مجلس الأعيان (من أربعين عضواً). وكان تشكيل المجلسين على هذا النحو مخيباً لآمال العرب، الذين أدركوا الفارق بين ما يقوله الأتراك عن مبدأ المساواة بين عناصر الدولة، وبين ما يفعلونه في الواقع. وقد زاد من شكوك العرب أن الاتحاديين وضعوا تشريعات جديدة تُكرِّس المركزية في السلطة وفي الإدارة والتعليم والجيش، وتعمل على دمج العناصر المختلفة في الدولة وتتريكها، كما قدموا مشروع قانون يتعلق بنظام الاجتماعات العامة، ينص على منع قيام جمعيات ذات أهداف سياسية أو تسميات قومية داخل الدولة، مما كان له أثره في تأليف التنظيمات السرية فيما بعد .

وفي أبريل عام ١٩٠٩ دبَّر السلطان عبد الحميد لثورة مضادة استهدفت القضاء على جمعية الاتحاد والترقي، غير أن تحرك كتائب الجيش إلى العاصمة حال

دون نجاح ذلك، كما نتج عنه خلع السلطان، واستعادة الاتحاديين للسلطة، بعد تعيينهم سلطاناً جديداً خاضعاً لنفوذهم (محمد الخامس)، والمعروف أن عناصر عربية ساهمت في هذه الأحداث، التي أدت إلى تولي الاتحاديين السلطة خلال السنوات الخمس التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ليحكموا الدولة حكماً استبدادياً وعنصرياً، صار أبغض كثيراً لدى العرب من سابقه، وكان أول ما فعله الاتحاديون حل الجمعيات التي أسستها الجماعات التي لا تنتمي إلى الجنس التركي، ومن بينها «جمعية الإخاء العربي العثماني» ولما يمضي على تأليفها أكثر من ثمانية أشهر، وكانت الجمعية قد اتجهت لتعزيز قضية العرب ضمن الدولة العثمانية، ومع تأكيدها على الرابطة العثمانية، لم تكن ترى أن ذلك يتعارض مع قيام كل عنصر في الدولة بالنظر في شئونه الخاصة، ولاسيما العنصر العربي، ويبدو أن الاتحاديين استشعروا اتجاهها فأغلقوا شُعبها وصحيفتيها وفروعها جميعاً[١].



ونتيجة لما سبق، وللقانون الذي صدر بمنع قيام أحزاب وجمعيات لها أهداف سياسية أو تسمية قومية، بدأ الزعماء العرب في تأليف جمعيات سرية تسعى لتحقيق أهدافهم القومية بعيداً عن رقابة السلطة، كما شرعوا في نشر أفكارهم من خلال النوادي والجمعيات العلنية والمعترف بها رسميا.

وقد شهدت الفترة (١٩٠٩-١٩١٤) تأليف عدد من **الجمعيات السرية والعلنية**، للتعبير عن الاتجاهات القومية للمفكرين والسياسيين العرب لتمثل قنوات للتعبير عن أفكارهم ومطالبهم، ولتوحيد جهودهم في عمل عربي مشترك، ومما هو جدير بالملاحظة أنه سبق تأليف هذه الجمعيات خلال هذه الفترة، محاولات محدودة، منذ بداية القرن العشرين، كان منها تأليف حلقة أدبية ثقافية عربية، أسسها الشيخ «طاهر الجزائري» في دمشق عام ١٩٠٣، بهدف بلورة وعي عربي، ثم انبثقت عنها حلقة سرية تسعى إلى مطالبة الدولة العثمانية بتطبيق نظام لامركزي، يضمن للعرب حقوقهم، ويجعل لغتهم في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها. ومن هذه المحاولات أيضاً تأسيس «جمعية النهضة العربية» في

استانبول عام ١٩٠٦، ثم انتقالها إلى دمشق في العام التالي، واتجاهها وجهة قومية عربية، تدعو لإبراز الدور القيادي للعرب وأهميته لنهضة الدولة العثمانية، وتطالب بحفظ حقوق العرب في إطار الدولة العثمانية .. وبشكل عام كان للمحاولات السابقة أثرها الملموس في الحركة القومية العربية بعد عام ١٩٠٩.

كان أول تجمع عربي علني شهدته هذه المرحلة يتمثل في «المنتدى الأدبي» الذي أسسه في استانبول في صيف ١٩٠٩ لفيف من الموظفين والنواب والطلاب العرب، ليشارك فيه الوافدون على العاصمة من سائر الولايات العربية، وقد سمح به الاتحاديون لأن أهدافه لم تكن سياسية علنياً، وإن كان له في الواقع تأثير سياسي كبير غير مباشر، فقد لعب دوره في بعث الفكرة العربية ونشرها وفي تقوية الحركة العربية، وكان زعماؤه يؤكدون على الرابطة العثمانية، ويرون أن دعوة العرب للاتحاد وجمع كلمتهم لنهضة أمتهم، سيجعلهم عضواً عاملاً في الجسم العثماني، واعتبر أن اتحاد الأمة العربية أولاً، ضرورة ليصح اتحادها مع غيرها في الدولة العثمانية.

وفي أواخر عام ١٩٠٩ تأسست أول جمعية عربية سرية في استانبول هي «الجمعية القحطانية» شارك فيها عسكريون ومدنيون عرب، استهدفت جمع كلمة العرب والمطالبة بحقوقهم والمشاركة في السلطة، وتحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ثنائية ذات تاجين، فتؤلف الولايات العربية مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها ولغتها القومية ومؤسساتها لتكون جزءاً من دولة تركية - عربية، كامبراطورية النمسا والمجر، وتبرز أهمية هذه الجمعية في أنها قدمت خطة عملية مدروسة، وأنها كانت أول محاولة لضم الضباط العرب في الجيش التركي إلى ميدان الحركة القومية العربية، وإن لم يُقدَّر لها أن تواصل نشاطها لأن عزيز المصري اكتشف وجود خائن بين أعضائها فتعطل نشاطها إلى أن قرر تأليف جمعية سرية جديدة تقتصر على الضباط وحدهم، فكانت «جمعية العهد» في أكتوبر عام ١٩١١ على نفس الأهداف وإن كانت مصاغة في أسلوب عسكري، وأنشئت لها فروع في بغداد والموصل حيث كان العنصر العراقي أكثر العناصر عدداً في الجيش العثماني.. وعموماً اتجهت الجمعية الجديدة إلى إعطاء كل عنصر من عناصر الدولة العثمانية

كيانه الذاتي، وركزت على العرب والترك، فدعت إلى اتخاذ الدولة شكل فدرالية ثنائية، في ظل خلافة آل عثمان، غير أنه بعد دخول الدولة الحرب عام ١٩١٤ وتنكيل جمال باشا بالزعماء العرب، اتجه زعماء جمعية العهد الدعوة لاستقلال العرب.

وقد أسس جماعة من الشبان العرب المسلمين على رأسهم عوني عبدالهادي وجميل مردم جمعية سرية أخرى في باريس عام ١٩١١ هي «جمعية العربية الفتاة»، التي وسعت من نشاطها فضمت أعضاء من المنتدى الأدبي ومن بلاد الشام والعراق، واتجهت وجهة قومية صرفة، حيث كان من شروط عضويتها الإيمان بالقومية العربية، وعلى رأس أهدافها السعي لاستقلال البلاد العربية وتحريرها من سيطرة الأتراك الأجانب، مما يعتبر تطوراً واضحاً يختلف عن أهداف الجمعيات السابقة التي كانت ترمي إلى الاستقلال في نطاق الدولة العثمانية، وقد تميزت الجمعية بوضوح أهدافها ودقة تنظيمها، وعندما أنهى قادتها دراساتهم في باريس، نقلوا نشاطها إلى بيروت ودمشق بين عامي (١٣-١٩١٤) كما زاد عدد أعضائها، ودخلها قلة من المسيحيين، والمعروف أنها ظلت تمارس نشاطها السري، ولم يُعرف أمرها إلا بعد زوال الحكم التركي بالفعل .

ومع النشاط السري السابق، ظل النشاط العلني قائماً، يدعو إلى ضرورة اتجاه الدولة نحو اللامركزية، بل لقد تشجع الإصلاحيون العرب بإنشاء «حزب الحرية والائتلاف العثماني» المعتدل والذي برز منذ عام ١٩١١، ورأى في حكم الاتحاديين استبداداً خطيراً، ودعا إلى مراعاة الرغبات القومية لعناصر الدولة، فشارك بعض العرب في تأسيس فروع له في البلاد العربية، وكذلك فإن احتلال إيطاليا لطرابلس الغرب عام ١٩١٢، زاد من مخاوف العرب ومن خيبة أملهم في الدولة لتقصيرها عن حماية البلاد الخاضعة لسيادتها، وكانت هزائم الدولة في البلقان عام ١٢-١٩١٣، والتي أفقدتها القسم الأوربي من أملاكها، مؤشراً خطيراً على ضعف حكم الاتحاديين، ومن هنا أصبح العرب في خوف عظيم على مصيرهم.

وفي ظل هذه الظروف تعالى نشاط العرب لمقاومة عنصرية الاتحاديين، وكان تأليف «حزب اللامركزية العثماني» بالقاهرة في أواخر عام ١٩١٢، كتنظيم علني

عربي أقامه السياسيون والكُتّاب الشوام في مصر، برئاسة رفيق العظم، ورغم أنه لم يخرج عن إطار العلاقة مع الدولة العثمانية، إلا أنه وضع على رأس برنامجه تحقيق اللامركزية التي يتمتع العرب في ظلها بحقوقهم كاملة في الدولة، كما برزت في نفس الاتجاه الإصلاحي «جمعية بيروت الإصلاحية» في يناير عام ١٩١٣، لتضع خطة تنال بها الولايات العربية في الدولة العثمانية الحكم الذاتي، مع الاعتراف بسيادة الدولة، وقد قوبل نشاط الجمعية بحماس عام في ولايات الشام والعراق.. كما تأسست في نفس الاتجاه «جمعية البصرة الإصلاحية» في فبراير ١٩١٣، التي انضم إليها ضباط كثيرون، وأعضاء من فرع حزب الحرية والائتلاف، وبالتنسيق مع حزب اللامركزية في مصر، وتوالت اجتماعات هذه الجمعيات وفروعها في أنحاء بلاد الشام والعراق، مما أحدث نشاطاً عاماً للحركة العربية .



ولكن الاتحاديين، بدلاً من تغيير سياستهم، إثر الهزائم التي لحقت بالدولة على أيديهم، وفشلهم في إدارتها، لم يأبهوا لصوت العرب ولم يسعوا للاستجابة لمطالبهم وتوثيق صلاتهم بهم، بل عارضوا دعوتهم للحكم اللامركزي، وأمعنوا في سياسة «التتريك»، وبدأوا في اتخاذ خطوات عملية للتصدي لهذه الحركة .. ففي أبريل ١٩١٣ أغلقت السلطات مقار «جمعية بيروت الإصلاحية»، مما أحدث سخطاً وهياجاً قابلته السلطات بمزيد من العنف واعتقال الزعماء البارزين، وتعطيل الصحف، فاندلعت المظاهرات في أنحاء بلاد الشام، مما اضطر الحكومة إلى تهدئة الأوضاع بإطلاق سراح الزعماء، وأعلنت أنها سوف تستجيب للمطالب الإصلاحية، ولكنها اكتفت بإصدار قانونين أحدهما يحقق إصلاحاً مالياً محدوداً، والآخر ينص على تشكيل مجلس عام للولايات، وإن أعطى الحكومة المركزية سلطة التحكم في نشاطه من خلال ولاة الدولة، كما سمحت باستعمال اللغة العربية في المدارس الابتدائية وحدها، وفي بعض الدوائر .

وبطبيعة الحال لم ترض هذه الإجراءات مطالب العرب القومية، فكانت أقل بكثير مما طالب به الإصلاحيون، لذلك استمر الاستياء والسخط، وتوالت النشاطات

العربيـة في الجمعيـات السرية والعلنيـة، وإزاء تشدد الاتحاديين وإحكام قبضتهم على النشاط العام، اتجهت قيادات العرب إلى نقل نشاطاتها إلى باريس؛ واتجهوا إلى جمع صفوفهم في مؤتمر يوحد صفوفهم، ويحدد مطالبهم .. وأخذ أعضاء «العربيـة الفتـاة» زمام المبادرة للإعداد لعقد مؤتمر عربي، فكتبوا إلى حزب اللامركزية بالقاهرة وإلى جمعية الإصلاح في بيروت، وإلى كافة الجمعيات العربية في بلاد الشام والعراق، حيث رحبت جميعاً بالدعوة، ووضعت ترتيبات عقد «**مؤتمر باريس**» الذي بدأت جلساته في العاصمة الفرنسية في يونيو عام ١٩١٣، وبحضور ٢٥ ممثلاً عن مختلف الجمعيات العربية القائمة، في استانبول ودمشق وبيروت والقاهرة وبغداد، بل وعن مهاجري العرب في أمريكا والمكسيك.

أما القضايا الرئيسية التي ناقشها أعضاء المؤتمر بأسلوب معتدل ومتزن، فكانت حول رفض استبداد الاتحاديين وسياستهم المركزية، وضرورة تحقيق الإصلاح على أساس تطبيق اللامركزية في الحكم، والتأكيد على أن العرب شركاء في الدولة، ويلاحظ كذلك أن بعض الأعضاء قدموا دراسات ممتازة عن القومية العربية وأهدافها.. كما يلاحظ أن المؤتمر برز فيه اتجاهان واضحان، أولهما، اتجاه الإصلاحيين، الذين يريدون مساواة العرب بالأتراك، ومعظم أنصاره من المسلمين، وإن ضم بعض المسيحيين، وثانيهما، اتجاه المناوئين للأتراك، ومعظم أنصاره من المسيحيين العرب .

وبشكل عام يمكن تلخيص قرارات المؤتمر في مطالبة الدولة العثمانية بالإسراع بإجراء الإصلاح، وأن يمثل العرب في مجلس الأعيان والنواب بنسبة تتفق ونسبة عددهم، كما يضمن لهم التمتع بحقوقهم السياسية، من خلال المشاركة الفعلية في الإدارة المركزية، خاصة في مناصب الوزراء والولاة، وأن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها، وأن تكون اللغة العربية لغة معتمدة في مجلس النواب العثماني، ورسمية في الولايات العربية، وأن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية، إلا في الظروف القصوى، ويلاحظ من ناحية أخرى أن المتحدثين في المؤتمر أعربوا مراراً عن ولائهم للرابطة العثمانية، وحرصهم على سلامة الدولة، مع التأكيد على فكرة أن نهضة العرب قوة لها، ومع ذلك فقد كانت

هناك تلميحات، أتى بعضها على لسان رئيس المؤتمر (عبد الحميد الزهراوي) بأن الدولة إذ لم تلتفت للمطالب الإصلاحية، فإن العرب قد يغيرون موقفهم من الدولة تمام التغيير.

وإذا كان من الواضح أن المؤتمر لم يقدم آراء وأفكار جديدة، من زاوية أن مناقشاته وآراءه كانت صدى لكتابات المفكرين العرب وتعبيراً عن الشعور العربي العام، الذي تبلور منذ بدايات القرن العشرين، إلا أن المؤتمر نجح في طرح هذه الأفكار والآراء جميعاً والتعبير عنها في شكل قرارات، من خلال تجمع عربي واحد، وحركة عربية عملية، كما أن نجاحه في إثارة الاهتمام بالمسألة العربية على هذا النحو، ربما أفهم الدول الأوربية بوجود أمة عربية وحركة عربية، وهو أمر قد لا يكون بعيداً عن أذهان منظمي المؤتمر، مما يمثل دفعة جديدة وقوية للحركة العربية.

ولما كان الاتحاديون من جهتهم يشكُّون في الحركة العربية والقائمين بأمرها، ويرون في الدعوة الإصلاحية مقدمة للانفصال عن الدولة، فإنهم لم يلتفتوا إلى تأكيد الإصلاحيين على الالتزام بالرابطة العثمانية، والتأكيد على حرصهم عليها، والحاصل أن الاتحاديين سعوا في البداية إلى إفشال المؤتمر وإرباكه، من خلال تحريض الحكومة الفرنسية لمنعه أو تعطيله، ولما عجزوا عن ذلك، حاولوا الالتفاف حول قراراته واختراقه، فأرسلوا مندوباً عنهم إلى باريس، اجتمع بزعماء المؤتمر، ووصل معهم إلى اتفاق مبدئي تضمن استجابة مقبولة للمطالب العربية، ثم طلبت الحكومة الاتحادية وفداً عن المؤتمر لمناقشة الاتفاق، وفي نفس الوقت أثارت حملة من النقد تغذيها الصحافة والمظاهرات المدبرة ضد المؤتمر وقراراته، ولم تلبث أن أصدرت مرسوماً في أغسطس ١٩١٣ معدلاً لما تم الاتفاق عليه مع مندوبي المؤتمر، اختزل الكثير من المواد المتفق عليها، وأحاط معظمها بالتحفظ والغموض واكتفى بتعيين ستة من أعضاء المؤتمر في مجلس الأعيان، كان منهم الزهراوي، الذي عدَّ قبوله للمنصب نوعاً من الخيانة، وإن كان هو قد فسر قبوله، بأنه بوصفه عضواً في المجلس قد يستطيع تحسين العلاقات وإقناع الاتحاديين باتباع سياسة فيها قسط أكبر من الحرية، ولعله كان مخلصاً في ذلك، وعموماً أثارت التعيينات الخلاف بين قيادات المؤتمر أنفسهم، وتأكدت الشكوك في نوايا الاتحاديين، وبدا واضحاً أن المؤتمر لن يحقق النتائج المنتظرة منه.

لذلك بدأ النشاط السري العربي يطل برأسه من جديد، من خلال منشورات ما سمى «بالجمعية الثورية» (التي لم تتأكد هويتها) فاتهم منشور لها الحكومة الاتحادية بأنها غير إسلامية، وأنها تسعى لهدم الإسلام وإماتة لغته، وطالب بتأسيس جمعية فدائية تقاتل من يقاتل العرب ويقاوم الإصلاح العربي، كما طالب المنشور بطرح مبدأ الإصلاح على أساس اللامركزية جانباً، ودعا إلى الاستقلال التام، وتأليف دولة عربية تعيد للعرب سالف مجدهم، وربما كان هذا المنشور أول دعوة صريحة لاستقلال العرب، ومعبراً عن اتجاه بعض القوميين العرب. وعموماً بعد فشل المؤتمر لم يبق أمام العرب إلا الاتجاه نحو الثورة، التي أتاحت لها الحرب العالمية الأولى، حين دخلتها الدولة العثمانية عام ١٩١٤، ظروفاً مواتية، مما يمثل منعطفاً هاماً وخطيراً في تاريخ «حركة» العرب القومية التي تحولت إلى «ثورة».



ثمة ملاحظة جديرة بالانتباه والتفسير، وهي أن الحركة العربية، كحركة سياسية، وجدت نفسها تكاد تكون محصورة في بلاد الشام والعراق، وذلك خلال فترة نهاية حكم السلطان عبدالحميد الثاني وبداية عهد الاتحاديين، أي قبيل الحرب العالمية الأولى .. فلم تشمل الجزيرة العربية، ولم تنخرط فيها مصر، أو دول المغرب العربي .. والواقع أن السبب الرئيسي لذلك يمكن أن نعزوه إلى أن بلاد الشام والعراق كانت تعاني من حكم عثماني مباشر استبدادي وجائر، لم تكن تعاني منه البلاد العربية الأخرى، ولعل هذا الحكم وما جره على بلاد الشام والعراق من ويلات، مع بداية عهد الاتحاديين، كان دافعاً أساسياً لإذكاء روح المقاومة من جانب بلاد الشام والعراق وهو ما اتخذ بُعداً قومياً سياسياً، واتجه بالوعي القومي العربي وجهة سياسية استهدفت التخلص من حكم الأتراك .

أما الجزيرة العربية التي كانت تعاني من تأخر اقتصادي واجتماعي، فيلاحظ أن اليمن لم يكن يعاني من حكم الأتراك، وإنما كان يعترف لهم بدرجة من الولاء، وكذلك كان شأن إمارات الخليج العربية، فقد كانت واقعة تحت النفوذ البريطاني، ولم تكن تخضع لحكم عثماني مباشر، بينما كان السعوديون منشغلين باستعادة

سلطتهم ودولتهم، ووضع أسسها، أما شريف مكة فقد اتجه إلى ترسيخ أقدامه ومدّ نفوذه منذ عودته عام ١٩٠٨، ولم يشارك في الحركة، إلا بعد صدامه مع الدولة العثمانية وواليها في الحجاز، كما أنه لم يشارك إلا مع بداية الحرب العالمية الأولى كما هو معروف .. أما دول المغرب العربي، فلم تخضع لحكم عثماني مباشر، وإنما كانت تتولد فيها حركات وطنية لمقاومة الاستعمار الفرنسي والإيطالي، لذلك كان لها جميعاً ما يشغلها عن المشاركة الفعلية في الحركة العربية ضد الأتراك .

أما مصر، فقد وصف موقفها في كثير من الكتابات بالعزلة عن الحركة العربية، وانشغالها بمقاومة الاحتلال البريطاني، وبأن أحداً منها لم يشارك في المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣، وأن قضاياها لم تطرح خلال هذا المؤتمر ذلك أن الواقع التاريخي يثبت أن مصر لم تنفصل عن حركة العرب القومية، فاستقراء تاريخ حركة الاحياء الثقافي واليقظة القومية منذ بدايتها في أواسط القرن التاسع عشر، يوضح دور مصر والمناخ الذي وفرته، ذلك أن الحركة، في بداية نشأتها، كحركة يقظة فكرية وثقافية، انطلقت من مصر والشام في نفس الفترة تقريباً، واتخذت فيهما نفس المسار والاتجاه، وكان التفاعل بينهما واضحاً.

ويمكن كذلك ملاحظة أن مصر لم تخضع، ولم تعانِ من حكم عثماني مباشر، حيث كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، الذي وفرته لها معاهدة لندن عام ١٨٤٠، وفي ظل حكم أسرة محمد علي التي نجحت في تحويل السيادة العثمانية إلى مجرد سيادة اسمية لا أهمية لها .. فالأمر هنا يختلف عن بلاد الشام والعراق، حيث تقدمت قياداتها العربية الصفوف لمقاومة الحكم العثماني المستبد والفاسد، قبيل الحرب العالمية الأولى، فتعاظمت حركة العرب القومية، خلال صراع القوى المحلية في الشام بالذات، مع الحكم العثماني وممثليه هناك .

ويلاحظ أيضاً أن تيار الجامعة الإسلامية في مصر، والحفاظ على ارتباط مصر بدولة الخلافة الإسلامية، كان واضحاً، منذ تأثير الأفغاني، خلال فترة إقامته في مصر، وفي أعقابها من خلال قطاع من تلاميذه، ثم من خلال الحزب الوطني المصري، حزب الأغلبية في عهد الاحتلال البريطاني، الذي رأى زعماؤه ضرورة التمسك بعلاقة مصر بالدولة العثمانية كذريعة وسلاح لمقاومة الاحتلال، استناداً

إلى «شرعية» علاقة مصر بالدولة .. فقد صرف هذا الاتجاه الكثير من السياسيين والكُتّاب المصريين عن الالتفات للقوميين العرب في بلاد الشام، والمشاركة الفعلية في حركتهم السياسية».

والثابت أن سياسة الاحتلال البريطاني لمصر منذ عام ١٨٨٢، شكلت عبئاً كبيراً على مصر والمصريين، فانشغلت الحركة الوطنية المصرية بمقاومته، سواء فريق الحزب الوطني المصري وزعيماه مصطفى كامل ومحمد فريد، والذي قام بدور كبير في بعث الروح الوطنية المصرية ضد الاحتلال، أو فريق حزب الأمة، الذي قاده أحمد لطفي السيد ولفيف من السياسيين العمليين، الذين اتجهوا بالحركة اتجاهاً قومياً مصرياً خالصاً، بعيداً عن الدولة العثمانية، التي رأوا أنها أعجز من أن تعاون مصر، كما رأوا في الجامعة الإسلامية ضرباً من الخيال. ورغم أن الحركة الوطنية المصرية كانت تشهد قدراً من الخصومة بين الفريقين، إلا أنها كانت جميعها تستهدف - دون شك - مقاومة ومناهضة الاحتلال البريطاني، الجاثم على صدر الوطن، وليس الدولة العثمانية. وفي نفس الوقت كانت مصر تمثل «الوطن العربي» الذي احتضن الكثير من الكُتّاب والمفكرين والسياسيين القوميين، الذين فروا إليها، هرباً من بطش السلطات العثمانية، فاحتضنتهم ووفرت لهم مناخاً مواتياً، نشروا فيه كتاباتهم وأفكارهم، وألفوا عدداً من جمعياتهم وأحزابهم[١٠] .

لقد كان الهدف العملي المباشر للحركة العربية هو جمع كلمة العرب وتوحيدهم واستقلالهم، في البلاد العربية في الشرق العربي الآسيوي، في حدود ما رسمته «جمعية العربية الفتاة» فالتأكيد على فكرة الأمة، لم يرافقه التأكيد على الدولة الواحدة لكل البلاد العربية، بل اقتصر على وحدة البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية في آسيا، وكانت تقريباً ضمن إطار سياسي واحد .. كما لا يمكن اعتبار كل معارضة للسياسة العثمانية أو للاتحاديين جزءاً من الاتجاه القومي، فقد اختلفت الدوافع بين عربية إسلامية، وطائفية، وإقليمية، وبين من يفكر على مستوى فئة معينة لها مصالحها، وبين من ينظر نظرة وطنية أو عربية، ولم تتمايز هذه الاتجاهات دائماً.. وبشكل عام لقد انتهت الفترة إلى آراء ومفاهيم في الاتجاه القومي، دون أن تكون هناك نظرية عامة في القومية العربية، وانتهت الحركة إلى

الدعوة إلى النهوض بالعرب، وإلى إيجاد كيان سياسي لهم في بعض بلادهم دون دعوة واضحة إلى وحدة عربية، ومع ذلك فقد دفعت الفكر القومي العربي خطوة كبيرة إلى الأمام.

خاتمة : القوميون والحرب والثورة :

وباندلاع الحرب العظمى الأولى في صيف ١٩١٤، ثم دخول الدولة العثمانية الحرب ضد الإنجليز وحلفائهم ابتداء من نوفمبر من نفس العام، دخلت قضية العرب القومية وحركتهم مرحلة جديدة من تاريخها، وهي مرحلة الثورة العربية أو «النهضة العربية» كما كانت تُسمى، والتي استعد العرب لها خلال عامي (١٩١٤-١٩١٥)، ثم ما لبث أن انفجرت ضد الدولة العثمانية عام ١٩١٦.. والواقع أن الدولة العثمانية حتى عام ١٩١٤ كانت قد فقدت كل مقاطعاتها في البلقان وشمال إفريقيا، وحتى مصر تحولت سيادتها عليها إلى سيادة اسمية لا جدوى منها، ونتيجة لخسارتها لمنطقة الروملل، بقي للدولة منطقة أوربية صغيرة حول العاصمة، وبقي لها في آسيا الأناضول وبلاد الشام والعراق، وجزء من غربي الجزيرة العربية، مع اعتراف اسمي بسيادتها على بعض أطراف منها.. وكان العرب يدركون بطبيعة الحال ما آل إليه أمر الدولة، ومن هنا شعروا بأن دخولها الحرب قد وضعهم أمام أخطار جديدة، وكان أمراً طبيعياً أن يفكروا في مصير بلادهم أمام هذه الأخطار المتوقعة.

وقد أدى هذا التفكير بطبيعة الحال إلى تغذية اتجاه القوميين العرب نحو العمل للاستقلال عن الدولة، وإن ظل قطاع ضئيل منهم، يتمسك بالوقوف إلى جانب دولة الخلافة في الحرب، خوفاً من الأطماع الأوربية، المهم أنه في الوقت الذي بدأ فيه تفكير جمعيتي «العربية الفتاة» و «العهد» يتجه نحو تدعيم فكرة الاستقلال التام، جاءت سياسة الإرهاب، التي مارسها رجال الدولة في بلاد الشام، وعلى رأسهم جمال باشا (الملقب بالسفاح) والإعدامات التي نفذها هناك، لتعزز هذا الاتجاه، ولتحدث قطيعة تامة مع الدولة، وليطرح القوميون العرب مطالبهم باللامركزية والمشاركة في الحكم جانباً، ويدعون إلى استقلال تام صريح وواضح عن الدولة العثمانية، كما دعا ذلك رجال هذه الحركة إلى الاتصال بالشريف حسين في

مكة، للتنسيق معه للقيام بحركة استقلالية عربية، وفي نفس الوقت رأى الإنجليز فرصتهم في دعم أنصار هذا الاتجاه العربي، للتعجيل بهزيمة الدولة العثمانية[١١] .

وكان الشريف حسين قد عاد إلى منصبه في الحجاز عام ١٩٠٨، ونجح في استرداد سيادة هذا المنصب على قبائل الحجاز، وبدأ يتطلع إلى غيرها في الشرق، وعندما تصدى لمحاولات العثمانيين جعل نظام الإدارة في الحجاز متمشياً مع نظامهم المركزي، صمم الاتحاديون على عزله، لكنه استطاع التصدي لهم بحنكة ودهاء، وبلغت خلافاته مع الدولة حداً جعلها ترسل والياً فظاً إلى الحجاز، كاد أن يدفع به إلى الثورة عام ١٩١٤، لكن الدولة ما لبثت أن تداركت المسألة وهدأت الأمور بين الوالي والشريف، وبات الأخير يحلم باستقلال الحجاز .. ولذلك بدأ يتحسس موقف السلطات البريطانية في القاهرة منذ فبراير ١٩١٤، عندما أجرى ابنه عبدالله اتصالات مع «اللورد كتشنر» المعتمد السياسي البريطاني في مصر، وكذلك مع السير «رونالد ستورز» السكرتير الشرقي للوكالة البريطانية، حدثهما عن خطورة الأوضاع في الحجاز، واستعدادات والده لمواجهة قطيعة نهائية مع الأتراك، كما حدثهما بإسهاب عن أهداف الحركة العربية واتجاهات قادتها.

نبَّهت هذه الاتصالات بريطانيا إلى عمق حالة العداء القائمة بين العرب والأتراك، وإلى رغبة زعمائهم في الاستقلال، فحفزها ذلك لاتخاذ خطوات عملية، بعد عدة شهور، انتهت باشتراك العرب في الحرب حلفاء لبريطانيا ضد الدولة العثمانية، بعد أن تبينت لكتشنر أهمية تشجيع الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية على تكوين دولة واحدة أو مجموعة من الدول، تكون مستقلة داخلياً، وترتبط ببريطانيا برباط الصداقة، تشمل المنطقة الممتدة من البحر المتوسط حتى حدود إيران، وبذلك تصبح سداً إنجليزياً - عربياً، يوقف المد التركي- الألماني.

وفي نفس الوقت الذي كان يفكر فيه كتشنر في ذلك، زاره الأمير عبد الله بن الحسين الذي كان على صلة بالجمعيات العربية السرية، وزوَّده باتجاه القوميين العرب .. وقد زاد من تطور العلاقات البريطانية العربية المشاورات التي أجراها ستورز مع كثير من الزعماء العرب المقيمين في مصر. ثم تواصلت المشاورات بين كل من كتشنر وستورز من ناحية، وبين الأمير عبد الله ووالده من ناحية أخرى

خلال سبتمبر ١٩١٤، ولم يعد الخلاف بين الشريف والأتراك منحصراً في شئون الحجاز وحدها، وإنما أصبح الأمر أكبر من ذلك بكثير ، وصار يشمل مستقبل جميع الولايات العربية في الدولة العثمانية، وبات واضحاً أنه إذا كانت الدولة ستخوض غمار الحرب، فمن المحتمل أن يتيح انهماكها فيها للعرب الفرصة التي انتظروها طويلاً، وقد نتج عن تطور هذه الأفكار إرسال مبعوثين إلى بلاد الشام وكبار الحكام العرب للاطلاع على حقيقة الشعور العربي ومدى الاستعداد للثورة، وفي رسالة أخرى في أكتوبر ١٩١٤ وعد كتشنر الشريف وابنه عبد الله بأنه في حالة وقوفه وأتباعه في الحرب ضد تركيا، فإن حكومته تضمن له بقاءه في منصبه وكذلك حمايته، مع تلميح باعترافها بخلافته، بالإضافة إلى وعد بمساعدة العرب عامة في مساعيهم لنيل حريتهم بشرط أن يؤازروا بريطانيا. وعموماً لقد منحت هذه الرسالة الشريف ضمانات سعى إليها، وفتحت للولايات العربية الأخرى أبواب الإغراء والأمل في التحرر القومي، وقد فهم الشريف أنها دعوة إلى جميع العرب بالثورة، وهكذا مع بداية نوفمبر ١٩١٤، وضعت أسس محالفة سرية بين الشريف والإنجليز، وهو ما أسماه «جورج أنطونيوس» الفصل الأول من المؤامر الإنجليزية – العربية، ثم بدأت الاستعدادات الجدية للثورة.

ولم تلبث أن بدأت اتصالات الشريف مع الزعماء العرب، التي كان ابنه فيصل وسيطه فيها، وتركزت بشكل أساسي مع زعماء جماعتي «العربية الفتاة» و«العهد» الذي سعوا بدورهم للاتصال بالشريف. المهم أنه في دمشق اطلع فيصل على أدق أسرار الحركة القومية، وصار عضواً بالجمعيتين، بعد أن حلف اليمين، وأعجب بتنظيم «العهد» من العسكريين، وتأكد من أن زعماءها قادرين على إيقاد نار الثورة في صفوف الجيش عندما يشاءون، وذلك لأن الجنود العرب كانوا الأكثرية في الفرق العسكرية العثمانية في بلاد الشام. وقد أعرب الزعماء عن مخاوفهم من الأطماع الإنجليزية والفرنسية، بل الأوربية بشكل عام، وعبروا عن خشيتهم من أن تكون الثورة سبباً في استبدال سيادة بأخرى .. المهم أن فيصل أخبر أعضاء الجمعيتين بعرض كتشنر وبخطة والده .

وما أن عاد إلى مكة حتى بدأ الفصل الثاني في يوليو ١٩١٥ بالمراسلات الشهيرة بين الحسين و«مكماهون» المندوب السامي البريطاني في مصر، التي تبودلت خلال الفترة(بين يوليو ١٩١٥ - حتى مارس ١٩١٦) والتي أبرز فيها الشريف اتجاهه لإقامة مملكة عربية مستقلة بمساعدة الإنجليز، متجاوزاً وضعه كأمير وشريف على الحجاز، إلى ملك للعرب، وممثل لحركتهم القومية والخليفة المحتمل .. وهكذا بدا واضحاً تدخل الإنجليز كطرف أساسي في حركة العرب القومية في المشرق العربي.

لقد كان من أوضح معالم الحركة القومية العربية في مرحلة ما قبل الحرب (١٢-١٩١٣)والمرحلة التي تليها إبان الحرب العالمية الأولى، التعاون بين القوميين العرب وبين الدول الأوربية، فمن المعروف أن الجمعيات العربية في بلاد الشام كانت على صلة بالقنصل الفرنسي «بيكو» في بيروت، كما كان حزب اللامركزية على صلة بكتشنر المعتمد السياسي البريطاني في مصر، وقد تدخل كتشنر بناء على رغبة الحزب لدى الباب العالي للعفو عن عزيز المصري ، الذي كان من أبرز المناضلين العرب ضد الدولة، كما يتضح ذلك من علاقات الشريف وابنه عبد الله بكل من كتشنر وستورز، هذا التعاون في الواقع يعكس عدم فهم سليم من جانب القوميين العرب لطبيعة الاستعمار الأوربي، وقد ظهر هذا التحالف بأجلى صوره إبان الحرب، خلال المرحلة التي تطورت فيها الحركة القومية العربية إلى الاستقلال نهائياً عن الدولة العثمانية. فنجحت بريطانيا في توجيه هذه الحركة لصالحها[١٢]، ولما كانت تدرك أهمية الرابطة الإسلامية، وتخشى من أن يعلن السلطان العثماني الجهاد الإسلامي، فإنها رأت التركيز على دور الشريف ودعمه، لما يتمتع به من صفة دينية قوية، يستطيع معها تحريك العرب سياسياً للانفصال عن الدولة العثمانية، لذلك رأت التحالف معه، لأهمية مركزه الديني المستمد من شرف نسبه وباعتباره خادماً للحرمين الشريفين من ناحية، ولموقع الحجاز الاستراتيجي وإمكانية فصل الحاميات التركية في الجنوب عن الشمال من جهة أخرى.. كما كانت ترى أهمية دعم موقف القوميين العرب، لأن ذلك، من وجهة نظرها ، سيصيب التحالف التركي- الألماني في مقتل، وسيخلق دولة عربية في المنطقة تكون خاضعة للنفوذ البريطاني.

ومن المهم ملاحظة أنه عندما بدأت مراسلات الحسين مع مكماهون في يوليو ١٩١٥، وقبل أن يتم الفصل الثاني بالاتفاق النهائي، (ليبدأ الفصل الثالث وهو الثورة في ٥ يونيو ١٩١٦) كانت قد بدأت منذ مارس ١٩١٥ مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، أدت إلى إبرام الاتفاق المشهور باسم اتفاق «سايكس - بيكو» في مايو ١٩١٦ الذي اتفقت فيه الدول الثلاث على تصفية الامبراطورية العثمانية، وتوزيع أراضيها بينهم، ويبدو من ذلك أن بريطانيا كانت تعمل لحسابها مع فرنسا، مما يُعد تآمراً واضحاً على الحركة القومية، بذلك الاتفاق الذي سبق إعلان قيام الثورة العربية في يونيو ١٩١٦، بنحو شهر، بعد أن استكملت ترتيباتها، تلك الثورة التي استند فيها الشريف إلى دعامتي الدين والقومية، واعتبرها واجباً دينياً قومياً وفرصة قيضها الله لبلوغ الاستقلال، ودعا الشريف في بيان الثورة الأول جميع المسلمين في العالم لأن يأتموا به ويتبعوا مثاله، لما له من حق، باعتباره شريف مكة، وإحكاماً لرابطة الإسلام ...

ويلاحظ أن بيان الثورة تضمن الخطوط الرئيسية للفكر القومي العربي، من حيث إنكار سياسة التتريك، والتأكيد على العربية ودور العرب في التاريخ، وإنكار ما حل بهم من اضطهاد وقتل وتشريد، وتعريض بلادهم للخطر بدخول الحرب، واتهام الاتحاديين بالخروج على الدين ومخالفة الشريعة، وسلبهم السلطان سلطته الشرعية، وتمزيقهم شمل الأمة العثمانية، ومن ثم لم يبق مجال للرابطة الإسلامية، وأوجب البيان على العرب الانتصار للإسلام، وحماية البلاد العربية وتحقيق استقلالها[١٣]. ولا تكمن قيمة هذا البيان في توضيح مسوغات الثورة، وإنما تكمن في استنفاره المسلمين عامة للثورة على تركيا، وبذلك حطم فكرة الجهاد الإسلامي التي كانت تستند إليها دولة الخلافة.

وحسبنا أن نتوقف بحركة العرب القومية عند بلوغها درجة من القوة هيأت الظروف للقيام بثورة كبرى عام ١٩١٦، تشكل دراسة وقائعها ونتائجها، وعلاقاتها بالقوى الاستعمارية الأوربية، فصولاً جديدة في تاريخ العرب المعاصر.



الهوامش والببليوجرافيا

أولاً : الهوامــش

الفصل الأول :

(١) راجع، عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، ص ٨ - ٢٤.

(٢) أحدث وأهم وأشمل دراسة عن الدولة العثمانية ، أشرف عليها وقدم لها أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، جـ١، ص٩ وما بعدها؛ وكذلك أحمد عبدالرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص ٣٦ - ٣٨.

(٣) حول أسباب التوسع العثماني في العالم العربي راجع: رافق : السابق، ص ٥٥ وما بعدها؛ عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ٢٧ - ٢٩، ٨٨؛ محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص ١٠٢-١٠٨.

(٤) عمر عبد العزيز : تاريخ المشرق العربي، ص ٨٣-٨٧.

(٥) أكمل الدين أوغلي (مشرفاً)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، جـ١، ص ٣٤ - ٣٥.

(٦) حول فتح العراق راجع: عبدالرحيم عبدالرحمن: تاريخ العرب، ص ٢٨-٣٠؛ عمر عبدالعزيز: السابق، ص ٩٠ - ٩٤.

(٧) السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ١٢٨-١٣١.

(٨) حول اليمن راجع: السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ٧٢-٨٠؛ وكذلك السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ١٥٢ وما بعدها.

(٩) راجع، رافق: السابق، ص ٧٣ - ٨٠؛ وكذلك شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير، ص ٩٥-١٦٣.

(١٠) عن الهيئة السياسية والإدارية راجع أكمل الدين أوغلي (مشرفاً)، المرجع السابق، جـ١، ص ١٤٧ - ٢٠٥.

(١١) ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ص ٢٦٧-٢٧٥؛ وكذلك أكمل الدين أوغلي (مشرفاً)، السابق، ص ٢٤٦-٢٦٧؛ وكذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٨ وما بعدها؛ Inacik, H., The Ottoman Empir, pp. 112-117.

(١٢) أكمل الدين أوغلي : المرجع السابق، ص ٦٢١-٦٤٥؛ وكذلك محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص ٩٤-٩٦؛ عمر عبد العزيز ، المرجع السابق، ص ٥٠-٥٧.

(١٣) عن الهيئة الدينية تفصيلات كثيرة في أكمل الدين أوغلي(مشرفاً) ، المرجع السابق، جـ١، ص ٢٩٩-٣١٠؛ وكذلك تعليقات وتحليلات حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ص ٢٧٥-٢٨١.

(١٤) عن الهيئة العسكرية، أكمل الدين أوغلي: المرجع السابق، ص ٣٨٤-٤٢١؛ وكذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص ١٢١-١٣٠.

الفصـل الثانـي :

(١) حول تقييم طبيعة الحكم العثماني وخصائصه بالنسبة للبلاد العربية راجع ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ص ٢٨١-٣٠٤؛ ومحمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١٤٢-١٥٢؛ وعبدالرحيم عبدالرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٣٨-٤٣.

(٢) لدراسات تفصيلية حول أوضاع بلاد الشام انظر عمر عبدالعزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ٢١٥٣-١٦٢؛ وكذلك، عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، ص ١٠٤-١١٠، ١٤٨-١٧٠؛ وكذلك Holt, P.M. Egypt and the Fertile Crescent. pp. 102-133.

(٣) عن العراق تحت حكم العثمانيين راجع لمزيد من التفاصيل، عمر عبدالعزيز: السابق، ١٨٦-١٩٩؛ وكذلك: Holt, P.M., op.cit., pp. 134-148؛ وعبد العزيز نوّار: تاريخ العراق الحديث، ص ٧ وما بعدها، وعبدالرحيم عبدالرحمن: السابق، ص٢٨-٣٠.

(٤) انظر أحمد زكريا الشّلق: معالم تاريخ مصر والسودان، ص ٢٠-٢٦ ؛ وكذلك:
Daly, M.W. (ed.) The Cambridge History of Egypt, Vol. Tow, pp. 34-86.

(٥) حول هذه التطورات راجع Daly, M.W., Loc. cit.؛ وكذلك : Holt. P.M. op.cit., pp. 85-151 ؛ وكذلك عمر عبد العزيز: السابق، ص ١٣٦-١٥١.

(٦) راجع أحمد زكريا الشّلق: معالم تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص ٢٦-٣٢، لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر في العصر العثماني؛ وكذلك راجع يوسف نعيسة ومحمد حبيب صالح: تاريخ العرب الحديث والمعاصر (مصر والسودان)، ص ١٢٥-١٥٣.

الفصل الثالث :

(١) لتفصيلات أكثر عن الاستعمار البرتغالي للخليج راجع : جمال زكريا : الخليج العربي في عصر التوسع الأوربي الأول، ص ٤٥ - ٩٢؛ صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج، ص ١٢ - ٢٤؛ عبد العزيز عوض : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ص ١١-٧٩؛ بدر الدين الخصوصي : دراسات في تاريخ الخليج، جـ١، ص ١٣ - ٣٥.

(٢) راجع كتاب سلوت : عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤، ترجمة عايدة خوري، أبوظبي ١٩٩٣؛ وكذلك مصطفى عقيل : التنافس الدولي في الخليج، ص ١٢٩ وما بعدها؛ فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ٢١-٣٠.

(٣) جمال زكريا : المرجع السابق، ص ١٢٥-١٥٧؛ الخصوصي : المرجع السابق، جـ١، ص٦٥-٨٩؛ حسين عبيد غباش : عُمان، الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، ص ١٠٤-١٥٨؛ وكذلك كتاب عُمان عبر التاريخ، وزارة الإعلام بالسلطنة، ص ٣٧٢ - ٤٨٣.

(٤) عن الدعوة الوهابية راجع كتاب عبد الرحيم عبد الرحمن : الدولة السعودية الأولى، القاهرة ١٩٦٩؛ وكتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، بيروت ١٩٦٧؛ عبدالفتاح أبو علية: محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، الرياض ١٩٨٣؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، القاهرة ١٩٧١؛ محمد رشيد رضا: الوهابيون والحجاز، القاهرة ١٩٢٥.

(٥) عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ٢٠٠-٢٠٥؛ السيد رجب حراز : الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ٧٢-٨٨؛ وكذلك راجع كتاب عبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧-١٨٤٠، القاهرة ١٩٦٩.

(٦) حول ظهور ودور الأسرة القرمانلية راجع علي عبد اللطيف حميدة: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ص ٤٨ - ٥١؛ عمر علي بن إسماعيل: انهيار حكم الأسرة

القرمانلية في ليبيا (١٧٩٥-١٨٣٥)، طرابلس الغرب ١٩٦٦، ص ٢٠٣-٢٠٥؛ وكذلك وودلفو ميكاكي : طرابلس الغرب تحت أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، القاهرة ١٩٦١.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول تاريخ هاتين الدولتين راجع الفصلين المهمين السادس والسابع بكتاب شوقي الجمل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ص ١٦٧-٢٤٩؛ وكذلك كتاب إحسان حقي : المغرب العربي، بيروت (د.ت)، ص ١٠٩-١٣٦؛ فضلاً عن محمد خير فارس: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق ١٩٨٢؛ وصلاح العقاد: المغرب العربي في بداية العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٣.

الفصل الرابع :

(١) حول أسباب ووقائع ونتائج الحملة الفرنسية توجد دراسات كثيرة عربية وفرنسية مترجمة ويمكن مراجعة كتابات محمد فؤاد شكري وعبد الرحمن الرافعي وغيرها مما هو في ثبت المراجع، وكذلك؛ عبد الكريم رافق : العرب والعثمانيون ، ص ٤١٨ وما بعدها ؛ وكذلك : HOLT, P.M. Egypt and the Fertile Crescent, pp. 155-163.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تولية محمد علي وعلاقته بالسلطان يراجع كتاب هنري دودبل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة ؛ محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير؛ عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي ؛ محمد فؤاد شكري وآخرون : بناء دولة، دولة محمد علي في مصر ؛ محمد صبري : تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ؛ وجوزف حجار : أوربا ومصير الشرق العربي ؛ وكذلك Fahmy, Khaid, The era of Muhammad Ali Pasha 1805-1848, in Daly, M.W (ed.) The Cambridge History of Egypt., pp. 139-179.

(٣) راجع بشأن أوضاع مصر في عهد خلفاء محمد علي كتاب أحمد زكريا الشلّق : معالم تاريخ مصر والسودان، ص ٧٧ - ٩١ ؛ وكذلك Hunter, R., Egypt Under the Successors of Muhammad Ali, in Daly, M.W. (ed.), op. cit., pp. 180-197.

(٤) هناك مؤلفات كثيرة عن الثورة العرابية وتقييمها ومن أهمها أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية ١٨٧٥-١٨٨٢؛ وعبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال

الإنجليزي ؛ وكذلك كتاب Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt, London 1907, Reid, D.M., The Urabi Revolution and the British Conquest 1879-1882. in Daly, op. cit., pp. 217-238.

(٥) عن الحركة المهدية وشخصية المهدي، ودولة المهدية في عهد التعايشي، راجع مكي شبيكة: السودان عبر القرون، ثم تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر؛ نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ؛ محمد فؤاد شكري: مصر والسودان . تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ؛ زاهر رياض : السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال ؛ ضرار علي ضرار : تاريخ السودان الحديث؛ فضلاً عن المؤلفات المتخصصة في المهدية، وخاصة مؤلفات محمد إبراهيم أبو سليم ومحمد سعيد القدال ومكة شبيكة وغيرهم .

الفصل الخامس :

(١) راجع حول تقييم الحكم المصري للشام كتاب عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي ، ص٣٤٥-٤٥٦ - عبد الكريم رافق : العرب والعثمانيون ، ص ٤٠٥ - ٤١٣ ؛ وكذلك:

Salibi, K., The Modern History of Lebanon, pp. 226-238.

(٢) نفس المصدر السابق ؛ وكذلك : عبد الرحيم عبد الرحمن : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ١٥٩-١٦٢؛ عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير ، ص٤٣-٩٤ .

(٣) كيت ويتلام : اختلاق إسرائيل القديمة، عن مقدمة سحر الهنيدي ، ص ٧ - ١٠ .

(٤) هند البديري : أراضي فلسطين ، ص ٨٣ - ١٠٨ .

(٥) راجع عمر عبد العزيز : السابق ، ص ٤٧٣-٤٩٤؛ وكذلك عبد الكريم رافق، السابق ، ص ٤٤٦-٥٥٠.

(٦) حول دور ونشاط ومرحلة هرتزل انظر، رافق : السابق، ص ٥٤٩؛ هند البديري ، السابق، نفس المكان؛ وكتاب هرتزل «الدولة اليهودية»، ص ١٤ وما بعدها عن مقدمة عادل غنيم؛ وكذلك Holt, P.M. Egypt and the Fertile Crescent. pp. 245-246.

(٧) عبد الكريم رافق : السابق، ص ٣٢٨-٣٣٤؛ وحول حكم داود باشا راجع عبد العزيز نوار: داورد باشا والي بغداد، ص ٢١٣ وما بعدها ؛ وكذلك عمر عبد العزيز ، السابق، ص ٣٨٩ - ٣٩٢؛ وحول فترة مدحت باشا، نفس المرجع، ص ٣٩٢-٣٩٥.

(٨) حول هذه التطورات راجع: السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ١٣٤-١٦٠؛ زاهية قدورة : تاريخ العرب الحديث ، ص ١٨ - ٢٠ .

(٩) حول حملة الأحساء ونتائجها راجع جمال زكريا: الخليج العربي ١٨٤٠-١٩١٤، ص ١٧١-٢٥٤؛ عبد الله السبيعي، ص ١٣-٥١، ص ٥٥- ١٢٥.

(١٠) عن سياسة بريطانيا في الخليج راجع فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج، جزءان ؛ وكذلك بدر الدين الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، ص ١٥ - ١١٠.

(١١) شوقي الجمل : المغرب العربي الكبير، ص ٢٥٤-٢٨٦؛ محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، ص ٢٣٩.

(١٢) شوقي الجمل: السابق،. ص ٢٨٧-٣١٢؛ عبد الجليل التميمي: بحوث ودراسات في التايخ المغربي، ص ٨١-٨٢.

(١٣) محمد خير فارس: المسألة المغربية، ص ٤٠١-٤٠٥؛ روم لاندو: أزمة المغرب الأقصى، ص ١٧.

(١٤) حول السنوسية ودورها انظر: زاهية قدورة: السابق، ص ٤١٤-٤١٨؛ علي عبد اللطيف حميدة: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ص ١٢١-١٣٤؛ أحمد صدقي الدجاني: الحركة السنوسية، ص ٦٢ - ٦٣. محمد فؤاد شكري: السنوسية دين دولة، ص ٤٩ وما بعدها.

الفصل السادس :

(١) راجع جورج انطونيوس : يقظة العرب، ص ٧٣-٧٩؛ ومحمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) حول ضعف الدول انظر ألبرت حوراني : الفكر العربي، ص ٥١ - ٦٠؛ وعمر عبدالعزيز: تاريخ المشرق العربي، ص ١٠٩ - ١٢٨؛ وأحمد عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٢-١٠٤، ص ١٣٤-١٤٢.

(٣) بشأن تفسير الحركات الانفصالية راجع أنطونيوس : السابق، ص ٨١-٩٤؛ وكذلك محمود منسي : حركة اليقظة العربية، ص ٥١-٥٨؛ وعمر عبدالعزيز: السابق، ص٤١٣-٤١٦.

(٤) عبد العزيز الدوري : التكوين التاريخي ، ص ١٣٥-١٤٢.

(٥) انظر تقييمات مختلفة لدور البعثات التبشيرية، أنطونيوس: السابق، ص ٩٧-١٠٩؛ محمود منسي: السابق، ص ٦٢-٦٦، ص ٩٣-٩٥ ؛ عبد الكريم رافق : العرب والعثمانيون، ص٥١٠-٥١٥.

(٦) عبد العزيز الدوري: السابق، ص ١٥١-١٥٢؛ وكذلك أنطونيوس: السابق ، ص ١٤٩-١٥٨؛ محمود منسي : السابق، ص ٩٠-٩١.

(٧) حول موقف العرب من الجامعة الإسلامية راجع ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ص ٣٨٩-٣٩٥؛ ومحمود منسي :السابق، ص ٧١-٨٩؛ توفيق علي برو: العرب والترك، ص ٤٦ وما بعدها ؛ وأحمد عبد الرحيم مصطفى : السابق ، ص ٢٤٧-٢٥٤.

(٨) انظر عبد العزيز الدوري واقتباساته وآراؤه الهامة في كتابه السابق، ص ١٦٦-٢٣٧.

(٩) عن ثورة تركيا الفتاة ونتائجها وموقفها من شعوب الدولة راجع: محمد أنيس: السابق، ص٢٤٧-٢٦١، وأنطونيوس: السابق، ص ١٧٥-١٨٣؛ رامزور: تركيا الفتاة، ص٤٠-٥١؛ توفيق علي برو: السابق، ص ٧٧-٧٩.

(١٠) الآراء التي تحدثت عن عزلة مصر عن الحركة العربية في بدايات القرن العشرين وتفسيرها وردت في أنطونيوس : السابق، ص ٧٣-١٧٤؛ عمر عبد العزيز: السابق، ص ٤٣٤-٤٣٧؛ محمود منسي: السابق، ص ١٠٤-١٠٥؛ محمد أنيس: السابق، ص ٢٧٠-٢٧١.

(١١) عن موقف القوميين العرب في بداية الحرب العالمية واتصالاتهم بالشريف حسين، راجع أنطونيوس : السابق، ص ٢٠٤-٢١٤.

(١٢) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ٢٧١-٢٧٢.

(١٣) عبد العزيز الدوري : التكوين التاريخي للأمة العربية، ص ٢٦٤-٢٦٨؛ وأنطونيوس: السابق ، ص ٣٠٤-٣٠٥.



ثانياً : الببليوجرافيا

أ - باللغة العربية :

- أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦.

- أحمد الرشيدي (محرراً) : الكويت من الإمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

- أحمد زكريا الشلّق : معالم تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الدوحة ١٩٩٦.

- .... : فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة ١٩٩٩.

- أحمد صدقي الدجاني : الحركة السنوسية، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، النهضة المصرية، ١٩٦٧.

- .... : ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني ١٨٨٢-١٩١١، بنغازي، ١٩٧١.

- أحمد طربين : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، بيروت ١٩٩٤.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني، بيروت ١٩٨٢.

- .... : مصر والمسألة المصرية، ١٨٧٦-١٨٨٢، القاهرة، ١٩٦٦.

- .... : علاقات مصر بتركيا في عهد إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، الإسكندرية، ١٩٦٧.

- أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠.

- أحمد فهد الشوابكي : حركة الجامعة الإسلامية، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٤.

- أحمد مصطفى أبو حاكمة : محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٦٨.

- .... : تاريخ شرقي الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠، ترجمة محمد أمين عبدالله، بيروت، (د.ت).

- .... : تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥، الكويت ١٩٨٤.

- إدوارد عطية : العرب . ترجمة محمد قنديل البقلي، القاهرة ١٩٦١.

- أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف وتقديم): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، جزءان، استانبول ١٩٩٩.

- إدوارد عطية : العرب . ترجمة محمد قنديل البقلي، القاهرة ١٩٦١.

- البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، ط(٣)، دار النهار، بيروت ١٩٧٧.

- .... : تاريخ الشعوب الإسلامية، نقلة إلى العربية، كمال خولي، دار نوفل، بيروت ١٩٩٧.

- أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى، ٣ أجزاء، القاهرة (د.ت).

- أمل الزياني : البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، القاهرة ١٩٧٧.

- أنيس صايغ : الفكرة العربية في مصر، بيروت ١٩٥٩.

- بدر الدين عباس الخصوصي:دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جزءان، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤. ١٩٨٦.

- توفيق علي برو : العرب والترك في العهد الدستوري ١٨٩٢-١٩١٤، القاهرة ١٩٦٠.

- جلال يحيى :الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان،القاهرة ١٩٥٩.

- .... : المغرب الكبير، الجزء الثالث، العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٦.

- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول ، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٥.

- .... : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات ١٨٤٠-١٩١٤، جامعة عين شمس، ١٩٦٦.

- .... : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، ١٩٧٣.

- .... : الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١، معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٤.

- جورج أنطونيوس : يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الأسد وإحسان عباس، ط (٦)، بيروت ١٩٨٠.

- جوزف حجار : أوروبا ومصير الشرق العربي، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، بيروت ١٩٧٦.
- جون كلي : بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠، جزءان، ترجمة محمد أمين عبدالله ، القاهرة (د.ت).
- حسن عثمان : تاريخ مصر في العهد العثماني ١٥١٧-١٧٩٨في كتاب «المجمل في التاريخ المصري»، إعداد إبراهيم حسن، القاهرة ١٩٤٢.
- حسين عبيد غباش : عمان ، الديمقراطية الإسلامية ....، ترجمة أنطوان حمصي، بيروت ١٩٩٧.
- حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، القاهرة ١٩٣٨.
- حمود بن سالم السيابي : عمان عبر التاريخ ، ٤ أجزاء، ط(٤)، عمان ١٩٩٤.
- حميد بن محمد بن زريق : الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبدالمنعم عامر ومحمد مرسي عبدالله، ط(٤)، عمان ١٩٩٤.
- ديكسون، هـ : الكويت وجاراتها، ترجمة فتوح الخترش، ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٥.
- روم، لاندو : أزمة المغرب الأقصى، ترجمة اسماعيل علي وآخر، القاهرة ١٩٦١.
- زاهية قدورة : تاريخ العرب الحديث، ط(٢)، دار النهضة، بيروت ١٩٧٥.
- زاهر رياض : شمال إفريقيا في العصور الحديثة، الأنجلو المصرية ١٩٦٧.
- .... : السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال، القاهرة ١٩٦٦.
- زهدي سمور : تاريخ ساحل عُمان السياسي، جزءان، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥.
- زين نور الدين زين : نشوء القومية العربية، مع دراسة تاريخية للعلاقات العربية التركية، دار النهار، بيروت ١٩٦٨.
- ساطع الحصري : نشوء الفكرة القومية ، القاهرة ١٩٥١.
- .... : البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٠.
- سالدانها، ج. أي: الشئون القطرية ١٨٧٣-١٩٠٤، تعريب أحمد العناني، الدوحة ١٩٧٦.

- .... : التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، دراسة ومقارنة وتحقيق فتوح الخترش، ط(١)، الكويت ١٩٨٥.

- سلوت، ب.ج. : عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤، ترجمة عايدة خوري، المجمع الثقافي، أبوظبي ١٩٩٣.

- سليمان موسى: الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، بيروت ١٩٧٠.

- السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠.

- السيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩ .

- شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس- الجزائر - المغرب)، ط(١)، الأنجلو المصرية، ١٩٧٧.

- صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر، الأنجلو المصرية، ١٩٩٨.

- .... : المغرب العربي المعاصر، الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.

- .... : المغرب العربي في بداية العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٣.

- .... : التيارات السياسية في الخليج العربي، من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ٩٠-١٩٩١، الأنجلو المصرية، ١٩٩٢.

- عائشة السيار : دولة اليعاربة في عُمان وشرق إفريقيا ١٦٢٤-١٧٤٠، بيروت ١٩٧١.

- عباس العزاوي : تاريخ العراق بين احتلالين، جزءان، بغداد ٤٧-١٩٤٨.

- عراقي يوسف محمد : الوجود العثماني - المملوكي في مصر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٥.

- عبد الجليل التميمي : بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس ١٩٧٢.

- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء، بولاق، القاهرة ١٢٩٧هـ.

- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم في مصر، جزءان، ١٩٤٨، ١٩٥٥.

- .... : عصر محمد علي ، القاهرة ١٩٣٠.
- .... : عصر إسماعيل، جزءان ، القاهرة ١٩٤٨.
- عبد الرحيم عبد الرحمن : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط(١)، الدوحة ١٩٨٢.
- .... : الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٩.
- عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧-١٨٤٠، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٩.
- عبد العزيز الدوري: الجذور التاريخية للقومية العربية، بيروت ١٩٦٠.
- .... : التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الوعي والهوية، ط(١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤.
- عبد العزيز الشناوي :الدولة العثمانية، دولة إسامية مفترى عليها، ثلاثة أجزاء، القاهرة (٨٠-١٩٨٣).
- عبد العزيز المنصور: التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، الكويت ١٩٧٥.
- عبد العزيز نوار : الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث، القاهرة (د.ت).
- .... : تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨.
- .... : داود باشا والي بغداد، القاهرة ١٩٦٨.
- .... : وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، بيروت ١٩٧٤.
- عبدالعزيز عبدالغني: بريطانيا وإمارات ساحل عُمان، بغداد ١٩٧٨.
- عبد العزيز عوض : دراسات في تاريخ الخليج الحديث، ط(١)، جزءان في مجلد، بيروت ١٩٩١.
- عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة بونابرت، ط(٢)، دمشق ١٩٦٨.
- .... : العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، ط(١)، دمشق ١٩٧٤.
- عبد الكريم غرايبة : مقدمة في تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨، العراق والجزيرة العربية ، دمشق ١٩٦٠.

- .... : سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٢.

- عبدالوهاب عبدالرحمن أحمد: تاريخ العرب الحديث، دار القلم، دبي ١٩٨٧.

- عبدالله ناصر السبيعي : الحملة العسكرية على الإحساء والقطيف وقطر ١٨٧١-١٩١٣، أسبابها ونتائجها ،ط(١) ،السعودية ١٩٩٩.

- عمر عبد العزيز عمر:دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر،بيروت ١٩٨٠.

- .... : تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)، الإسكندرية ١٩٨٤.

- علي حسون : تاريخ الدولة العثمانية، دمشق ١٩٨٠.

- علي عبداللطيف حميدة: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا (١٨٣٠-١٩٣٢)، ط(١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.

- فائق حمدي طهبوب : تاريخ البحرين السياسي (١٧٨٣-١٨٧٠)، الكويت ١٩٨٣.

- فاطمة الصايغ : الإمارات العربية من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج للكتاب، دبي ١٩٩٧.

- فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكويت ١٩٨١.

- .... : سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٨٥٣-١٩١٤)، الجزء الثاني، الكويت ١٩٨٤.

- كارل بروكلمان :تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومنير البعكبكي، بيروت ١٩٩٧.

- .... : الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة نبيه فارس ومنير البعكبكي، بيروت ١٩٤٩.

- كتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق أحمد أبو حاكمة، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٧.

- كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد اندراوس ، القاهرة ١٩٦٧.

- كلود هنري وآخران : الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عناني (د.ت).

- كمال سليمان الصليبي:تاريخ لبنان الحديث،ط(٢)، دار النهار، بيروت ١٩٦٩.
- كيث وايتلام : اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني، ترجمة سحر الهنيدي، عالم المعرفة (٢٤٩)، الكويت ١٩٩٩.
- ليلى الصباغ : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢ .
- لوريمر، ج.ج.: دليل الخليج، القسم التاريخي (٧ مجلدات)، ترجمة الديوان الأميري بدولة قطر، الدوحة عام ١٩٧٥.
- مجيد خدوري : ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، بيروت ١٩٦٢.
- محمد أحمد بن اياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور (الجزئين ٤ . ٥)، تحقيق محمد مصطفى، ط(٢)، القاهرة ١٩٦٠.
- محمد أنيس والسيد حراز: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦٧.
- محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، الأنجلو المصرية ١٩٨٥.
- محمد بديع شريف : دراسات تاريخية في النهضة الحديثة،(دراسات عن اليقظة الفكرية والسياسية في القرن التاسع عشر)، جامعة الدول العربية (د.ت) .
- محمد جميل بيهم :فلسفة التاريخ العثماني، جزءان، بيروت ١٩٥٤.
- محمد خير فارس :تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق ١٩٦٩.
- .... : المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢، سوريا وبيروت ١٩٨٠.
- .... : تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢.
- محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة ١٩٦٠.
- محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠.
- محمد الرميحي : البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، بيروت ١٩٧٦.
- محمد السيد الراقد: الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، القاهرة(د.ت).

- محمد شفيق غربال : محمد علي الكبير، القاهرة ١٩٤٩.
- محمد ضياء الدين الريس : تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية، القاهرة ١٩٦٠.
- محمد عزة دروزة : نشأة الحركة العربية الحديثة، بيروت ١٩٧١.
- محمد فؤاد شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، جزءان، القاهرة ١٩٥٧.
- .... : السنوسية، دين ودولة، دار الفكر، القاهرة ١٩٤٨.
- .... : مصر في مطلع القرن التاسع عشر(١٨٠١-١٨١١)، ٣ أجزاء، القاهرة ١٩٥٨،
- .... : الحملة الفرنسية وظهور محمد علي، القاهرة .
- .... : مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية (١٨٢٠-١٨٩٩)، القاهرة ١٩٦٣.
- محمد فؤاد شكري (وآخرون): بناء دولة (مصر محمد علي)، القاهرة ١٩٥٧.
- محمد فؤاد كوبريلي : قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة ١٩٦٧.
- محمد فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت ١٩٦٧.
- محمد كرد علي: الحكومة المصرية في الشام، القاهرة ١٩٢٥.
- محمد مرسي عبد الله : إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣-١٨١٨)، القاهرة ١٩٧٨.
- .... : دولة الإمارات العربية وجيرانها المتحدة، الكويت ١٩٨١.
- محمد مصطفى صفوت : السلطان محمد الفاتح، فاتح القسطنطينية، القاهرة ١٩٤٨.
- محمود صالح منسي : حركة اليقضة العربية في الشرق الأسيوي، القاهرة ١٩٧٨.
- .... : تاريخ العرب الحديث والمعاصر (المشارقة والمغاربة)، القاهرة ٢٠٠٠.
- مصطفى الشهابي:القومية العربية، تاريخها وقوامها ومراميها، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦١.
- مصطفى صبري : سفينة الإسلام «ماهي الدولة العثمانية»، مطبعة الظاهر، القاهرة ١٩٠٦.

- مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣، الدوحة ١٩٩٤.

- مصطفى كامل : المسألة الشرقية، القاهرة ١٨٩٨.

- مكي شبيكة : السودان في قرن (١٨١٩ - ١٩١٩)، القاهرة ١٩٤٧.

- منذر الموصلي : الأسرة والدولة، دور الكويت وآل صباح في الخليج العربي، ط(١)، دار الريس، لندن ١٩٩٩.

- نور الدين عبدالله السالمي: تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، مجلدان، القاهرة (١٩٢٨).

- نيقولا زيادة : ليبيا في العصور الحديثة، معهد البحوث والدراسات، القاهرة ١٩٦٦.

- نيقولاي إيفانوف : الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦-١٥٧٤)، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت ١٩٨٨.

- هاملتون جب، هارولد بوون : المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، جزءان، دار المعارف، ١٩٧١.

- هند أمين البديري : أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٩٨.

- هنري دوديل : محمد علي مؤسس مصر الحديثة ، القاهرة ١٩٧٠.

- وزارة الإعلام بسلطنة عُمان : عُمان عبر التاريخ ، دار اميل للنشر بلندن ١٩٩٥.

- يوسف نعيسه : محاضرات في التاريخ العربي المعاصر، دشمق ٨٥-١٩٨٦.

- يوسف نعيسه ومحمد حبيب صالح : تاريخ العرب الحديث والمعاصر (مصر والسودان)، جامعة دمشق ١٩٩٩-٢٠٠٠.

ب - باللغة الإنجليزية :

- Abu-Nasr, Jamil, A History of the Maghrib, Cambridge 1971.

- Aitchison, C.U., A Collection of Treaties, Engagments and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, 12 vols., Culcutta, 1876-1892.

- Al-Baharna, H.M., The Legal Status of the Arabian Gulf States. Manchester 1968.

- Anderson, M.s., The Eastern Question 1774-1923, London 1966.

- Arnold. T.W., The Caliphate, Oxford, 1924.

- Barbour, N., A Survey of North West Africa, London 1958.

- Brown, L.C., International Politics and the Middle East, London 1984.

- Busch, C.A., Britian and the Persian Gulf (1890-1914), California 1967.

- Cromer, Lord, Modern Egypt. 2 Vols., London 1908.

- Curzon, G., Persia and the Persian Question, 2 Vol., Lnodon 1938.

- Daly, M.W., (ed.), The Cambridge History of Egypt, Vol. Two., Modern Egypt From 1517 to the End of the Twentieth Century, Cambridge, 1998.

- Ghorbal, M.S., The Begining of the Modern Egyptian Question and the Rise of Mehmet Ali, London 1928.

- Gibb, H., Modern Trends in Islam,. Chicago. 1947.

- Halliday, F., Arabia Without Sultans, Penguin, 1975.

- Hay, Sir Rupert, The Persian Gulf States, Washington 1959.

- Hogarth, D.G., Arabia, Oxford, 1922.

- Hollis, Ch., Italy in Affrica, London 1941.

- Holt, P.M. Studies in the History of the Near East, London 1973.

- Holt, P.M., A Modern History of the Sudan, London 1961.

- Holt, P.M., Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922. Longman, London 1966.

- Holt, P.M., The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898, London 1970.

- Hopwood, D., The Arabian Peninsula, Socity and Politics, George Allen and Uniwin, T. London 1972.

- Hurewitz, (ed.), The Middle East and North Africa in World Politics, 2 vols., New Haven 1975.

- Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East. 2 Vols., New York 1958.

- Inalcik, Halil, The Ottoman Empire, Conquest, Organization and Economy, London 1978.

- Issawi, Charles, An Arab Philosophy of History London, 1950.

- Keddourie, E., England and the Middle East, the Destruction of the Ottoman Empire, London 1965.

- Kinross, P., The Ottoman Centuries: The Rise and Fall the Turkish Empire, London 1977.

- Kirk, G.E., A Short History of the Middle East, London 1066.

- Kirk, G.E., A Short History of the Middle East, London 1964.

- Landau, R. The Sultan of Morocco. London 1951.

- Lewis, B. The Arabs in History, London 1950.

- Lewis, B., The Middle East and the West, London 1964.

- Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Oxford, 1961.

- Longrigg, S., Four Centuries in Modern Iraq. Oxford 1928.

- Marlowe, J., The Persian Gulf in the Twenthieth Century, London 1962.

- Marriott, I., The Eastern Question, London 1951.

- Miller, W.M., The Ottoman Empire and its Successors 1801-1927, Cambridge 1927.

- Philips, Wendell., Oman, A History, London 1967.

- Philpy, J.B., Saudi Arabia, London 1950.

- Roberts, St. John, History of the French Colonial Policy 1871-1925, 2 vols. London 1929.

-Saab, H., Arab Federalists of the Ottoman Empire, Amesterdam 1958.

- Safwat, M.M., Tunis and the Great Powers, Alex. 1943.

- Salibi, K., The Modern History of Lebanon, New York, 1965.

- Searight, S., The British in the Middle East, London 1969.

- Show, S., Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, Cambridge 1964.
- Show, Stanford, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vo. I. Cambridge 1977.
- Stripling, G.W.F., The Ottoman Turks and the Arabs, Urbana 1942.
- Temperley, H.W., England and the Near East, London, 1936.
- Toynbee, A., A Study of History, Vol. I, London 1948.
- Winder, R.B., Saudi Arabia In Nineteanth Century, New York, 1980.
- Yapp., M.E., The Making of the Modern Middle East, 1774-1923, London 1987.
- Zahlan, R.S., The Creation of Qatar, Croom Helm, London 1979.
- Zahlan, R.S., The Origins of the United Arab Emirates, London, 1978.
- Zeine. N. Z., Arab - Turkish Relations, and the Emergence of Arab Nationalism, Beruit 1958.





المحتويـــات

الصفحة

الصفحة